الاكادمية العربية المفتوحة في الدانمارك
كلية القانون و السياسية
قسم العلوم السياسية

مستقبل العراق
بين بناء الدولة و محاولات التقسيم

Future Of Iraq: Between State Building And Division Attempts

إعداد
شنا فائق جميل

إشراف
الأستاذ الدكتور سويم العزي

مشروع بحث إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

2009

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة قد أنجزت تحت إشرافي في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية القانون والسياسة ـ قسم العلوم السياسية. وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع :.....

المشرف :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصيـة القسـم

بناءً على التوصيات أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التـوقيـع: .....

رئيـس قسـم العلوم السياسية

د. .....

التاريـخ: ..... /..... /

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنـة المنـاقشـة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة بأنه قد اطلعنا على الرسالة الموسومة جرت مناقشة الطالبة (.....) وقد جرت مناقشة الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

وأجيزت بتاريخ:...../...../.

أعضـاء لجنـة المنـاقشـة:

اللقـب العلمـي	***الاسـم***	***الصفـة فـي اللجنـة***	***التـوقيـع***
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادقـة مجلـس الكليـة

صدقت من قبل مجلس الكلية " كليـة السياسة والقانون" في الأكاديميـة العربيـة المفتـوحـة في الدانمارك.

التوقيع: .....

الاسـم : .....

عميـد كليـة السياسة والقانون

الأكـاديميـة العربيـة المفتـوحـة في الدانمـارك.

التاريـخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و تقدير

- الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك و الى القائمين على ادارتها و على وجه الخصوص الدكتور فارس البياتي و التي شرفني بالانتماء اليها .
- إلى الاستاذ الدكتور سويم العزي الذي شملني بعظيم رعايته و تحمل الكثير من العناء و السهر مدققا و مراجعا و مصوبا .
- الى الاستاذ الدكتور مؤيد الواندي الذي ساهم في مراجعة مسودة هيكلية الدراسة .
- الى الاستاذ الدكتور امين المشاقبة و الذي تفضل علي بوافر الدعم والمساندة في مسيرتي الدراسية .
- الى الاستاذ فايز سلامة عشا لجهوده المميزة من حيث التدقيق النحوي و التصحيح اللغوي و الدلالي .
- و إلى كل من ساهم في انجاز هذه الدراسة بالطباعة والتنسيق و البرمجة .

إليهم جميعا جزيل شكري و امتناني

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهـــــــداء

الى شهداء العراق الذين سطروا بدمائهم تاريخ

المجد و البطولة

إلى كل نخلة باسقة في أرض العراق

إلى كل حبة رمل في ثرى العراق

إلى من قدم لي المساندة و التشجيع

زوجي اردلان آغا الاسعدي

و اولادي ديلان و سعيد و ليلان

اليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

هيكلية الدراسة

القسـم الأول ٨
الفصل الأول ٨
بنـاء الـدولة الـوطنية ٨
المبحث الاول:- المفاهيم النظرية لبناء الدولة ١٧
المبحث الثاني:- منهجية بناء الدولة العراقية ٢٧
المبحث الثالث:- معوقات بناء الدولة العراقية ٤٠
الفصل الثاني ٥٤
بناء الدولة العراقية الجديدة في ظل الاحتلال الامريكي..... ٥٤
المبحث الاول :- تداعيات الاحتلال الأمريكي ٥٥
المبحث الثاني:- الرؤيا الاستراتيجية الامريكية لبناء الدولة العراقية.. ٧٠
المبحث الثالث:- الدستور العراقي الدائم في ظل الاحتلال الأمريكي.. ٨٠
القسـم الثاني ٩٢
الفصل الاول ٩٢
وقائع العملية السياسية العراقية من بناء الدولة الجديدة..... ٩٢
المبحث الأول:- مواقف القوى القومية العربية السنية..... ١١٠
المبحث الثاني:- القوى القومية العربية الشيعية ١٢١
المبحث الثالث:- مواقف القوى القومية الكردية..... ١٣٦
الفصل الثاني ١٥٠
الخيارات المستقبلية لبناء الدولة..... ١٥٠
العراقية الجديدة وتأثيراتها الإقليمية والدولية ١٥٠
المبحث الأول:- الدولة المركزية واللامركزية..... ١٥٨
المبحث الثاني:- الدولة الفدرالية..... ١٦٤
المبحث الثالث:- محاولات التقسيم ١٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

لم يحمل القرن العشرون للعملية السياسية في العراق مجريات طبيعية. فقد اكتنفتها أحداث ومواقف سياسية وحقائق ظاهرة وباطنة، فرضتها إشكاليات إعادة بناء بقايا الدولة العراقية المنهارة جراء الغزوالأمريكي لها واحتلاله ليلة التاسع من نيسان/ ٢٠٠٣م . ذلك الحدث الذي ظهر آثاره و تبعاته، ونتائجه الخطيرة على المستويات العسكرية والسياسية و الأخلاقية والانسانية.

و منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م – ١٩١٨م) أوزارها،حتى آلت الإمبراطورية العثمانية، التي كانت دولة عظمى، إلى الاضمحلال والانهيار، وتحكم الحلفاء المنتصرين،فرنسا وبريطانيا في أجزاءٍ كبيرة مقتطَعةٍ في الشرق الأوسط،ومنها العراق،من أراضي الإمبراطورية الآفلة،بموجب معاهدة (سايكس بيكو) لعام/١٩١٦م التي تم بموجبها إبقاء الهيمنة البريطانية على المقاطعات السابقة التابعة للدولة العثمانية،البصرة وبغداد.أي إن الاحتلال الأول للعراق تحت السيطرة البريطانية قبل قرن من الزمن ما هو ،إلا تعبير عن مستوى وحجم الخلل الذي لازم وجود الدولة ضمن السيطرة العثمانية، والتي قد بدت سهلة من الناحية الظاهرية ، لأنها كانت نتاج مساومة تاريخية بين مستوى من تطور العلاقات الاجتماعية وشبه انعدام لمؤسسات الدولة الملكية. وهو تناقض حاولت الملكية العراقية حله إلا أنها تعرضت للفشل، خلال مرحلة نشوء وبناء الدولة العراقية الحديثة،والتي تأسست في ٢٣/ آب /١٩٢١م بنظامها السياسي الملكي الذي دام لأكثر من ربع قرن، ولنظمها السياسية الجمهورية الأربعة التي دامت لأقل من نصف قرن، أي هي عملية معقدة من حيث مكوناتها الداخلية المحلية كطبيعة تشكيل الدولة أو طبيعة السلطة السياسية القائمة. ومن ثم ماهية الشعب الذي يحيا في أحضان تلك الدولة، بحسبانه العنصر الحركي الفعال، والمرتبطة بعضها الأخر بالظروف الإقليمية الدولية المتحكمة فيها والتحولات السياسية التي تمس بناء الدولة أو انهيار نظامها السياسي، فماهي في الواقع، سوى الوجه الظاهري لما يجري في أعماقها من تغييرات فعلية.

استقل العراق بقيام الحكم الملكي الذي تم تغيره بثورة عسكرية عام/ ١٩٥٨م ، و بإعلان الجمهورية العراقية على ايدي تنظيم الضباط الاحرار. فكان علامة حاسمة في تاريخ العراق، مسحت كل آثار الهيمنة الاستعمارية ، و نظر إليه العراقيون على أنه التجسيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحيح للتنوع العرقي والطائفي في البلاد. ولكنه لم يدم كثيرا ، نظراً لفتح الأبواب عريضة أمام صعود العمليات السياسية الراديكالية، و التي تجسدت لاحقاًفي سلسلة إنقلابات توجت بإستحكام نظام (عبد الكريم قاسم) ليقضي هو الآخر بانقلاب عسكري عام/ ١٩٦٣م ، ومجيء نظام (عبد السلام عارف) و لغاية وفاته بسقوط طائرتهِ عام/ ١٩٦٥م. و قد تم الاتفاق على اختيار (عبد الرحمن عارف) شقيق الرئيس السابق لرئاسة الجمهورية، الذي أطاح به هو الآخر حزب البعث، بالتعاون مع مجموعة من الضباط المحسوبين على النظام العارفي في انقلاب عام/ ١٩٦٨م.

و منذ هذا الوقت ظهر حزب البعث كقوة سياسية مزودة بأفضل الأجهزة والوسائل من اجل الاستحكام بالسلطة بشكل انفرادي ، يقوم على اساس حكم الرجل الواحد بدلا من حكم الحزب الواحد و جهاز الدولة الحاكمة في العراق. ثم جاء بروز الثورة الإسلامية الإيرانية في بدايات عام/ ١٩٧٩م ، أعقبها اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام/١٩٨٠م التي دامت ثماني سنوات وكلفت الدولتين قتلى وجرحى بالملايين ومئات المليارات من الدولارات.

و بعد توقف الحرب بسنتين ، حدث الغزوالعراقي للكويت في عام / ١٩٩٠م ، الذي كان سبباً في حصار العراق وخضوعه لعقوبات دولية، عانى تحت نيرها مئات الآلاف من أبنائه جوعاً ومرضاً، وتم القضاء على كل ما بنته البلاد من قوة عسكرية وصناعية ونفوذ دبلوماسي . الأمر الذي أنهك عزيمة العراق وفتح الطريق ممهَّداً للغزو الأمريكي للعراق، فكان سقوط الدولة العراقية الحديثة، الذي اعتبر حدثاً مفصلياً كبيراً في تاريخ العراق الحديث، بل منعطفاً حاسماً وخطيراً في التطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية ضمن سياق العلاقات الدولية. هذا الحدث الكبير جعل الباب مفتوحاً لكثير من التجارِب والصراعات والتحليلات، وربّما ستستمر اثارها حقبةً زمنية طويلة قادمة.

من هنا تكمن ضرورة تحقيق الأهداف السياسية للدولة العراقية، التي تجري محاولات إعادة بنائها على إثر الاحتلال الأمريكي لها، والبدء في استكشاف التطورات التاريخية والظروف الراهنة المتعلقة بالأزمة العراقية المعقدة، سواء فيما يخص جانب الولايات المتحدة ، الدولة المهيمِنة على الشأن العراقي، أوغيرها من القوى المنغمسة في الساحة العراقية. ذلك لأن العراق يمثل وحدة سياسية اجتماعية لا يمكن تجاهلها أوالحياد عنها فلابد من رسم إطار يعمل على فهم وتصور المستقبل السياسي والعسكري والاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعي في العراق، من اجل وضع الخيارات العلمية و العملية امام الادارة الامريكية ، خدمة للعراق و استقراره .

لقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق تحت مسمى عملية (حرية العراق) دون غطاء شرعي من الأمم المتحدة، باعتراف الإدارة الأمريكية نفسها، وفي سعي منها لشرعنة وتبرير غزوها للعراق، أعلنت أنها تهدف إلى تخليص الشعب العراقي من نظام (صدام حسين) الذي يصنع أسلحة نووية ويكدس أسلحة أخرى كيماوية وجرثومية، ويتعاون في الوقت نفسه مع تنظيم القاعدة الإرهابي، وهي أفعال تشكل بمجموعها خطراً على الاستقرار الدولي. ثم ومع نشاطات لجان التفتيش الدولية التي مارست أعمالها والبلاد تحت العقوبات الدولية، تبين بأن العراق لا يمتلك تلك الأسلحة، كما لم يثبت أي دليل على علاقة العراق بالقاعدة، وبالتالي فالتبريرات الامريكية المقدمة فقدت كل ركائزها القانونية و فقدت معها ايضا شرعية العملية الأمريكية. لكن تمكنت مع اصرارها على فرض امرا واقعا جديدا اجبرت (مجلس الامن الدولي) التعامل معه . وبعد سقوط هاتين الذريعتين، الأسلحة النووية وتنظيم القاعدة تقدم الأمريكان بذريعة ثالثة، هي ضرورة تسليط الضوء على مشروع (دمقرطة الشرق الأوسط الكبير) لنشر الحرية وازدهار حقوق الإنسان وتمكين المرأة . واطلق المشروع رسمياً في شباط / ٢٠٠٤م ولكن بعد أن مات في ظلمة الرحم، قبل أن يرى النور.

وبعد أن تنامى دور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعراق، أخذ يظهر الغرض الكامن خلف القرار الأمريكي من غزو العراق، وهنا نلاحظ ما يلي:-

١. محاولة الإبقاء على نوع من التوازن الإقليمي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة كون العراق كان لوقت طويل أحد المسارح البعيدة ضمن إطار تلك الحرب، خاصة وأنه قد استحوذ على قوة عسكرية وسياسية مدعومة من الغرب، اكتسبها من دخوله في الحرب ضد إيران. إلا أن القلق الغربي بدأ يتزايد إزاء هذه القوة العسكرية و السياسية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية.

٢. انتهاز الإدارة الأمريكية فرصة اجتياح العراق للكويت عام/ ١٩٩٠م للقضاء على قوة العراق العسكرية ومحاصرة ما تبقى منها، بوضع العراق تحت المراقبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. استغلال ذريعة التفجيرات الإرهابية في ١١/أيلول / ٢٠٠١م التي نزلت على المحافظين الجدد، فكانت بمثابة النعمة الإلهية، فأضحى في وسعهم وضع مخططاتهم القديمة موضع التنفيذ وتحريكها لإتمام غزو العراق كجزء من الحرب الأمريكية على الإرهاب، بحسب مهندسيها الذين فشلوا في تشكيل ائتلاف دولي كبير حول الإرهاب الدولي مثل ما تم تشكيله في عملية تحرير الكويت من الغزوالعراقي.

٤. اعتماد وتهييج الحملات الإعلامية ضد العراق ، التي استندت إلى ممارسات النظام السابق ضد شعبه، ومن ذلك، ضرب حلبجة الكردية بالغازات السامة، واتهامه بعلاقته مع تنظيم القاعدة.

إلا أن ذلك لم يجعل واشنطن قادرة على إقناع بعض حلفائها قبل خصومها، بشرعية الحرب على العراق. فكانت الأهداف المعلنة الأخرى التي تحققت ولو جزئياً، بموجب الأدبيات الصادرة عن المحافظين الجدد، على إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق سيرهب كلاً من إيران وسوريا، ويعمل على تغييرسياسات هذين البلدين، بتشجيع المعارضة الداخلية فيهما، التي تؤدي إلى تغيير النظام نفسه . وهي تلك الوجود١ المؤدية إلى قيام بعض الإصلاحات والحملات ضد الإرهاب في سياق الحرب الأمريكية المعلنة عليه.

ان الاحتلال الامريكي في ٩/نيسان/٢٠٠٣م يبين حجم و نوعية الخلل الجوهرية في بنية الدولة العراقية الحديثة، الذي قاد الى هذه الوضعية و في ظل مساهمة ظروف دولية و إقليمية في احداث هذا الخلل . ولكن هذا لا يعني انهيار الدولة العراقية، بل هذا الحدث التاريخي يعني تغييراً في بناء الدولة ونظامه السياسي، حالما تخرج الدولة من منطق إرادته المتراكمة في مرجعياته الذاتية الكبرى ، وهي تلك المرجعيات التي تشكل العمود الفقري لوجوده التاريخي وكينونته الثقافية، أي لمضمون هويته العامة والخاصة.

ونظراً لضخامة الأحداث في الساحة العراقية و سرعة اندفاعها و خطورتها ، من الغزو فالإحتلال ثم المقاومة، يتحتم علينا تسليط الضوء، حول اختيار دراسة منظور المستقبل العراقي، من جراء تلك التداعيات المؤشرة الى صعوبة التصدي لها، و معالجتها من خلال التحليل السياسي المقارن، بين واقعين مفروضين على ارض الواقع العراقي ، الا وهما حقيقة الدولة العراقية منذ ان تم خلقها من جهة، و بناء الدولة الجديدة خلال مرحلة

المنارة للإستشارات
www.manaraa.com

الاحتلال من جهة اخرى. ضمن التركيز على اجمالي التصورات و الاشكاليات السياسية التي تطرح في هذا المجال.

إشكالية الدراسة

تحرص هذه الدراسة في مجمـل فصولها ومباحثها ، على الدخول في حيثيات القضية العراقية،بغية طرح المعالجات والمقاربات المتنوعة وفق منظور بعيد المدى، من أجل التعرف على تداعيات الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، ومدى تأثير القوى الإقليمية بتلك التداعيات ، وبشكل شمولي، يحيط بأبعاد القضية العراقية من مختلف الجوانب للتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل إطاراً لإشكاليات ومعوقات بناء الدولة العراقية الحديثة كقضايا الدستور وتحدياتها، ونظام الحكم، وإعادة بناء الجيش العراقي، والوضع الكردي في العراق، والمقاومة العراقية الشعبية، وتأثيراتها في قيام الوحدة والمصالحة الوطنية من أجل مستقبل عروبة العراق.

وتتطرق الدراسة إلى تكوين تصورات واقعية ، وبالقدر المستطاع ، للمشاهد الاحتمالية المستقبلية (السيناريوهات) المتعلقة بالقضية العراقية، من خلال دراسة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية والعالم . ثم حصر وتحديد العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في تكوين تلك الخيارت المستقبلية.

وتتناول الدراسة بعين الاهتمام سير مستقبل العراق بعد صدمة الاحتلال الأمريكي، من خلال إلقاء الضوء على جوانب إشكالية بناء الدولة على أسس فيدرالية في ضوء العملية السياسية القائمة على نظام سياسي، قام نتيجة تأثيرات دولية وإقليمية ومحلية سعت إلى تقسيم العراق . فهي تقدم صورة عن الكارثة الإنسانية الهائلة التي تجابه الشعب العراق ونظام الحكم القائم فيه بعد بروز عدد من الظواهر والعادات العرقية، الدينية ،المذهبية والسياسية، التي تزامنت مع خلفيات القوى السياسية المحركة لبناء الدولة العراقية الجديدة. مع الإحاطة بأبعاد القضية العراقية في مختلف الجوانب، لتحديد الأطر اللازمة لفهم مستقبلها.

أهداف الدراسة

أ- اهمية الدراسة

على الرغم من غياب الحل الجاهز الذي يعالج وعلى الفور، الأزمة العراقية من جراء الاحتلال الأمريكي، إلا أن هذه الدراسة تكمن أهميتها القصوى في عدم انصرافها إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الماضي فحسب، بل ينصرف النظر فيها أيضاً نحو المستقبل، الذي سيشهد بالتأكيد تطوراتٍ واحتمالات وأعمالاً أخرى للعدوان وإن اختلفت أشكالها. فمصير الاحتلال الأمريكي للعراق سيحدد مصير المنطقة العربية وبعضاً من دول الجوار نحو الاستراتيجيات الأمريكية. وعليه يمكن بيان أهمية الدراسة، ارتكازاً إلى المحاور الآتية:-

١. منهجية بناء الدولة العراقية منذ انشائها و بعد احتلالها.
٢. نتائج الاحتلال الأمريكي ، لبناء الدولة العراقية الجديدة ، في ظل رؤيتها الاستراتيجية.
٣. إشكاليات الدستور العراقي الدائم في ظل الاحتلال، و التي ستنهض بها الدولة العراقية الجديدة.
٤. طبيعة مواقف الأحزاب السياسية و الدينية في واقع الدولة العراقية الحالية.
٥. أدوار القوى الاقليمية و الدولية في تأثيراتها لبناء الدولة العراقية الجديدة.
٦. السيناريوهات المستقبلية في بناء الدولة العراقية الجديدة.

ب- أسئلة الدراسة

تدور أسئلة الدراسة حول الاستيضاحات التالية:-

١. ما هي منهجية بناء الدولة العراقية منذ انشائها و بعد احتلالها ؟
٢. ما هي نتائج الإحتلال الأمريكي لبناء الدولة العراقية الجديدة في ظل رؤيتها الاستراتيجية ؟
٣. ما هي إشكاليات الدستور العراقي الدائم في ظل الاحتلال و التي ستنهض بها الدولة العراقية الجديدة ؟
٤. ما هي طبيعة مواقف القوى و الأحزاب السياسية و الدينية من واقع الدولة العراقية الحالية ؟
٥. ما هي أدوار القوى الاقليمية و الدولية في تأثيراتها لبناء الدولة العراقية الجديدة؟
٦. ما هي السيناريوهات المستقبلية في بناء الدولة العراقية الجديدة ؟

فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى ثلاث فرضيات أساسية هي:-

١. قيام العملية السياسية في العراق على أسس سليمة تتقدم باضطراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. بروز محاولات جادة لبناء نظـــام فيدرالي عراقي، يقوم على تكـــوين الأقاليم ليقود في المحصلة إلى بناء عراق آمن ومستقر.
٣. وجود نوايا مبيَّتة وخطط لتقسيم العراق، بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مرسومة مسبقاً لدى أطراف دولية وإقليمية.

غرض الدراسة

تهدف الدراسة عملياً، إلى استشراف مستقبل العراق بعد الاحتلال الأمريكي له، والذي من المؤمل انتهاؤه مع نهاية عام/ ٢٠١١م، وما خلفّه هذا الاحتلال من دمار نفسي وفكري واجتماعي، أدى إلى تفكك الدولة العراقية ، وانطلاق أعمال تخريبية في بُناها التحتية، مع تنامي بعض الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالانقسام الطائفي بين المذاهب الدينية، فضلاً عن تزايد المشكلات الاجتماعية بين التقسيمات العرقية والاثنية.

أما على الجانب النظري، فتسهم الدراسة في الوقوف على بعض الحقائق التي تتعلق بإشكاليات بناء الدولة العراقية الجديدة، ومواقف الكيانات السياسية العراقية التي برزت أدوارها في العملية السياسية بعد الاحتلال، إضافة إلى دورها الإقليمي المرتقب.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجين اساسين وهما :-

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من أجل تحديد ووصف الظواهر السياسية والأحداث الجارية في العراق وفي إطار الدولة العراقية الجديدة، ولغرض تحليلها وتفسير وقائعها وتنسيقها وتنظيمها، وصولاً إلى أسبابها ونتائجها، ومدى تأثير القوى الإقليمية المحيطة، وصولاً إلى سلسلة التفسيرات المطلوبة لمعرفة الواقع السياسي والتفاعلات الحاصلة على الساحة العراقية، وللبحث عن أسباب التفاوت والاختلاف في أفكـــار النظم السياسية العراقية، من خلال مقارنتها مع الواقع السياسي الراهن، لغرض التنبؤ باحتمالات المستقبل العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي ، معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي .
- منهج البناء الوظيفي: وذلك بالاهتمام والتركيز على بنى النظام السياسي العراقي الجديد ووظائفه المختلفة، في ضوء إشكالية بناء الدولة، والعملية السياسية القائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القســـــم الأول
الفصل الأول
بنـــــاء الـــــدولة الـــوطنية

إن مفهوم بناء الدولة عموما يعني "عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي"[1].

واستنادا لهذا لمفهوم فلابد من معرفة العوامل المختلفة التي لعبت دورا في تشيد أساس تكوين الدولة وآليات تأثيرها، لان الدول لا يمكن ان تأخذ صفتها الوطنية إلا عندما تستمد مضمونها وفلسفتها من واقعها، وتلتصق بهويتها، كي تنتج آثار قابلة للحياة وتحقيق مقاصدها. ولذا فمن اجل الوقوف على هذه العوامل لابد لنا من ذكر بعض النظريات التي بحثت في هذا الموضوع، نظرا لوجود الكثير منها في تكوين الدولة ومن بين هذه النظريات هو:-

أولا:- المدرسة القانونية

" تنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة، والتي هي تعبير عن وحدة شعب ما على ارض معينة تمتلك هيئة سياسية قائمة على قواعد القانون وتمتلك هذه الهيئة وحدها سلطة الزجر والقمع. بتعبير آخر إن الدولة كنظام قانوني داخل هذا النظام الاجتماعي يتصف وجودها بان ممارسة السلطة لا تتم إلا من قبل حكام تم اختيارهم على أسس قانوني من قبل المحكومين المعروفين قانونياً. وعليه فالدولة لا تكون إلا دولة قانون ولا يمكن فصلها عن القانون، فالدولة بدون قانون ليست بدولة، لأن غياب قواعد التنظيم القانوني الذي يعكس النظام الجماعي، يعني فقدان وجود هذا النظام الجماعي، وكنتيجة فقدان الشعب المتواجد على إقليم معين لوحدته، لذلك فإذا كان أساس وجود الدولة هو القانون، فلا يمكن تصور قيام التنظيم أساس وجود المجتمع مع غياب القانون لأنه مع غيابه تنتهي الدولة كفكرة وكوجوده، وهذا القانون لا يمكن أن يوجد خارج الدولة، لأنه لا يمكن الحصول على شرعية قانون ما إذا لم يكن هناك شعب وهيئة سياسية على ارض ما.

---

(1) C.lsaak,Alan, Scope and methods of political scince, Darsey press, Illiois, 1969,P110

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اي أن التأكيد على أن القانون يشكل أساس الدولة يعني إعطاء هذه الأخيرة شخصية أخلاقية وككيان مجرد، وجدت بهدف وضع حد للتفرد الشخصي للقائمين على السلطة واحتكارهم لها. و هذا بدوره يعني احترامها للحقوق السياسية وللحريات الأساسية مثل حرية التعبير، حرية المشاركة السياسية والتعددية وغيرها. على إن المبدأ الجوهري في بناء دولة وطنية ديمقراطية، هو باستنادها لأيديولوجية غنية بالأفكار الجديدة المنادية بالتغيير في الاتجاه الأفضل ومحدودة الأهداف، بكل أنواعها سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، والذي يخلق معالم الحياة المستقبلية لبناء الدولة وبكل عناصرها. وهو شرط أساسي لقيام المجتمع السليم الذي يفترض أن مؤسساته هي المسئولة عن تشريعات القواعد القانونية. و ذلك لغرض تحديد المساهمة الفعلية والموضوعية في تقرير نوع النظام السياسي للدولة" [١]. والتي تعني:"مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع والعمل على تنفيذها، وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة القائمة على الادراك الحقيقي لنوع الحياة السياسية و اختيار ممثليهم على اسس المعرفة و الخبرة و الاخلاص لدولتهم ، كما انه تعبير صريح عن واقع الارادة العامة الحرة لدى المجتمع المتحررة من كل انواع القيود التعسفية"[٢]. فعليه فأن التعريف المبدئي للقانون هو:" مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية، فتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع، والتي تقسر السلطة العامة في المجتمع الناس على إتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء"[٣].ومن الجدير بالذكر،" تحديد الاختلاف الشاسع بين مصطلح (دولة قانونية) ومصطلح (دولة القانون) من حيث البعد الموضوعي في تشخيص المقاصد لكل منهما، وليس كما هو مثبت بأل التعريف فقط ونعطيه مضمون هذا القانون وشرعية آليات تنفيذه من جهة، ولعدم كفاية وجودسند دستوريا والتي يقرها دستور الدولة ، بإلتزام مؤسسات الدولة بالتقيد بها من جهة أخرى" [٤].

---

(١) العزي ، سويم ، دراسات في علم السياسة ، عمان ، دار اثراء للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٩م، ص ٤٤-٤٧.
(٢) الموند، جبرائيل اية وجي، بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة: هشام عبد الله، ١٩٩٨م، ص١٦.
(٣) البدراوي، عبد المنعم، المدخل للعلوم القانونية، بيروت، دار بيروت للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص٣٠.
(٤) عنوس ، عبد المنعم ، مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية ، طريق الشعب ، السنة ٧٤، العدد / ١٠٢، كانون الثاني ٢٠٠٨م،ص٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً :- المدرسة الاقتصادية

" تنطلق هذه المدرسة من فكرة تأثير العامل الاقتصادي في ظهور الدولة الوطنية. وفي هذا الخصوص هناك اتجاهين-:

الاتجاه الأول، ويركز على تداخل العامل الاقتصادي والعسكري في تكوين الدولة. حيث ترتكز منطلقات هذه النظرية، على فكرة ان نشوء الدولة جاء، لنتيجة دور جني الأمراء في العصور الوسطى في أوروبا، لحق الجباية والضرائب من قبل القيادات الإقطاعية في الانتقال من عصر الإقطاع والى ظهور الدولة الوطنية. وقد تم ذلك من خلال استخدام اساليب القمع والقهر لرعاياهم الذين كانوا تحت سلطاتهم. استخدام ضمن لهم استقلالية وجودهم في اطار المنافسة التي تمت بين الامراء. لغرض التمكن من القوة وتطويرها هذه الاخيرة من جهة، ولخدمة مركزية المؤسسات التي تمت خلقها. ومن جهة اخرى تطوير قدراتها العسكرية لفرض وجودها السياسي على الاقاليم التي تقع تحت نفوذها. ان تداخل العاملين، عامل جمع الضرائب بتقوية قواعد القوة العسكرية لانجاز هذا الهدف، وعامل تقوية هذه القوة من خلال تجريد الآخرين من ممتلكاتهم بفضل التنافس وجمعها بيد قوة واحدة (الحاكم). حيث ضمن هذا التداخل تقوية قواعد وجود السلطات التي خلقت لإغراض التحكم بالاحتكار الضرائبي والعسكري. فكانت من بين نتائج هذا الاحتكار ظهور الحكم المطلق لشخصية واحدة وخضوع الآخرين له وتمثيله هو لوحده للكيان الجديد (أنا الدولة والدولة أنا) عندما بدا بتوزيع الوظائف على المجتمعات الخاضعة ، ليشكل له قاعدة يستند عليها في فرض علاقات الحاكمية الجديدة والاستفادة من دور النقود التي حلت محل الأرض في التبادل الاقتصادي، وتطبيق تقسيم العمل الذي فرضه التركز الاحتكاري في إنشاء وظائف اجتماعية تسند إلى مجموعة معينة. وغرض وجودها هو دعم سلسلة العلاقات التبعية المتبادلة بين الأفراد من اجل خلق النظام الاقتصادي الجديد"[1].

"**اما بخصوص الاتجاه الثاني**، والذي يركز على دور العامل الاقتصادي. فانه ينطلق من فكرة دور المؤسسات الاقتصادية في المساهمة في تكوين الدولة . الذي يؤكد على أن الدولة ما هي إلا مؤسسات خلقت لتعكس حاجيات القوى الطبقية في عملها داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، الذي بدأ انتشاره منذ عصر النهضة ، والذي تجاوز الحدود

[1] العزي ، سويم ، دراسات في علم السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص 74-54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية للمناطق التي وجد فيها. فبالنسبة لهذا الاتجاه يعود ظهور الدولة الى تلك التغيرات الاقتصادية التي عاشتها اوربا فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. حيث تداخل عامل التطور العلمي مع التطور الاقتصادي في نشوء الاقتصاد البحري والتجاري، الذي قاد إلى ظاهرة تقسيم العمل بين عدة مجموعات جغرافية في العالم تفاوت في مستواها الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور الاختلاف وعدم المساواة فيما بينهم وانعكس تأثيراتها على تطور واختلاف الأنظمة السياسية الأوروبية. فالدول التي تطل على المحيط الأطلسي استفادت من هذا الموقع في فرض سيطرتها على المجال البحري لتحقيق أهداف التبادل التجاري والتكامل الرأسمالي، وهذه حالة انجلترا وفرنسا وهولندا. وعلى العكس، فبعد دول أوروبا الشرقية ودول وسط أوروبا عن نطاق المجال البحري تميز اقتصادها بسيطرة القطاع الزراعي على نشاطها الاقتصادي، مما قاد إلى ان طبيعة أنظمة هذه الدولة اختلفت عن نظائرها في العالم الغربي، بسيطرة السلطات الاستبدادية على السلطة. في حين مارس الاقتصاد العالمي الرأسمالي في عالم أوربا الغربية سيطرته على مناطق المحيط داخل الساحة الأوروبية قبل أن ينقل هذه السيطرة خارج هذا المجال ويمارسه على مناطق المستعمرات بعد تطوره"[1]

" في الواقع استفادت البورجوازية الصاعدة من مواقعها الجغرافية واتصالاتها مع مجموعات أخرى وفي مناطق ثانية، من خلق تعاون اقتصادي فعال فيما بينها. وقد اتسمت هذه المرحلة بوجود ثلاثة عوامل اساسية داخل نظام الاقتصاد، وهذه العوامل هي وجود داخل حدود كل بلد قواعد تقسيم العمل متفردة ومركزية واستقطاب بين الفعاليات الاقتصادية على شكل مركز ومحيط من جهة. و فرض ارتباط الأسس السياسية الرئيسية فيما بينهم احترام تقسيم العمل المركزي، داخل نظام بين الدول من جهة اخرى. أما العامل الاخير فهو متابعة تراكم الرأسمال بشكل مستمر تقود في أحسن الأحوال إلى نتائج مهمة خصصت البرجوازية عوائد التعامل التجاري. ليس فقط في تقوية قواعد الرأسمال وضمانه، بل أيضا في تدعيم الأجهزة (البيروقراطية المركزية)[2]، لكونها خير وسيلة لضمان حماية وجودها. على هذا الأساس تم تثبيت قواعد اقتصاد الدولة والنظام

---

[1] المصدر السابق ، ص 49-50.

[2] عرفة، محمد ، الجريدة الاقتصادية، العدد/٣٣٨١، بتاريخ ١٤٢٥هـ ل انظر إلى الموقع:
http://www.irriyidh.com. وهي تعني الحكم من خلال الموظفين الاداريين سياسيا، اما معناها العام، فهو البطيء في التصرف والثقل ردة الفعل وتعقيد الاجراءات، عدم ملاءمة التنظيمات لحاجات المراجعين، أي تغليب الروتين الاداري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالي الذي اتسم بكونه عالم يتصف بعدم تجانسه الثقافي والسياسي والاقتصادي لكون أن المصادر التي كانت في أساس تطوره لم تكن متساوية. مما قاد إلى نتيجة مهمة مازال العالم حتى هذا اليوم يعاني منها، وهي عدم تساوي القوة السياسية في قدراتها على خلق التطور الاقتصادي المتساوي في جميع دول العالم. وبهذا الشكل وكنتيجة لعدم التساوي، ظهر المركز الاقتصادي المتطور من جهة والمحيط المتخلف والتابع والخاضع للمركز من جهة أخرى"[١].

ثالثا:- مدرسة التأثير السياسي الثقافي الجغرافي

"يؤكد تحليل هذه المدرسة على تداخل مجموعة من المتغيرات، لعبت دورا في التغير السياسي الذي حدث في العالم الغربي. فبالنسبة إلى (ستين روكان) الذي أكد: "أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية". فمنذ بداية عصر النهضة يمكن ملاحظة تداخل أربعة متغيرات في بعض من أجزاء العالم الغربي ساعدت على إقامة المراكز التي لعبت دورا في إنشاء الأسس لقيام الدولة، فهناك أولا موقع هذه المراكز كمراكز مركزية في وسط إقليمي معين وهو أوروبا الغربية. وثانيا وجود رقابة على الإقليم، ومهما كانت طبيعة هذه الرقابة ضعيفة أو قوية. وثالثا تواجد شبكة من الطرق الحضرية الرابطة بين المراكز وطبيعة هذه الشبكة، منظورا إليها من زاوية انتشارها أو قلتها، وأخيرا وجود المراكز الدينية الكاثولوكية ذات وجه قومي، أو إصلاح ديني تذهب وظيفتها إلى تقديم أو عدم تقديم الولاء إلى باب الكنيسة الكاثولوكية. إن ازدهار تطور التبادل التجاري بين أقاليم معينه إن كان بسبب كثرة طرق المواصلات وانتشارها، وخاصة تلك التي لها موانئ بحرية، فانه ساعد على تقوية أسس المراكز التي تم إنشائها أو دعمت من وجودها حيث تمكنت شبكة الاتصالات من زيادة حجم التبادل التجاري والذي بفضله تم استثمار عوائده في فرض المراكز الإقليمية سيطرتها العسكرية والإدارية على منطق تواجدها ومن ثم على المناطق المحيطة بها. وقد عجل العامل الثقافي سواء كان ديني أو لغوي في تقوية هذا التواجد وإعطائه صبغة التواجد القومي بتوحيد مكونات هذه المراكز"[٢]. وعليه فان "انسجام كل هذه العناصر المكونة لهذا المحتوى وتداخلها أعطى لكل مجتمع شخصيته الاجتماعية والثقافية ضمن كيان ما عرف

---

[١] العزي ، سويم ، دراسات في علم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 50-51.

[٢] Rokkan Stein, State Formation, Nation. Building, and Mass Politics in Europe, The Theory of Stein Rokkan. Ed. By Stein Kuhnle, Peter Flora, and Derek Urwin. Oxford University Press,1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من بعد بالدولة القومية. وهكذا إستخلص (ستين روكان) إلى نتيجة، أن الدول التي تطورت ضمن التقاليد البروتستانتية عرفت تطور نحو الديمقراطية بصعوبات أقل من دول التقاليد الكاثوليكية"[1].

بناءً للتحليل اعلاه ولغرض الوقوف على إشكالية الدولة العراقية، لا بد من طرح السؤال المتعلق بماهية واقع الدولة في العالم العربي؟ وللجواب على هذا الإستفسار نجد إن مفهوم الدولة العربية ما هي إلا تخريجة أوجدها الإستعمار صاغها على نفس الشاكلة التي وجدت في دولة من زاوية تشكيل السلطات السياسية و صلاحياتها، لذلك فكل دولة عربية تبنت نفس بنية المستعمر السياسية. و بسبب هذا التبني الذي لا يتوافق مع التطور الإقتصادي و الثقافي للنظام المقلد، ظهرت إلى الوجود المشاكل السياسية التي دخلت في صراع مع المستعمر، ومع السلطات السياسية التي نصبت لإدارة النظام، و التي حاولت أن تعطي لمفهوم الدولة الوطنية خصوصيتها الخاصة بها.

"فمفهوم الدولة الوطنية الذي ساد في الفكر السياسي التقدمي العربي، في مساريه القومي والاشتراكي، تحت تأثير الايديولوجية الماركسية، قد بني على حدود ملتبسة، وهي كما يلي:

١. دولة معادية للاستعمار، وللامبريالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومع ذلك فهي تقيم علاقات اقتصادية وثقافية مع الدول الرأسمالية الامبريالية.

٢. وهي دولة لا تساوم على السيادة، ولا تسمح للشركات متعددة الجنسية أن تحصل على امتيازات خاصة في مجال استكشاف الثروات المعدنية والمنجمية والنفطية، والتنقيب عنها واستخراجها واستثمارها ومع ذلك تسمح لفروع هذه الشركات بأن تقوم بأعمال التطوير والتمويل والتنفيذ والتسويق، لهذه الثروات.

٣. وهي دولة ذات نهج وطني، أي تقوم على قاعدة اجتماعية جماهيرية واسعة، تضم الطبقة العاملة والفلاحين وصغار الكسبة والبورجوازية الصغيرة والوطنية والمثقفين والطلاب، وتعمل على تنفيذ برنامج تحويلات اقتصادية واجتماعية وسياسية، لصالح هذه الفئات من تأميم وسائل الإنتاج الكبرى وإجراء إصلاح زراعي، وتوزيع الأرض على الفلاحين، تحسين شروط العمل والعمال بزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل وتوفير الضمان ضد العجز والشيخوخة والبطالة. تنفيذ خطة تنمية اقتصادية تستجيب لحاجات

---

(1) Rokkan Stein, State Formation, Nation. Buliding and Mass Polities in Europe Oxford, University press, 1995

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد الوطني لتحقيق ثورة علمية وتعليمية بتشكيل قطاع عام اقتصادي، و لكن هذا المفهوم للدولة لم يمنع بأن تقوم في الوقت نفسه بقمع العمال والفلاحين والمثقفين، وتمنع قيام أحزاب وتنظيمات ممثلة لهم، وتقمع الاضرابات العمالية والمعارضة من أي نوع كانت، وكأن لا تعارض بين المستويين السياسي والاقتصادي في إطار ممارستها لسيادتها الشاملة"[١].

ومن هنا استنتج الباحث بان هناك ثمة تناقض في هذا التصور الذي لا يمكن تجاوزه وهو كيف يمكن للدولة ان تقوم بهذه الجهود و الخطط الإقتصادية لتقوية بناء أسس الدولة وفي نفس الوقت تقوم بقمع مواطنيها، إن لم تكن هناك ثمة عيوب قي بناء هذه الدولة أو في مفاهيمها، و التي تظهر في عدم تبني الدول العربية نظام سياسي واحد، حيث نجد هذا التنوع في الأشكال المعروفة من مَلَكية إلى جمهورية، والدول الدكتاتورية، الإشتراكية والثورية، مع وجود ظاهرة مركزية، و هي إن كل هذه الدول أتصفت بسمة عامة، ألا وهي إنها ظلت تبعيتها الشبه التامة للدولة الرأسمالية الحديثة في الغرب الرأسمالي، مع محاولتها البحث عن شرعية وجودها.

شرعية الدولة الوطنية

واستنادا لمفهوم بناء الدولة الوطنية، لابد من معرفة كيف تأخذ الدولة طبيعتها (الشرعية)[٢] للبحث في الأسباب الدافعة وراء قبول الأفراد والجماعات الخضوع إلى سلطة الدولة، "و في هذا الخصوص هناك عدة نظريات التي أرادت تقديم تفسيرات لهذه الشرعية ومنها : –

أولاً:- النظرية التعاقدية تنطلق هذه النظرية من فكرة الحاجة إلى وجود الدولة التي تعكس ثمرة تعاقد الأفراد فيما بينهم بشكل علني أو ضمني وتكمن وراء هذه الحاجة إلى رغبة هؤلاء الأفراد في رؤية قيام الدولة بهدف ضمان الأمن والحاجة إلى الحماية ضد الفوضى وقانون الغاب التي يكمن سببها في طبيعة الإنسان الميال نحو العنف مهما كانت وضعية هذا الإنسان قوية أو ضعيفة، وهذه هي فكرة (توماس هوبس)، أي بعبارة أخرى يكمن دافع الخوف من استمرار العنف أو من التخوف من اندلاعه، وراء قبول

---

[١] طالب، محمد سعيد، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، عمان،، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص٣٣٠-٣٣١.

[٢] هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: ا.د، حمدي عبد الرحمن، المركز العالمي للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠١م، ص٩٩ .و الشرعية السياسية في ابسط معانيها، تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الارادة الجماعية، ومن ثم يحظى النظام الحاكم بالتأييد والرضى من جانب الجماهير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفراد بكيان الدولة وسلطاتها والذي يمنح لها، أي وجود الخوف شرعية وجودها لكونها الكيان القادر على ردع العنف والمحافظة على بقاء الإنسانية، بمعنى أخر أن وضع الثقة في هذا الكيان هو لخدمة مصالح الأفراد لكونها تملك السلطة المطلقة المطلوبة للمحافظة على السلم الاجتماعي. إذن إنها شرعية مرتبطة بفائدة وجود سلطة الدولة وليس لتمجيد هذه السلطة .

وقد تعود الحاجة لقيام الدولة إلى رغبة الأفراد في قيام هذا الكيان لضمان حرياتهم ضد تعسف مالكي القوة وهذه هي فكرة (جون لوك) فبالنسبة له أن الطبيعة البشرية في أساسها طبيعة مسالمة وأن الإنسان في أساس كل عمل له قيمة وليست الطبيعة وراء ذلك، فكل القوانين التي يضعها الإنسان لنفسه ووجود الحكام والشرطة، كل هذه الأشياء والأفعال غير موجودة في الطبيعة، بل هي من صنع الإنسان أوجدت لخدمة مصالحه، وأن السلطة في جوهرها هي سلطة الحرية التي تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان، وتعني هذه الأفكار أن جذور شرعية الدولة تجد سبب وجودها في حاجة الأفراد الذين ولدوا أحراراً لحماية حريتهم وملكيتهم الخاصة ضد ممارسات السلطة التعسفية لمالكي القوة بالتنازل عن حقهم الطبيعي والتعاقد فيما بينهم على العيش معاً وإعطاء المجتمع المدني حق تعين حاكم يقوم بوظيفة حل النزاعات. فإن السلطة التي وجدت لابد أن تكون سلطة عدل ووظيفة الحكومة هي الحكم وليس إدارة المجتمع والقيام بالتشريع. أما وظيفة الأمير فهي لمتابعة الخير العام. فلا يمكن له أن يجمع السلطة التنفيذية والتشريعية بيده لأن كل احتكاريه للسلطة تعني الدخول في تناقض مع قواعد العقد الذي أقيم على أساسه المجتمع في احترام إرادة الأغلبية وقرارها. أن السلطة التشريعية عند لوك هي أسمى من السلطة التنفيذية لكونها تعطي للدولة روحها ووحدتها، وبالنسبة له أيضاً أن مقاومة الأفراد في الدفاع عن حريتهم هو من أجل ضمان استمرار النظام أو تثبيته ضد كل التجاوزات وليس فكرة الدفاع عن سيادة الأفراد وراء هذا التصرف، إنها محاولة لتذكير الأمير بضرورة التزامه بالقوانين واحترامه للمشروعية .

اما الاحتمال الاخرلجذور شرعية الدولة، تعود الى رغبة الأفراد تشييد هذا الكيان كتعبير لإرادتهم الجماعية، وهي فكرة (جان جاك روسو) فبالنسبة له أن الإنسان ولد حراً وتنازل عن هذه الحرية للصالح العام الذي يعكس الإرادة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع في العيش سوياً الممثلة، أي الإرادة المشتركة، بالهيئة السياسية والتي يطلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها أعضاء هذا المجتمع اسم الدولة، بمعنى آخر أن الدولة تجد شرعية وجودها من خلال التقاسم المشترك لأفراد مجتمع ما للمصالح المشتركة، أي يفضل المصالح العامة على الخاصة في تنظيم المجتمع من خلال تقاسم السلطات، على أن إرادتهم المشتركة مصدر للقانون.

ثانياً:- النظرية الماركسية تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الشرعية هي عامل العلاقات الإنتاجية المرتبطة بالنموذج الاقتصادي الرأسمالي، الذي تشيد عليه أسس الدولة القانونية والسياسية، فالحياة المادية للمجتمع سياسياً وثقافياً، ما هي إلا انعكاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمع، وهذا يعني أن شعور الفرد ليس هو الذي يقرر مواقفه، وإنما الحالة الاجتماعية هي التي تقرر شعوره. فبناء المؤسسات السياسية والقانونية والتابعة للمجتمع يتم تأطيرها بالبنية التحتية الاقتصادية للطبقة المسيطرة البرجوازية، فكل ما يصدر من هذه المؤسسات هو انعكاس لمصالح هذه الطبقة، وعليه فإن الدولة ومؤسساتها تستمد شرعيتها من شرعية الطبقة البرجوازية وقدرة هذه الأخيرة على خلق تماثل القاعدة معها من خلال قدرتها على خلق الوهم الاجتماعي بأن الدولة هي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسي .

وحسب هذه النظرية أن لا شرعية للدولة إلا عندما تكون (الطبقة البروليتاريه)[1]هي المسيطرة على السلطة، وهذه الشرعية هي شرعية مرحلية، لأن برنامج حكم الديكتاتورية البروليتارية بتطبيقه للنظام الاشتراكي يهدف إلى تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لملكية الدولة من أجل القضاء على الفوارق الطبقية وكمرحلة للوصول إلى تطبيق الشيوعية، وبعد القضاء على الفوارق الطبقية بفضل هذا الإنجاز سوف تنتهي الدولة كمعبرة لمصالح طبقية معينة"[2]، وكما يقول انجلز: "عندما تحل إدارة الأشياء وقيادة العمليات الإنتاجية محل إدارة حكومة الأفراد، فالدولة لا يقضي عليها وإنما ستذبل ومع ذبولها تنتهي فكرة شرعيتها "[3] .

---

(١) هيجوت، ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤. وهي طبقة العمال، وفي خلال صراعهم مع الطبقة البرجاوزية التي ادى الى زيادة وعي العمال وتبلورها بعلمهم انه لا طاقة لهم بالرأسماليين، الا اذا تكتلوا ضدهم في صورة نقابات واتحادات عمالية على اساس قومي اولا، وثم على اساس عالمي ثانيا. ومن هنا كانت صيحة ماركس وانجلز (يا عمال العالم اتحدوا).

(٢) العزي، سويم، دراسات في علم السياسة ، مصدر سبق ذكره، ص٦٨- ٧٤.

(٣) Marx & Engles , selected works , Moscow, 1955 Vol , 2 , p385- 405.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً:- النظرية العقلانية الشرعية "إن مصطلح (العقلانية)[1]هي ولادة الدولة الحديثة في العالم الغربي، إن كان يعبر عن الشعور بالوعي بوجود الفوضى السياسية التي كانت تعم المجتمع الإقطاعي والصفات المتخلفة للامتيازات والعلاقات الاقتصادية المتحكمة داخل هذا المجتمع وغياب الحريات والمساواة بين الأفراد. فإن القانون الروماني الذي شيد على فكرة المساواة، فسح المجال أمام البرجوازية الصاعدة كطبقة للإستفادة من هذا التواجد القانوني، لوضع قواعد التنظيم القائم على فكرة المساواة في الحقوق وضمان النظام القانوني لها. ومن خلال هذه الفكرة بحثت شرعية الدولة، لا على أساس مطابقتها للمعايير الأساسية التي تم وضعها، وإنما من خلال شعور الأفراد والفاعلين الاجتماعيين بضرورة وجودها. ففكرة الخضوع للدولة لم تولد من فكرة تملكها لسلطة احتكار استخدام القوة وإنما من خلال حاجة المجتمع العقلانية للتنظيم ولضمان الحماية القانونية للنشاطات الاقتصادية وحماية الملكية الخاصة. بعبارة أخرى أن الدولة تستمد شرعيتها ليس في تطابقها مع قواعد النظام القانوني الموضوع فقط وإنما من خلال قدرة قواعد هذا النظام على التعبير عن التمثيل الاجتماعي للقيم المطلقة لهذه القواعد، حينما تأخذ هذه القواعد ليس كأهداف بحد ذاتها وإنما كوسيلة لتأسيس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه ونبذ الغير مرغوب فيه من قبل الجميع، أفراداً كانوا أو جماعاتٍ. وفي هذه الحالة تصبح الدولة كضامنة لهذا التأسيس بما تملك من قدرة على الإقناع والفرض"[2].

المبحث الاول:- المفاهيم النظرية لبناء الدولة

"اذا كانت المفاهيم النظرية لبناء الدولة، تستند على ارضية دينية، فلسفية واجتماعية أو تاريخية. إلا أنه يستحيل على المرء أن يقدر أية هذه العوامل كان أقوى من الآخر أثراً في تكوين الدولة وبنائها. فمثلا وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، نجد تمسك الملك لويس الرابع عشر بالمبادئ الدينية لبناء الدولة فقال: "إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، فالله مصدرها وليس الشعب، وهم أي الملوك مسئولون أمام الله وحده في كيفية استخدامها". لكن هذه المفاهيم بدأت تتقلص حتى تلاشت تقريباً، نتيجة لتطور

---

(1) ترتكز في الفكر الفلسفي والسياسي على مقولة اساسية مفادها (حرية اكتشاف الحقيقة عن طريق عمليات التفكير والاستنتاج بدلا من الادراكات الحسية والتجريبية) فإذا كان افلاطون عقلانية، فإن ارسطو يعد فيلسوفا تجريبيا.. انظر الى ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(2) العزي، سويم، دراسات في علم السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعوب وازدياد وعيها، نتيجة لانتشار الثقافات المختلفة وظهور أفكار فلسفية جديدة مناهضة للأفكار الدينية"[١].

وعند التمعن بهذه المفاهيم بخصوص صلاحياتها وواقعيتها على الارض الواقع، واذا اخذ واقع بناء الدولة العراقية كمثل، نجد قد يفكر البعض الى ايجاد ارضية لهذا البناء من خلال استغلال المبادئ الدينية. "فلا يمكن للمرء ايجاد أي معطية من المعطيات التي تؤيد هذا النهج في البحث غير خرافات نسجها العقل البشري ونسبها ظلماً إلى الدين واستغلتها طائفة من الناس للاستئثار بالحكم المطلق، وتبرير التعسف والاستبداد. من جراء تعسف الحكام وشططهم في تصرفاتهم حيال شعوبهم، حيث لا يقبل أن يكون الدين الحق مصدر شقاء وظلم الناس والديانات السماوية، سواء من فصل الدين والدولة كالمسيحيين، أو جمع بينهما كالمسلمين"[٢].

"أما اذا أثيرت فكرة العقد الاجتماعي كما جاء بها الفيلسوف الفرنسي (جان جاك روسو) الذي يرجع بناء الدولة إلى الإرادة العامة المشتركة لأفراد الأمة، أي أن الأفراد اجتمعوا واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا ومعنى ذلك أنهم اتفقوا على إنشاء الدولة، التي وجدت نتيجة عقد أبرمته الجماعة"[٣]. فان "هذا المفهوم اعتبر خيالياً، أي ليس حقيقة علمية، وللأسباب التالية:-

١. إذا عرفنا إن الإنسان في العصور الأولى، يعيش على الفطرة، ويحيا حياة بدائية همجية بدت لنا فكرة التعاقد البعيدة عن خيال الإنسان، فمتى اجتمع الناس وتعاقدوا على إقامة نظام، أي دولة؟

٢. صعوبة الحصول على رضا جميع الأفراد، الذي يعتبر ركن أساسي في العقد.

٣. إذا كانت الجماعة نشأت نتيجة لعقد ، فمن الذي أبرم هذا العقد؟

٤. اعتمد هذا المفهوم، إن الفرد كان يعيش قبل نشوء الجماعة في عزلة عن غيره، مع إنه غير ذلك لأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يمكن أن يعيش إلا في مجتمع"[٤].

---

[١] بدوي، ثروت، النظم السياسية، بيروت،دار النهضة العربية، ط١، ١٩٦١م، ص٢٠٥-٢٠٩. حيث لم يفصل الاسلام بين الدين والدولة، وان نظام الخلافة عند المسلمين يتضمن رئاسة الخلفية لامور الدين والدنيا، ولم يكن الخليفة يستمد سلطته من الله، وانما يستمدها من الامة، اذا هي التي تختاره لهذا المنصب وتشد من ازره وتمنحه القوة، ويدين بهذا الرأي جمهرة علماء المسلمين.

[٢] ليلة، محمد كامل، النظم السياسية: الدولة والحكومة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م، ص٤٨

[٣] المصدر السابق، ص٩٢.

[٤] ديراتية، روبير، في مؤلفه روسو وعلم السياسية في عصره، بيروت،دار النهضة العربية ط١، ١٩٥٠م، ص١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" بالرغم من المأخذ التي اتخذت حول هذا المفهوم، إلا أن الإنسان يستذكر مفصلة من كتابات بعض الأساتذة المصريين والذي لا ينسى، في مد الثورة الفرنسية بروحها وحويتها، وفي إقامة الحكومة القانونية مكان الحكومة الاستبدادية، ولما تتضمنه من مبادئ وعقائد للاستقرار والمساواة وإيضاح الحقوق والحريات العامة، بتحقيق سيادة الشعوب وإعلاء كلمتها."[١]

وهذا ما يكون أقرب إلى صلاحية وواقعية تحقيقها في بناء الدولة الوطنية في العراق. فلو قام الباحث بتطبيق أفكار الفيلسوف (توماس هوبس) والذي سبق أفكار المفكر (روسو) في فكرة نشوء الدولة و المماثلة له، مع الاختلاف في بيان حالة الإنسان السابقة على وجود العقد وفي طريقة تحديد طرفي هذا العقد، حيث اتسمت حالة المجتمع بسيطرة قانون الغاب، فقد يجد المرء في الواقع العراقي الحالي، تجسيدا حيا وشبه كامل لحالة الطبيعية التي تحدث عنها (هوبس)، حيث حرب الكل على الكل، في ظل غياب سيادة فعلية لدولة القانون والعدالة، فكل جهة تدعي أنها الممثل الشرعي الوحيد للسيادة، و المخول بالتالي احتكار السلطة، بصرف النظر عما إذا كان هذا التخويل من مرجعية دينية أو أخرى دنيوية، أو كان بدافع من مصلحة ذاتية أو غيبوبة مذهبية. حيث إن تقاسم السلطة بين أحزاب الهوية قائم على أسس طائفية بعيدا على أي اهتمام بمنطق الدولة الحديثة، لذا فهي ما يمكن أن يطلق عليه سلطة من دون دولة، فليس كل مجتمع سياسي منظم دولة بهذا المعنى. والسلطة في العراق الآن ينطبق عليها هذا الوصف.

"اما فيما يتعلق بأفكار ومفاهيم الكاتب الألماني (اوبنهيمر) والكاتب الفرنسي (شارب بيران) فالدولة نشأت عن طريق القوة والعنف لكون الدولة كانت في مراحلها الأولى عبارة عن نظام اجتماعي معين فرضه شخص أو فريق على بقية أفراد الجماعة مستخدمين القوة والإكراه للوصول إلى الغاية"[٢].

"ولا شك أن للقوة والحروب أثراً كبيراً في نشأة الدولة وتكوينها، ولا زال هذا الأثر باقياً حتى الآن، فكثير من الدول والحكومات في وقتنا الحاضر نشأت وتقوم نتيجة لاستخدام

---

[١] بيردو ،جي، العلوم السياسية، الجزء الثاني،دار النهضة العربية،بيروت، ط١، سنة ١٩٥٩م، ص٦٠.

[٢] عبد الحميد ، متولي ، القانون الدستوري،دار النهضة العربية، بيروت، الجزء الاول، ١٩٥٢م، ص٢٥٥. حيث يذكر المؤرخ اليوناني (بولتاك) ان الدولة من صنع القوة، وان اقدم القوانين التي خضع لها العالم هو قانون حكم الاقوى وسيطرته وتغلبه على الضعيف. بينما ذهب عبد الرزاق ، علي ، الاسلام واصول الحكم ، طبعة سنة ١٩٢٥م. الى القول: اذ كان الاصل في الخلافة عند المسلمين يرجع الى الاختيار الذي يستقر عليه اهل الحل والعقد، ومبايعتهم للخليفة، فإن الواقع يخالف هذا الاصل المقرر، باستثناء الطليعة من الخلفاء الراشدين. الذين كانوا يشيدون مقام الخلافة على اساس الغلبة والقوة المادية وليس على اساس الرضا والاختيار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوة والالتجاء للحروب. ومع ذلك لا يمكن الاعتماد في ظل هذا المفهوم، وحده لتستمر أصل الدولة وكيفية نشوئها، إذا ليس جميع الدول توجد عن طريق القوة، إذ أيد التاريخ غلبة عنصر القوة على عنصر الرضاء والاتفاق فيما يتعلق بنشأة الدولة، إلا أنه يندر أن تكون القوة وحدها هي المنشأة للدولة "[١].

وخير دليل على ذلك هو مراحل بناء الدولة العراقية وتأسيسها في ظل الانتداب البريطاني ولغاية إحتلالها في ظل القوات الأميركية. اذا يمكن للباحث اختصار القول بان قيام أي دولة، لابد لها من نظام يحدد الواقع الذي ستعمل فيه مؤسساته، التي ستضمن استمرارية ودعم وجود الدولة، والتي بدونها سيتعرض المجتمع السياسي الى مواجهة خطر الاندثار. فما هو المقصود بالنظام السياسي؟

" يقصد **بالنظام السياسي** (Essence of The Political System)، الذي يختلف عن الحكومة التي هي جزء منه، والمتمثلة: بمجموعة التفاعلات والأدوار المتداخلة و المتشابكة، التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للحكم أي توزيع الأشياء ذات القيمة وبموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع، وتتضمن الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكييف المجتمع على الصعيدين، الداخلي والخارجي"[٢].

" وإن للأنظمة السياسية والمؤسسات والدوائر السياسية أو الوكالات مثل الأحزاب السياسيةومجموعات المصالح، والبرلمانات، والهيئات التشريعية والتنفيذية، والدوائر الحكومية (Bureaucracies)، والمحاكم، نشاطات محددة وانجاز وظائف من شأنها أن تمكن النظام السياسي من صياغة سياساته وتطبيق النظام. والبنية الوظيفية هي من المفاهيم الأساسية التي تساعدنا في معرفة كيف تؤثر السياسات في بيئتها الطبيعية والإنسانية؟ وكيف تتأثر بها؟ أي تأثيرها في تحديد وظائف النظام السياسي ضمن إطار العملية السياسية بالنشاطات المميزة الضرورية، لصنع السياسات وتنفيذها في أي نوع من أنواع الأنظمة السياسية، وتدعى **بوظائف العملية السياسية** (Function Of Political Process) لأنها تعلب دوراً مباشراً وضرورياً في عملية صنع السياسة. فقبل اتخاذ قرار سياسي ما (political Decision) ، يتوجب على الأفراد والجماعات سواء في داخل الحكومة أو المجتمع، أن يقرروا ما يريدون ويأملوا في سياسة ما، عندئذ تبدأ (العملية السياسية) أي عند الإشارة إلى تلك المصالح أو التعبير

---

[١] بلنتشلي، النظرية العامة للدولة،دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٨٧٧م، ص٣٤٨.

[٢] Easton, david ,a system analysis of political life New York: John Wiley 1965.P34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنها بوضوح. وتنهض بتلك الوظائف البنى السياسية مثل الأحزاب والمشّرعين والهيئات السياسية التنفيذية والدوائر الحكومية والمحاكم.

أما **السياسة الاجتماعية** (Social Policy) فتشمل جميع البنى السياسية التي تطوّر وتعززوتغير التوجهات ذات القيمة السياسية في مجتمع ما، والتي تتضمن الوظيفة الرئيسية من التأهيل الاجتماعي، وهي لا تشارك بشكل مباشر في صنع وتنفيذ السياسة العامة (public Policy) لكنها مهمة بشكل أساسي للنظام السياسي.

وسياسة التوظيف (Functional Policy) فهي المتمثلة في وظائف التوظيف والتي تشير إلى اختيار الناس العمل في النشاطات السياسية والمكاتب الحكومية،في حين أن الاتصالات السياسية (Political Communication) تشير إلى تدفق المعلومات داخل المجتمع وفي الكيانات المختلفة التي تكوّن النظام السياسي. وهذه الوظائف تدعى بوظائف النظام، لأنها هي التي تقرر ما إذا كان النظام سيتغير أم يحافظ على موضعه، أو ما إذا كان محكوماً بحزب وحيد متسلط أو مجلس عسكري، أو أن أحزاباً متنافسة وهيئة تشريعية ستحل محلهما"[1]

"في حين نجد **الوظائف السياسية** (Political Functions) هي التي تعالج مُخرجات العملية السياسية وتنفيذها، المتمثلة بالواقع المادي على المجتمع والاقتصاد والتعليم وتشمل هذه الوظائف جميع أشكال تنظيم السلوكيات، وبهذه المفاهيم الوظيفية نصف النشاطات القائمة في أي مجتمع بغض النظر عن شكل نظامها السياسي، أو نوعية السياسات التي يتبعها، وباستخدام هذه التصنيفات الوظيفية، يمكننا أن نقرر كيف تنسجم المؤسسات في مختلف البلدان في صنع مختلف السياسات العامة وتنفيذها؟ وحسب تصور (الموند). فإن النظام السياسي يتميز بما يلي:-

١. التفاعل المستمر بين وحداته ومؤسساته، التي يصدرها السلوك الاجتماعي ككل من جهة ودراسة التفاعل الدولي من جهة أخرى.

٢. الاعتماد المتبادل (Interdependence)، على أن ما يحدث في أحد أجزاء النظام يكون له تأثير مناظر في الأجزاء الأخرى للنظام.

---

[1] الموند، جابريل ايه وجي، بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وفيتا الحاضر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. التكيف والاستمرار، المؤشر إلى مزيد من الاستقرار وتقليل فرص الصراع والعنف والمطالبة بالتكيف الإيجابي، والاستجابة للقيم الجديدة والتحديات، على أن كل نظام يتجه للحفاظ على ذاته.

٤. حركة الفعل (Action) وهو تجنب مجرد الوصف للنظام ككيان قانون رسمي، فلابد من التحول نحو مفهوم الأدوار والأبنية. وبمعنى آخر هو التحول بالتفاعلات بين النظام السياسي وغيره من الأنظمة بالتركيز على مفهومين، وهما:-

الأدوار:- وهي وحدات متفاعله تشكل وتحدد مشاركة القطاع المنظم للتوجه الفاعل في العملية الفاعلة، أي أنها تمثله بوحدات النظام السياسي الذي يتضمن المناصب الرسمية وغير الرسمية والهيئات الناخبة والشعب بالطريقة التي تؤثر كل منها في النظام السياسي فمثلاً الأفراد الذين يتخذون أدواراً في النظام السياسي يتخذون أدواراً في النظم الاجتماعية الأخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية وهم كأفراد يتعرضون للاتصال السياسي والتصويب والمظاهرات، وهكذا يتحولون في أدوارهم من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية.

الثقافة السياسية (Political Culture):- وهي توجهات الحركة السياسية وأن كل نظام سياسي بجسد نموذجاً معيناً للتوجهات إزاء الحركة السياسية، وأن الثقافة السياسية تمتد عبر حدود النظم السياسية، وليست هي الثقافة العامة على ما بينهما من ترابط بل لها نوع من الاستقلال والتميز. وفي تصور (الموند) للتطور السياسي يمكن تعريف المشكلات التنموية أو التطورية لنظام ما بأنها، التغلغل والتكامل والولاء والالتزام والمشاركة والتوزيع.

إما مفهوم **القوة السياسية** (Political Power) فانها ترتبط بصياغة وتنفيذ السياسة السلطوية في المجتمع، والتي تعتمد على التأثير الذي يخضع له الآخرون وضبط ورقابة القنوات والطرق التي تتخذ وتنفذ القرارات المحددة للسياسة. وللقوة السياسية وجهان رئيسان هما:السلطة (Authority) والنفوذ (Influence)، لذا فإنها تستلزم أن يكون لها بناءان داخل أية منظمة أو مجتمع سياسي، الأول يقوم على القوانين والأنظمة التي تنظم العمل داخل المنظمة أو الجماعة السياسية، والثاني يقوم على التفاعل بين الأشخاص العاملين في المنظمة أو أعضاء الجماعة السياسة. وأن توزيع القوة داخل المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي، هو الذي يحدد كيفية حل الصراعات، وما إذا كان القرار فعالاً وصائباً من قبل جميع الأطراف.

من هنا لا بد من التمييز بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية لهذه القوى. حيث يمثل السلطات الثلاثة، والأجهزة الحكومية أجهزة القوة التقليدية الرسمية، وأن طاعتها مدعومة بالعقوبات التي تشكل جزءاً هاماً من القوى السياسية مجتمعة لتجعل القوانين والسياسات والقرارات هي التي تمثل القيم في المجتمع، في حين يمثل المنظمات والهيئات الدولية الأجهزة غير الرسمية من خلال التأثير على أصحاب القرار السياسي. لذا فإن مفهوم القوة أو السلطة وصنع القرارات أو السياسات ذو أهمية في تحليل الحياة السياسية، وأن المجتمع الذي يضم أبنية وعمليات، يتم فيه ما يلي:-

١. تحديد المراكز الاجتماعية والأدوار التي يضطلع بها أعضاء هذا المجتمع.

٢. توفير إمكانية تحقيق منافع أو مكافآت أو قيم لا تكون متاحة للآخرين، إذ يلاحظ أن المراكز والأدوار الاقتصادية توفر لأصحابها قيماً ومنافع اقتصادية في عمليات الانتاج والتبادل. أما المؤسسات التعليمية والدينية وغيرها فهي تساعد على توزيع القيم ومزايا ومنافع أخرى.

ويستخدم مفهوم **التكامل السياسي** (Political Integration) للإشارة إلى نمط من التفاعلات ينشأ بين مجموعة عناصر تحلل أسباب التقارب، فتصير نواة لبناء واحد أو كيان مشترك تغليباً لأوجه التشابه على غيرها المعتبرة كواحدة من الخصائص التي تتعلق بتحديد النظام ومكوناته والعلاقات بين هذه المكونات. وللتكامل وجوه متعددة منها الثقافي لغرض توافق المعايير الثقافية السائدة، والقيمي في التجانس بين المبادئ المعلنة والسلوك المتبع، والاتصالي لغرض تطويق شبكة الاتصالات للنظام القائم والوظيفي وغرضه التركيز على الاعتماد المتبادل"[١].

"أما **التكامل القومي**، فالغرض منه إبراز الدولة ككيان يستقطب ولاءات الأفراد ويجذبها عن جماعات بعضها ضمن حدود الدولة، بعضها يتخطاها. في حين أن **التكامل الإقليمي** يتغلغل إلى سلطة الدولة وإلى مختلف أنحائها. والبعض يختزنها في التكامل القومي والقيمي"[٢].

---

[١] الموند ، جابريل ايه وجي ، بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.

[٢] C.lsaak, Alan Ibid,p477

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا استنتج الباحث، "أهمية المركز السياسي في تكوين الدولة، فهو يتضمن كافة عناصر النظام السياسي لتلك الدولة من عملية اتخاذ القرارات السياسية الاجتماعية، والى سياسة التوظيف للوظائف السياسية من خلال ما تحدده الثقافة السياسية، فهو يتمتع بالسلطة والنفوذ ويقع على عاتقه القيام بالتكامل السياسي والقومي والقيمي للنظام. بفضل قوته الاقتصادية أو بفضل تملكها لايديولوجية معينة، للوقوف على العديد من العوامل الأساسية المعرقلة لهذه العملية، في أغلبية مجتمعات عالم الجنوب (العالم العربي) والتي يمكن إستخلاصها فيما يلي :-

أولاً :- ضعف المركز السياسي للدولة الى درجة غيابها، وذلك بسبب خصوصية تكوينها الاجتماعي والثقافي من جهة، والدور الذي شكلته صراعات القوى الدولية والإقليمية في العالم الغربي من جهة أخرى. فالمجموعات النخوية التي تواجدت داخل المجتمع، أما أنها كانت مندمجة مع الإدارة الاستعمارية وتعمل في إطار خدمتها، أو كانت منفصلة عن هذه الإدارة، ولكن بقيت تعمل داخل الإطار الديني لإحدى القوتين وهذا بدوره أثر على تطور قواها السياسية بشكل لم يسمح لها العمل على إفراز نفسها كقوة قادرة على تجميع الطاقات في إطار تكوين المركز السياسي على غرار ما حدث في العالم الغربي .

ثانياً :- ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على فرض سيطرتها بشكل فعال على كل أجزاء المجتمع، لا انقسامه بين مجموعات قبيلة وعنصرية مختلفة ومتصارعة. مع تواجد شعور اللامبالاة تجاه سلطة المركز، مما أوقعت المركز في وضعية حرجة. كسلوك سياسي تعني عدم الثقة بسلطة المركز، فغيابها يعني افتقاد المركز للشرعية أو أنه لم يفلح بضمانها بشكل دائم، ويعود سبب ذلك إلى أن أي ممارسة للقوة في بيئة الانقسامات تثير لدى العناصر المكونة للمجتمع رد فعل مباشر، إذا ما شعرت بأن هناك إضراراً بوجودها في استمرارية حاكميه المركز كما هو عليه. فيتحول شعور اللامبالاة إلى شعور تمردي فتتعمق أواصر الانقسام وتتوسع في النهاية وتنعكس أثارها على فعالية المركز في التحرك.

ثالثا :- إن ارتباط وجود المركز السياسي بوجود قاعدة اقتصادية يستند عليها، لم تتحقق أيضاً بالشكل الذي تم حدوثه في المجتمعات الأوروبية، لأن غياب الأسس الطبقية بالمعنى الحرفي لها هو وراء ضعف التكوين الطبقي للمركز. فالطبقات التي يقال أنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدت في عالم الجنوب لم تشكل فعلاً طبقة بمساهمة المركز السياسي في بناء ودعم الدوله"[١].

رابعاً:- "فشل آليات التغيير و التعامل السياسي في المجتمع العربي عموماً. و المجتمع العراقي تحديداً، و تأثيراتها على سير عمل الديمقراطية. و التي تعود الى عوامل متعددة لانجاز هذا التغير في بناء دولة، وهي :-

الأزمة: إن ولادة فكرة ما وتطورها من زاوية اتساع تأثيرها يتوقف على وجود أزمة في أسس المجتمع، يعود سبب وجودها إلى عدم قدرة التنظيم الداخلي للمجتمع على الاستجابة إلى مطالب البيئة الاجتماعية، لجمود هذا التنظيم على شكليات اجتماعية معينة، فقدت قدرتها على استيعاب محدثات الزمن والمصالح الجديدة المرتبطة به بظهور قوى تداخلت وراء ولادتها عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. إن وقع تأثير الأزمة على الأفراد ممكن أن يأخذ له شكلاً سلبياً من جهة، مثل الإضرابات النفسية، اضطرابات من الخوف بتفشي الفوضى وغياب اليقين في أسس المجتمع. ولا يغيب عن الذهن إن التغيير المنبثق من الأزمة في هذه الحالة يكون مرتبطاً مع ما يعيشه الأفراد من مشاعر بعدم التفهم وغياب الأمن والقلق والآلام وغياب الأمل والفشل، أو أنه يأخذ له شكل إيجابي عندما يكون مصدراً للخروج من مأزق بفضل الأفكار المتصارعة والباحثة عن تأليفه فكرية تساعد في التعجيل من عملية التغيير من جهة أخرى"[٢].

وعند تسليط هذا التحليل على واقع المجتمع العراقي، بأن الأزمة التي يعيشها حالياً تظهر، بفكرة الديمقراطية التي أخذت كواجهة لنظام سياسي تم تغييره، ليست هي الأساس في قيام الأزمة، وإنما تعود أسباب بروز هذه الأخيرة على الساحة السياسية إلى مكونات التركيبة السياسية الحاكمة الجديدة وأسلوب تعاملها السياسي، أي إن فكرة الديمقراطية رغم حاجة المجتمع العراقي لها، لم تكن فعلاً العامل المسبب في قيام الأزمة إلا أنها عجلت في تفجيرها عندما فضحت هشاشة البنية الشخصية لمكونات التركيبة السياسية الحالية وهويتها، حيث أظهرت مدى عمق الهاوية بين تبني فكرة جديدة متطورة كفكرة الديمقراطية، وبين التمسك بالعقلية التقليدية، يضاف إلى ذلك أن فكرة الديمقراطية رغم تردد ذكرها على الألسن بقيت ككلمة لا معنى لها ليس فقط في ظل النظام السابق

---

(١) العزي، سويم، دراسات في علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٢) العزي، سويم، اسباب فشل آليات التغيير والتعامل السياسي في المجتمع العراقي وتأثيرهما على سير عمل الديمقراطية، المجلة الدولية، العدد/٣، ٢٠٠٧، ص٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنما أيضاً داخل المجتمع الذي يفتقد في جذوره إلى مصادر ثقافية يمكن الرجوع إليها بهدف التماثل معها أو تبنيها كثوابت تساعد على بناء الدولة.

"**الصراع**: يقصد به، تلك العلاقة الاجتماعية بين قوتين متناقضتين، أو مجموعة من القوى تريد كل واحدة منها فرض تصورها الخاص للبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، تصور محكوم بالمصالح الحيوية لكل واحد منها، قوى تتمتع بدرجات متقاربة من القدرة على التأثير، إلا أن مجال تنافسها يتحدد في قدرتها على السيطرة على المجتمع منظراً لها من زاوية الربح والخسارة للمصالح التي تحركها وتشكل دوافع تصرفها،و الواقع هو الذي يشكل الحد الفاصل بينهما، لأن فشل آليات التهديد والترغيب أو نجاحها في تحقيق مصالح المجموعات المتصارعة تعكس القوى التأثيرية لإحداهما على المستوى الواقعي في إمكانيتها أو فشلها بتحقيق برامج ومخططات إستراتيجية. إذاً الصراع هو تعبير عن علاقة اجتماعية محكومة بمصالح أطراف هذه العلاقة، إلا أن شرارة بدء الصراع بينهم تحددها أوضاع وظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

نتيجة لهذا المفهوم، توصل الباحث إلى عدد من العوامل الاساسية التي تقرر وتؤثر في تحديدأطر الصراعات في العالم العربي المؤدية إلى تفكك الدولة وتمزقها، من فشل آليات المؤسسات والأجهزة والتشريعات، ويمكن حصر هذه الأسس في فكرة ندرة الأشياء، وخاصة في مجال القوة، مادية كانت أم معنوية وانعكاس ذلك على حالة شعور الأفراد بالحرمان. فكلما كانت ندرة الأشياء بسبب الاستغلال والاحتكار كبيرة ووقع تأثيرها النفسي عميق قادت هذه الوضعية إلى زيادة درجات القلق والتوتر، وشعور الأفراد والمجموعات بعدم قدرتهم في التحرك لإيجاد البديل عن الوضعية الراهنة بسبب غياب المصادر البديلة، أو نقصها تدفع هذه الوضعية إلى قيام الصراع بين من يملك ومن لا يملك. فكلما كانت هناك إمكانية لإيجاد البديل، قلت درجات تحول المشاعر إلى عنف لدى الأفراد والمجموعات والعكس صحيح أيضاً، أي كلما شعر الأفراد بصعوبة إيجاد البديل زادت لديهم مشاعر الإحباط وتبلورت مشاعر العنف بشكل أكبر، علاوةً على سرعة الوقوع في صراع يتوقف على عامل قدرة تبادل المعلومات بين المجموعات المتصارعة. فكلما كانت المعلومات المتبادلة وأدوات انتشارها متسمة بالوضوح ولا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينقصها عيب ولا مرتبطة بإشاعات ولا تبريرات ذاتية قلت إمكانيات الصراع والعكس صحيح"[1] .

المبحث الثاني:- منهجية بناء الدولة العراقية

إن تغاير المنهجية النظرية والفكرية للتخطيط الاستراتيجي في بناء الدولة، يتناسب طرديامع تغاير أنظمة الحكم القابضة على السلطة في العراق. وعند تحليلنا لهذه التغيرات سنتعرف على مراحل النهج بكيفية بناء الدولة العراقية. فكيف بنيت الدولة العراقية؟ وللاجابة على هذا السؤال سوف نقوم ببحث فترتين رئسيتين من تاريخ العراق السياسي وهما:-

أولاً:- العهد الملكي (١٩٢٠م– ١٩٥٨م)

"ان الملكية في العراق كانت في جزء منها صنيعا بريطانيا، وفي الجزء الآخر نتاج الانتخاب الشعبي. وحتى حكومة الملك التي اقامت النظام الملكي الدستوري، وانشأت مجلسا نبابيا منتخبا ودستورا للبلاد، عملت للمحافظة على المعادلة الصعبة، أي المحافظة على هيمنة النفوذ البريطاني من جهة، وضرورة إرضاء غالبية السكان والعناصر الوطنية الاخرى في ظل حضور الاتجاه القومي الكردي، الذي يطالب بحقوق أمته المجزئة والطامحه في قيام وحدتها القومية وتقرير مصيرها حصيلة (للمعاهدة سيفر) المبرمة في آب/١٩٢٠م، بين الحلفاء المنتصرين والإمبراطورية العثمانية. فقد كان هذا الاتجاه في بداية نشوئه يعبر عن تنظيمات طلابية ثم أصبحت حزبية، فنهج تلك القوى كان متأثراً بالفكر الديمقراطي والتقدمي بصيغتة اللبرالية والاشتراكية من جهة ثانية"[2].

ومن هنا سيتم تقسيم هذا العهد إلى المراحل التالية:-

المرحلة الملكية الأولى (١٩٢١م-١٩٣٣م) "والتي هي بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، حيث توج الملك فيصل الاول، واتخذ عدة إجراءات ذات طابع ديمقراطي شكلي. علاوة على إصدار قانون الأحزاب والجمعيات في آب/١٩٢٢ م. وفي الحقيقة أن هذا القانون لم ينظم مسألة قيام الأحزاب والجمعيات بالشكل المطلوب، بل عمد المندوب السامي البريطاني إلى السيطرة على عملية تكوين هذا القانون، لإخضاع الأحزاب إلى شروط تصب في مصلحة الانتداب البريطاني. لقد تميزت أحزاب النخبة الحاكمة بعدم استمراريتها وقصر حياتها، نتيجة ضعف هياكلها وأهدافها، فهي أحزاب تسعى للحصول

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٤٠-٤١ .

(٢) جواد، علي، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤م، ص ١٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الاستقلال أو تعديل المعاهدة العراقية البريطانية أورسم سياسة العراق الخارجية وهي أهداف قصيرة المدى حيث ينتهي الحزب بمجرد انتهاء الهدف. ونوع آخر من الأحزاب يبقى مرهوناً باستمرارالمركز أوالنفوذ السياسي لمؤسسيها،مما يؤدي إلى فقدان الجمهور إيمانه وثقته بتلك الأحزاب. ولم تخل مساعي النخبة السياسية وراء السلطة من صراعات وأن ظهرت بصورة غير مباشرة منذ النصف الثاني من العشرينات، بتحريك الصراعات العشائرية وإقحام الجيش في أتونها. كما أنها لم تخل أيضا من التوجه نحو احتكار السلطة ومحاربة العملية الحزبية الدستورية، عندما بادرت الوزارة الهاشمية الثانية عام/١٩٢٥م إلى تجميد الحياة الحزبية، وما ارتبط بذلك من دسائس لم تكن خالية من مطامع شخصية ومصالح ذاتية، اي بمعنى مصطلح التعددية الحزبية هي من المعايير السياسية الوهمية والبعيدةعن ارض الواقع في بناء النظام السياسي لهذة المرحلة. وكان العراق يأخذ دستوره الصادر لنفس السنة بالنظام البرلماني وقانون انتخابي تم أقرارها في نفس العام للانتخابات البرلمانية، مع منح الملك سلطة تعين أعضاء الحكومة وتصديق جميع القوانين وحل البرلمان والدعوة للانتخابات العامة"[١].

"إن من اهم خصائص السياسية لهذه المرحلة، هو شهد العراق الحديث في العهد الملكي بروز الوعي السياسي بشكل كبير وواضح. وهذا ذو أهمية كبرى لإكمال مستلزمات بناء هيكل الدولة بعد أن كان هذا الوعي غير موجودٍ سابقاً، وكان الوعي الديني هو ما يحل محله آنذاك. فكان العامة لا يحبون التدخل في السياسة في العهد العثماني ويعتبرونها أمراً خارجاً عن إرادتهم. فيمكن اعتبار ثورة العشرين من أهم الأحداث في العراق الحديث من حيث أثرها وبشكل كبير في تنمية الوعي السياسي" [٢] .

فهذه "الثورة بصرف النظر عن الآراء المتباينة في عملية تقييمها من حيث منطلقاتها ودوافعها والقوى المحركة الرئيسية لها، فقد كانت ثورة تعبر عن تنامي المسألة الوطنية والوعي الوطني. على إن ظهور هذه البوادر من الوعي السياسي معناه بداية التفكير في تنظيم المجتمع، باعتبار ان الإدارة والتنظيم تبدآن من السياسة. الا ان الامر لم يكن على هذا الشكل من السهولة، فعلى الرغم من وطنية الثورة العراقية الكبرى في عام/١٩٢٠م وشموليتها، فقد كان العراقيون منقسمين الى خطين سياسيين ايديولوجيين وقد ساهما في

---

[١] ليام، اندرسن و غاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، ام تقسيم؟ ترجمة: رمزي بدر، مراجعة: ماجد شبر، لندن، دار الوراق، ٢٠٠٥م، ص٢٦.

[٢] الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٦م، ص٣٠١-٣٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكيل بذور الانهيار البطيء للدولة العراقية الحديثة فيما بعد، خط عراقي وطني، له رواده واحزابه وجماعاته وادبياته، وخط عراقي قومي عريق له نفس ما لدى الاول. لكن كلا التوجهين لم يدرك ما ستقود اليه نتائج ذلك الانقسام الخفي"[١]. ومع ذلك نجد إن مكونات المركز السياسي لمجريات العملية السياسية في هذه الحقبة تتميز بالنزعة الوطنية و الطموح لبناء الدولة العراقية، من خلال إعادة الوحدة مع الولايات العربية المنحلة عن الدولة العثمانية والناقصة الإستقلال، وذلك من مجمل عمليات إتخاذ القرارات السياسية الإجتماعية وسياسة التوظيف للوظائف السياسية بتجسير مفاهيم ثقافتهم السياسية و من خلال رؤيتها لمنظور القوة السياسية لكل من السلطة و النفوذ.

المرحلة الملكية الثانية (١٩٣٣م- ١٩٤٥م) "فلقد تميزت هذه المرحلة بغياب الحياة العلنية وتصاعد حدة الصراع من أجل السلطة، وذلك في سياق سلسلة الانقلابات العسكرية من قبل ضباط الجيش الأحرار ضد النظام الملكي لعام/١٩٣٦م، الذي انتهى باحتلال بريطانية للمرة الثانية للعراق عام/١٩٤١م. وكانت واحدة من محصلاتها إعادة تشكيل التحالفات المعبرة عن تصاعد التناقضات الاجتماعية على نحو أقوى من الفترة السابقة، بدأت بحصول الإنفصال النهائي بين القوى القومية الجديدة الآخذة بالتبلور خارج السلطة والمتولدة من الفئات الوسطي والدنيا وبين الأسرة الهاشمية.

أما على الساحة السياسية، فقد ظهرت معالم واضحة لجبهتين منفصلتين ومتباعدتين بل ومتعاديتين، وهما الجبهة الملكية المتحالفة مع الشيوخ والإنجليز المحتكرة للسلطة والثروة، وجبهة القوى الوطنية والقومية خارج السلطة. وهي لا تمتلك الثروة والإمكانيات. كما شهدت هذه الفترة انتشار وترسيخ الأفكار والأيدلوجيات الغربية الحديثة في صيغتها الليبرالية والاشتراكية، اي انعدام الثقافة السياسية العراقية وتشويهها. وكذلك شهدت هذه الفترة تصاعد نمو الحركات السياسية السرية في ضوء إصرار الملكية على محاربة أفكار الأجيال الجديدة الصاعدة"[٢]، وعليه تواجد ضعف في مقومات المركز السياسي بتوفير عناصر بناء هيكل نظامها الداخلي والخارجي بضعف حركة بناء الدولة العراقية و بوتيرة منخفضة عمّا كانت عليه في الحقبة الأولى للملكية العراقية.

---

[١] جواد ، علي ، الدولة و المجتمع في العراق المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢.

[٢] ابو دان، منذر الحسن، القوى السياسية العراقية في العهد الملكي، الحوار المتمدن، العدد/١٨٥٤، ٢٠٠٧م، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الملكية الثالثة (١٩٤٦م-١٩٥٨م) "والتي شهدت فشل تجربة الانفتاح السياسي، وذلك عندما تم إجازة عدد من ألاحزاب، وكانت جميعها أحزاب معارضة . ويعود سبب هذا الفشل إلى حالة جمود النظام الملكي وتكلسه، رغم استمرار الحياة الحزبية، لكونها وفي هذه المرحلة شملت كافة الأحزاب والحركات الوطنية والقومية وحتى العلنية منها. وبهذا انعدمت المشاركة السياسية ضمن مجريات العملية السياسية في بناء الدولة الوطنية فعلياً، بدأ بظهور علامات انحدار إلى الفوضى، مع استمرار العراقيين بمطالبتهم بالإستقلال بعد (معاهدة بورتسموث) لعام/١٩٤٨م التي رفضها العراقيون للتأكيدها على مظاهر السيادة البريطانية.

إن حالة الفراغ الفعلي للساحة السياسية العراقية، قد خلقت عوامل ساهمت في بناء أرضية ملائمة لنمو أحزاب معارضة سرية، اختلفت جذرياً عن أحزاب النخبة السياسية من حيث أفكارها وأهدافها ومكونتها وممارستها واستمراريتها. وهي أحزاب اهتمت بصد ومنع الفساد الحكومي والسياسة الخارجية الموالية لبريطانية وقمع الحريات العامة. ومن أبرز تلك الأحزاب هو الاحزاب اليسارية، الذي وقف ضد المعاهدة العراقية البريطانية، والذي طالب بإنهاء مفعولها لتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة وبجلاء القوات البريطانية، وإلغاء عقود كل المواطنين الأجانب والمؤسسات الاستعمارية "[١].

"اذا لبيان دور النظام السياسي في عملية بناء المجتمع السياسي الجديد، واذا ما اخذت الانتخابات كآلية في تثبيت قواعد هذا المجتمع، نجد إن الانتخابات النيابية في العهد الملكي، على الرغم من أن عمليات التهيئة والإعداد لإجراء أول انتخابات نيابية في العراق بعد قيام الدولة العراقية الحديثة قد بدأت منذ العام/١٩٢٢م، إلا أن الانتخابات لم تجر حتى العام/١٩٢٥م، بسبب التجاذبات المختلفة، ومحاولة مكونات كبيرة من المجتمع العراقي رفض الانتخابات في ظل الاحتلال. وهي الحالة نفسها التي شهدها العراق في العام/٢٠٠٥م. ويبدو أن الحكومات المتعاقبة بدون استثناء تدخلت بشكل سافر بمجريات تلك الانتخابات. وكانت الانتخابات قد جرت منذ البداية وحتى العام/١٩٥٣م على مرحلتين، ثم أصبحت بعد ذلك التاريخ تجري بشكل مباشر أي بمرحلة واحدة. وهنا لابد من الإشارة إلى بروز الخروقات وحالات التزييف السافرة

[١] نفس المصدر السابق، ص١٢-١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستخدام السلاح في بعض المرات. فعليه فأن الانتخابات النيابية التي جرت خلال العهد الملكي في العراق لم تأخذ بأبسط المعايير الديمقراطية، وكانت أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخابات، وما كان يجري ليس أكثر من حفلة صاخبة يتخللها التهديد والوعيد ولعلعة الرصاص وسقوط الضحايا وزيادة عدد المعتقلين، ليعلن بعدها أن الانتخابات جرت كجزء من النظام البرلماني الدستوري في العراق"[١].

"أما على صعيد المستوى الإداري والتنظيمي، كآلية اخرى لتثبيث قواعد المجتمع كانت الوزارة في العهد الملكي هي المسرح السياسي للمجتمع من ناحية، حيث عمد القادة التنفيذيون للوزارة إلى بناء قوتهم وفرض سيطرتهم على السلطتين التشريعية والقضائية. إلا انه رغم تمركز القوة الحقيقية في نطاق السلطة التنفيذية أي في الوزارة، فإن فاعلية السلطة الرسمية الكامنة في المنصب الوزاري قد تأثرت سلبا بأن النخبة من الوزراء هم من عهدت إليهم مهمة إدارة وتنظيم البلد. إلا أن جل اهتمامهم قد تركز في بناء هياكل تنظيمية تقوم على خدمة مصالحهم دون مصلحة الكل.فقد كانت السلطة الرسمية ضعيفة، حيث استمدت أساساً ودعمت من خلال تبوء الفرد منصب وزاري أو عدة مناصب وزارية في آن واحد. ومن ناحية أخرى فإن القوة استمدت من عدة مصادر متداخلة ذات طبيعة رسمية ولا رسمية واشتملت بالإضافة للمنصب الرسمي على الثروة ورابطة الدم والنفوذ الأجنبي البريطاني"[٢] وبذلك من المؤكد "أن يكون المستوى التنظيمي إذا كان قائما على هذه الشاكلة مترديا، لأنه قائم على استخدامات القوه السياسية من السلطة والنفوذ على اعتبارات غير عقلانية، وهذا بدوره يشير إلى أن الضعف الكبير في السلطة الرسمية والتلكؤ الواضح في العملية السياسية. فصراع أعضاء النخبة معناه تعثر إدارة البلاد وتنظيمها، وبالتالي عدم وجود إدارة تنظيمية صحيحة"[٣]. في حين نجد إن "القيم السلوكية التقليدية كالضيافةوالكرم والعنف، اعتمدت كوسائل سياسية لدعم مركز قوة الفرد ومنزلته الاجتماعية وأدت إلى بروز أساليب استغلالية واستبدادية في ممارسات الإدارة والسياسة"[٤].

---

[١] القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، احتلال ما بعد الاستقلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢١٠.

[٢] الحسو، نزار توفيق، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطبعة دار آفاق عربية، ١٩٨٤م، ص٢٤.

[٣] جواد، علي، الدولة و المجتمع في العراق المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٩.

[٤] الحسو، نزار توفيق، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"فالتخصص الوظيفي وتقسيم العمل كانت مفاهيم غربية لا تحمل معان في سياقات النظام الإداري والسياسي في العراق الحديث، وإن انحراف السلوك الإداري من اجل إشباع رغبات اقتصادية اتخذ صيغا أكثر وضوحا. فمن اجل الحصول على مورد إضافي عمد الوزراء إلى إثقال كاهل جهاز الإدارة العامة بأعمال وهمية، مما يؤثر في الوظائف السياسية التي تلعب دورا رئيسيا في عملية صنع السياسة بأتخاذ القرارات السياسية اللازمة لبناء النظام السياسي العراقي .نتيجة لذلك فان الديمقراطية وتخصص السلطات في النظام الملكي العراقي، لم تخرج إلى حيز التطبيق نتيجة لعوامل عديدة، منها طبيعة الأحكام والإجراءات والعلاقات الداخلية التي اعتمدت في الهيكل الرسمي للنظام السياسي. فالعلاقة الموصوفة القائمة بين السلطات المتخصصة للنظام أفرزت تدخلا وازدواجية مكنت الفرد من التمتع بأكثر من سلطة نوعية تنفيذية وتشريعية في نفس الوقت، مما اثر على مبدأ التخصص الوظيفي من ناحية وأدى إلى تضخيم وتشتيت المسؤولية الرسمية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك فان إبعاداً هيكلية أخرى أدت إلى إضعاف مركز قوة السلطتين القضائية والتشريعية تجاه السلطة التنفيذية"[١].

خلاصة الامر يستطيع الباحث القول "ان ما حدث في العهد الملكي البيروقراطي اصبح اسير تسلط وقوة السياسي المرتبط بالكرسي الوزاري. فلا يوجد ابداع وطرح للكفاءات، لان هؤلاء البيروقراطيين هم من دائرة العلاقات العائلية القرابية، التي تم اقحام السلطة فيها، فلا توجد لهم قرارات في ظل قرار سيدهم السياسي. وبهذا فإن كل الجهود التي بذلت منذ (١٩٢١م ولغاية ١٩٥٨م) لم تستطع ان تقدم نتائج ملموسة في النهوض بمستوى البيروقراطية العراقية خلال الحكم الملكي، التي كانت محددة بالتشريعات الرسمية والقانونية المجردة، التي لا يمكن ان تقدم اية تأثير في السلوك الحقيقي او العملي. إذ أنَّ الفجوة بين منطق القانون وعالم الحقيقة كانت كبيرة".[٢] وهذا إن دل على شيء فهويدل على ضعف، بل إنعدام مجموعة التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة المطلوبة للتخصيص السلطوي للحكم و المستوجبة بقرارات

---

[١] المصدر نفسه ، ص ١٠٣-١٠٤

[٢] علي، علي عبد الامير، البيروقراطية والاعداد الاجتماعي في العراق، دار منشورات وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٧م، ص٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية وللجميع، لتحقيق التكامل وبناء المجتمع العراقي ضمن مستلزمات بناء نظامها السياسي.

ثانياً:- العهد الجمهوري (١٩٥٨م- ٢٠٠٣م)

"إن مجمل الأحداث السياسية في تأريخ الدولة العراقية، لصعيد منهجية بناء الشرعية الوطنية للدولة وتعزيزاً لسيادتها، يتم تقويمها إرتباطاً بإنجازاتها الإجتماعية والسياسية فضلاً عن نتائجها. ولغرض اعطاء مقاربة تأريخية للفكر السياسي العراقي الفعال في تلك الاحداث، يتعين الإحتكام إلى طبيعة النزاعات الإجتماعية ومضامين نزاعاتها التاريخية الملموسة"[١] يليها تحديداً لمستلزمات المركز السياسي لنظامها السياسي في تحقيق مسيرة هذه المنهجية.ولذا سيتم تقسيم هذا العهد الى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨م – ١٩٦٣م)

"وفقاً للتحليل السياسي التاريخي لمجريات الأحداث،تداخلت مجموعة العوامل المباشرة و الغير مباشرة الإقليمية و الاستراتيجية، في لعب دور كبير في تهيئة الظروف الموضوعية المؤاتية للإحاطة بالنظام الملكي والاستيلاء على السلطة. وذلك من جراء الثورة العسكرية التي قطعت العلاقة التي تربط العراق ببريطانيا في ١٤/تموز /١٩٥٨م. وبقيادة (عبد الكريم قاسم) وبدعم من مجموعة من أحزاب المعارضة السياسية كالحزب الشيوعي العراقي، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال وحزب البعث. والمتفقة في تصفية جميع آثار النظام الملكي، والمختلفة حول ما ينوب عنهم. والتي ترسخت من خلالها، حقيقتان جديدتان لحياة العراق السياسية اولاهما، هو ظهور الجيش العراقي ككونه المصدر الأكبر الذي يملك مصادر القوة من بين القوى المتعددة السياسية. وثانيهما، هوالدورالحيوي لتعبئة الجماهير،كوسيلة للسيطرة السياسية ولغرض تحقيق طموحات موالية للعروبة طال انتظارها، من خلال التأكيد على تطوير العراق كدولة وأمة مستقلة"[٢].

"والمتمثلة بأهم تطور في تاريخ العراق الحديث، التي فجرت أزمة سياسية عالمية بعيدة المدى اتخذت أبعاد تجاوزت حدود العراق والمنطقة العربية. حيث نجد إن أهم منجزاتها السياسية الداخلية لهذه الحركة تتمثل في إلغاء النظام السياسي الملكي وإقامة

---

[١] حاتم ، لطفي ، الدولة العراقية و إستبداد بنيتها السياسية ، الحوار المتمدن ، العدد / ٢٣٤٢ ، ٢٠٠٨ ، انظر في ذلك :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=140839

[٢] اندرسن، ليام وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٥١-٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الجمهوري، بتطهير الجهاز الإداري للنظام من العناصر الرجعية، وإحلال المجلس النيابي الرجعي التي قد انتخب في أيار/١٩٥٨م. علاوة على إحلال الوظائف التشريعية إلى رئاسة الجمهورية. وحيث تم رفع علم الجمهورية العراقية على قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين، بخروج أخر مجموعة من الجنود و الضباط البريطانين من الأراضي العراقية في ٣٠/أيار /١٩٥٩م. والذي سبقه إصدار الدستور المؤقت للجمهورية العراقية في ٢٦/تموز/١٩٥٨م، والذي أعلن عن مساواة جميع المواطنين أمام القانون. وبتهيئة الظروف للمنظمات الاجتماعية والنقابات لممارسة نشاطاتها علنا. وبهذا أتاحت للشعب العراقي فرصاً لتحقيق تحرره الوطني وتقدير مصيره بنفسه وفتحت الطريق أمام قيام نظام حكم ديمقراطي، تتمتع الجماهير في ظله بحرية التنظيم السياسي والمهني، وذلك من خلال تعزيز الاستقلال السياسي بالحفاظ على كيان بناء الدولة العراقية واستقلاله الناجز وسيادته الوطنية الكاملة، بإلغاء جميع المعهدات الاستعمارية الحائرة والمخلة بالسيادة الوطنية"[١].

"وأما على صعيد تنظيم الأحزاب السياسية، التي عملت على المكشوف بامتلاكها صحفها ومطبوعاتها وبضمنها الأحزاب الشيوعية العراقية، بالرغم من إنها غير مجازة رسميًا. حيث صدر قانون الجمعيات والأحزاب السياسية في عام/١٩٦١م والذي بموجبه أجيزت الكثير من الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية. على إن تفجير الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الواسعة، هو من خلال المشاركة الفعالة في النشاطات السياسيةالمؤدية إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري، بحقوقها وواجباتها الوطنية من خلال تعزيز حرية التعبير والعمل النقابي والسياسي و الثقافي.

إن اعتماد و تعزيز مقومات الهوية الوطنية العراقية، وذلك بإلغاء الأبعاد الطائفية في ممارسات الدولة الرسمية وبوضع الأسس لإلغاء التميز الطائفي بين مكونات الشعب العراقي من جهه، وهي تلك السياسة التي مورست خلال الحكم العثماني واستمر عليها العهد الملكي، وإلغاء سياسة الانحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية، والتي أدت إلى إضعاف النظام العراقي العسكري من جهة أخرى، اي من خلال تبنيها سياسة الحياد السياسي والعسكري المتبعة للنظام الجمهوري الأول، المؤدية إلى حصول العراق على الأسلحة من كل المعسكرين الشرقي و الغربي. في حين نجد إن الوحدة الوطنية

---

[١] محمود ، نجم ، المقايضة : برلين – بغداد ، ثورة /١٤ تموز / العراقية في السياسات الدولية ، منشورات الغد ، ١٩٩١م ،ص ٤٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحقوق القوميات الأخرى، والذي يعتبر ركناً أساسيا من أركان تشكيل النظام السياسي العراقي، هو من خلال التأكيد على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي، و ذلك ضمن المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت و لأول مرة في تاريخ العراق، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة"[١].

ولكن "الصفة المؤقتة للدستور العراقي الذي أرسى من خلاله نظام الجمهوري الأول والتي رافقت كافة الدساتير السابقة، والتي تعبر عن حالة من عدم الاستقرار السياسي الدستوري، والتي لم يوفرأي ضمانات مرضية ضد احتكار السلطة وضد استخدام العنف والقسر بدلا من الإجماع كأساس لبناء الدولة، من جراء كثرة التعديلات في فقرات وبنود الدستور من جهة وتجاهلها لأغلبية فقراتها عندما يحين وقت تنفيذ نصوصها السامية، وخصوصا بشان حقوق الإنسان وحماية الأقليات من جهة أخرى التي تعود الى جملة من الاسباب المذكورة في ادناه :-

١. وضع الأسس لحكم دكتاتوري بجمع السلطتين التنفيذية والتشريعية لأعضاء المجلس الرئاسي، ويليه مجلس الوزراء.

٢. فشل في تحقيق الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة، و التي لم تكن ضمن أهداف النظام السياسي إلا في حالة تعرض الجمهورية العراقية إلى خطر هجوم خارجي .

٣. إن النظام الجمهوري الأول فشل في حل القضية الكردية، باعتماده على أسلوب إبادة الجنس، على الرغم بان الحزب الديمقراطي الكردستاني بدأ يعمل بصورة علنية حتى قبل إجازته في عام/ ١٩٦٠م. وعلى إن كل ما تمنحه الدولة من حقوق للقومية الكردية قابلة للسحب في أي لحظة، طالما أنه لايوجد دستور وقوانين تحمي هذه المكتسبات"[٢].

٤. "اكتساب استخدام العنف السياسي ضد قوى ازدواجية الهيمنة الخارجية والداخلية مشروعيته من عاملين أساسين أولهما، أن العنف المستخدم كان ردا تاريخيا أشترطته طبيعة النزاعات الاجتماعية والسياسية الدولية، المتمثلة بالاحتلال واستخدام القوى

---

[١] حسين ، عبد الخالق ، منجزات ثورة /١٤ تموز /١٩٥٨ ، البديل الديمقراطي ، انظر إلى : http://albadeal.com

[٢] العلوي ، حسن ، عبد الكريم قاسم : رؤية بعد العشرين ، منشورات دار الزوراء ، لندن ، ١٩٨٣م، ص ١٣٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكرية. وثانيهما، غياب الدورالفعال لكتلة اجتماعية عراقية قادرة على فرض هيمنتها السياسية بطريقة سليمة.

٥. طموح أحزاب الطبقة الوسطى لاستلام السلطة السياسية، انطلاقا من أوهام أيديولوجية (راديكالية)[١]. والتي انحازت إلى المثال الاشتراكي ورؤيته السياسية لحل المسألة القومية، والتي تميزت بسيادة الروح الانقلابية وأبنية حزبية عسكرية، الأمر الذي أفضى إلى غياب العقل السياسي الاستراتجي القادر على بناء الدولة الوطنية والتي ظهرت نتيجة هشاشة التشكيلة العراقية و غياب كتلتها لقيادة الكفاح الوطني وفق رؤى فكرية مثالية متباينة الاهداف.

٦. عززت عهد الجمهورية الأولى الروح الانقلابية لدي الجيش العراقي،وما نتج عنه من هيمنة المؤسسة العسكرية وروحها المناهضة للديمقراطية على الدولة ومؤسساتها الاجتماعية " [٢].

لذا يستوجب القول "إن نشوء الجمهورية الأولى ومسار تطورها التاريخي تلازم وانعدام الديمقراطية السياسية، ومانتج عن ذلك من تعرضها لصراعات سياسية اجتماعية. أي فشل في تأسيس نظام ديمقراطي، بالرغم من إعلان عن إجراء انتخابات حرة وعادلة، والتي لم تجرى أبدا نتيجة هيمنة النزاع السياسي حول بناء الدولة العراقية، والمنتهية بإعطاء القليل بتخريب مايمكن إن تكون بداية شجاعة للأمة العراقية في انقلاب عسكري لعام/١٩٦٣م بقيادة (عبد السلام عارف)"[٣]. وعليه استنتج الباحث هنا، بضعف بل انعدام مقومات المركز السياسي لبناء النظام في العهد الجمهوري الاول، لعملية بناء الدولة الوطنية العراقية.

العهد الجمهوري الثاني (١٩٦٣م – ١٩٦٨م)

"ان استلام العسكريين للسلطة في ٨/شباط /١٩٦٣م بهدف اقامة نظامهم الجديد بتأسيس المجلس الوطني لقيادة الثورة، برئاسة الجمهورية (عبد السلام عارف) ومن اعضاء تنظيم الضباط الوطنين و الاحرار لحركة ١٤/تموز /١٩٥٨م. وقد غلب على قيادة هذا المجلس اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي، الذين احتلوا المناصب

---

[١] تعد الراديكالية بمثابة موقف او توجه يدعو إلى اخضاع الانظمة و السياسات القائمة إلى تساولات نقدية و الدعوة إلى الاصلاح و التغير إذا ما ثوبت عدم صلاحية هذه الانظمة و السياسات أي انها ضد المحافظة ، انظر في ذلك إلى : ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٨ .

[٢] لطفي ، حاتم ، الدولة العراقية و استبداد بنيتها السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢-٣

[٣] جعفر ، جعفر ضياء ، برنامج المستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥ م، ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية الرئيسية، أي أن حزب البعث قد هيمن على هذه الحكومة وبالكامل. فالسلطة كانت موزعة بالتساوي تقريباً بين الجناح المدني والجناح العسكري، بعدما كان الحزب قوة صغير في السياسة العراقية في أيام الإطاحة بالحكم الملكي. ولكن نجاح تحكم سيطرته على السلطة، جاء نتيجة مواقف العقلية التقليدية للحزب الشيوعي والتي كانت تنظر اليه بنوع من الشكوك، من خلال تحدي ومقاومة لتلك المواقف من جهة وقدرة حزب البعث و التي كان اكثر كفاءة من غيرها، في استغلال الأخطاء الكبرى للحزب الشيوعي العراقي، والمتمثلة في عدم مقدرته على التسلل إلى القوات المسلحة من جهة اخرى . ولكن وبالرغم من نجاح حزب البعث في هذا العمل غير انه افتقر القدرة على حكم العراق، لانقسام سلطة المركز السياسي داخليا بين جناح راديكالي اشتراكي وفئة أكثر اعتدالاً موالية للعروبة. وانعكاس ذلك على قدرته بالاحتفاظ بالسلطة"[١].في حين كان "الهدف الرئيسي لهذه الحركة هو القيام بعملية تغير شاملة و جذرية في شكل النظام السياسي العراقي،أي هي عملية تغير النظام الدستوري و السياسي، كما كان عليه في العهد الجمهوري الأول، إلى نظام حكم جمهوري، مستندة على المسألة الثورية في أسس بناء الدولة وإدارتها، ولكن ضبابية افكارها هي التي قادت هذه الحركة." [٢]

"إن ترسيخ الجمهورية الثانية، بتعاقب كتلها السياسية الحاكمة، حكم الأقلية المتجسدة آنذاك، فيما أسمته بالمدن الحاكمة، مصادرة بذلك محاولة الجمهورية الأولى الهادفة إلى بناء شرعية وطنية لسلطة الدولة على أساس مفهوم المواطنة وتوازن مصالح التشكيلة العراقية". [٣] وعلى الرغم من مصداقية هذا التحليل، "غير ان طبيعة المجموعات التي سيطرت على المركز السياسي في عهد الجمهورية الثانية، اتسمت بان غالبيتها كانت من المجموعات العسكرية، التي عملت تحت افكار سياسية متنوعة لم تشكل افكار البعث الا القليل منها، مع توجه مدني تمثل بمحاولة تشكيل اول حكومة مدنية في عهد رئيس الجمهورية (عبد الرحمن عارف) باتجاهات برلمانية، مع محاولة جدية لحل القضية الكردية. ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه المجموعات تشترك في ارضيتها بانها كانت ذات اتجهات قومية، وهي في الوقت نفسه تشترك مع الجمهورية

---

[١] القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، احتلال ما بعد الاستقلال، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

[٢] العبيدي ، سعد ، العراق : في الذكرى (٤٢) لانقلاب ٨/شباط / ١٩٦٣م ، السنة الرابعة عشر ، العدد /١٤٠، ٢٠٠٤م، ص٨.

[٣] حاتم ، لطفي ، الدولة العراقية و استبداد بنيتها السياسية ،مصدر سبق ذكره ، ص ٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاولى، في كونها هي استمرارية للمجموعة العسكرية، التي قامت بتغيير النظام الملكي. وان التصارع بين فئات العسكر من اجل السلطة، انعكس على بناء الدولة ليس فقط في تعميق من حالة عدم الاستقرار السياسي، وانما على قدرة النظام على التحكيم بين القوى المتصارعة. فانعكست اثار ذلك على عدم قدرة النظام الجديد ترسيخ قواعد اللعبة السياسية وثقافتها. مما ادى الى ان تصبح سياسة العنف بمعنى السيطرة على السلطة، عن طريق الانقلابات العسكرية، وهي القاعدة المتعارف عليها في ادارة الدولة، أي اعطاء إنقلابات صفة الشرعية في التصرف السياسي"[١].

العهد الجمهوري الثالث (١٩٦٨م – ٢٠٠٣م)

"ان الطبيعة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي القائم في العراق، و ضمن هذه الحقبة وابتدأ من عام/ ١٩٦٨م اتسم بكونه نظام جمهوري، يقوم على اساس وجود رئيس للجمهورية، هو رئيس مجلس قيادة الثورة، الذي يتمتع بسلطات مطلقة داخل النظام، مع وجود مجلس منتخب بشكل صوري وشكلي، يعرف بالمجلس الوطني وسلطة قضائية،وبتمتع حزب البعث بموقع متميز"[٢]. "والهدف الرئيسي لهذه المرحلة كان هو امساك حزب البعثب الحكم وعدم السماح بأن تفلت من يديه مرة أخرى. لذا ظهر كقوة سياسية مزودة بأفضل الأجهزة، يهدف الى إنشاء نظام قابل للبقاء بالتأكيد على مبدأ تحقيق شكل من أشكال الوحدة والهوية المشتركة على المجموعات العرقية والطائفية المختلفة و المضطربة باستمرار. وذلك من خلال خلق الجبهة الوطنية التي اشتركت فيها الاحزاب السياسية المتواجدة على الساحة آنذاك الوقت. وبهذا ظهرت بوادر وجدارة السلطة البعثية لاستلام الحكم في أوائل عام/ ١٩٧٠م، في إعادة القوات المسلحة وخدمات الأمن وعلى مجرى المخابرات الداخلية، من خلال اكتشاف وإحباط كل محاولات الانقلاب على النظام، و فبركة مؤامرات لم يكن لها أساس، بل وفرت وسيلة جيدة للتخلص من منافسين خطرين من داخل النظام و خارجه" [٣].

"إن استلام حزب البعث السلطة السياسية ، وتعاونه مع الشيوعيين والاكراد، مكنّ الحزب في وقت من الاوقات من الحصول على نوع من الشرعية، ومن ثم ومع ادلجة الجيش وفق تعاليم حزبهم و بصورة علنية، مستغلين مرحلة الحرب العربية

---

[١] جواد،سعد ناجي،القضية الكردية : برنامج مستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط ١، ٢٠٠٥م،ص٢٦٥

[٢] ربيع، محمد محمود واسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية،جامعة الكويت،١٩٩٤م، ص ١٧٨٢.

[٣] اندرسن ، ليام و غاريث ستانسفليد ، عراق المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨-١١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسرائيلية في عام/ ١٩٧٣م، مقدمين الجيش العراقي كجيش قومي يذود عن العروبة في اشارة لتحويل العقيدة العسكرية للجيش وربطه بحزب البعث العربي الاشتراكي مباشرة" [١] "لغرض التحكم بهذا العمل في تثبيت سيطرته على اليات التغيير، ألا وهي منع اللجوء الى الانقلابات كوسيلة للوصول الى السلطة. وبعبارة أخرى إن السياسية الحاكمة صيرت الجيش بوليسيا يحميها و يحافظ على وجودها. فعليه وبعد أعقاب سقوط العهد الجمهوري الأول والثاني، سقط المجتمع المدني نهائيا في العراق وتواصلت فترة الحكم الفردي وتعمقت صوره واساليبه، وتحول إلى نظام دكتاتوري تجلى بشكل قاطع في العقود الثلاثة الأخيرة من وجود نظام البعث في الحكم، وتفاقمت تلك السمات المميزة للدولة الدكتاتورية التي لاعلاقة لها بدولة المؤسسات الديمقراطية والحياة الدستورية، عن طريق الجمع في ممارساتها اليومية بين اساليب الاستبداد الشرقية المختلفة واساليب الاستبداد الحديثة المأخوذة عن النظم الفاشية الحديثة"[٢].

"إن تحول نظام الدولة الى نظام استبدادي قاهر للانسان وحريته وكرامته وحياته وبشكل خاص ضد قوى المعارضة السياسية وضد القوميات الاخرى، ومن قبله الجمهوريتين الاولى والثانية، قاد هذا التحول الى تثبيت الحقائق التالية:-

١. لم تنجح الدولة العراقية منذ تأسيسها ولغاية انهيارها في بناء شرعية و طنية للحكم، وذلك بسبب احتكار الاقلية لسلطتها السياسية وما نتج عن ذلك من اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية .

٢.بسب ضعف قوة الهيكلة العراقية، تبوأت المؤسسة العسكرية موقعا مقررا في الحياة السياسية ، فارضة بذلك نزعتها الاستبدادية على الدولة و المجتمع .

٣.لم تشهد تشكيلة العراق الاجتماعية استقرارا في بنائها الطبقي، بسب تعرض شرائحها الطبقية إلى التبدل و التغير تبعا لإرادة كتلتها السياسية الحاكمة. وبهذا المعنى تكتسب مقولة، بأن السياسية تعلو على الاقتصاد شرعيتها في العراق، ولكن بسمات تخريبية. لذا نستطيع القول و بايجاز وعلى الصعيد السياسي في منهجية بناء الدولة العراقية، إن الديمقراطية تمثل احد المشكلات الرئيسية للنظام العراقي المعروف بالارهاب و الفردية و القمع.

---

(١) Dilip Hiro, Neighbors not friends: Iraq and Iran after the Gulf wars, Routledg-london. 2001, p28

(٢) ورثنغتون ، امي ، العراق : الغزو – الاحتلال – المقاومة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ٢٠٠٤م، ص ٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤.وعلى الرغم من سيطرة الشعارات القومية وسيادة الحزب الواحد في المرحلة التالية من سيطرة حزب البعث العربي الإشتراكي، إلا ان آمال تطور الدولة العراقية اللاحق افضى إلى سيادة العشيرة الواحدة وتحكمها في توجهات النظام السياسي ومفاصل الدولة العراقية"[1]. والمعتبرة كوسيلة للحصول على الشرعية المفقودة للنظام، بجعل الاسناد القبلي او احياء مبدأ الاسناد القبلي، كمقولة لابد منها في دعم الانظمة التي تفتقد الى الشرعية الديمقراطية، وذلك من خلال خلق الروح التي توفر للنظام تحقيق اشباعات عملية (التغذية الاسترجاعية)، والتي لابد منها لاستمرار أي نظام .وبهذا الشكل تم الاحتفاظ بالتشكيلة العراقية بروحها العشائرية كأداة تضامنية بوجه المصاعب السياسية الإقتصادية، يضاف الى ذلك استغلالها كاداة في خلق التحالفات سواءً كانت ذات طابع قومي بهدف الوقوف ضد عناصر قومية مختلفة عنها أو كارضية للعمليات الانتاجية. وعليه وبهذا الشكل أعيد خلق ثقافة المجتمع الفاقد لكل معطيات الانفتاح الديمقراطي على الاخر.

المبحث الثالث:- معوقات بناء الدولة العراقية

عند دراسة تاريخ العراق الحديث ومنذ نشوء الدولة العراقية ولغاية احتلالها، نجد أن هناك تضخماً كبيرا لجهاز السلطة للدولة على حساب المجتمع بالشكل الذي يجعل الأخير مخترقاً بالكامل من قبلها.

وعليه سنتناول ضمن هذا المبحث أهم التحديات و المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي أدت إلى عرقلة آليات بناء الدولة بشكل عصري، وقادت الى ان يأخذ المركز السياسي صفته الاستبدادية سلطتها الحاكمة وأهمها:-

أولا:- المعوقات السياسية

ويمكن تحديد معالم هذه المعوقات من خلال الجوانب التالية:-

أزمة مشروع الدولة

"في الواقع ان بناء الدولة العراقية تم من خلال مفاهيم النماذج الاوروبية، ودون الرجوع الى التاريخ الغني لمجتمع هذه الدولة. فمنذ البداية تبني القيادة السياسية بعد الاستقلال وتحت ضغط القوى الاستعمارية، سياسات تؤكد على الكيانات السياسية المتنوعة، دون الاخذ بسياسة تحقيق الاندماج القومي بين مختلف الجماعات العرقية

[1] حاتم ، لطفي ، الدولة العراقية و استبداد بنيتها السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثقافية، التي تشكل مجموع سكان كل بلد. والتي لم تفلح هذه القيادات في خلق القواعد الثابتة التي تستند عليها آليات البناء الحديث، والمقصود بها مشاركة الجماهير بشكل ديمقراطي في عملية البناء، من خلال تبنيها و منذ البداية سياسة القمع السياسي من خلال نزعة تسلطية مدنية كانت ام عسكرية، والافتقار إلى الممارسة الديمقراطية. بحيث تمكنت النخبة السياسية بوسائل صحيحة ام خاطئة، إلى فرض سيطرتها على المجال السياسي بشكل كلي، تهدف الى دعم مصالحها الخاصة. وبهذا الشكل وبدلا من إقامة الوفاق الوطني أو السلطة الشرعية،اصبح حكم البندقية قبل صندوق الانتخاب هو الاسلوب المعتاد في التعامل السياسي. يضاف الى ذلك ارتباط هذا الاسلوب مع سياسة شراء الولاء بالمزايا وفي اكتسابه، ومن خلال الاصوات الانتخابية تم للنخبة الحاكمة ومع غياب المشروعية القانونية التي يمكن التمتع بها من خلال عملية التصويت، اي عملية اعادة انتاج نفسها. وفي الواقع لم تتمكن تلك النخبة من الوصول الى هذه النتيجة ولسبب رئيسي الا وهو، وضعية المجتمع المدني العراقي."[١] فما هوواقع هذا المجتمع ؟

إشكالية المجتمع المدني

"في البدء لابد من التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي. فالمجتمع المدني يعني وعلى حد تعبير لاري ديموند تلك : "الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وافكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها، فبالنسبة له أن المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدولة"[٢]. اما المجتمع الاهلي فهو:" تلك الانتماءات الاجتماعية التي لا خيار للفرد فيها في اغلب حياته أي لا تحتاج إلى كيان الدولة او المؤسسات المدنية لدوامها او تجديدها، ابتداً من العائلة وصولا إلى العشيرة".وفي الواقع تم استخدام التعبيرين بمعنى واحد، بسبب الخلط بين المجتمعين رغم ادراك الفرد في العراق وفي الدولة العربية والإسلامية عموما، بانه ينتمي إلى المجتمعين في آن واحد، ويتأثر ويتصرف حسب منظومتي القيم السائدتين فيهما، وتبعا لمشاكل الفرد والجماعة وأولوياتهما.

---

[١] ماتلوسا، خابيلي، فكرة الدولة - الأمة في جنوبي افريقيا: استكشاف نظري، القاهرة، المجلد/٧، مختارات العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣م، ص٩٠.

[٢] Diamond Larry Rethinking Givil Society. Toward Democratic Consolidation In Journal of Democracy.5/3 July.1994.P5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان طبيعة المجتمع العراقي لعبت دوراً في نشأة الدولة العراقية في بداية القرن الماضي، فاتصافه بالتعددية الاجتماعية وشدة التنوع من حيث انتماءات الافراد والجماعات للعصبيات القبلية والطائفية والعرقية، تبعا للبيئة والاقليم والنظام العام ومستوى المعيشة الوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية وقربها أو بعدها من دول الجوار. قد اثر كل ذلك ليس فقط على مستوى البناء السياسي للدولة، وانما ايضا على مستوى التكوين الطبقي، لكون ان هذه الانقسامات الاجتماعية لم تقد الى خلق الانقسامات الطبقية في هذا المجتمع. فانعكس كل ذلك على واقع المجتمع المدني من زاوية حقيقة هذا المجتمع"[1].

ويمكن افراز اهم ظواهر التي تميز هذا المجتمع، فهناك:-

١. "السيطرة الابوية، حيث يمكن ارجاع الكثير من الامراض السياسية العراقية إلى التركيبية الاجتماعية في العراق، والى مفهوم هيمنة السلطة الابوية بالدرجة الاولى ليس على مستوى العائلة فحسب، بل على المستوى السياسي ايضا. حيث يتجلى ذلك من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية، بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة، التي تذهب الى احلال فكرة سلطة الدولة في محل سلطة الاب. بمعنى ان سلطة السياسية تستمد جذور افكارها من خلال سلطة الاب التي ستكون هنا السلطة السياسية كبديل يحل محل سلطة الاب، لتشابة مواقفهم .فلكون ان اتسام سلطة الاب بصفة التسلطية، فان سلطة الدولة هي الاخرة تسلطية. وهنا تكمن جذور سلطوية المركز السياسية في كل العهود التي سادت.

٢.كنتيجة لهذه الوضعية فأن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع العراقي، لم تشجع على اشراك الشعب في مختلف النشاطات الإنسانية وبالتالي في صنع القرار، بل العكس هو الصحيح. أنها صادرت حقوق الافراد والجماعات المدنية وعطلت مشاركة دورها في تحسين مستويات المعيشة، فقادت هذه الوضعية الى جعل الافراد والجماعات كمجموعات عاجزة، ومغلوبة على امرها مرهق بمهمات تأمين حاجاتها اليومية، ومنشغلة عن قضاياها الكبرى المتعلقة بشؤون المجتمع السياسية.

[1] الاعظمي، منذر نعمان،: أبعاد احتماعية في مسيرة التحرير في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨م، ص٢٠٩-٢١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. كنتيجة لهذا الاغتراب، الذي لا يعني فقط اغتراب الافراد والجماعات، بل ايضا اغتراب المجتمع العراقي اجمعه. فان هناك ثلاثة أمور تأثرت بشكل مباشرو يمكن تحديدها :-

أ- عدم سيطرة المجتمع العراقي على موارده ومصيره.

ب- تداعي المجتمع العراقي من الداخل حتى ليبدو وكأنه فقد محوره وتصميمه، فلم يعد يمتلك ارادة وغاية وخطة لتجاوز أوضاعه.

ج- هيمنة السلطة والمؤسسات الملحقة بها على المجتمع العراقي، بدلا من سيطرته عليها اضافة الى تعقيدات التصفيات والاقصاءات الطائفية الداخلية، وما يرافقها من تدخلات اقليمية لجعل العراق على هذا الاغتراب، عندما اصبح المجتمع امتدادا لدول الجوار أو ساحة لمواجهة سياسية مع الدول الأخرى"[١].

"أن التداخل بين العامل الداخلي المتمثل بهيمنة السلطة والعامل الدولي المتمثل بصراعات الاقليات، قاد بدوره الى زيادة درجة الوصاية الطائفية والقومية من قبل رجالات الطوائف المختلفة والقوميات، مما ادى الى شل مؤسسات المجتمع المدني العراقي ان وجدت، بسبب تفضيل ولقسم منها الاسترزاق في تعاملها مع السلطة وقسم الثاني فضل العمل الاستخباري الاقليمي لصالح دول الجوار، مما قاد في النهاية الى عجز كل هذه الاطراف في خوض عملية بناء المجتمع السياسي ودولته"[٢] .

"في الواقع إن سماح نظام الحكم في العهد الملكي بنوع ما، بوجود مظاهر المجتمع المدني، فإنه ومنذ العهد الجمهوري عام/١٩٥٨م، جرت محاولات متواصلة من النخب الحاكمة، لتهميش وإلغاء دور هذا المجتمع المدني، حتى أصبحنا لا نرى مجتمعاً مدنياً فعلياً، بل مجتمعاً أهلياً خاضعاً للسلطة. حيث لم تتسم العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني العراقي بالحوار وقبول الآخر والتنافس والصراع السلمي، بل سيادة الصراع السلبي، الذي يدل على انعدام الوعي السياسي. ولعل خير دليل على ذلك،هو ظهور أحزاب سياسية تحمل ايدلوجيات إقصائية للآخر، سيطرة عليها فكرة واحدة، هي يجب أن يكون الحزب وأهدافه بسلام، مما دفعت الأمور باتجاه الإضراب الداخلي الذي أدى إلى تخندق مؤسسات المجتمع المدني العراقي الواحدة ضد الأخرى.

---

[١] عطوان، خضر عباس، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م، ص١٧-١٩.

[٢] الحلقي، عدنان، تأسيس المجتمع المدني: دراسة في التقاليد السياسية العراقية، ط١، دمشق، دار البراق، ١٩٩٧م، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغالباً ما كان نظام الحكم يتدخل لاعباً على وتر (فرق تسد) لزيادة هذه الخلافات وجعل المجتمع العراقي يتصارع ليس فقط حزبياً وفئوياً وطائفياً، بل وحتى عقلانيا، في الوقت الذي يكون هو فيه بعيدا عن دائرة النقد لتصرفاته المستبدة"[1] .

ثانياً:- المعوقات الثقافية

يمكن للباحث "ان يحدد العراقيل الثقافية في المشاكل التي تخص مجال بناء الدولة او تدعيم وجودها وفي أي مجتمع، سواء كان ذلك في البلدان المتقدمة او البلدان المتخلفة مشاكل تتعلق بمواضيع مثل تأثير الثقافة الكولنيالية و علاقتها مع الثقافة الأصلية وبين الثقافة المدنية والثقافة الريفية، او بين ثقافة الشباب وثقافة الراشدين. وفي هذا المجال لا يتهرب المجتمع العربي والإسلامي من خصوصية ازدواجية تصرفه .فمن جانب تملكه لإحساس بأن القيم الحديثة قيم غريبة عنه ومنذ عهد الصليبيين، وان تبنيه لهذه القيم يعني بالنسبة ل،ه التخلي عن هويته الذاتية ويترجم ذلك من خلال مشاعر الرفض لكل ما هو اجنبي عن ثقافته، في نفس الوقت تحظى هذه القيم الجديدة باحترامه وتشده، لكونها تمثل في النهاية منطلق الحضارة ومنهج الوصول إلى التكنولوجيا المعاصرة. بالتالي فإن شعور الفرد في هذا العالم يبقى سجين قيم نموذجين متناقضين، يجعل العالم الإسلامي يعاني من التردد والحيرة. فالمسلمون يقلدون الغرب أحيانا ويرفضون قيمه ويرتمون في أحضان الماضي كوضعية تعويضية أحيانا أخرى. فالعالم الإسلامي لم يستطع الى حد الساعة أن يجد حلا لإشكالية الانفصام الحضاري والثقافي، وهو بذلك يعاني من جراء ذلك حالة شقاء مخيفة ومأساوية، حيث نتحدث عن التصدع الثقافي والتنافر وحالة الانفصام على صعيد المجتمع، أو حال القلق والشقاق والإحساس بجراح الذات. وتعني هذه الحالة باننا امام أزمة هوية. فصحيح ان ليس في العالم مجتمع واحد مطلق التجانس، وان كل مجتمع ينطوي على مجموعات سكانية مختلفة وثقافات فرعية متنوعة، غير أنّ بروز الى الوجود أزمة الهوية إلى الوجود، تبدأ عندما يصبح التوترالذي تثيره التناقضات بين هذه المجموعات السكانية أو الثقافات الفرعية، الدافع الرئيسي وراء التحرك السياسي. فعندما يحل القلق والتوتر كمشاعر عاطفية محل العمل العقلاني، تقود هذه المشاعر الى شل طاقة الفعل والعمل خصوصاً اذا ما تعلق الامر ببناء الدولة. حيث

[1] جواد ، سعد ناجي ، برنامج المستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعني هذه الوضعية وجود تناقض بين الصيغة الرسمية للعقد الاجتماعي، وإطارها المؤسسي ممثلا بالدولة وواقع الحكم. ومثل هذه التناقضات موجودة أساسا منذ ولادة الدولة العراقية الحديثة، فهناك تناقض في إطار النظام الثقافي الحاكم للمجتمع بين ثقافة البداوة وثقافة المدينة، وفي إطار النظام السياسي بين مبدأ المواطنة وواقع الامتيازات التي حصلت عليها بعض المجموعات السكانية بحكم طبيعة النشأة المؤسسية للدولة، ومن الناحية الإجرائية هناك تناقض بين مبدأ المشاركة السياسية المعلن وهياكل الحكم المتوارثة عن الدولة العثمانية"[١].

"ان عملية بناء الدولة العراقية وما عانته طيلة تاريخها السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الثقافة السياسية، يمكن ان تزود معطيات احداثها صورة لتلك الصعوبات والتي يمكن ان تلخيصها كلتالي :-

١. ان نوعية الثقافة السياسية لدى المواطنين، هي ثقافة خضوع. فبسبب البنية السلطوية للنظام السياسي ومركزية قرارته، فلا دور يذكر للمواطنين في عملية صناعة السياسات الداخلية، رغم احساسهم بأنهم يشكلون جزء من النظام السياسي ولديهم وجهات نظر سلبية كانت أم ايجابية تجاه النظام السياسي ومؤسساته. لذلك اقتصر دور الأفراد على استقبال مخرجات النظام السياسي دون التأثير بمدخلاته ولو بشيء بسيط.

٢. على الرغم من إن موروثنا الثقافي، فيه الكثير من الصفحات المشرقة، التي يمكن من خلالها محاربة الاستبداد وبناء دولة ديمقراطية حقيقية، إلا أن السائد حالياً من هذا الموروث بين أبناء الشعب، يحمل في ثناياه عدة أبعاد، لا تشجع على الحوار والتسامح وبناء ثقافة المشاركة، وذلك لأنه يتم استحضار الموروث الثقافي بكل تناقضاته وصراعاته ومحاولة فرضها على قضايا الواقع الراهن، حتى تصبح خلافات الطوائف وشخوص الماضي ذات الأثر الأكبر في بناء ثقافة أفراد المجتمع"[٢]. وهذا يؤدي إلى "تمزيق هويات المجتمع وولاءاته ويمنع بناء ثقافة وطنية واحدة، تسودها روح المواطنة، باسترجاع فكرة تراثية ذات طبيعة إخضاعية، وهي فكرة الأمير البطل أو البطل المخلص. وهي فكرة توجد في كل الموروث العربي الإسلامي حتى وصل

---

[١] البيج، حسين علوان، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٧٠-١٧٢

[٢] صابر ، محي الدين ، الثقافة العربية و تحديات المستقبل ، المثقف العربي همومه و عطائه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥م ، ص ٢٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر (بمحمد عابد الجابري) إلى القول: "إن العقل العربي مسكون ببنية المماثلة بين الإله والأمير". وسيادة هذه الفكرة في الثقافة العراقية، تجعل الشعب لا يعتقد بدوره في صناعة مصيره، بل دائماً ينتظر البطل الذي يقوده لتحقيق ذلك. فعملت الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة استغلال هذه المشاعر بهدف فرض رؤية سياسية واحدة تمثلها السلطة، وشجعت انتشار ثقافة الخضوع من خلال خلق حالة من تبعية الثقافية بينها وبين مجموعة من المثقفين السلطة، لغرض دعم مشاريعها وسياساتها، بهدف الحصول على الشرعية التي يحتاجها النظام من اجل استمرار وجوده. وعليه فان اي رؤية مخالفة يتم إسكاتها أو نفيها، وذلك من خلال السيطرة المطلقة على وسائل الإعلام ومنع نشوء إعلام مستقل عن السلطة، وبالتالي يتم التلاعب ومن خلال الإعلام، بقيم وقناعات وعواطف الناس لصالح السلطة التي تختزل في شخص الحاكم"[1].

ازمة الهوية الوطنية

كما ذكر سابقا "بأن اتصاف المجتمع العراقي بالتلون الاجتماعي والقومي، انعكست هذه الوضعية على تشكيل هويته، فلكون ان الموروثات الموجودة لدى اغلب العراقيين في التفكير والسلوك، هي في اساسها تتكون من الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية. فان وجود هذا الاساس، اثر على عقلانية القيادات السياسية في مجال اللجوء الى الحوار، بدلا من العنف و سيادة نزعة الصراع ولمصلحة الطائفة أو العشيرة، بدلا من البحث عن الحلول التي تقود الى تحقيق البناء السياسي للدولة"[2].

"إن وجود إحساس لدى البعض بان ثمة هوية وطنية عراقية، تم ارساخها منذ/١٩٥٨م تتصف بكونها أكثر عمقاً عما كانت في عام /١٩٢١ م، فانه يمكن للباحث ان يشك في هذا الاعتقاد. لانه اذا حلل الامر من زاوية التحليل السوسيولوجي، لوجد ان وراء الشعور بالانتماء والقوة الموحدة بين الجماعات في عام/ ١٩٢١م تكمن تلك المعارضة للنفوذ البريطاني و لنظامه في العراق، والتي في اساسها تكمن مشاعر الاختلاف في القيم وبالخصوص تلك الدينية منها. ويعتبر هذا التظاهر شيئا طبيعيا لان تظاهر الهوية لا يبرز الى الوجود الا من خلال وجود تحدي خارجي اجنبي

---

[1] العبيدي، حسن، تنظيم المعاهدات الدولية في دساتير الدولة، رسالة دكتوراه، كلية القانون ، جامعة بغداد، ١٩٨٨م، ص٣١-٣٨.

[2] كورد سمان ، انتوني ، الاحتلال الامريكي للعراق : المشهد الأخير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٧ م، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمكونات المجتمع الاصلي. ولكن مع بعد هذا التاريخ تصارع المجموعات المتباينة فيما بينها، لم يشعرها بان هذا الصراع مهدد لهويتها الوطنية، لان غياب عدو حقيقي من جهة ومن جهة اخرى عدم تحقق هذه الهوية فعليا، بسبب عدم الاتفاق فيما بينهم على مشروعية البرنامج الوطني، الذي انعكس على العمل السياسي فيما يخص البناء السياسي للدولة، عندما حل مفهوم العدو الداخلي محل المفهوم العدو الخارجي . لهذا فقد لعبت هذه الظروف دورا في عدم توحيد المشاعرحول قضية العراق، بتوجيه عدائها ضد العدو المشترك. وما نتج من بعد من جهد وعمل سياسي في هذا الاتجاه كان في أساسه سلبياً وينقصها رؤية ايجابية مشتركة، ومن عدم شمولية الجدل حول ماهية طبيعة الهوية العراقية. وحتى اذا تصور البعض بان مؤسسة الجيش، ربما كانت الأقرب إلى إضفاء شعور بالوحدة الوطنية، بسبب طبيعة الانخراط المفتوح على الجميع الى هذه المؤسسة. لكن مساهمة الجيش كانت دائماً تشبه سيفاً ذا حدين، فمن جهة كان الجيش احدى المؤسسات التي تأسست تحت الحكم الملكي واشراكه في الصراع السياسي منذ هذا التاريخ اضعف من قدرته على توحيد المشاعر، ومن جهة اخرى تسيسه من قبل السلطة، أفقده المناورة في تدعيم الشعور بالانتماء، بسبب خوضه معارك ضد بعض القطاعات السكانية، الامرالذي قاد الى اضعاف دوره في عملية التوحيد، نتيجة لانعكاس التركيبة الاجتماعية على مؤسساته، وكما كان الحال مع جميع المؤسسات الوطنية الهامة الأخرى"[1].

وعليه يمكن القول "بأن أزمة الهوية العراقية تعود إلى مجموعة العوامل الداخلية التي ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته، يضاف الى ذلك السياسات التي اتبعت من قبل المركز السياسي. فعندما يصعب انصهار أفراد المجتمع كافة في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرالأفراد بالانتماء إلى ذلك المجتمع، فان شعور احدى المجموعات المكونة للتركيبة الاجتماعية بما يسمى بـ (الحرمان النسبي) أي شعورهم بحرمانهم من الحقوق التي يتمتع بها أشخاص آخرون في المجتمع نفسه. فان كل

[1] اندرسن، ليام وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليات التي توضع لتدعيم البناء الوطني، سيصيبها الشلل و سيتعرض هذا البناء الى الانهيار"[1].

إشكالية الدين والسياسة

"يعيش العراقيون انقساما حادا وإلى مجموعتين، المجموعة الأولى، تتألف من المتعصبين والمتطرفين. والمجموعة الثانية هي، تلك التي تعيش حالة الانفتاح الفكري، سواء كانوا علمانيين أو دينيين. فالمجموعة الاولى تملك تصوراً للحياة السياسية مجهزة باجابات معروفة سلفا، تعتبرها حقائق مطلقة لا تتغير بتغير الزمان والمكان. أما المجموعة الثانية فهي، تلك التي تحاول ان تجيب عن التساؤلات فيما يخص العالم السياسي وعما يحتاجون إليه وفي ما يتعرضون له من مشاكل وأزمات ولا يملكون إجابات جاهزة، يمكن وصفها كحقائق مسبقة، بل انهم في حالة البحث و الفكر، يشكون في الموروث ويمعنون النظر ويجتهدون في الوصول إلى حل، وتتعدد عندهم الآراء وتتباين المواقف .

فاذا كانت المجموعة الأولى تكاد تكون هي المهيمنة من حيث العدد اليوم ومن حيث الامكانات، فان المجموعة الثانية، رغم ضآلة عددها، إلا انها تملك العقل، أي الفهم العقلي لعلاقات الانسانية، الذي يتجاوز مشاعر العاطفة المتحكمة في التصرف الانساني. ولكن طبيعة المشروع السياسي الوطني المتعلق ببناء الدولة ظل منذ تأسيس يئن تحت طائلة ضغط صراع المجموعتين والاستقطاب الشديد بين التيارين الذي يصل إلى درجة إقصاء الاخر فكريا وسياسيا. وفي الواقع يستند هذا الانغلاق على النفس على منسوج من الموروث الثقافي الذي يجد ارضيته في منظومة واحدة من القيم، استمدتها من اخلاق القرية، كبير العائلة، رئيس العشيرة، من منطلق الحرص على التقاليد، والأقربون لابناء الطائفة أو العشيرة وغيرها، ويفرض الانغلاق نفسه وينشر سطوته من خلال التنشئة، التي تهدف إلى تثبيت مفهوم طاعة اولي الأمر وتدعو إلى طاعة الامام والرئيس، والخروج على النظام فتنة".[2]

"أن التنشئة على الحفظ والتلقين لمذهب واحد وعقيدة واحدة ،تعتمد على طاعة النصوص والالتزام بحرفيتها سواء كان في المجال الديني او المجال الدنيوي. فتقليد

---

[1] حرب، اسامة الغزالي، مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م، ص٣٤.

[2] الجميل، سيار ، اشكالية الدين و السياسة ، جريدة الزمان، بغداد ، بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤م ، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلف واتباع الائمة والالتزام بخطب وتوجيهات الرؤساء، يرسخ من قبل نظام الحكم الديني نموذج النظم السياسي، ووذلك عن طريق اللافتات والاعلانات في المساجد والجامعات ومعاهد العلم والاعلام والمؤسسات الحزبية دينية كانت او دنيوية، والهدف من وراء ذلك هو، التمكن من السيطرة على المراكز السياسية وسلطتها لغرض انهاء الرأي العام، واحتجاز العقل رهينة للانغلاق"[١].

ثالثاً:- المعوقات الاجتماعية

في البدء يتبادر الى ذهن الباحث سؤال وهو، هل التعددية الاجتماعية في مجتمع ما تؤثر على الاستقرار السياسي للنظام وعلى عملية بناء الدولة؟ وللرد على هذا السؤال يتطلب الرجوع الى "مفهوم التعددية وارضيته الفلسفية، كمصطلح سياسي له خلفية فلسفية، تؤكد على قاعدة إنسانية وواقعية، مفادها أن الحق ليس حكراً على أحد، وأن التنافس السياسي هو من أجل ترجيع منظومة ما وأضعاف أخرى، وإن مبدأ التعددية يصرّ على شرعية الصراع المنظم فقط. على ان المجتمع التعددي هو:"المجتمع المكون من عدة جماعات بشرية، تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك"[٢]. وحيث تعكس هذه السلطة تلك المشاعر المرتبطة بمفهوم المواطنة، التي يجد الافراد والجماعات مجمل طموحاتهم ممثلة في هذه السلطة، التي يتحدد دورها بالقيام بعملية التحكيم بين مصالحهم المتعارضة، دون ترجيح مجموعة على اخرى وتوفير الامن للجميع بفرض سلطة رقابتها الشرعية"[٣].

"ان ما يميز المجتمع العراقي، هو صفة تعددية مكوناته المنتظمة في دولة واحدة ولكن مع وجود مشكلة مهمة، الا وهي افتقاد هذه المكونات لمبدأ التوافق، الذي هو الأساس الذي يقوم عليه الإجماع والمتعلق في موضوع شكل الدولة والمصالح المشتركة. فمنذ قيام النظام السياسي وهو عاجز عن إدارة الاختلاف والتحكيم في أمر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة. فتأجيج المنحى الطائفي من جهة ومن جهة اخرى العشائرية، اضافة الى الصراعات السياسية الناتجة عنها، تقف عائقاً أمام مجتمع سياسي أوسع من التماثل الاجتماعي. بعبارة ثانية، أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق، دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم

---

(١) حنفي ، حسن، ثقافة الاستبداد في العالم العربي، جريدة الزمان، بغداد ، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١١م، ص١٥ .
(٢) حريق، ايليا، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، بيروت، دار الساقي للنشر، ١٩٩٧م، ص٩٦.
(٣) عزت ، هبة رؤوف ، حول منهج النظر في التعدد و الحرية ، السنة ٣ ، العدد/ ١٤، ٢٠٠٢م، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجر وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف، فتحولت الدولة نتيجة هذا الصراع الى اداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي بين الفرد والدولة، توافق قابل للانفجار في أي لحظة، اذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع"[١].

"لذا فإن هذه التعددية في جذورها القبلية والعشائرية، والتي تتجلى في شكل طائفي ديني، تمزق النسيج المجتمعي وتثير النعرات، التي تؤثر على خلق كيان مترابط ومتماسك ومستقر. و التي هو ضرورية لوجود الدولة، وفي محاولتها لخلق وتدعيم ثقافة سياسية ذات اطار قانوني وشرعي، قادرة على توفير ضمان الولاء للدولة ، بدلا من الولاء القبلي والطائفي"[٢].

رابعاً:- المعوقات الاقتصادية

"عانت عملية بناء الدولة العراقية من بعض المشاكل الاقتصادية،بالرغم من وفرة موارده النفطية والزراعية. فافتقار مشروع الدولة وبنائها لوجود قاعدة اقتصادية واجتماعية راسخة، تمكنه من احداث التغيرات الاقتصادية الداعمة لجهود بناء الدولة. هذا النقصان انعكس على اسلوب تعامل النخبة العراقية مع العمليات الاقتصادية، حيث عملت ومن خلال استغلالها لسلطة الدولة بتقوية قاعدتها المادية، كبديل عن فقدان الاسس الاجتماعية الاقتصادية، وذلك من خلال اتخاذ سياسات اقتصادية تمحورت حول مركزية السلطة في عملية الانتاج الاقتصادي" [٣].

"ففي **العهد الملكي اتسم الاقصاد العراقي** بما يلي:-

١. انعدام التخطيط التنموي .

٢. التبعية الكاملة للاقتصاد البريطاني، خاصة القطاع النفطي والمصرفي والنقدي وقطاع التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) وقطاعات البناء والإنشاءات. فقد كان العراق مجرد سوق للمنتجات البريطانية ومصدراً للمواد الخام والغذائية والطاقة الرخيصة.

---

[١] غسان ، سلامة ، قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢م ص٢١٩.

[٢] الجابري ، محمد عابد ، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، نقد العقل العربي، ط٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م، ص١٣

[٣] ربيع، محمد محمود و اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره ،ص ١٧٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. سيادة جميع مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعدم التوازن في التركيبة الاقتصادية وغلبة الطابع الزراعي وضعف القطاع الصناعي، وضالة الإنتاج والدخل والاستثمار واستفحال البطالة والتضخم وسيادة العلاقات الإقطاعية وهجرة الفلاحين من الريف إلى المدن.

٤. سيادة العلاقات القبلية، واستفحال جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي واتساع الهوة الاجتماعية الطبقية بين فئات الشعب العراقي.

٥. عجز البرجوازية العراقية عن إقامة نهضة صناعية، وذلك بسبب طبيعتها وتبعيتها السياسية والفكرية للمستعمر البريطاني، وهذا أدى إلى ضعف حجم الطبقة العاملة العراقية.

وعليه فمن المكن القول، بان الاقتصاد العراقي في العهد الملكي، اتسم بكونه اقتصاداً متخلفاً يعاني من كل الأزمات التقليدية للاقتصاديات المتخلفة، وتسوده أنماط العلاقات المعوقة للتنمية على صعيدي الإنتاج والتوزيع. حيث مر الاقتصاد العراقي في مراحل متعددة انسجمت مع التحولات الاجتماعية التي شهدتها الدولة . وجرت عدة محاولات لتطويره، إلا أنها بقت عاجزة عن الوصول إلى التطور الاقتصادي المطلوب، لعدم نجاح السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات العراقية إبان العهد الملكي في تطوير الاقتصاد العراقي وإيجاد الحلول لأزماته. فبقى الاقتصاد يعاني من تبعية كبيرة للاقتصاد الرأسمالي العالمي وللاقتصاد البريطاني بشكل خاص، والاعتماد على الثروة النفطية المسيطر عليها من قبل الشركات الاحتكارية الأجنبية كمصدر أساسي للدخل القومي. بالإضافة إلى هيمنة الجانب الاستهلاكي وارتباط الإنفاق الحكومي في مصالح الملاكين ووكلاء الشركات الأجنبية، وانخفاض مستوى الإنفاق الحكومي المخصص للخدمات الصحية والتعليمية و ارتفاع مستوى الضرائب المباشرة وغير المباشرة" [١].

" **اما الاقتصاد العراقي في العهد الجمهوري**، فلم تحقق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الحكومية أي تأثير مباشر على الناتج القومي، وعلى رغم من البدايات والوعود المشجعة في هذه المرحلة. وقد استمرت الحكومة في استخدام الموارد النفطية لإنشاء مشاريع البنية الأساسية، بطيئة المردود وتمويل الجزء الأكبر

[١] امين، جلال: عولمة القهر، القاهرة ، دار الشروق للنشر، ٢٠٠٢ م،ص ٥٩-٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الإنفاق الحكومي، حيث بدأت تظهر الآثار السلبية لسياسية الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وذلك لعجزها عن خلق الفوائض الاقتصادية . ومع بداية السبعينات ورغم تأميم ملكية الشركات النفطية الأجنبية والتي تمثل الخطوة السياسية المهمة، لم تتغير طبيعة المشروع التنموي العراقي، سوى في زيادة حجم وتحسن القدرات المالية للدولة والتوسع الكبير والسريع للاستيرادات، بواسطة القطاع العام وإقامة المشاريع الإنشائية والصناعية، وبالمقابل استمرت الضبابية بإستراتيجية تنوع مصادر الدخل القومي، رافق هذه العملية زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري، حيث حقق العراق زيادة مهمة في التشغيل ونهضة إنمائية. ومنذ نهاية السبعينيات وجهت الدولة اقتصادياتها نحو التصنيع العسكري، الذي يتطلب تخصيصات مالية ضخمة للاستيرادات الهائلة للأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة. مما أدى إلى انحرافات كبيرة في خطط التنمية الاقتصادية وجاءت الحروب التي خاضها العراق. لتقصم ظهر الاقتصاد العراقي، وتتوقف التنمية تماماً وتتحول موارد العراق إلى المجهودات الحربية، ويتحول العراق من بلد دائن إلى بلد مدين. وعليه فان يمكن القول بان ومع العهد الجمهوري الثالث، بقى الاقتصاد العراقي محافظا على أسس التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ومن تنامي ظاهرة الفقر والبطالة وتفكك النسيج المجتمعي العراقي، رغم الحلول التي بذلت من اجل حل الأزمات الاقتصادية، مما عمق هذه الأزمات وأصبحت ظاهرة هيكلية متجذرة من خلال السياسية الحكومية في إهمال القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وتصاعد الإنفاق العسكري واختلاس وهدر المال العام. بالإضافة إلى سوء الإدارة العامة وانهيار القطاع التعليمي وفصل العراق عن التطورات التكنولوجية الحديثة حيث أدى الحصار الاقتصادي إلى تقليص الاستيراد والتصدير، الأمر الذي كان سبباً في تمزق الاقتصاد العراقي"[1].

"فعلى الرغم من جميع الإشكالات والإخفاقات والسياسات الخاطئة التي اتبعتها قيادة العراق السياسي خلال الفترة منذ عام/ ١٩٦٣م ولغاية انهيار الدولة العراقية في عام /٢٠٠٣م ،غير انّه لابد من التأكيد على ان هذه القيادة استطاعت من تحقيق منجزات نوعية على صعيد تنمية الاقتصاد العراقي وتطوير قطاعاته الأساسية وتحقيق توزيع

[1] الانصاري ، محمد جابر ، العرب و السياسة : اين الملك ؟ ط٢ ، بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٠م،ص ٩٥-٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر عدالة للدخل القومي ولوسائل الإنتاج، وتوفير الخدمات الأساسية لأبناء الشعب وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن السياسات الاقتصادية التي تبنتها قيادة النظام السياسي في عملية بناء اسس الدولة الاقتصادية تضمنت تحقيق الأهداف التنموية التالية: -

١.تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإنهاء التبعية للاقتصاد الدولي، وتحرير الثروات الوطنية من هيمنة الاحتكارات الامبريالية واستخدامها في تطوير المجتمع وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

٢.إتباع سياسة نفطية تتيح للعراق مرونة كبيرة في التصرف في ثرواته النفطية وتحقيق أهدافه السياسية.

٣.زيادة الثروة الوطنية وزيادة معدلات وحجم الإنتاج الصناعي والزراعي.

٤.توجيه الخدمات العامة لتحقيق أهداف التنمية القومية والتحول الاشتراكي.

٥.خفض معدلات البطالة وتسخير الإمكانيات البشرية والاقتصادية، لبناء تجربة اقتصادية قومية رائدة.

٦.توسيع القطاع العام في جميع القطاعات الاقتصادية، وجعله قطاعاً رائداً يؤمن إقامة علاقات إنتاجية إشتراكية وخاصة في القطاعين الزراعي والصناعي. مع تحقيق تطور مادي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال تبني فكرة خيار الاستثمارات الكبيرة وتحقيق معدلات نمو جيدة لقيمة الإنتاج والناتج الكلي.

٧.السيطرة على التجارة الخارجية والداخلية بصورة مركزية، بالإضافة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى"[١].

وأخيرا ، بعد إيضاح كل هذه الصعوبات والمعوقات والتي أدت إلى عرقلة بناء الدولة العراقية، لابد من البحث في كيفية بناء هذه الدولة ، بعد التغير الكبير الذي تم، اي بعد الغزو الامريكي- البريطاني للعراق واحتلاله .

[١] امين ، جلال ، عولمة القهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
بناء الدولة العراقية الجديدة في ظل الاحتلال الامريكي

جاء الاحتلال الامريكي للعراق في ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣م، ليضع العراق والمنطقة العربية والعالم امام حقائق جديدة، تعكس التغيير الهائل في مجال علاقات القوة الدولية التي عاشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، حقائق تظهر مدى التبدل والتغير الكبير الذي تم منذ زوال الاتحاد السوفيتي. هذه المتغيرات يمكن تحديدها مبدئيا ولإغراض الدراسة والتحليل في نطاق ما، يمكن اعتباره بزوغا لسياسة استعمارية جديدة ممنهجة التي تهدف الى اضعاف الدول في العالم الثالث، اي الدول التي تقع خارج العالم الغير الأمريكي، إذا ما اصطدمت المصالح الأمريكية مع مصالح هذه الدول، وذلك من خلال تمرير أي مشروع قرار سياسيا أكان أم عسكريا أو اقتصاديا ضد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، أو القيام بشكل منفرد بعمل عدواني، إذا ما شعرت أمريكا أن مصالحها تتعرض إلى الخطر.

هذا الإجراء يتم من خلال احتلال دولة ما، و تحطيم ومحو كل أسس بنيانها الوطني بدءا من تحطيم المركز السياسي. ولهدف الحصول على شرعية تصرفها، فان لجوءها إلى معطيات أيديولوجية، وفي بعض الأحيان طرح قضايا إنسانية تصوغها حسب المقياس لها، وقع عاطفي على نفوس الأفراد، تنال من سمعة قيادات الدولة اوالدولة نفسها، حينما تمزج بين القيادات والمؤسسات. وهو الاسلوب المتبع حينما تأخذها كحجج قادرة على إثارة الرأي العام، حيث يدفع اثارة هذا الاخير بالسلطات المثيرة اتخاذ سلوك سياسي أوعسكري للنيل من الدولة المعارضة. أو طرح أفكار مثل وجود خطر حقيقي تشكله هذه الدولة بذريعة أنها يمكن إن تشكل خطرا محتملا، متمثلة بخطرالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وخرق حقوق الإنسان وتهم الإبادة الجماعية، أو بالتعاون مع الإرهاب الدولي .

وهذا ما حدث في العراق تمهيداً لغزوها، وبالتعاون مع بعض قادة المعارضة العراقية التي ساهمت وبشكل كبير في بث فكرة، أن الشعب العراقي متعطش لاستقبال القوات الأمريكية وبكل ترحيب، من اجل القيام بتغير النظام. وانطلاقا من هذا التكتيك في عملية احتواء الأنظمة المعارضة، تم وضع مسلسل لتكوين البناء العراقي الجديد للدولة يتم من خلال تدمير مرتكزات الدولة العراقية الحديثة التي تأسست منذ عام/١٩٢١م عن طريق القوة ومحو السيادة وإعادة رسم خريطة العلاقات والوشائج الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تشد المجتمع العراقي إلى بعضه، بالتركيز على الخطاب التفتيتي الذي ينظر إلى المجتمع العراقي بأنه مجتمع أشتات وليس مجتمع متماسك البنية، قائم على أساس الانقسام ألاثني والعرقي.

المبحث الاول :- تداعيات الاحتلال الأمريكي

"سقطت مدينة بغداد، ووقع العراق تحت الاحتلال بعد حرب غير متكافئة ابتدأت في العشرين من شهر آذار/٢٠٠٣م، وبسقوط بغداد انتهى النظام الذي حكم العراق طيلة (٣٥) عاماً. وإذا كان هناك اختلال قد حصل في توازن القوى، فإن ثمة واقعاً جديداً قد نشأ بفعل الاحتلال، وثمة مفارقات وإشكالات قانونية وسياسية خطيرة رافقت هذا المشهد، ولعل أبرزها:-

أولآ:- انهيار الدولة وتكريس الفوضى

ان المقصود بانهيار الدولة، هو تفكيك الدولة العراقية التي تأسست في عام/١٩٢١م أو إلغائها، بعد أن كانت تضع بصماتهاعلى كل شيء، وتكاد هيمنتها ان تكون مطلقة على الحياة السياسية والحزبية والاجتماعية والمهنية، وحتى الحياة الشخصية لم تنج من تدخلاتها السافرة. وترافق سقوط النظام وغياب الدولة مع تعريض الاستقلال الوطني إلى الضياع بفعل وقوع العراق عمليا تحت الاحتلال الأمريكي- البريطاني، وتأسيساً على ذلك، تعرضت السيادة الوطنية إلى التعويم، بحكم غياب الدولة ووقوع البلاد تحت نير الاحتلال، وبالتالي انعدام وجود جهة تمثيلية ناطقة باسم العراق تأخذ على عاتقه تمثيله في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وحتى ولو كان بصورة مؤقتة، لحين اختيار حكومة شرعية مقبولة. ونجم عن الاحتلال وغياب الدولة فراغ دستوري، إذا أبطل فعلياً الدستور المؤقت الصادر في ١٦/تموز/١٩٧٠م الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل، وعدد غير قليل من القوانين والأنظمة والتعليمات، ولم يحل محلها فعليا منظومة قانونية بديلة، في حين أخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الارض وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها وتعليماتها، خصوصا بعد أن صدور قرار رقم/ ١٤٨٣ الصادر في ٢٢/ ايار/٢٠٠٣م من مجلس الامن، الذي فوض مسؤولية ادارة العراق بيد الاحتلال" [١]، و حيث نص القرار بما يلي:"يعترف

[١] شعبان، عبد الحسين، الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م، ص١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن بأن قوات الاحتلال- يشار اليها بالسلطة- لها سلطة ومسؤولية وواجبات محدودة بموجب القانون الدولي"[١].

"ورافق غياب الدولة وكما ذكر سابقا، تعويم السيادة وضياعه الاستقلال الوطني بفعل الاحتلال، الى جانب غياب الأمن الذي كان نتيجة للفراغ الدستوري وغياب الأجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى. يضاف الى ذلك غياب لافت لأي تطور في الفكر السياسي، حيث انعدم كل تجديد في الحقل السياسي المنعكس مباشرة على شكل النظام والممارسة السياسية، وانتشار التناقضات البنويةللمكونات الاجتماعية، من جانب ومن جانب اخر غياب التنمية والضعف الاقتصادي، فلم تتشكل الدولة على حساب منطق التعبير عن الوحدة العضوية والمؤسسة الوطنية، التي تمثل كل البنى الاجتماعية بداخلها. أي بمعنى اخر فوجئ العراق في مواجهة وضع جديد، لم يكن معروفاً طيلة العقود الثلاثة الماضية. فصحة تواجد حظر لوجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي السابق. غير أنه مع الظروف الجديدة وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي وفراغ، إذا أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أوينشئ تكتلاً سياسياً، الأمر الذي افرز عدداً من الظواهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي ومنها تعدد الجهات والقوى المشرفة على الأحزاب وأن جلّ هذه الجهات هي خارجية الى جانب تعدد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية، فمنها الشيوعية، الطائفية، والدينية، العلمانية، الاقليمية والوطنية وغيرها"[٢].

"فبعد دخول الاحتلال أصبحت عملية تأسيس حزب لا تحتاج إلى أي موافقة من أي جهة حكومية، باستثناء التمويل اللازم، والرغبة في أداء دور سياسي والمتمثلة بالأحزاب، التي ارتضت بالوجود الأمريكي السياسي وتعاملت معه، طالما هذا الاخير يمنحها شرعية المشاركة بالعمل السياسي الرسمي في المرحلة الراهنة. وكمثال على ذلك الأحزاب الطائفية والاقليمية. ولكن هذا الوضع لم يمنع من وجود الأحزاب التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، ولم تتمتع بأي مشاركة في العمل السياسي بسبب هذا الموقف، ومثلتها قوى المؤتمر التأسيسي"[٣].

---

[١] قرار مجلس الامن الدولي، من هو العراق، أنظرإلى الموقع: http: //www.iraqrebori.com.

[٢] الربيعي، علي حسن، صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م، ص٨٦.

[٣] عطوان، خضر عباس، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكرة، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"اما بخصوص الفوضى،فقد شملت عمليات النهب والسلب والتخريب المتاحف والآثار والمجمع الطبي وصروحا ثقافية وتاريخية، كما طالت محفوظات وكتبا ووثائق نفيسة ونادرة في المحفوظات العثمانية القديمة، وايضا سجلات الطلاب والنفوس للحياة اليومية في نظام تربوي حديث. مع اخفاء قطع اثرية لا تقدر بثمن، وهي ملك للانسانية بأجمعها وليس للعراق وحده. وتم كل هذا تحت أعين سلطة الاحتلال. مما قاد بالبعض الى القاء اللوم عليها مباشرة وتحميلها المسؤولية فيما حصل سواء بمشاركتها اوتهاونها وعدم تمكنها من حفظ الامن والنظام، حتى بعد انهيار الحكم السابق"[١].

"ان تداعيات الاحتلال للحياة الفكرية والاحوال الاكاديمية، هو الجانب الاخر الذي لم يلق الاعلام عليه كثيراً من الأضواء، حيث ظل هذا الاعلام مكتفيا بأنباء النهب والحرائق، حيث تم احراق ونهب الدار القومية العراقية ومحفوظاتها ومكتبة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية اثناء نوبة الفوضى التي اعقبت سقوط النظام البعثي، مع الاضرار التي لحقت بتلك المكتبات، ومراكز الابحاث والمؤسسات الخاصة بها مع تدمير مجموعات اخرى من الجامعات، وتعرض عناصر اضافية من تراث العراق الثقافي الغني في شكل أبنية تاريخية، محفوظات موسيقية وفن حديث للخطر الفادح"[٢].

ثانياً:-صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية.

"لقد رافق في الواقع تفكك الدولة العراقية، وانهيار نظامها السياسي، عدد من المظاهر السياسية ومن بينها الصراع الطائفي. صحيح ان بناء السُلطة التقليدية الموروثة أدى إلى غياب الحراك الاجتماعي وفاعليته السياسية، التي تبرز بشكل جلي في عدم قدرته على انتاج القادة السياسيين (لاالدينين ولاالقبليين)، باعتبارالمجتمع الذي يفشل في انتاج القادة ومنحهم المناصب، مجتمع فاشل وغير قادر على حكم نفسه. لهذا فانه مجتمع عاجز عن القيام بطرح المبادرات وقيادة التحولات، ركيك في بنيته مفكك في تشكيلاته، لا يمتلك أطراً تعبر عن تطلعاته وطموحاته، ولا توجد أية استراتيجية لترتيب علاقته بالدولة أو لنقل مطالبه إلى السلطة، مجتمع مترسخة فيه البنية التسلطية، ولا يملك ثقافة سياسية حديثة. فلم تتغير هذه الوضعية مع دخول المحتل، بل ازدادت درجات تخلفه. فنظرة

---

[١] ورثنغتون، أمي، العراق: الغزو- الاحتلال- المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، مصدر سبق ذكرة ص٢١-٢٥.

[٢] روبر تسن، آدم، الاحتلال الامريكي : صوره ومصائره، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥م، ص ١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغلبية الافراد إلى علاقاتهم بالدولة بوصفها المسؤولة بالأساس عن التوزيع والتخصيص، أوالتي من خلالها يمكن جني المكاسب والثروة، أوالحصول على المكانة الاجتماعية، التي تعمقت بشكل هائل حينما اصبح المحتل مصدراً للتعرف والتعويض. وبسبب غياب القيادات المؤهلة وعدم وجود ثقافة معرفية سياسية قادرة على دمج الافراد في عملية التغيير، أوكل الافراد والجماعات أمرهم إلى قياداته الدينية التي هي بدورها لا تخرج عن التفكر بطريقة (قروسطية)[١] في نظرتها إلى المجتمع والسياسة. فانقسم طائفياً وتدمرت حتى الصورة الهشة لمفهوم المواطنة في جامعها المشترك كأفراد في مجتمع له دولة، فتحطمت كنتيجة بقايا الهوية الوطنية بالكامل "[٢].

"في الحقيقة،إن كانت الدولة يمكن اعتبارها كمجموع أدوات عقلنة المجتمع، فإن التفكير الطائفي، لايقوم أبداً على تنمية الصلات الاجتماعية العقلانية. وهذه الوضعية ليست بالشيء الجديد، لكونها كانت ملازمة لبنية الدولة العراقية المتجلية في ممارسات أنظمة الحكم المتعاقبة منذ تأسيسها. وبسبب هذا الوضع لم تتشكل الدولة وبناءها في السابق بالشكل الذي كان يجب عليه ان تكون. فبالرغم من الشعارات الأيديولوجية العصرية ظل العامل العصبوي الطائفي هو القاع السوسيولوجي الذي تقوم عليه السلطة وكيان الدولة التي أقامتها"[٣].

"وإن السلطات الحاكمة التي رفعت الشعارات القومية كواجهة، لطالما كانت تخفي وراءها ممارسات تتسم بالطائفية. ومع الاحتلال ومع عدم تفهم معنى الديمقراطية، فان ما يحصل حالياً من الممارسات الطائفية ومالها من ارتباطات بنزعات التسلط. وفي الواقع فالطائفية لاعلاقة لها بتعدد الطوائف أوالديانات، إذ من الممكن تماماً أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أوالإيثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله .ولكن عندما تكون هناك إرادة بتقسيم البلد الواحد او تعميق جذور الاختلافات المذهبية، بأعطائها صورة من صور التفكير الايديولوجي، فان الولاء

---

[١] مصطلح اول من استخدمه الفيلسوف العربي الاستاذ الدكتور (تيزيني) في كتابه مشروع الرؤية الجديدة ،ويقصد بها النسب إلى القرون الوسطى، أي معرفة منطقية مبنية على مسلمات صبغت بمعقولية قروسيطية، من التتبع اثار المعقوليات الحديثة وبنياتها المنطقية لافهامها بشكل صحيح، والذي يحتاج الى وقت طويل لاتمامها والذي تم نسج على هذا المنوال الكثير من نسب الاخرى مثل السلفوية.

[٢] حريق، ايليا، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط، بيروت، دار الساقي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي،١٩٩٧م،ص٢٩٦.

[٣] العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، ط٥، بيروت، الدار البيضاء (المركز الثقافي العربي) ، ١٩٩٣م، ص٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطائفي يحل محل الولاء الوطني، وهذا ما تم احداثه مع الاحتلال الذي جاء مع فكرة تعميق الإختلاف الطائفي، بتحويله الى صراع طائفي"[١]. "والتي تم بيانه وتوضيحه وبناءً على المخططات الاسرائلية في كتب (شلومو أفنيدي) وهو استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، ضمن مقالة مثيرة في صحيفة (كردستان اوبسن فير) في ٢٣/ تشرين الاول /٢٠٠٣م، دعا فيه بريمر الى ما أسماه (الحل الخلاق) في العراق بالاسراع في تفكيكه الى ثلاث دويلات، كردية في الشمال، سنية في الوسط، وشيعية في الجنوب. بدلاً من مبدأ المواطنه كأساس دستوري ينظم الروابط والصلات بين السكان وبعد تعريفهم بصورة عصرية، تتلائم مع متطلبات التحول الديمقراطي المزعوم، حل مبدأ الانتساب الى العراق والطائفة كأساس سياسي"[٢].

"ومن نتائج هذه الوضعية هو ظهور (العنف السياسي) الذي يصعب حصره في دائرة واحدة كالقول، أنه ينحصر في أعمال القتال، فالعنف أوسع من ذلك، وهو يرتبط بما هو أوسع من الحرمان من الحياة الاجتماعية المستقرة، ضمن رؤى وأجندات سياسية محددة ليندرج في اطار كل ما يعوق التمتع بحياة مستقرة أو يعوق الإنسان من تنمية حياته وقدراته الإنسانية. وأن العنف السياسي الداخلي، والذي يشكل نحو نصف أعمال العنف في العراق، يصنف إلى أشكال كثيرة منها:-

العنف الفئوي: وله شكلان، عنف طائفي وعنف عرقي، وهما موجودان في كل مناطق العراق. وعلى الرغم من أن بعضهم يرى أنه لا عنف تحت هذا الباب في العراق، إلا أن هناك من يؤكد وجود هذا النوع من العنف. ولنأخذ حديث (د. حارث الضاري) الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، في لقاء مع فضائية الشرقية يوم ٢٩/ نيسان/٢٠٠٦م، إذ يقول: "دماؤنا نازفة والالم يعتصر، وما يجري في العراق صراع حزبي سياسي مصلحي، وليس صراعاً طائفياً مذهبياً دينياً" ويضيف: "ما جرى في الأعظمية نهاية شهر نيسان/ ٢٠٠٦م من تدخل لمليشيات مسلحة واندلاع مواجهات بينها وبين الأهالي، ولمدة ثلاثة أيام، وفي أوقات حظر التجوال، ومن دون تدخل القوات الحكومية أوالأمريكية، يتحمل تبعاته الاحتلال والحكومة السيئة بأدائها، فهي من أطلقت

---

(١) غليون، برهان ' الطائفية في الدولة والمجتمع، موقع الجزيرة، صحيفة المعرفة، أنظر إلى:
http://www.aljazeera.net

(٢) افنيدي ، شلومو، الاختراق الصهيوني للعراق، كردستان وبسن فيز (الصحيفة) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣م، ص١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنان للمليشيات"[١]. إلا أننا نقول إن العنف الفئوي موجود والحرب الباردة تمارس تحت ظلال شعارات مختلفة منها، إلقاء اللوم على جماعة الارهابين والقتل بدواعي الثأر وتصفية الحزبيين والأشكال التي يمكن أن نرصدها لهذا العنف هي، التصفية الجسدية الجماعية و (التهجير الجماعي)[٢] والأمران نجدهما في المناطق التي تشهد تماساً واسعاً في بغداد، ديالي، بابل، البصرة، كركوك والموصل، يضاف إليهما المحاصصة والإقصاء وتغيب الآخر.

العنف الحزبي: من أنواعه التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحدث غالباً قبل الانتخابات وأحياناً بعدها. وهو يتمثل بتمزيق الإعلانات الدعائية لبعض المتنافسين في الانتخابات وتحزّب دوائر الدولة لمرشح على حساب آخر، من استثمار أموال الدولة في دعاية محددة الأهداف كما أن هناك الإقصاء وتغيب الآخر على أسس حزبية.

أعمال العنف المسلح غير المنظمة: تمارس هذا النوع من العنف جهات عدة غير معروفة، وهو يوجه أحياناً إلى القوات الأمريكية داخل المدن، مما يوقع ضحايا من كل الأطراف ومن ضمنهم المواطنين، وأحياناً أخرى يوجه إلى الخصوم من المواطنين و الأحزاب المنافسة والقوات الأمريكية. وفي الغالب نلقي تبعات هذه الأعمال على أعمال المقاومة، على الرغم مما فيها من تشويه لأعمال هذه الأخيرة"[٣].

"العنف الذي تمارسه القوات الأمريكية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية: حيث ينقسم هذا النوع من العنف إلى أربعة أنواع، وهي :-

١. نوع موجه إلى الخصوم من المواطنين.
٢. نوع موجه إلى الخصوم من القوى المناوئة من بين المقاومين العراقيين والغرماء الآخرين.
٣. نوع موجه إلى الخصوم من أصحاب المصالح، وضد نشاط القوى الدولية المناوئة في العراق"[٤].

---

[١] الانصاري، حارث، لقاء مع الفضائية الشرقية ، البصائر (صحيفة)، بغداد، بتاريخ٢٠٠٦/٥/٣م، ص١٢.
[٢] الانصاري، حارث ، لقاء مع الفضائية الشرقية ، الصباح (صحيفة) ، بغداد ، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧م، ص ١٤. حيث وصل عدد المهجرين لدوافع سياسية أو لأسباب قسرية نحو ١٠٠ الف شخص في محافظات وسط العراق فقط، ومن كل الاطراف.
[٣] عطوان خضر عباس، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١١-١٥.
[٤] دوغلاس، ايان، الولايات المتحدة في العراق: جريمة ابادة جماعية، المستقبل العربي، العدد/٢٥٠، ٢٠٠٨م ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. "الإبادة الجماعية، والمقصود بها، لايعني بالضرورة التدمير الفوري لأمة ما إلافي حالة تنفيذ ذلك عن طريق القتل الجماعي لجميع أفراد تلك الأمة وإنما المقصود هو خطة منظمة من أفعال مختلفة تستهدف تدمير الأسس الضرورية لحياة جماعات وطنية توصف بهدف القضاء على الجماعات ذاتها. إن أهداف تلك الخطة عادة ما تضمن تحطيم المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والمشاعر الوطنية والدين والوجود الاقتصادي للجماعات الوطنية، وتحطيم أمانهم الشخصي وحرياتهم وصحتهم وكرامتهم وحتى حياة هؤلاء الأفراد المنتمين إلى تلك الجماعات"[1].

"إن الحرب الأمريكية على العراق، لم تكن حربا بالمعنى التقليدي الذي يقصد فيه ممارسة السياسة بوسائل أخرى، بل أنها ليست حتى حرباً تقليدية، إنما هي حرب من حروب الاستعمار الجديد من حرب تصفية وإبادة جماعيه ونهب. وهي تلك حرب الاستعماريين الجدد، والتي تعني حرباً شاملة يشنها طرف حتى النهاية من دون ذرة من التبادلية. إن ذلك هو اللاتعادل الماثل للقمع الاستعماري، وأن مايتضمنه في داخله منطق الإبادة الجماعية، هو أن الانتصار فيها يعادل الإبادة الثقافية للشعب المحتل، في حين تطرح الهزيمة الإبادة الجماعية كحل للدول الاستعمارية، المتأصلة في كافة أوجه الحرب الاستعمارية الجديدة من حيث فترة استمرارها في مواجهة المقاومة الوطنية الشعبية والتكتيكات المطلوبة من أجل قمع هذه المقاومة، ومن حيث إمكانية التصعيد الشديد في مواجهة المقاومة الشعبية، ومن حيث نتيجتها في حالة الاستسلام. وهو ما نراه حاليا في العراق"[2] .

ثالثاً:-الاحتلال وازمة الهوية الوطنية العراقية "ان الولايات المتحدة وعموم العالم العربي، قد مهد لتفكيك رموز الهوية العراقية قبل احتلال العراق، ولا سيما في حقبة التسعينات، عندما فرضت الامم المتحدة حصارا اقتصاديا ضرب في عمق النفس العراقية ومكوناتها الاساسية، بتسخير العالم العربي و امكانيته الاعلامية لتعميق ازمته وتفكك رموزه، عندما ركزت على قضيتي

(1) Lemkin Raphael "Genocide", IN. Ed. Hinton Alexander Genocide: An Anthropolog--ical Reader Oxford :Black well press,2002,P 27.
(2) lbid, p.28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اضطهاد الاكراد ومظلومية الشيعة. بغية دق اسفين بين المكونات الاجتماعية العراقية على حساب الوحدة الوطنية، باخضاع العقل الوطني العراقي لعملية اجبارية الهدف منها استبدال الانتماء الوطني بالانتماءات الفرعية الاقليمية والطائفية مهيأة للخطة المناسبة التي حفزتها صحوة الصدمة والترويع التي حلت في عملية احتلال العراق واسقاط نظامه السياسي الذي لم يهتم بالقضية الوطنية الا في حدود خدمة مصالح سياسته الأنية. فكانت اولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة، بالخلط بين قانون (اجتثاث البعث) وقانون (تحرير العراق) وبين التنظيم الجديد للمجتمع العراقي وتقسيمه على اساس المحاصصة الطائفية. لذا فإن اول من تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية إلى المفاهيم الطائفية، هي إدارة الاحتلال الامريكي ذاتها، ليتبناها فيما بعد بعض قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل الاعلام العربية والغربية، بالتركيز على مفردات شيعي وسني وكردي وغيرها، والتي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة من اطياف المجتمع العراقي كافة وحتى لدى الفرقاء السياسيين. و بهذا فان الاحتلال الامريكي للعراق، قد عرض الهوية الوطنية العراقية لاكبر ازمة في تاريخ العراقي الحديث، وقد بلغ مستوى تمزيق الهوية إلى حد قبول البعض بتقسيم البلاد أو اشعال حرب اهلية، بل ان مجريات الحياة اليومية العراقية تفصح عن وجود الحرب الاهلية محليا، وان كانت خفية والمتضحة في عدد القتلى العراقيين يوميا على اساس الهوية والانتماء"[1].

وهنا لابد من الذكر على "أن الامر لا يقتصر على سياسة الاحتلال فقط، وانما ينعكس أيضا على صيغة تعامل القوى السياسية العراقية مع المحتل، اذعبرت قوى سياسية بتفضيلها التعامل مع المحتل على حساب الوحدة الوطنية إلى الدرجة التي عد بعضهم الاحتلال تحريراً، وأن بقاء الاحتلال خيارا ضروريا، وفي المقابل اتجه البعض الاخر إلى ضرورة إخراج المحتل، فيما بحث غيرهم عن اجنبي اخر لحمايته، حال خروج المحتل الامريكي. وعليه فأن العراق يمر بمرحلة الهوية الوطنية المفقودة من جراء الاحتلال الامريكي لها، والذي ساهم في تعميق ازمة الهوية التي يعانيها العراق، ومنذ

[1] العطية، غسان، من اجل التسامح و التعاون الوطني : اوراق عراقية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥م، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زمن بعيد من خلال تفكيك رموز الهوية الوطنية الرئيسية وتكريس مفاهيم الطائفية والعرقية" [1].

رابعاً:- تداعيات الاحتلال

"لقد ساهم الاحتلال في احكام عزلة العراق ، الذي كان يعاني العزلة اساساً ، بسبب ظروف الحصار عليه من قبل العالم الغربي. ولكن تعمق مشكلاته جاءت مع حل الجيش العراقي وبعض مؤسسات الدولة، بدون ايجاد فرص عمل من جهة. وانقطاع خدمات الماء والكهرباء والمواصلات والاتصالات من جهة أخرى. ذلك كله ساهم في تعميق تدهور الوضع العراقي وسبب في اخفاقات جديدة، وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات الملموسة على صعيد العلاقة بالمحيط العربي والإسلامي، التي تشمل الاتصالات الاعتيادية ووسائل النقل ووصول المساعدات الدولية والإنسانية، غير ان أي اجراء في هذا المجال، يتطلب إذنا خاصاً من سلطة الاحتلال. ومن بين الجوانب التي شهدت تدهورا كبيراً هو:-

التداعيات الاجتماعية

حيث انتشرت منذ بداية الحرب عمليات السلب والنهب والاختطاف والعنف بشكل واسع، وتواجه السلطات المعنية صعوبات جمة في فرض وحماية الأمن على نحو فاعل. وكنتيجة حتمية لقرار إقالة أوحل الجيش وطرد البعثيين من الوظائف، الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، كما أن الألوف من السجناء ممن أطلق سراحهم من قبل النظام السابق أثناء الحرب، قد أدى إلى ارتفاع البطالة وزاد من انتشار الفقر وتدهور الصحة العامة. وحتى الذين لديهم وظائف يعانون من تدهور الصحة، بسبب وظائفهم ومشاكلها. في حين هناك الكثير من الناس يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي الذي لايقدم أية ضمانات وظيفية. بارتفاع نسبة الذين ينخرطون في مجال الأعمال الخطرة، كالدعارة والتجارة غير القانونية، يضاف الى ذلك وجود الضمان الاجتماعي الذي يبدو انه في طور الانحلال والتلاشي.

إن مشكلة انعدام القانون والانضباط تهدد الفئات الضعيفة من الناس. فهناك الكثير من الدلائل التي تشير الى انتشار اغتصاب النساء، واختطاف الاطفال، ومتاجرة شبكات أو جماعات مجرمة بالانسان، وهناك الان اطفال كثيرون يعيشون في الشوارع مهددين

---

[1] بجك، ياسيل يوسف، استراتيجية التدمير: اليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه الطائفية- الهوية الوطنية - السياسات الاقتصادية، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، ٢٠٠٦م، ص٤٠-٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتعرض لاستغلالهم لأغراض جنسية أو وقوعهم في العبودية، الآلآف من الاطفال لا تتوفر لهم أي مساعدة. أما نسبة غياب التلاميذ من المدارس فقد ارتفعت بعد الحرب وعلى الرغم من توزيع الكتب على المدارس وترميم البنايات، فإن غالبية الأسر لا تزال تمتنع عن إرسال اطفالها الى المدارس، خشية منها على سلامتهم وأمنهم. والى جانب ذلك ازدادت درجات الامية، ليس فقط على مستوى النساء لتشمل ايضا الرجال. وان ظهور الجماعات الدينية المحافظة ومحاولتها في منع النساء من التعليم والتثقيف ارجع العراق الى مراحل من التخلف، لم يشهدها منذ فترة طويلة من الزمن. ففي الوقت الذي كان فيه العراق سباقاً بين البلدان العربية الى دعم تعليم المرأة وتوظيفها تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي وخلق اسوء حالة صحية للمرأة، وبالتالي زيادة في وفيات الاطفال الرضع"[1].

التداعيات الصحية

كماهو معروف "فان تأثيرات الحرب المباشرة في الجنود والمدنيين تأتي من القتال المباشر،بسقوط القتلى والجرحى في المعارك. وتظهر ايضا هذه التأثيرات من العواقب غير المباشرة للحرب، التي تستمر لسنوات طويلة بعد انتهاء الصراع. ومن هذه العواقب الصدمات البدنية و النفسية، رغم ان الاخيرة غالباً ما يجري تجاهلها في احصائيات الحروب. ان تردد السلطات الامريكية في تعداد قتلى الجنود العراقيين هي من بين المشاكل التي لم تظهر بعد بسبب ان موظفي الصحة لا يملكون الوقت الكافي لتسجيل الوفيات من جهة، وكذلك لان الجرحى ينتقلون الى اماكن اخرى بسرعة من جهة اخرى. وهذه الحالة هي وصف للدرجة التي وصلت لها الخدمات الصحية في العراق، بتدهور جميع انجازاتها المطلوبة وفقدانها لمعنى وجودها، بعد ما كان القطاع الصحي في العراق يعتبرواحداً من افضل الانظمة الصحيةفي الشرق الاوسط والممول من قبل الحكومة المركزية والتي تقدم كافة الخدمات مجاناً و للجميع. صحيح ان حرب الخليج الثانية واستمرار الحصار الاقتصادي الدولي عقد من الوضعية الصحية، حيث شل النظام الصحي وبرامج الصحة الوقائية، بتجميده للتقدم الطبي والدورات التدريبية بسبب منع دخول الكتب والمجلات الطبيةإلى العراق خلال سنوات التسعينيات وبتواجد

[1] شعبان، عبد الحسين، الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاكل التي واجهت صيانة وادامة تطوير الاجهزه الطبية. غيران ما دمرته المعارك والقصف الجوي للمؤسسات و السرقة، كانت نتائجه تفوق ما احدثه الحصار"[١]

التداعيات البيئية "لقد زادت الحرب الأخيرة من الدمار الذي لحقب البيئةخلال السنوات العشرين الماضية، ومن بين نتائجها الواسعة، ذلك التدهور الحاصل في البيئة فقد أدى انقطاع التيار الكهربائي وقلته، إلى توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف وهذا أدى بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة المزمنة والمعدية وتلوث البيئة. علاوة على توقف مصافي الملوحة في مشاريع الري المؤدية إلى ازدياد الملوحة وقلة الإنتاج الزراعي، وصولا إلى قلة مياه الشرب الصالحة. وبسبب دخان نيران حقول النفط وإحراق النفط في الخنادق أثناء الحرب، والقصف بالأسلحة الثقيلة، وحركة القوات الكبيرة مستخدمة معدات وناقلات ضخمة الذي ادى إلى التدهور الحاصل في تركيبة البيئةالإيكولوجية،اي تلوث الجووالتربة. أما اليورانيوم المنضب المستخدم في الأسلحة فمعروف عنه بتلوثه للبيئة. وان من نتائج الفوضى وسرقة ممتلكات الدولة أثناء وبعد الحرب مباشرة، هو انتشار المواد المشعة الملوثة ووقوعها في أياد لا تعرف مدى خطورة هذه المواد".[٢]

خامساً:- ظاهرة مقاومة الاحتلال الامريكي

"بغض النظر عن تهافت المنطق القائم على التمييز بين من يجوز له أن يملك اسلحة دمار شامل و من لايجوز له ذلك، وبغض النظر عن بطلان دعوى الارهاب وانتفاء الوصف المعياري والموضوعي الدقيق للارهاب في نظر من يمارسه ومن هو ضحيته ، وبغض النظر ايضاً عن تلك الديمقراطية واجبة التطبيق حتى وان كانت محموله بآلة حرب جهنمية. فإن أعواماً انقضت على تلك الحرب، القائمة النزاع حول مشروعيتها، ورغم سقوط الذرايع المعلنة لشنها، وصولا للديمقراطية التي تنقلهم من خير الحاجات اللازمة للإحياء إلى صعيد المشاركة السياسية اللائقة للإنسان .ان جميع جوانب الحرب المختلفة وما تلتها من أحداث وقعت نتيجة الاحتلال، الذي لها عميق الأثرعلى نفوس العراقيين، خصوصاً بعد أن بدأ الاحتلال في تجاوزات واضحة في اثارة العنف والاغتيال وخراب الامن والأمان. لذا كان هناك رد فعل تجلي واضحاً

---

(١) Richard Garfield," Challenges to Health Service Development in Iraq" lancet,18 October, 2003.

(٢) United Nations Environment programme (UNEP) "Desk study of the Environment in Iraq: وهي تلك الدراسة التي اعدها برنامج الامم المتحدة للبيئة بتاريخ ٢٤/ نيسان/ ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطبيعياً في تصعيد العمليات العسكريه ضد الجيش الأمريكي، وجميع من ساند منذ بداية الاحتلال. فماهي مفهوم المقاومة و دوافعها؟ وماهو أسبابها ونتائجها؟

يمكن تعريف المقاومة بصفة عامة بأنها : "عمليات متتالية مسلحة ينهض بها المواطنون من غير أفراد القوات المسلحة النظامية، دفاعاً عن وطنهم ضد قوى أجنبية غازية أومحتلة وسواء أكان المقاومون منظمين وخاضعين لقيادة مركزية أم على شكل هيئة شعبية، وسواء أكان نشاطهم العسكري قاصراً على الاقليم المحتل أم تعد إلى ملاحقة المعتدي خارج الاقليم". والتي استمدت مشروعيتها من ذلك التحول الخطر الذي شهده تاريخ تنظيم العلاقات الدولية بواسطة القانون الدولي، بعد اقرار مبدأ منع استخدام القوة والتهديد بها أثر الحرب العالمية الثانية، والاعتراف بمشروعية الأعمال العسكرية للمقاومة المسلحة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة، وما يتمخض عنه من غزو واحتلال أواستعمار أوإقامة نظام عنصري. ولقد حظى هذا المبدأ بقبول عام من لدن شرائح فقهاء القانون الدولي، واعتبر نقله نوعية في سبيل تطوير هذا القانون، ليكون تحولاً من مبدأ عام في الحكم يستمد مشروعيته من الحق في الدفاع عن النفس، ليصبح بعدها قاعدة قانونية وضعية انعطفت به نحو مفاهيم التحرر والاستقلال والرفض للهيمنة الأجنبية والتمسك بأهداف حق تقرير المصير. وعليه تستمد المقاومة العراقية المسلحة مشروعيتها من قواعد القانون الدولي وما يترتب عليها من حقوق وهذا القانون يلزم ويقيد سلطة الاحتلال الفعلية بالتزامات وواجبات يتعين تطبيقها ويرتب المسؤولية الدولية على انتهاكها أو تجاوزها"[١].

"لم تكن المقاومة العراقية بدعاً من بين نظيراتها، فيما عرف من تاريخ الحروب التي غالباً ما اقترنت بمقاومة مسلحة عرفت بحروب تحرير أو كفاح وطني مسلح، إلافي سرعة استجابتها وفورية رد فعلها، حتى أن المراقب لا يكاد يلمس حداً فاصلاً بين الاحتلال الأمريكي ونشوب المقاومة المسلحة العراقية"[٢].

"وانطلاقا من هذه الفكرة يمكن وصف المقاومة العراقية كحركة كفاح مسلح مشروعة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة، وما تمخض عنه من غزو واحتلال

---

[١] الحديثي، خليل اسماعيل، الاحتلال والمقاومة في العراق، دراسة في المشروعية، العدد الثاني، مركز الخليج للابحاث والدراسات، دبي، ٢٠٠٥م، ص٥١-٥٤.

[٢] احتلت العاصمة العراقية (بغداد) في التاسع من ابريل عام /٢٠٠٣ م وبدأت المقاومة نشاطها في اليوم التالي حين استهدف المقاومون دبابة امريكية في منطقة الاعظمية ببغداد فدمروها ودمروا معها(٦) مدرعات ومركبات في الحي نفسه، وفي الليلة ذاتها، ثم ما لبث ان امتدت المقاومة إلى مدينة الفلوجة في محافظة الانبار، انظر: ارشيف قناة الجزيرة الاخبارية http://www.aljazeera.net.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وإن انطلاق العمل المسلح ضد الاحتلال، مثل غيره من التجارب العالمية، لم يكن مستنداً إلى مرجعية سياسية واحدة معلنه ومعروفه وإنما عبر الانطلاق عن موقف وطني، وهو خيار مبدئي لكل شعب يواجه احتلال وطنه. ولكونها مقاومة فان اسلوب عملها تركز على طبيعة عملياتها للتعبير عن إستراتيجيتها في الإعلان عن وجودها، وذلك عن طريق اختيارها لأهداف منتقاة بدقة في وسط المدن العراقية، لايصال رسائل مباشرة للشعب العراقي بوجود تنظيمات شعبية مسلحة للتصدي للاحتلال. ويتبين أسلوب المقاومة المسلحة لوضع المحتل أمام خيارات صعبة إزاء قراره في مواصلة البقاء في العراق. لقد ادركت المقاومة العراقية اهمية توافق الجانب العسكري مع الجانب السياسي. فالتجارب العالمية من الجزائر إلى فيتنام إلى فلسطين أكدت الحاجة إلى ترافق العمل السياسي مع العمل العسكري وتكاملهما"[١]."وذلك بعد ما تحقق لها من عناصر قوة حقيقية في الميدان من انتقال المقاومة المسلحة إلى مستوى العمل الاستراتيجي المتسم بالتنظيم وسرعة التنفيذ والقدرة على ايقاع أكبر عدد من الخسائر في صفوف قوات الاحتلال. وعلى الرغم مما واجهت المنظمات المسلحة للمقاومة العراقية من صراعات داخلية بسبب تنوعها الفكري، الا انها استطاعت أن تنجز العديد من أهدافها و مخططاتها. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستخفاف بهذه التشكيلات والفصائل المسلحة ولكن الأرقام التي أشارت إلى القتلى من صفوف القوات المحتلة دلت إلى عكس ذلك"[٢].

"اذاً أثرت العمليات المتصاعدة ضد القوات المتحالفة على الرأي العام الأمريكي وبعض أعضاء الكونغرس، وبالإشارة إلى انحسار تأييد الأمريكيين للحرب وازدياد مشاعر الإحباط في أوساط الرأي العام لحرب تبدو كأن لا نهاية لها"[٣].

كما "طالب ثلاثة من كبار الزعماء في الأحزاب السياسية الرئيسية في بريطانيا بضرورة سحب قواتهم من العراق بعد انتهاء التفويض الذي منحته الأمم المتحدة للقوات المتعددة الجنسيات، أي بعد عام من الاحتلال. وأكد هذا الأمر مقاله مشتركة في

---

[١] محمد، نصير، المقاومة العراقية، الواقع و المشاهد المستقبلية، المستقبل العربي، العدد/٤٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٠٦-٢١٣.

[٢] Burpe Jason, "Soldiers Speake out as Evidence point's to right 6 levels of mental and physical injuries in iraq confict observer, 28/11/2004. جيث نشرت جريدة (الاوبزرفر) البريطانية إلى انه قد تم جلاء (٣٠٠٠) جندي بريطاني من العراق إلى بريطانيا لاسباب صحية منذ بدء العمليات العسكرية في العراق حتى عام/ ٢٠٠٤.

[٣] بوش، جورج، تصريحات ، النهار (صحيفة) ، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١ م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلة (تايم) لوزيري الخارجية السابقين (روبين كوك) لحزب العمل ودوغلاس هيرد (المحافظون) والناطق باسم حزب الأحرار الديمقراطيين (متريس كامبل) في عام/ ٢٠٠٥م، بأنه إذا استمرت القوات البريطانية والأمريكية لفترة طويلة في العراق، فأن الاحتلال يصبح جزءاً من المشكلة الناجمة عن الموقف الأمني وليس جزءاً من الحل ولذلك ينبغي تحديد مهلة زمنية للانسحاب" [١].

"لقد أظهرت أرقام الخسائر الأمريكية في العراق، دلالات واضحة حول قوة الجماعات المسلحة التي تواجه القوات المتحالفة، إذ وبعد عام ونصف من عمر الاحتلال، ذكر تقرير صادر من وزارة الدفاع الأمريكية عن حجم الخسائر العسكرية للقوات الأمريكية في العراق"[٢]. ووفقاً "لإحصاء أعدته صحيفة (يواس تودي) اعتماداً على تقارير أمنية سرية للحكومتين العراقية والأمريكية، بلغ متوسط عدد الهجمات اليومية على القوات الأمريكية وغيرها من قوات الاحتلال في العراق (٤٩) هجوماً يومياً في الفترة التي اسبقت نقل السلطة. وفي شهري حزيران وتموز/٢٠٠٤م أبلغ عن (٨٨٠) هجوماً في بغداد وهو ما يمثل (٣٠%) من اجمالي عدد الهجمات في عموم العراق خلال الفترة نفسها. ورغم تكتم الإدارة الأمريكية على الأرقام الحقيقة للهجمات، فإن جميع الشواهد أكدت تصاعدها وصولاً إلى الحال التي أقنعت إدارة بوش بتغيير وسائل التعاطي معها والبحث عن استراتيجية جديدة قبلت من خلالها التعامل مع بعض دول الجوار، التي كانت ترفض الحوار معها، كما اعترفت بتنامي المقاومة وبكثرة الأخطاء الأمريكية في الساحة العراقية"[٣]. إذ استطرد أحد القادة الأمريكيين قائلاً: "لو امتلكنا الإدارة السياسية والقدرة على التحمل من أجل البقاء أرى أن هذه المقاومة تستمر لعشر سنوات"[4]. بينما "يؤكد ضابط آخر من مشاة البحرية الأمريكية على قوة الجماعات المسلحة التي تستهدف القوات الأمريكية بقوله "ينبغي

---

[١] كوك، روبين، ودوغلاس هيرد، انسحاب القوات الامريكية، الحياة (صحيفة) ، بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠م.

[٢] نقلا عن تقرير للبنتاغون، وزارة الدفاع الامريكية، ارسل إلى لجنى القوات المسلحة في مجلسي الشيوخ والنواب الامريكيين في ١٠/ايار/ ٢٠٠٥م، وانها طالبت بتمويل اضافي بقيمة (٥) مليارات دولار التعويض الجيش الامريكي وسلاح مشاة البحرية (المارينز) عن خسائرهما في المعدات العسكرية في الحرب التي تشنها امريكا على العراق وافغانستان ،نقلا عن تقرير خاص واشنطن، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٠م.

[٣] بايدن،جوزيف، قراءة تحليلية لمشروع لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، العدد/ ٢٢، العراق، ٢٠٠٨م، ص١٣٨.

[4] الرائد (روالف جانجل) وهو ضابط متقاعد، يرأس الان (مركز الفرص والتهديدات الناشئة) التابع لسلاح المشاة في كوانتيلو بولاية فرجينا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم التهوين بشأن خصومنا، فهؤلاء الرجال لهم قدرة عالية على التكييف مع الظروف وهم يتعلمون باستمرار ولهم أفكار مبدعة"[1].

"ومن الواقع فأن هجمات وعمليات الجماعات المسلحة للمقاومة الوطنية، أثرت بشكل واضح وفعال في النجاح الاستراتيجي، الذي كان مخطط له من قبل الإدارة الأمريكية وبالشكل التالي:-

١. إذ أن التكاليف الأولية للحرب على العراق بلغت نحو (١٠٠) مليار دولار تضاف إليها ثمانية مليارات شهرياً، وحسب التقديرات الأمريكية فإن هذا المبلغ ارتفع في نهاية عام/٢٠٠٥م إلى أكثر من (١٥٠) مليار دولار وازداد هذا المبلغ إلى (٢٢٥) مليار دولار مع بداية عام /٢٠٠٦م. وهذه التكاليف صرفت في ظل عجز في الميزانية الأمريكية يبلغ (٤٥٥) مليار دولار. وهو ما يزيد كثيراً على التقديرات التي أعلنت قبل الحرب.
٢. إن البقاء في العراق لأعوام قادمة يحتاج إلى (٣٠%) من اجمالي الجيش الأمريكي وهو رقم مرشح للزيادة مع تنامي المقاومة العراقية.
٣. تصاعد الأصوات الرافضة للاستمرار في الاستراتيجية الأمريكية من العراق والمطالبة بتعديل الاستراتيجية وعودة القوات الأمريكية من العراق إلى الولايات الأمريكية.
٤. تنامي الكره للوجود الأمريكي في العراق من قبل الداخل العراقي، نتيجة الأعمال العدوانية غير المبررة. تجاه المواطنين العراقيين"[2].

"وكمحاولة منها للتصدي للهجمات ضد قواتها واتباع استراتيجية جديدة امام حالة التخبط التي تعيشها، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها لاجتذاب المناوئين لها للعملية السياسية وإشراكهم فيها، وذلك على اثر الخسائر التي تكبدتها منذ نيسان/٢٠٠٣م إلى نيسان/٢٠٠٥م. وما يؤكد هذا الأمر هو الإحصائيات التي بدأت تصدر عن المؤسسات الرسمية الأمريكية، والتي تشير إلى ازدياد العمليات والهجمات ضد القوات المحتلة وكذلك ازدياد نسبة الخسائر من قبل القوات المحتلة في العراق. ولكن هذه المحاولة فشلت، وذلك بسبب عدم استجابة أطراف المقاومة في المشاركة في العملية السياسية، كنتيجة لفقدان القيادات القادرة على خلق التماثل معها. وهي وضعية

---

[1] البريجادير، وروبرت نيلز، تصريحات، يواس تودي (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢م.
[2] بايدن، جوزيف، قراءة تحليلية لمشروع تقسيم العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتجت بسبب أن انهيار النظام السابق الذي قضى وبقسوة على كل معارض محتمل لنظام السابق، بما في ذلك ضباط من مختلف الطوائف يشكلون تهديداً محتملاً ومع انهيار المؤسسات حكومية والتي كانت تخدم أطراف مختلفة تركت أطرافاً عديدة بدون قيادات وأهداف، وهذا ما تجلى وبوضوح في انتخابات كانون الثاني/٢٠٠٥م والتي فشلت إلى حد كبير في المناطق السنية ومناطق شيعية"[١].

المبحث الثاني:- الرؤيا الاستراتيجية الامريكية لبناء الدولة العراقية

"شهد العراق تأسيس دولته ومن ثم نظامه في بداية القرن العشرين وتحت الانتداب البريطاني لعام/١٩٢١م. ونحن اليوم بصدد إعادة تأسيس الدولة العراقية مع بداية القرن الواحد والعشرين، ومن قبل قوة غازية أجنبية. فعلى الرغم من وجود تشابه في الحالتين، من زاوية ان تأسيس الدولة قد نشأت في ظل الاحتلال، حيث يمسك هذا الاخير بخيوط اللعبة السياسية لكونه يملك القوة الحقيقية، فان تعاون قوى من أهل البلد قد لايعتبر بحد ذاته مؤشر لحالة سلبية لبناء الدولة، إذا ما توفرت النيات الصادقة لبناء عراق موحد ديمقراطي"[٢]. "وفي ظل مفهوم اعادة بناء الدولة و الذي يعني: "القيام بتحولات جذرية في بنية ثقافة بعض المجتمعات وإعادة هيكلة نظامها السياسي والاقتصادي وفقا لنموذج معين".والتي تتضمن جملة من المتغيرات السياسية وهي كالآتي:-

أولا:- بناء سلطة سياسية عامة، علمانية، محل السلطات التقليدية والدينية والعرقية ويرى ان هذا المتغير يتطلب أن تكون الحكومة شرعية ومقبولة لدى المحكومين.

ثانيا:- تطوير المؤسسات والأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، والتي تتضمن ربط عملية توزيع القوة وبناء الدولة.

ثالثا:- توسيع المشاركة السياسية في المجتمع، وربط المشاركة بالمساواة بين الأطياف السياسية المختلفة"[3].

"ويمكن حصر العوامل التي تساعد في تشكيل فكرة ما يسمى (بالعراق الجديد) اي اعادة تأسيس مركزها السياسي، وبشكل التالي:-

---

[١] وايت، جيفري، تقييم التمرد السني في العراق، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٦م، ص٣١.

[٢] خوان ، محمد عبد الحمزة ، النظام السياسي العراقي ما بعد ،مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٢٥.

[3] ابو دان، منذر الحسن، الاحزاب السياسية العراقية و اعادة بناء الدولة،الحوار المتمدن، العدد/١٨٣٤،٢٠٠٧م، ص ٦-١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. هيمنة خصائص النظام الدكتاتوري من خلال هيمنة الحزب الواحد، وسيطرة الدولة على مرتكزات الاقتصاد في اطار الايديولوجية الواحدة والتحكم المطلق للشؤون العامة والخاصة.

٢. تعرض الدولة العراقية لهزيمة قاسية، من جراء حرب تحرير الكويت لعام/١٩٩١م، اعقبتها فترة من الحصار والعقوبات الدولية، والتي استمرت لما يزيد عن اثنا عشر سنة.

٣. تعددية الدولة العراقية من حيث التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يفرض محددات على عملية بناء الدولة.

٤. حالة الاحتلال الأجنبي المباشرة، المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، كدولة الاحتلال الرئيسية، والتي لها مصالح اقتصادية وإستراتيجية مهمة، وتسعى في ربط الدولة العراقية الجديدة بشبكة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الكبرى وضمن استراتيجياتهم. ومن منطلق بأن الدولة العراقية هي دولة مارقة مثيرة لأمن المنطقة ومهددة لمصالحها، فلا بد من القضاء عليه وإعادة بناء الدولة الجديدة وفقا لنموذج معين يتفق مع التصور الأمريكي للمنطقة"[1].

ومن هنا تناول الباحث، اهم مراحل إعادة بناء الدولة العراقية، بعد عملية تدمير مركزها السياسي، الذي قاد الى شل كل مقومات عملية صناعة القرار، وبعد ازاحة رموز النظام وحل تشكيلاته وقواته المسلحة وتنظيمات السياسية، التي يرتكز عليها اي بمعنى حل حزب البعث الحاكم. فما هي الاليات الجديدة التي ارتكزت عليها قوى الاحتلال في إعادة البناء ؟

[1] المصدر السابق ، ص ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:- مجلس الحكم الانتقالي

"تمت فكرة تشكيل هذا المجلس، بعد وصول السفير (بول بريمر)[١] إلى العراق في ايار/٢٠٠٣م. حيث قام بحلّ مكتب (إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية)[٢] لتحل محله (سلطة الائتلاف المؤقتة)[٣] في٢١/ايار/٢٠٠٣م وبرئاسته. حيث حصر بيده، أي بيد الإدارة الأمريكية، سلطة أداء جميع الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية وبموجب هذه الصلاحيات أصبح الحاكم الفعلي للعراق[٤]. وحصل على الشرعية من خلال حصول الاحتلال على الشرعية[٥]. و مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم /١٤٨٣[٦] في ٢٢/ايار/٢٠٠٣م، الذي أكد على حق العراق في تحديد مستقبله السياسي بحرية تامة وتصميمه على ضرورة، ان يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم وكذلك تشجيع الجهود التي يبذلها العراقيون من اجل تشكيل حكومة تمثله استنادا إلى مبدأ سيادة القانون .

وطلب القرار من سلطة الاحتلال والشعب العراقي والجهات الأخرى، تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات اللازمة للحكم الممثل للشعب. بما ذلك العمل الجماعي من أجل قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب، وكذلك أيد القرار قيام الشعب العراقي بمساعدة سلطة الاحتلال وبالعمل مع الممثل الخاص للأمم المتحدة لتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترفاً بها دوليا وتتولى مسؤوليات السلطة. و بهذا وجدت الإدارة الأمريكية، بأن عليها تشكيل إدارة عراقية مؤقتة بسرعة لتظهر للعراقيين، بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الإصلاح السياسي ومنحهم مسؤولية مبكرة عن حكم

---

[١] دبلوماسي أمريكي،قضى أكثر من (٢٧) سنة في وزارة الخارجية الأمريكية، درس التاريخ وادارة الأعمال،تقلد منصب السفير المفوض في مواجهة الإرهاب من قبل الرئيس الأمريكي (ريغان)،حظى بثقة الرئيس (بوش الابن) الذي اختاره للعمل في مجلس الأمن القومي، وبعد ذلك تقليده ليكون رئيسا سلطة التحالف المؤقتة في العراق للمزيد من المعلومات انظر: الجعاني، اياد حلمي، احتلال العراق والإصلاح الديمقراطي الأمريكي : حقائق واوهام، بلا دار نشر، ٢٠٠٦م، ص١٤-١٦.

[٢] مكتب إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية: وهو المكتب الذي تولى مسؤولية إدارة العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية، وعين الجنرال المتقاعد (جي غارنر)مديرا للمكتب حاكما اداريا في العراق، قبل السفير بول بريمر.

[٣] هادي، رياض عزيز، البرلمان في العراق: دراسة في الواقع وتأملات في المستقبل، بغداد، ٢٠٠٥م، ص١٠

[٤] السلطة الائتلافية المؤقتة، الصلاحيات، انظر الى الموقع: http://www.cpa.com.

[٥]مجلس النواب العراقي،العمليةالتشريعيةفي العراق(٢٠٠٣م– ٢٠٠٧م) الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠٠٨م، ص ٨.

[٦] الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار /١٤٨٣، ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنفسهم. ولكن يجب أن تكون الإدارة العراقية المؤقتة ممثلة لكافة العراقيين، وعليه ومن أجل تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، تم عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات بين (سلطة الائتلاف المؤقتة) و(مجلس القيادة العراقي)[١]، توصل الطرفان إلى صيغة مؤقتة لتشكيل (مجلس الحكم الانتقالي)[٢] في ١٣/تموز/٢٠٠٣م، وبعدها أعلن مجلس الحكم الانتقالي في ١/ أيلول/ ٢٠٠٣م، عن تشكيل حكومة عراقية يتألف من (٢٥) وزيرا[٣]. وهي الأولى بعد سقوط نظام صدام حسين، واستمرت صلاحيات هذه الحكومة حتى إجراء اءلانتخابات في عام/٢٠٠٤م، ولم تضم الحكومة رئيسا بل رأسها من يتولى رئاسة مجلس الحكم الانتقالي"[٤].

"وبعد تشكيل هذه الحكومة، بدأت قضية كتابة دستور للعراق تشغل الساحة العراقية وبدأت معها سلسلة من المشاكل والأزمات بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي، وبين سلطة الائتلاف والمرجعية الدينية المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) وكذلك بين أعضاء مجلس الحكم أنفسهم"[٥] "إذ أرادت الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ نفس المسار الذي اتخذه البريطانيون عند وضع الدستور العراقي لعام/١٩٢٥م وهذا المسار يتطلب أن يعين مؤتمر دستوري مكون من مجموعة مختارة من الممثلين العراقيين تضع مسودة دستور جديد، وبعدها يعرض على الشعب في استفتاء عام وتجري بعدها انتخابات للتوصل إلى برلمان عراقي يتمتع بالسيادة استنادا إلى الشروط

---

[١] مجلس القيادة العراقي: آو ما يسمى أحيانا بـ(جماعة السبعة) وهو المجلس الذي انتقي، أثناء المؤتمر الذي عقدته المعارضة العراقية في لندن عام/ ٢٠٠٢م.

[٢] مجلس الحكم الانتقالي: يعد هذا المجلس ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق بعد الاحتلال، ومنحت صلاحيات جزئية في إدارة شؤون الطرق، إذكانت سلطة الائتلاف المؤقتة تمتلك الصلاحيات الكاملة، إذكانت صلاحيات المجلس هي صلاحيات استشارية فقط، فضلا عن تعيين الوزراء وعزلهم وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية وتشكيل لجنة دستورية لاعداد الدستور للعراق اما أهداف المجلس كما جاء في بيانه الأول ٢٠٠٣/٧/١٣م هوتوفير الأمن للعراقيين وإلغاء النتائج المترتبة على الطغيان السياسي، واجتثاث الأيديولوجية البعثية من المجتمع العراقي،فضلا عن تعهد المجلس بوضع أساس لنظام تعددي فدرالي ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وان المجلس سيبدأ بكتابة دستور يقضي إلى انتخاب برلمان. علما أن رئاسة المجلس كانت دورية بين تسعة أعضاء، وكان عدد الأعضاء (٢٥) عضوا، للمزيد من المعلومات راجع: عزيز، فراس كوركيس، الخيار الديمقراطي في العراق ما بين الرؤية الأمريكية والرؤية الوطنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٥م، ص٨٣-٨٥.و كذلك انظر الى: مجلس الحكم الانتقالي، البيان الصحفي رقم/٩٥، الصباح (صحيفة) بغداد، بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤م.

[٣] ضمت الحكومة (١٣) وزيرا شيعيا، و(٥) اكراد، و(٥) سنية وتركمانيا واحد ومسيحي واحد. والملاحظ أن هذه الحكومة قد شكلت على نفس الأساس الذي قام عليه مجلس الحكم الانتقالي أي على الأساس الطائفي والعرقي،نفس المصدر السابق،ص٨٦

[٤] بريمر،بول،عام قضيته في العراق: النضال لبناء في مرجو، ترجمة عمر الايوبين، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٦م، ص١٠٦.

[٥] عزيز، فراس كوركيس، الخيار الديمقراطي في العراق ما بين الرؤية الأمريكية والرؤية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعة في الدستور ويقوم بعدها الائتلاف بتسليم السيادة إلى حكومة منتخبة"[١].

"إلا أن المرجعية الدينية في العراق المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) عبر عن رفضه باعتماده مبدأ التعيين في كتابة الدستور العراقي الجديد، ومطالبا إجراء انتخابات حرة ونزيهة. باعتبار الانتخابات هي وحدها القادرة على إعطاء الصيغة الشرعية للقرارات والاتجاهات التي ستتخذ في المرحلة الانتقالية وبعد تسليم السلطة للعراقيين"[٢].

"في حين وجدت سلطة الائتلاف المؤقتة إن انتخاب المؤتمر الدستوري سيؤخر نقل السيادة للعراقيين، على اعتبار أن العراق يفتقر إلى القوانين والآليات الانتخابية، فضلا عن عدم وجود أحزاب سياسية وطنية "[٣]. "ولكن بعضاً من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي كانوا يرغبون بان يقوم الائتلاف فورا بتسليم السيادة إلى مجلس الحكم الانتقالي بدون دستور."[٤]

"في حين اتفق أعضاء المجلس من الشيعة، مع مطالب السيد (علي السيستاني) إذ ليس باستطاعتهم المخاطرة بشكل صريح وذلك على حد تعبير (بول بريمر)" [٥].

"اما الأكراد فانهم كانوا مع فكرة تضمن مطالبهم بنظام فيدرالي، للمحافظة على الاستقلال الذاتي، مع رفض العرب (السنة) للمشاركة في العملية السياسية، على اعتبار أنها تجري تحت مظلة الاحتلال. وأمام صعوبة الوصول إلى حل مرضٍ للجميع وتعقد الأوضاع السياسية، بسبب عنف المقاومة العراقية وفشل بريمر في إدارة العراق وأسلوب معالجته للمسألة العراقية، وضعف شرعية مجلس الحكم الانتقالي اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بتسليم الحكم إلى العراقيين".[٦]

ثانيا:- اتفاق نقل السلطة "في٥/ايلول/٢٠٠٣م طرح (بول بريمر) تصوراته بخصوص إعادة بناء الدولة في العراق، والتي حددها باربع خطوات وهي :-

١. تشكيل حكومة عراقية مؤقتة .

---

(١) Babek Raheme, Ayatoallah Al-Sistani and the Democratizion of post-Baath, United states institute of peace, special report,No (187),2007

(٢) عبد الامير، سحر حربي، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م، ص٧٧.

(٣) بارام، اماتزيا، عراق ما بعد صدام: عامل الشيعة، مركز سابان لسياسة الشرق الاوسط، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣م، انظر إلى: http:www.alkashif.org.

(٤) عتريسي، جعفر، العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى، ط ١، دار المحجة البيضاء بيروت، ٢٠٠٤م، ص٢٥٣.

(٥) بريمر، بول، عام قضية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

(٦) أنتوني، كوردسمان، سياسة الولايات المتحدة: (التقسيم القاسي) الإنفصالية والفدرالية في العراق، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٧م أنظر إلى الموقع: http://www.alkashifi.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. كيفية صياغة إنهاء سلطة التحالف .

٣. تسليم الحكومة العراقية .

٤. سلطات ذات سيادة. ومع اصرار السيد (علي السيستاني) وبعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي على ضرورة إجراء الانتخابات للمؤتمر الدستوري"[١]

"طرحت سلطة الائتلاف المؤقتة خطة جديدة، وهي أن يكتب مجلس الحكم الانتقالي إلى جانب بعض العراقيين الاكفاء دستورا مؤقتا، ويستخدم ذلك (الدستور المؤقت) كأساس لانتخاب جمعية وطنية انتقالية، تقوم الجمعية بدورها بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة وتسلم اليها السيادة في٣/حزيران/٢٠٠٤م. وسميت هذه الخطة باتفاقية ١٥/ تشرين الاول/٢٠٠٣م"[٢]. "إلاأن هذا الاتفاق لم يوافق عليه السيد (علي السيستاني) بسبب تمسكه بفكرة ضرورة إجراء الانتخابات للمؤتمر الدستوري على الاقتراع العام فالصيغة المقترحة في الاتفاقية صيغة غير ديمقراطية، لأنها تعني أن المجلس التشريعي المؤقت سيتم اختياره من قبل لجنة تضم أفرادا يعينهم مجلس الحكم وأفرادا معينين من قبل المجالس الإقليمية والمحلية، وهي مجالس أصلا معينة من قبل سلطة الاحتلال وتخضع لسلطاتها"[٣].

"وفي ١٦/تشرين الاول/٢٠٠٣م أصدر مجلس الأمن القرار رقم/١٥١١ الخاص بالعراق، إذ جاء في الفقرة (٢) و(٤) منه تاكيده على ضرورة قيام مجلس الحكم الانتقالي بإنشاء حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا.وقد جاء في الفقرة (٦) و(١٠) على ضرورة وضع جدول وبرنامج زمني لصياغة دستور جديد للعراق، وإجراء انتخابات دائمة وعقد المؤتمر الدستوري عن طريق الحوار الوطني"[٤].

"اما في١٦/تشرين الثاني/٢٠٠٣م، حيث اصدر مجلس الحكم الانتقالي بيانا صحفيا بشأن التحول السياسي في العراق محددا فيه بعض النقاط الأساسية، والتي تبدأ من صياغة قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، كما أن البيان اكد في النهاية على

---

[١] بريمر، بول، تصريحات اعادة بناء الدولة في العراق، التآخي (صحيفة)، العراق، العدد/٤٠٦٩، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٩م، ص٢.

[٢] الحريري، جاسم يونس، العراق الثانية: ملف الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٢١٤-٢١٦.

[٣] الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية،دار المؤرخ العربي، لبنان ٢٠٠٧م، ص١٠١-١٠٢.

[٤] الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار/ ١٥١١، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة اقرار دستور دائم، وتحويل السلطة إلى حكومة منتخبة وفقا لاحكام الدستور الدائم"[١].

"وصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) إلى العراق في شباط / ٢٠٠٤م، للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور واتفق مع جميع الأطراف على إلغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لإجراء الانتخابات"[٢]. "وعليه وافق الجميع على تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الأمد، يتم اختيارها من قبل الأمم المتحدة مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بين انتقال السلطة من فترة ٣٠/ حزيران/٢٠٠٤م وحتى انتخابات كانون الثاني/٢٠٠٥م"[٣]. "أما الخلافات بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي فكانت في نظرتهم تعود إلى وجود العديد من القضايا مثل دور الإسلام وحقوق المرأة ودور الجيش العراقي وتوزيع الثروة وغيرها من القضايا.

لقد كان واضحا أن مكونات الشعب العراقي لا تشترك برؤية جماعية تجاه الدولة العراقية، وكان حتميا بالتالي أن يشبه وضع الدستور تفاوضا على معاهدة سلام وليس وضع اسس دولة مشتركة"[٤].

"واخيرا نجحت ضغوطات (بريمر) في الحصول على موافقة مجلس الحكم الانتقالي على قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي في٨/آذار/٢٠٠٤م، بعد طرح اراء و وجهات نظر سياسية مختلفة، حول صلاحية هذا القانون و المتمثلة في ما يلي :-

١. هناك من اعتبر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، هي خطوة متقدمة وايجابية باتجاه استعادة العراقيين لحقهم الشرعي في حكم أنفسهم وادارة شؤونهم ودولتهم، بالشكل الذي يحقق مصالحهم وأهدافهم"[٥]

٢. "أن هذا القانون يتفق مع المرحلة التي يرغب العراقيون الاحتفاء بها، وهو عودة إلى القيم الحقيقية، في الحرية والعدل والمساواة التي افتقدها العراقيون سابقا"[١].

---

[١] مجلس الحم الانتقالي، البيان الصحفي رقم/ ٩٥، الصباح (صحيفة)، العراق، العدد/ ١١٨، بتاريخ ١٦/ ٢٠٠٣/١١م.

[٢] مجموعة الازمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق /٢٠٠٣م ، أنظر إلى الموقع : http://www.erisisgroup.org

[٣] عبد الجبار، فالح، عراق ما بعد الحرب، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم/ ١٢٠، أيار، ٢٠٠٤م. أنظرإلى الموقع: http://www.usip.org.

[٤] غالبريث، بيترو، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، ط ١ ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٥٩.

[٥] سليم، نبيل محمد، مشروع قانون آلية استعادة السلطة وادارة دولة العراق للفترة الانتقالية، مجلة دراسات الدولية، العدد / ٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. "وعلى الرغم من أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية قد احتوى على العديدمن النصوص، التي أكدت على مبادئ لنظام حكم ديمقراطي، إلاانه في الوقت ذاته احتوى هذا القانون أيضا، على العديد من الفقرات التي تتناقض مع مبادئ الديمقراطية. فضلا عن ذلك اعتبرت بعض فقراته معوقات ومعرقلات وقفت عائقا أمام العملية السياسية لبناء الدولة العراقية الجديدة"[٢].

٤. "أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، قد خص مجلس الرئاسة بصلاحيات واسعة، قد تكون مدعاة لنمو الاستبداد في العراق"[٣].

"واخيرا يمكن القول بان السمة الأوضح التي كانت في قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي، انه أرسى الأساس لنظام سياسي ليبرالي، يقوم على حكومة دستورية تمثيلية تعددية. كذلك أرسى قواعد نظام، سياسي فيدرالي لامركزي وتوافقي، وارتكز النظام السياسي بموجب قانون إدارة الدولة على قاعدة الاقتصاد الحر، كما ضمن المشاركة المتكافئة لكل الجماعات الأساسية الاثنية والدينية"[٤].

ثالثا:- الحكومة العراقية المؤقتة

"تنفيذاً لما جاء به قانون ادارة الدولة، تم تشكيل (الحكومة العراقية المؤقتة)[٥] برئاسة (أياد علاوي) في٣١/أيار/٢٠٠١م، وبعد مرور تسعة اشهر على تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية، تم إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥م، وبعد لقاءات واجتماعات ومشاورات عديدة استمرت (٨٧) يوما، تم الاعلان في ٢٨/نيسان/٢٠٠٥م عن تشكيل حكومة انتقالية برئاسة (ابراهيم الجعفري) ونالت الحكومة ثقة الجمعية الوطنية المشكلة وفق انتخابات ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥م بأغلبية (١٨٠) صوتاً من مجموع الحضور البالغ (١٨٥) نائباً، أي بغياب (٩٠) نائبا من اصل(٢٧٥). وبموجب قانون إدارة الدولة الانتقالي، فإن حكومة (الجعفري) هي حكومة انتقالية، مهمتها إعداد مشروع دستور دائم، يعرض للاستفتاء الشعبي، وبعد

---

(١) العزاوي، شاكر، نظرة في الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، مجلة الاعلام الديمقراطية، العدد/٧، بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٥م، ص١٤٤.

(٢) حياوي، نبيل عبد الرحمن، قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية ، المكتبية القانونية، بغداد،٢٠٠٤م.

(٣) خلف، نديم عيسى، ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد /٥٩، /٢٠٠٤م ص٦٧.

(٤) عبد الجبار، فالح، متضادات الدستور الدائم: في مأزق الدستور، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠٠٦م، ص٦٦-٧٦.

(٥) مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، العملية التشريعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٢-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك يتم إجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية، والتي تتولى بدورها تشكيل حكومة عراقية دائمة تامة الصلاحيات وبموجب الدستور الدائم.

وكما ذكرنا سابقا كانت مهمة الحكومة الانتقالية هي كتابة الدستور العراقي الدائم وتنفيذا لهذه المهمة، شكلت الجمعية الوطنية المنتخبة ذات الأغلبية الشيعية الكردية في ١٠/أيار/٢٠٠٥م، (لجنة كتابة الدستور)[١] والتي تكونت من (٥٥) عضوا في البداية بدون تمثيل العرب السنة، ليصبح بعد ذلك عدد أعضاء اللجنة (٧١) عضو بعد انضمام (السنة) إلى اللجنة في ١٦/ حزيران/ ٢٠٠٥م" [٢].

" وعقدت لجنة كتابة دستور العديد من الاجتماعات واللقاءات الموسعة والمكثفة من اجل الوصول إلى صيغة دستورعراقي يرضي جميع الأطراف، ومع أنه تم الاتفاق على كتابة الدستور بالتوافق والمشاركة الشاملة لجميع مكونات المجتمع العراقي" [٣].

"إلا أن سير عملية كتابة الدستور، تأثرت إلى حد كبير بقرارات ورؤى الكتلتين الأساسيتين الشيعية والكردية. إذ أضافت طريقة اختيار لجنة صياغة الدستور وتركيبتها تعقيدات اكثر، بسبب أنها اختيرت على ضوء نسب القوائم الانتخابية في الجمعية الوطنية. مماأدى إلى خلق أزمات وإشكاليات كبيرة في مرحلة كتابة الدستور الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التدخل لحل هذه الاشكالات من خلال سفيرها في العراق آنذاك (زلماي خليل زاد) الذي أدرك صعوبة التوفيق بين الأطراف العراقية معتبرا نفسه، انه كان يتعامل مع عملية وضع الدستور ليس كممارسة لمبدأ بناء الدولة العراقية، بل كمفاوضات لانجاز معاهدة سلام ثلاثية الأطراف"[٤].

"ومع وجود المصاعب وتباينات في الآراء ووجهات النظر، تأخرت عملية تسليم مسودة الدستور عن الموعد المقرر في قانون إدارة الدولة الانتقالي، وهو ١٥/آب /٢٠٠٥م، فالتجأت الجمعية إلى تعديل قانون إدارة الدولة الانتقالي، لتقنين عملية إكمال الدستورحتى ٢٢ /آب/٢٠٠٥م. إلاانه حتى يوم تقديم المسودة لم تكن النسخة قد اكتملت

---

[١] ضمت اللجنة الدستورية (٧١) عضوا موزعين على النحو الآتي: (٢٨) يمثلون الائتلاف العراقي الموحد (الكتلة الشيعية) ويضمنهم (٥) نساء، و(١٥) يمثلون التحالف الكردستانيا ضمنهم (امرأتان). و(٨) يمثلون الكتلة الوسطية العلمانية يضمنهم (امرأة واحدة). و(٥) يمثلون الاقليات، و(١٥) يمثلون السنة، للمزيد من المعلومات راجع عبد الجبار، فالح، متضادات الدستور الدائم، مصدر سبق ذكره، ص٧٢-٧٣.

[٢] درويش، عادل، بعد مخاض الحكومة العراقية إلى اين؟، الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية العدد/٢٠٠٥،١٤٠م، ص١١.

[٣] الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب السياسية: الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية و القومية والدينية في العراق، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٨٣.

[٤] غالبريث، بيترو،نهاية العراق،مصدر سبق ذكره، ص٢١٤ -٢١٥. وكذلك انظر الى:عبدالجبار، فالح، متضادات الدستورالدائم،مصدر سبق ذكره، ص٧٣. وكذلك:عزيز، فراس كوركيس ، مصدر سبق ذكره، ص٩٣-٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة الخلافات بين الأطراف الثلاثة (الشيعة والسنة والاكراد) حول العديد من القضايا، منها علاقة الدين بالدولة والفيدرالية وتوزيع الموارد ووضع مدينة كركوك وهوية العراق العربية. فمسألة علاقة الدين بالدولة مثلا ودور الإسلام في التشريع مختلف عليها، ليس داخل المجتمع العراقي والجمعية الوطنية نفسها وانعكاسهافي لجنة الصياغة، بل داخل التكتلات نفسها. وبالرغم من هذه الخلافات والمشكلات التي واجهت عملية كتابة الدستور، إلا أن الأطراف الرئيسية توصلت إلى صيغة مقبولة وعرض الدستور بعد كتابته للاستفتاء الشعبي في ١٥/تشرين الأول/٢٠٠٥م، وكانت نسبة التصويت (بنعم) للدستور العراقي هو(٧٨%)"[١]."ويمكن أن نستخلص السمات التي تميّزبها أركان النظام السياسي خلال عملية بناءالدولة العراقية بالخطوات التالية:-

أولا:- إقامة مجلس للحكم على أسس وقواعد طائفية وقومية واضحة وصريحة، ضم أعضاء بنسب غير متساوية بين طوائف وقوميات العراق. فأصبح أعضاء هذا المجلس ممثلين عن طوائفهم وقومياتهم وأديانهم، وليس ممثلين عن الشعب العراقي. اي ان أسس المواطنة ليس هي الاعتبار في تكوين هذا المجلس،وبروز فكرة المحاصصة بأنواعها، فأدى ذلك إلى اختفاء الولاء الوطني وحل محله الولاء القومي والطائفي.

ثانياً:- تشكيل حكومتين متعاقبتين، مؤقتة وانتقالية. والتي تم تشكيلها بنفس أسلوب تشكيل مجلس الحكم، أي اعتماد أسلوب المحاصصة الطائفية والعنصرية، مما أدى إلى فقدان الانسجام والثقة بين أعضائها.

ثالثاً:- تكوين مجلس وطني مؤقت وانتخاب جمعية وطنية، أوكلت لهما تباعاً ممارسة السلطة التشريعية وإقامة الدستور الدائم، أتبع في قيامهما أسس المحاصصة الطائفية والقومية.

رابعاً:- تصنيف القيادات الرئيسة في البلاد على أسس المحاصصة الطائفية.

خامساً:- ان صدورقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمت صياغته بأسلوب أعطى الشرعية للمحاصصة الطائفية والقومية في الحكم وفرض على البلاد خيارات سياسية واجتماعية واقتصادية، كانت حائلا أمام الخيارات الوطنية للشعب

---

[١] معهد السلام الأمريكي، العملية الدستورية في العراق، تقرير خاص/١٣٢،٢٠٠٥م، أنظر إلى الموقع: http://www.usip.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي فيما بعدمثل الفيدرالية، وألزمت الجمعية الوطنية بماورد في القانون عند إقامتها للدستور الدائم"[٢].

المبحث الثالث:- الدستور العراقي الدائم في ظل الاحتلال الأمريكي

"يعد الدستور العراقي الدائم، أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة. لقد اكتسبت قضية صياغة دستور دائم للعراق من قبل الجمعية، أهمية ضرورية في تلك المرحلة، إذ أن الدستور سيحدد شكل الدولة العراقية ونظام الحكم فيها وسيثبت حقوق المواطن والشعب والعلاقة بين الشعب والدولة. فضلا عن أن عملية صياغة الدستور قدمت فرصة لبلورة رؤيا وطنية موحدة لمستقبل البلاد. إذ أن عملية كتابة الدستور والاستفتاء عليه تحتاج إلى تفاعل ودعم من مختلف مكونات الشعب العراقي لكي يصبح الدستور مجسدا للهوية الوطنية لجميع المواطنين. ومن الجدير بالذكر أن الواقع الدستوري والقانوني لفترة ما قبل الغزو الأمريكي للعراق، قد اتسم من جهة بكثرة التعديلات الدستورية لمواجهة حالات اتسم بها الحكم بالفردية، وسيطرة القيم العشائرية وانفصال غير رسمي لاقليم كردستان وتشجيعهم لاعلان الفيدرالية عام/ ١٩٩٢م، وتردي الأوضاع المعيشية لغالبية القطاع العام والمراتب المدنية والعسكرية المرتبطة بجهاز إدارة الدولة، نتيجة الحصار الدولي الذي امتد لفترة اكبر من حقبة زمنية اضعف المجتمع العراقي اقتصاديا واجتماعيا. ولكن ما جاء به الدستور العراق الجديد لعام/٢٠٠٥م لم يشكل الية لمعالجة الأوضاع السياسية والاجتماعية السابقة وانما جاء ليوقّع العراق في نفق لا يعرف نهايته"[١].

"وعلى الرغم من أن الدستور العراقي قد تضمن العديد من المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي، إلا انه في الوقت ذاته قد احتوى على العديد من الفقرات والنصوص التي تعارض مبادئ الديمقراطية وتعرقل العملية السياسية في العراق وتفاقم من اشكالية بناء الدولة العراقية المدنية، في ضوء تبنى دستور العراق الدائم لعام/٢٠٠٥م نظام الحكم النيابي، وبدا من تاسيس مجلس الحكم في ١٣/ تموز/٢٠٠٣م. كما ورد في المادة (١) والتي نصت على أن : "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور

---

[٢] الكبيسي، محمدعياش، المصالحة الوطنية (وجهة نظر سياسية– اسلامية) دار المامون للنشر والتوزيع،عمان ٢٠٠٨م، ص٧٩-٨١.

[١]هادي، رياض عزيز، البرلمان في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ ـ ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضامن لوحدة العراق"[1]. وهوالتوجه هوالسائد لدى القيادات الشيعية والكردية لتبني هذا النظام والمستندة على العديد من المبررات، ومن أهمها قدرة النظام النيابي على احتواء جميع مكونات الشعب العراقي للمشاركة في العملية السياسية وصنع القرار السياسي، بالإضافة إلى ذلك فان النظام النيابي، كفيل بإبعاد شبح العودة إلى النظام الدكتاتوري. ولكن يبدو أن الأسباب الحقيقية وراء تبني النظام النيابي كانت مستمدة من رغبة الأحزاب الكبيرة في الهيمنة على عملية صنع القرارات الإستراتيجية وتوزيع مراكز صنع القرار بينها، وترسيخ مبدأ المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية بتوزيع المراكز الرئاسية الثلاث من رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، على الكتل الثلاث الكبيرة المهيمنة على الحياة السياسية في العراق ككتلة الائتلاف العراقي الموحد، التحالف الكردستاني وجبهة التوافق، مما أدى إلى هيمنة الأحزاب الكبيرة الثلاث على عملية توجيه السياسة العراقية، من خلال احتكار معظم الصلاحيات بشكل يخدم تحقيق المصالح الفئوية والعرقية على حساب المصالح الوطنية، المستمدة من قوة مجلس النواب والصلاحيات الواسعة الممنوحة له، الذي سيبقى عائقاً أمام رئيس الوزراء في تشكيل حكومة فعالة وقادرة على مواجهة التحديات الخطيرة، لاحتواء عمليات العنف الطائفي وتقيم الخدمات الضرورية، من تخويل الدستور العراقي وفق المادة (٦١) مجلس النواب بسحب الثقة من الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء ومجلسه، والتي امتدت لتشمل الهيئات المستقلة. والتي كانت فلسفة إنشائها مبنية على أساس خلق مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ولا يكون لمجلس النواب سوى الإشراف على عملها. ولكن واقع الممارسة العملية وطريقة تشكيل تلك الهيئات وتعيين أعضائها بعيداً عن معايير الكفاءة، والتي أظهرت بشكل واضح التأثير المباشر للأحزاب في تعيين كوادرها في قيادة الهيئات المستقلة وفقاً لمبدأ المحاصصة الحزبية، الطائفية والعرقية. وهذا ما حدث فعلاً في تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين. ولابد من الإشارة هنا، إلى أن لجان مجلس النواب موزعة بين الكيانات والأحزاب الرئيسة وفقاً (للتوافقات السياسية) لأن التوافق السياسي في المحاصصة يعتبر ركيزة العمل السياسي العراقي بوجه عام، من واقع كون القرارات الإستراتيجية المهمة التي

[1] مادة/١، الدستور العراقي الدائم، عام/ ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتخذ في العراق بحاجة إلى الكثير من المناقشات السياسية والجدل في المجلس السياسي للأمن الوطني ومستويات حكومية أخرى، للوصول إلى توافق سياسي، سواء أكانت على المؤسسة التشريعية أم التنفيذية "[1].

"إن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني، يمكن أن يلعب دوراً أساسيا في استمرارية ودوام النظم الديمقراطية وخلق قاعدة قانونية متينة لتحقيق التوحيد والتجانس بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الإقليمية. ولكن ما يشوب النظام المؤسساتي في العراق هو الثنائية، فالنظام السياسي العراقي المبني على أساس المؤسساتية، يؤدي إلى المزيد من التقسيم بدلاً من التوحيد، كما هو الحال في النظام القضائي العراقي، فالقضاء في إقليم كردستان يعمل بمعزل عن القضاء الاتحادي ويعزى ذلك إلى أن الإطار الدستوري العراقي يقدم قاعدة لثنائية القضاء ولايقدم تفاصيل هامة عن كيفية ربط مختلف المحاكم، من أجل تحقيق التجانس والتناغم بينهما من خلال وضع قواعد محدودة للإجراءات المدنية والجزائية.لذا ومن جراء ذلك فإن النظام السياسي العراقي يكرس المحاصصة، ليس فقط من خلال توزيع المناصب القيادية على الأحزاب العرقية والطائفية وبناء المؤسسات السياسية وفقاً للقاعدة الثنائية، وانما أيضا من خلال الانتخابات العامة، التي تتم في إجراء التخندق الطائفي والعرقي، بسبب هيمنة الأحزاب العرقية والطائفية على الحياة السياسية في المجتمع العراقي، من خلال منع سيطرة حزب قادر على التحكم بإدارة البلاد حتى لوفاز بالانتخابات العامة. في حين تجد الكثير من الدول، كالمملكة المتحدة وفرنسا وحتى الهند، تستطيع الأغلبية البسيطة الفائزة في الانتخابات العامة أن تشكل حكومة. وهذا ما يكرس الصراع العرقي أوالطائفي الذي لم يكن ظاهرة من ظواهر المجتمع العراقي الذي عاش لقرون عديدة في مدن مختلفة عرقياً ودينياً. ولكن الإطار للنظام السياسي والمؤسساتي الذي تمت صياغته في الدستور العراقي والأجندات العرقية والطائفية التي تطرحها الأحزاب الكبيرة والمهيمنة، سيشجع على الصراع بدلاً من بناء جسور الثقة بين المكونات العراقية، من أجل التعايش السلمي وتحقيق الامن والاستقرار"[1].

---

[1] البدري، خميس، بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه، اوراق عراقية، العدد/٤، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥م، ص٦.

[1] هادي، رياض عزيز، العلاقة بين السلطات الثلاثة والدستور العراقي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/٣٣، ٢٠٠٧م، ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اماعند مراجعة مواد الدستور العراقي الدائم حول مسألة توزيع الثروات، نجد أن المادة (١١١) منه نصت على أن:"النفط والغاز هو ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"[٢]وأشارت المادة(١١٢) فقرة أولا على ان: "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون"[١]. كما نصت المادة(١٠٦) على أن: "تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها، وتضطلع بالأسس الآتية:-

١. التحقق من عدالة توزيع المنتج والمساعدات والقروض الدولية، بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.
٢. التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.
٣. ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفقاً للنسب المقررة"[٢].

"يتضح من النصوص الواردة أعلاه، بأن المشرع الدستوري أشار إلى ثروة النفط والغاز باعتبارها تشكل(٩٠%) من واردات الدولة العراقية، وجعل ملكيتها لجميع أفراد الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. وكذلك حصر إدارة تلك الثروات بالحكومة الاتحادية، كما بين الدستور أن الواردات الناشئة عن هذه الثروات توزع بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد. و ما يمكن ملاحظته على النصوص السابقة،انها غابت منها الصياغة الفنية الصريحة في بعض العبارات مثل (الحقول الحالية) و(الأقاليم المتضررة) مما يفسح المجال أمام التكهنات والتغييرات المختلفة، وكل ذلك في ظل غياب إصدار قانون النفط والغاز.أي هي تلك النصوص التي قد تفسرتفسيرا خاصاً وخطيراً، فمن ناحية تبدو أنها تلبي تطلعات الشعب العراقي بفرض سيادته وملكيته لموارده النفطية، إلاأن دس السم في العسل هنا

---

[٢] المادة /١١١، الدستور العراقي الدائم ، عام/ ٢٠٠٥م.
[١] المادة /١١٢، الدستور العراقي الدائم، عام/٢٠٠٥م.
[٢] المادة /١٠٦، المصدر نفسه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر في استخدام كلمتي (الأقاليم والمحافظات) إذيُفسر البعض أو يبدو أن البعض قد اتفق ضمناً، على أن الشعب العراقي ليس كله وإنما البعض منه الذي يعيش أو يتواجد في إقليم معين أو محافظة معينة، هو الذي يملك النفط والغاز المنتجين ويملك التصرف والتعاقد على تطوير هذه الثروة بصورة مستقلة عن المركز"[1]. "ومايثبت هذا التحليل هو بالرجوع الى هذه المواد الدستورية حيث هناك ملاحظات لابد من ذكرها، ومنها:-

١. أنها تتعلق بثروات العراق، ومع هذا لم ترد في الباب الأول المخصص للمبادئ الأساسية على الرغم من خطورتها وأهميتها، وإنما جاءت في الباب المخصص لسلطات الحكومة الاتحادية، على الرغم من أن المادة التي تليها والتي نصت على طريقة إدارة هذه الثروات، قد جعلت الاختصاص مشتركا بين الحكومة الاتحادية والحكومات المنتجة. وهذا تناقض شكلي لايفترض الوقوع فيه في تنظيم مواد الدستور.

٢. أنها اقتصرت على موردين طبيعيين من موارد العراق الطبيعية وثرواته. حيث اقتصرت على النفط والغاز حصرا، وتركت الباقي دون تنظيم أو تركت للسلطات المحلية اليد المطلقة فيها، وهذا غير منطقي وخطير.

٣. إن وضع المادة بالطريقة التي وضعت بها كان مقدمة لما ورد في المادة التي تليها وهي المادة (١١٢) التي تثير إشكالات عدة.

٤. لم يشر الدستور إلى ما يطمئن معه العراقي إلى آليات توزيع الثروات ما يجعل الغموض هو سيد الموقف في هذا الموضوع الخطير.

٥. أوردت عبارة في (كل الأقاليم والمحافظات) بعد عبارة (كل الشعب العراقي) و هذه العبارة وان كانت زائدة، إلا أن وضعها قد يثير إشكالية صرف الموارد على العراقيين خارج البلاد، كالموفدين والدارسين وغيرهم، ممن قد يحتاجون إلى مبالغ مالية حيث يمكن أن يفسر النص على إن هذه الموارد تعطى للعراقيين ماداموا داخل الأقاليم أوالمحافظات. كما ان مضامين نص المادة (١١٢) من الدستور العراقي تثير الملاحظات الآتية:-

١. أيضا قد وردت هذه المادة في باب اختصاصات الحكومة الاتحادية، في حين أنها يجب أن ترد في المبادئ الأساسية، لخطورتها ويجب أن تتسق والمادة التي قبلها.

---

[1] انتوني، كوردسمان، سياسة الولايات المتحدة: (التقسيم القاسي) الانفصالية والفيدرالية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. أعطت (الفقرة أولا) منها حق الإدارة المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وهذا يناقض مع ما جاء في المادة (١١١) من أن النفط والغاز ملك الجميع، إذ لايعقل استئثار هاتين الفئتين(الاتحادية والمنتجة) بالإدارة بمعزل عن الأقاليم والمحافظات الأخرى، التي يفترض أنها مالكة أيضا لهذه الثروات مما يعد تناقضا دستوريا أو مخالفة دستورية واضحة.

٣. أعطت هذه الفقرة أيضا، حق الإدارة المشتركة فقط للحقول الحالية، فما هو مصير الحقول المستقبلية؟ أليست هي أيضا ملك لجميع الشعب العراقي، وهذا يعد مخالفة دستورية واضحة مع مبدأ الملكية العامة.

٤. أشارت هذه الفقرة (أولا) أيضا إلى عبارة أخرى هي (حصة الأقاليم المتضررة) وقد وردت عبارة (الأقاليم المتضررة) ولم ترد عبارة (المحافظات). مما يشير إلى حق الأقاليم المتضررة فقط دون المحافظات المتضررة، فضلا عن أن هذه العبارة كلها ليس لها محل في الدستور، لأنها تفصيلية يمكن الاتفاق عليها لاحقا، من خلال قانون تنظيم إدارة وتوزيع الموارد الوطنية الذي ننوي اقتراحه.

٥. قصرت الفقرة (ثانيا) من نفس المادة، حق رسم السياسات المتعلقة بالنفط أو الغاز بالحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة فقط. وهذا يخالف مبدأ الملكية العامة لجميع الأقاليم والمحافظات أيضا .

٦. أوردت الفقرة الثانية أيضا عبارة في نهايتها وهي (معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار) وهذه عبارة غريبة ومبهمة. فالفقرة تتحدث عن سياسات وهذه العبارة تتحدث عن تقنيات، لكن ما المقصود بتقنيات مبادئ السوق؟ وما علاقة عبارة تشجيع الاستثمار الملحقة بها؟ ونعتقد إن مثل هذه العبارة غامضةتركيكة، وإذا كان المقصود بها أن السياسة النفطية في العراق ستعتمد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار، فالعبارة بشكلها الحالي لا تفي بالغرض، وإذا كان المقصود الاستفادة من التقنيات الغربية فأيضا العبارة لا تفي بالغرض"[١].

"إن موضوع الثروة واقتسامها ما بين الاتحاد والأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، تعد مشكلة وأزمة سياسة واقتصادية في آن واحد. وهذا ما حدث فعلاً بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان. فحكومة إقليم كردستان تصر على مبدأ تقاسم

[١] الموسوي، محمد: ملاحظات ومقترحات قانونية حول المواد (١١١و١١٢) من الدستور العراقي، ٢٠٠٦م،جريدة الصباح العراقية،أنظر إلى الموقع: http://www.alsabaah.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموارد بما فيها النفط، وأن يكون لها حق التصرف في الاستثمارات النفطية في الإقليم، بينما تذهب الحكومة ألاتحادية إلى أن النفط كله يجب أن يكون بيد الحكومة المركزية. ويثير هذا الموضوع مسألة العقود النفطية، بما تتضمنه من عمليات التنقيب والاستثمار والصناعة والتصدير في مجال النفط والتي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع عدد من الشركات الأجنبية دون الرجوع إلى الحكومة العراقية"[١]. "وقد أثار توقيع هذه العقود أزمة سياسية وقانونية بين الحكومتين المركزية والكردية، فهناك تناقض بين ما يتصوره القادة الأكراد، على اعتبار أنه حق قانوني لكردستان ونصوص قانون النفط الاتحادي، كما أن هذا التناقض ينطبق أيضاً على العلاقة بين قانون النفط الكردستاني وقانون النفط الاتحادي، إذ أن الأول صدر قبل الأخير. ويقضي قانون النفط لإقليم كردستان بأن الوزير المختص وبموافقة المجلس الإقليمي الحق في إبرام عقد نفطي للاستكشاف والتطوير لمنطقة محددة مع شركات خاصة كردستانية أو عراقية أم أجنبية"[٢].

"ولكن حكومة إقليم كردستان تؤكد بأن هذه الاتفاقيات (العقود) قانونية ، ولا تخالف الدستور العراقي"[٣]. وفي هذا الصدد يذكر السيد (نيجرفان البارزاني) رئيس وزراء إقليم كردستان، في مقال مهم نشرعلى موقع (وول ستريت جورنال) بأن :"العقود التي وقعتها الحكومة (إقليم كردستان) مع شركات عالمية، ليست محاولة لامتصاص الإقليم لموارد النفط، ولكنها بالأحرى أفضل خطوة للتقدم إلى الأمام، وأن عقود المشاركة بالإنتاج تتطابق تماما مع الدستور العراقي الذي أعطى للإقليم سيطرة أساسية على موارده الطبيعية"[٤]. وذكر السيد (جمال عبد الله) المتحدث باسم حكومة الإقليم :"أن هذه العقود سليمة من الناحية القانونية"، وكذلك أشار إلى أن :"القانون يجيز لحكومة الإقليم إبرام مثل تلك العقود" موضحاً أن : "فقرات القانون تتفق وتنسجم تماماً مع بنود الدستور العراقي".[٥] على أن مسودة القانون تعتمد على المادة (١١٥) من الدستور

---

(١) حكومة اقليم كردستان، وزارة شؤون مناطق خارج اقليم كوردستان، هل حركة القومية الكردية انفصالية؟ ٢٠٠٩م، الموقع الرسمي للوزارة.انظر إلى الموقع http://www.moera-krg.org.

(٢) نص مشروع قانون النفط الخاص بحكومة اقليم كردستان، انظر إلى الموقع: http://www.moera-krg.org.

(٣) حكومة كردستان تبرم (٤) عقود نفطية، وتؤكد انها ستجلب مكاسب للعراقيين جميعا، الشرق الاوسط (صحيفة) العدد/ ١٠٥٣٧، بتاريخ٢٠٠٧/١٠/٤م.

(٤) حبيب، كاظم، عقود النفط ومقال السيد رئيس وزراء اقليم كردستان ، الحوار المتمدن، العدد/ ٢٠٨٨، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٣م، ص ٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي التي تنص على: "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم، في حالة الخلاف بينهما"[١].

" لقد كان موضوع توزيع الثروات بين العراقيين ولا سيما ثروة النفط والغاز، من أكثر المواضيع حساسية، وربما كانت سبباً لرفض الفيدرالية أو المطالبة بها على حد سواء. فامتلاك بعض الأقاليم للثروات دون أقاليم أخرى، يؤدي إلى خشية الأقاليم التي لا تمتلك هذه الثروات من استئثار تلك الأقاليم بها وحرمانها منها، وبالتالي فهي ترفض الفيدرالية لهذا السبب. كما أن التوزيع غير العادل لهذه الثروات وحرمان الأقاليم التي تمتلك هذه الثروات من الحصول على حصة عادلة منها يدفعها إلى المطالبة بالفيدرالية للحصول على توزيع عادل لتلك الثروات"[٢].

"ان جدل توزيع الثروات حول ما يرتبط بالحديث عن تطبيق الفيدرالية في العراق، هو خلال إصرار الشيعة والأكراد على تطبيق نظام الأقاليم وعلى تقسيم الثروات. وفقاً للأقاليم ولما تحويه أراضيها من ثروات وخاصة النفط، وعلى تمتع سكان كل إقليم بنسبة معينة من الثروة، ثم الاقتسام مركزيا بين بقية المحافظات أو الأقاليم، فيما لو أقر إقليم الجنوب والوسط(٥٠%) من عموم عائدات الثروةالنفطية.لكن خشية السنة العرب وتمسكهم بنظام الحكومة المركزية وخاصة في توزيع الثروات، تأتي من خلو معظم الأراضي ذات الأغلبية السنية من الثروة النفطية المتنازع عليها. إذ يرون أن هذه الثروة ملك لجميع فئات الشعب، وعليه يجب أن تتحكم الحكومة المركزية بتوزيعها بعدالة بين المحافظات، وفقاً لنسبة السكان وبدون تفضيل أي محافظة أو إقليم على سواها، مهما كانت الثروة التي تحتويها أراضيها"[٣].

وعليه نلاحظ "ان واحدة من المسائل التي لم تجر اية اشارة بصددها في الدستور العراقي الدائم، هي مسألة اعتماد العقد الفيدرالي كأسلوب لتنظيم العلاقة بين السلطات الفيدرالية (الاتحادية) وسلطات الاقاليم، وبين سلطات الاقاليم فيما بينها. فإذا كانت المهمة الاولى للقوانين (الرئيسية والفرعية) هي كيفية توزيع الخيرات وادارتها، فإن

---

[١] المادة (١١٥) ،الدستور العراقي الدائم، عام /٢٠٠٥ م.

[٢]كوردسمان، أنتوني ،الإحتلال الأمريكي للعراق:المشهد الأخير، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٣] غالي، ابراهيم ومازن غازي، خلافات الدستور العراقي. (قضايا مفصلية) ، ٢٠٠٦م، انظر إلى الموقع: http://www.islamonline.net.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقد الدستوري يقوم بتحديد حجم الاختصاصات الموكلة لكل من السلطات الاتحادية وسلطات الاطراف، بالاضافة الى العقود والاتفاقيات التي تبرمها سلطات الاقاليم فيما بينها، بما في ذلك اتفاقيات المحافظات للانتظام في طرف فيدرالي اقليمي"[1].

"وعلى ضوء ماتم ذكره سابقا،تمكن الباحث من إستخلاص تقيماً لسمات وخصائص الدستور العراقي الدائم لعام/٢٠٠٥م، وبشكل التالي :-

أولا:- تشكيل لجنة لصياغة الدستور من بين أعضاء الجمعية الوطنية، وفق اسس المحاصصة الطائفية . ولما كان العرب السنة قد قاطعوا انتخابات الجمعية الوطنية، فلم يكن لهم تمثيل باللجنة، ولأجل إضفاء صفة التمثيل الطائفي على هذه اللجنة وارضاء العرب السنة، فقد تم تعيين (١٥) عضوا منهم في اللجنة التحقوا بها بعد مضي وقت طويل نسبيا على بدء اللجنة لإعمالها، وحول تشكيل هذه اللجنة نشير إلى ما يلي:

١. لم تقم هذه اللجنة على اسس الكفاءة التي تتطلبها عملية إقامة الدستور كما هو معلوم فإن الوثيقة الدستورية يفترض بها أن تتسم بالرصانة، وان تفرض هيبتها في مختلف السلطات والتشريعات في البلاد، وخلاف ذلك فإن الدستور سيكون وثيقة لا قيمة لها. وهذا يفترض ان تتسم اللجنة التي وضعت الدستور مؤلفة من مختصين بالشؤون الدستورية والقانونية وبكفاءة عالية جدا، قادرين على اختيار النصوص والعبارات الملائمة، وفق الخيار السياسي المزمع اتباعه. ولكن الذي حدث هو أن اختيارها تم على اسس سياسية مرتبطة بالمحاصصة الطائفية والقومية كأساس لعضوية اللجنة.

٢. عدم وجودخيار سياسي وطني محدد ومتفق عليه لمستقبل العراق. فالخيارات متعددة ومتضاربة، مما يصعب على لجنة مختصة أن تتمكن من وضع دستور في ظل هذه الخيارات السياسية.

٣. من وجهة نظر سياسية، يفترض بالعرب السنة عدم الاشتراك في اللجنة كموقف مبدئي، ينسجم مع مقاطعتهم لانتخابات الجمعة الوطنية.

٤. ممارسة أعمال انتقامية على من يتقدم برأي يتعارض وتوجيهات القوى السياسية في اللجنة، حيث تم اغتيال اثنين من الأعضاء العرب السنة من تلك اللجنة.

[1] جاسم، فلاح، الدستور العراقي واشكالية تنظيم العلاقة بين المركز والاطراف، ٢٠٠٦م، الحوار المتمدن، أنظر إلى الموقع: http://www.rezgor.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. لم تتمكن لجنة تعديل الدستور،رغم مضى فترة طويلة على تشكيلها من انجاز عملها، لكون التوافق بين أعضائها مستحيلا. فالدستور وفر للكيانات مصالح ومواقع للسلطة، لا يمكن أن يتنازل عنها حتى لو كان هذا التنازل لصالح الوطن.

ثانيا:- بناء على أحكام قانون إدارة الدولة، الذي حدد الإجراءات والتوقيتات المتعلقة باقرار الدستور، فإنه قد تم إعلان مشروع الدستور ونشره لغرض إجراء الاستفتاء عليه. والقاعدة المتعارف عليها، أن أي نص يتعلق بدستور او قانون آو معاهدة يراد اقرارها بالاستفتاء، لايجوز تعديل أو تبديل مواد فيها بعد نشرها وقبل إجراء الاستفتاء عليها، ولكن الذي حصل على مشروع دستور العراق، أنه بعد نشره وقبل إجراء الاستفتاء عليه بفترة قصيرة، جرى تعديل بعض مواده.

ثالثا:- احاطت عملية الاستفتاء على الدستور حالة غموض وارباك غير طبيعية. ادت إلى تأخير إعلان نتائج الاستفتاء في احدى المحافظات الثلاثة، التي كان يفترض أن ترفض الدستور (محافظة نينوي). ولكن الذي حدث ان الاعلان تم اصداره من بعد يؤكد فيه، على ان المحافظة قد اقرت الدستور بنسبة بسيطة، مما انقذ الدستور في الرفض، استنادا إلى أحكام قانون إدارة الدولة. وهذا الأمر خلق شعورا لدى المواطنين بأن نتيجة الاستفتاء قد تعرضت للتلاعب والتزوير، والتي حملت طابع الترغيب والترهيب، والتي لعبت دورا لدفع المواطنين للادلاء بأصواتهم ليس عن قناعة، وانها تأثرت بأساليب الخداع التي رافقت عملية الاستفتاء.

رابعاً:- ويفترض في تدوين الدستور مراعاة الشكلية من حيث اللغة والصياغة، والابتعاد عن السرد الأدبي والتكرار والاسلوب الانشائي، وبالعودة لدستور العراق لسنة/ ٢٠٠٥م تجد أن ديباجة الدستور عبارة عن قطعة انشائية وضعت وصيغت لترضي بعض الأطراف الرئيسية في العملية السياسية، لم يراع فيها الانجاز القانوني المكثف ولا اللغة القانونية التي تبتعد عادة عن السرد الصحفي والخطابي، فالديباجة يجب أن تكون موجزة تعبر عن جوهر الدستور.

خامساً:- اتسمت الآلية التي صيغت بموجبها النصوص المتعلقة بممارسة السلطة سواء على المستوى الاتحادي أو على العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطات الاقليم، بحالة من التعقيد والتعارض في الاختصاصات، لا يوجد لها شبيهة في أي دستور في العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد أن هناك يوميا ومنذ تطبيق الدستور اشكالات عديدة، تظهر بين مؤسسات السلطة في العراق.

سادسا:- إن منطق تسريع العملية الدستورية لا يمكن اتخاذه، كمبرر لعملية نقل السلطة السياسية في العراق. فكلاهما يمكن أن يتزعزع طالما استمرت عمليات الهجوم وطالما بقى العراقيون منقسمين بشكل حاد حول اكثر المسائل أساسية. والتي تتعلق بطبيعة دولتهم المستقبلية ونظام الحكم الذي سيحكمهم. والتي تشكل احدى المصادر الرئيسية للخلاف المتعلق بتوزيع المناصب السياسية والمواقع الادارية في الدولة بين هذه القوى السياسية الطائفية. وعليه فان الدولة العراقية التي يراد اعادة بنائها ، ليست الا دولة طوائف مصيرها يبقى غامضا، هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار ان من صاغ هذا الدستور احالوا اشد القضايا حساسية إلى ما بعد إقامة مؤسسات الدولة الدائمة، مما يجعل الباب مفتوحا أمام معضلات كبيرة سيؤثر تأجيل البت بها على مجمل عملية بناء المؤسسات الدستورية للدولة وإعادة الأعمار وتفعيل العملية الديمقراطية وغيرها من المهمات ،التي لايمكن أن تستقيم بدونها الدولة ككيان سياسي وقانوني ، ومن بينها اختفاء الولاء الوطني وإحلال الولاء الطائفي . فلا غرابة أن يكون الدستور الذي سيولد عن هذه الدولة يحمل نفس سمات الدولة"[1].

ومن خلال عرض الباحث لهذه الوقائع بكيفية اقرار عملية الدستور العراقي، وجد أن مجرد التفكير في إجراء أي تعديل على الدستور، ليساهم في اخراج العراق في وضعه الحالي، هو بمثابة الاستحالة ولسبب بسيط هو، أن هذا الدستور ملائم جدا للواقع السياسي الحالي، أي لواقع الدولة بما يوفره للمكونات المسيطرة على العملية السياسية من امتيازات ومصالح خاصة، والدليل على ذلك ، فشل لجنة التعديل في مجلس النواب في انجاز عملها، واعترافها بوجود عدد مهم من المسائل التي لم تستطيع إجراء أي تعديل فيها. نظراً لأن المشكلة الرئيسية في الدستور العراقي وان كتب بايدٍ عراقية هو انه لم يكن ولم يعبر عن حق طبيعي مارسه ممثلو الشعب من خلال صيغة تمثيلية معينة، وانما بقى هذا الدستور محافظاً على الصورة التي صنعت دساتير العالم الثالث التي كانت تخضع الى الاستعمار، بمعنى ان الدستور هو منحة من قبل المستعمر لمواطني البلد الخاضعين له،كتقليد يستمد جل افكاره من خلال دستور الدولة المسيطرة

[1] الكبيسي، محمد عياش، المصالحة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكونه منحة، فيعني ذلك ان صياغته تاتي بالشكل الذي يذهب الى تحقيق مصالح المستعمر اكثر مما هو تحقيق لمصالح الشعوب الخاضعة، وذلك بخلق شرعية لسلطة لا شرعية لها. فاللجوء الى المعطيات الايديولوجية والافكار الموجودة في الدستور الامريكي من فيدرالية الى حرية الراي وغيرها، تعتبر خير وسيلة لخلق شرعية ما حول قيادة السلطة. و ان كان من الممكن تحقيق مثل هذا المشروع في عالم الولايات المتحدة بسبب خصوصيتها الاقتصادية و التاريخية، الا إنه في دولة مثل العراق متعددة القوميات، و ليست متعددة بسبب الهجرة، يعني ترسيخ فتيلة الصراع داخل المجتمع.على إن خلق الشرعية يعني عدم وجودها اصلا، وانما يعمل على استحداثها. ولا تختلف عملية الاستحداث من كونها عملية سرقة لضميرالفرد من خلال بعض المعطيات التي لها اثر ما على نفسيته ،بسبب الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفرد والمجموعات. وعليه فان المشاكل التي ظهرت من بعد تبنيه هي من بين النتائج السلبية لهذه المنحة، ومنها على سبيل المثال قضية توزيع الثروات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القســـــــم الثاني
الفصل الاول
وقائع العملية السياسية العراقية من بناء الدولة الجديدة

"بهدف التعرف على طبيعة ومؤشرات العملية السياسية العراقية لبناء الدولة الجديدة لابد من تدقيق بعض المفاهيم المتعلقة حول التعرف على تسمية (العملية السياسية). تلك العملية التي تحاول القوى السياسية المؤيدة والمعارضة، الدخول في حوار، يهدف الى بناء الدولة العراقية. ومن منطلق هذا الحوار، الذي يشكل الخطوة الأولية على طريق انجاز متطلبات الفترة الانتقالية، التي حاول الكثيرمن السياسيين اختزالها بنتائج الشرعية الانتخابية .

ويقصد بمفهوم العملية السياسية هي تلك:"الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم، من أجل الحصول على القوة التي تعبرعن ممارستهم الفعلية لها، من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم". فيفهم من هذا المعنى بان العملية السياسية هي :"محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في اطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة". ومن هنا فإن من أبرز الموضوعات التي تثيرها دراسة العملية السياسية، هو التساؤل عن الأيديولوجية السائدة ودرجة شعبيتها، وفي المقابل حجم ما تثيره من خلافات وصراعات من جهة، ومن جهة أخرى تأثر بنيتها بالعامل الاقليمي والدولي. وانعكاس ذلك على عناصرها، سواء كانوا نخباً من المثقفين او احزاب سياسية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني".[1]

"وكما هو معلوم، لقد شهد العراق ومنذ احتلاله، تغيرات قادت الى خلق تحولات كبرى وتطورات حادة، خلقت أوضاعا شديدة التعقيد، بدءا من الحملة العسكرية الأمريكية البريطانية وإلى سعي لاقتلاع حزب البعث من جذوره. بدأ بعمليات وتحولات سياسية جوهرية، تسعى إلى بناء الدولة العراقية، على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة في اطار عملية سياسية شاملة، قائمة على أسس وقواعد جديدة تهدف إلى بناء دولة فيدرالية اتحادية غير مسبوقة في المنطقة. يكون نظامها السياسي قائم على اسس ديمقراطية، والذي يهدف الى جعل هذا البناء وهذه

[1] وهيب، حسن حافظ، العملية السياسية في العراق، المزاوجة بين التراث والمعاصرة، جريدة الصباح العراقية انظر الى:http://www.alsabaah.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية مثالا لمجتمعات ودول الشرق الاوسط، نظرا لمواجهه العملية السياسية الجارية في العراق، مجموعة من المشاكل السياسية والتدخلات الإقليمية، التي تعرقل إجراءات بناء الدولة.

ولكن على الرغم من كل التوجهات المنادية بتطوير العلاقات السياسية على مبدأ المصالحة الوطنية، إلا أن تلك المناشدات اصطدمت بالكثير من المعوقات الأساسية وقادت الى بذل المهتمين بالمستقبل الديمقراطي للدولة العراقية الجديدة، صرف الجهود في البحث عن حلول لها. ويعود سبب ذلك الى عدم تواجد بنية مستقرة وذات تركيبة متوازنة، تمتلك فلسفة سياسية منسجمة. فما هو موجود حاليا يتسم بكونه يعكس تصارعية اطراف هذه البنية، لكون ان كل طرف يملك مشاريع وتوجهات مختلفة ومنشغل في عمليات استنزاف مستمرة، فضلا عن عدم وجود ثقة متبادلة بينهما. الأمر الذي زاد من تأرجحهم بين المد والجزر، وهو ما ينعكس بالسلب على الشارع العراقي. ومن اجل التوقف على معرفة هذه الوضعية، فسيتم البحث في هذا الفصل عن مواقف القوى السياسية بتكويناتها الفكرية من عملية بناء الدولة، خلال مجريات عملياتها السياسية."[1]

"ففي ظل التحولات السياسية التي يشهدها العراق اليوم والتحول الذي لا يخلو من صعوبات وعقبات نحو الديمقراطية، وفي ظل واقع متأزم ومرتبك بسبب عدم الاستقرار، تبرز لنا ظاهرة غالبا ما توصف بأنها صحية، إلا وهي ظهور (الأحزاب والتعددية الحزبية)[٢]. فلقد شهدت الساحة السياسية العراقية بروز احزاب وحركات سياسية و تكتلات شبه حزبية، قام بتاسيسها قوى و شخصيات حملت أسماء مختلفة لتعبر عن شغف كبير لممارسة العمل السياسي من جهة، ومن جهة اخرى تعكس كل هذه التنظيمات صراع قياداتها على المصالح. وان ظهور هذا الطوفان من الأحزاب كان رد فعل لحالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود طويلة من سيطرة الحزب البعث على السلطة السياسية وسياسته القمعية التي حرمت المواطن من فرص العمل السياسي الافي اطار العمل ضمن المجال الذي حدده مسبقا بتلك المتعلقة بدعم سياسته، وضعية خلقها منذ فشل تجربة الجبهة الوطنية أواخر السبعينات من القرن الماضي، فضلاً عن

---

[1] المصدر السابق ، ص ٤.

[٢] صالح، نغم محمد، دور التعددية الحزبية في تشكيل خارطة الديمقراطية في العراق، جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، أنظر إلى الموقع: http://www.alsabaah.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفراغ السياسي لأي شكل من أشكال السلطة، وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادة الفردية والجماعية لتأسيس تكتلات سياسية"[١].

"لقدأتاحت ظروف انهيار النظام السياسي السابق، فرصة للأحزاب والتيارات السياسية والدينية، التي كانت موجودة ومقموعة ومضطهدة، إلى اعادة ممارسة العمل بعلنية باعادة صلأتها بأعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها. وقد قادت ظروف الصراع على السلطة حاليا ببعض من الاحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها او كيانها، فتشكلت في كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها".[٢]

"وهكذا فقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية، أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة، بعضها إسلامي والآخر علماني وأحزاب اشتراكية وأخرى قومية. بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في حقول المعارضة، والبعض الآخر لم يظهر الا بعد الاحتلال. إذ وجدت عشرات الأحزاب التي استفاد مؤسسوها من أجواء الحرية التي توفرت لهم. غير أن الأحزاب التي هيمنت على المشهد والساحة العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الدكتاتوري هي أحزاب ما كان يسمى (المعارضة الجديدة)[٣]. والتي تأسس أهم تشكيلاتها خارج العراق بعد حرب الخليج الثانية لعام/١٩٩١م وما أعقبها من مؤتمرات. كان أهمها مؤتمر صلاح الدين في شمال العراق في آذار/٢٠٠٣م، حيث انتخبت لجنة المؤتمر خمسة أحزاب وهي حزب المؤتمر الوطني، حركة الوفاق الوطني، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وأصبحت تعرف فيما بعد بالهيئة الخماسية أومجموعة الخمسة. وقد حاولت هذه الهيئة أن توسع قاعدتها بإضافة حزبين آخرين هما حزب الدعوة الإسلامية والحزب الوطني الديمقراطي"[4]

---

[١] الحديثي، هاني الياس، أحزاب العراق: نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل، موقع المعرفة، انظر إلى الموقع : http://www.aljazeera.net

[٢]جميل، أسماء، تطور الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، السنة الثانية، العدد/ ٧، ٢٠٠٧م، ص٧٩، وكذلك انظر: عزيز ، فراس كوركيس، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

[٣] الشمراني،علي، صراع الاضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م، ص ٢٢. حيث يشير مصطلح المعارضة الجديدة الى فصائل المعارضة التي ظهرت في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي كانت تدعو للاطاحة بنظام صدام حسين، كما يستخدم للاشارة الى اية نشاطات معادية للنظام السابق تقوم بها الفصائل المختلفة التي كانت قائمة قبل الغزو العراقي للكويت/ ١٩٩٠م ولكنها تعتمد استراتيجيات جديدة.

[4]جميل، اسماء، تطورالاحزاب السياسية في العراق، مصدرسبق ذكره،ص٧٩-٨٤ .وكذلك انظر:جعفر،احمدغالب محي،النظام الحزبي في العراق (١٩٦٨-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وبما ان هذه التشكيلات تعبر عن محاولة اشراكها في السلطة. فهناك ثمة ظواهر يمكن رصدها في هذا المجال، من منطلق احتواء مشاركة اي هيئة سياسية في العملية السياسية، على برنامج سياسي يترجم ويعكس طموحات مؤسسي هذه التشكيلات وذلك من خلال طريقة تعاملهم مع السلطة وفي تصورهم للعبة السياسية. ولكن الشيء الذي يمكن ملاحظته في الساحة العراقية، هو غياب البرنامج السياسي لدى كل هذه التنظيمات والاحزاب والقواعدالجماهرية، باستثناء تأثير الأحزاب الدينية الإسلامية التي تمتلك تلك القاعدة. فقد غاب الفعل السياسي المؤثر في التشكيل الجمعي للرأي العام العراقي، ولوحظ تهميش نسبي للأحزاب الأيديولوجية التاريخية. أما الأحزاب الصغيرة فقد بدت بمثابة تجمعات مكتبية لا يزيد عدد أعضائها عن أعداد موظفي مكاتبها، ولم تنشأ أحزاب جديدة بالمفهوم الحديث تعتمد على مبدأ التخصص الوظيفي والانتماء الطوعي والمصالح المشتركة. بالإضافة إلى ذلك تفتقد معظم الأحزاب السياسية العراقية إلى شروط الحزب الديمقراطي، لاسيما في حياتها وتنظيمها الداخلي فمعظمها تغلب عليها الزعامات الحزبية الفردية ولفترات طويلة، وغياب التعددية وعدم تداول القيادة الحزبية، وافتقاد أغلب هذه الأحزاب للشفافية والنزاهة"[1].

"في حين ما يميز الساحة الإسلامية العراقية، هو تنوعها من زاوية تعدد تنظماتها من حهة، ومن جهة اخرى تعدد توجهاتها الفكرية الموجودة بداخلها. وان كان هناك في السابق نوع من التقارب في اطروحات هذه الاحزاب رغم تنوع اتجاهاتهم الفكرية والتنظيمية، فإن اساس هذا التقارب كان يرتكز على فكرة العداء للنظام السابق وبدرجات مختلفة يجمعها، وهو بدوره أدى إلى ضيق ساحة الخلاف بين الأطراف المختلفة والى التركيز على المشتركات ومحاولة التجاوز على الأمور المختلف عليها"[٢][١].

"ان تأثير الاحزاب الدينية في الساحة السياسية، يعود الى ما بعد سقوط النظام الاستبدادي، حيث اصبح الشارع العراقي، منقسما بين تيارات تعبر عن نفسها بأحزاب بعضها له الجذور وأصول، والآخر حديث النشأة والمولد، وثالث نشأ في المنفى بدعم من هذه الدولة أوتلك. ولكن هذا العدد الكبير من الأحزاب الذي بدأ وكأنه محاولة

---

[1] الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق ما بعد الحرب:قراءة في الخريطة الحزبية، مجلة السياسة الدولية، العدد/ ١٩٥، المجلد/ ٤٠، ٢٠٠٥م ، ص ١٩ .

[٢] مكي، لقاء، التيارات الدينية ودورها في العراق: ملفات خاصة/٢٠٠٤م، العراق المحتل بعد عام، انظر إلى موقع المعرفة: http://www.aljazeera.net.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتعويض سنوات طويلة من حكم الحزب الواحد، مازال يفتقد إلى تأييد الأغلبية الساحقة من العراقيين وولائهم. فبدلا من أن ينخرط العراقيون في عملية سياسية أساسها يقوم على التعددية، توجهوا بولائهم نحو تيارات وقوى غير حزبية ليمنحوها الطاقة والتأييد، وباتت هذه القوى هي المحرك الأساسي للشارع العراقي والقادرة على توجيه الأحداث، برغم أن بعضها غير مشارك في إدارة البلاد وهذه القوى بمجملها دينية حصلت على ولاء الناس في إطار موروث قديم. وبعد أن يئسوا من التيارات السياسية التي يرى اغلب العراقيين أنها لم تحظ بالمصداقية ولا تمتلك البرنامج المقنع وليس فيها زعيم قوي يمكن أن يلتف حوله الشعب، وبالتالي لم يجد العراقيون غير التيارات الدينية ليحتشدوا حولها، مستندين إلى ولاء طائفي بات يفرض هيمنته بقوة على شأن هذه البلاد"[1].

"لقد عجل الاحتلال الأمريكي بظهور النزاعات والخلافات الفكرية إلى السطح، وقاد الى اشتداد لهجة الخطاب المستخدم في أوساط هذه التيارات في التعامل حتى مع نظرائهم من الجماعات الأخرى. حيث أدى الانفلات الأمني الذي أعقب الاحتلال فضلا عن التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدها العراق، والتي جعلت المواقف السياسية للجميع على المحك، والمؤدية إلى تعميق النزاعات الفكرية والسياسية بين الأطراف المختلفة والتي كانت مؤجلة في السابق، وبدأت هوة الخلاف بالاتساع حتى وصلت حد الصدام الدموي في العديد من الأحيان"[2].

"ان مايجدر الاشارة اليه في هذا الخصوص، هو ان كل هذه التطورات واجهت وما زالت تواجه صعوبات جمة من قبل بعض القوى العراقية، سواء كانت هذه القوى سياسية أم غير سياسية، وسواء كانت خارج العملية السياسية (مثل هيئة علماء المسلمين في العراق) أو داخل العملية السياسية (مثل بعض الكتل البرلمانية). يضاف الى ذلك وجود قوى معارضة أخرى، لكنها اتخذت خيار المقاومة المسلحة. فكل هذه الاوضاع و الصعوبات تدفع الى تشنجات بين هذه القوى ويفترض على الباحث التوقف عند الاسباب التي ادت إلى تعدد مواقف تلك القوى العراقية، سواء بقبولها أورفضها او عدم مشاركتها، كقوى فاعلة لمجريات الأحداث السياسية، والتي تعود إلى

---

[1] هيجر، روئل، هيئة علماء المسلمين في العراق، مشروع الشرق الاوسط للأبحاث والمعلومات، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥م، انظر إلى الموقع: http:// www.alkashf.org.

[2] المصدر نفسه ، ص ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة تأسيس مجلس الحكم العراقي في ١٣/تموز/٢٠٠٣م، والمبتلية بالكثير من المشاكل والمعوقات، ومنذ بدائة تأسيسها وللأسباب التالية:-

أولا:- عين مجلس الحكم في العراق من قبل سلطة التحالف المؤقتة عوضا ان يكون منتخبا من الشعب العراقي. للحاجة الماسة في تواجد بديل وبالسرعة الممكنة، لإعطاء انطباع بان العراقيين كانوا مشاركين في احتلالهم لأنفسهم مع قوات التحالف المؤقتة. وكما هو واضح في عملية اجراء الانتخابات العراقية، التي كان لا بد من قيامها وبتعداد رسمي للسكان ومجموعة من القواعد والقوانين يتم الاتفاق عليها من اجل تنظيمها وادارتها مسبقاً. لكون هذه العملية تحتاج أشهرا وان لم يكن سنيناً. وبهذا فإن مجلس الحكم العراقي، يفتقر بلاريب إلى الشرعية وبنظر الشعب العراقي اجمع.

ثانيا:- فشل مجلس الحكم في تأدية وظيفته كصوت موثوق للعراق. ليس فقط بسبب انقساماتها الداخلية التي سيطرت عليها النزاعات الشخصية، ولكن لكون ان معظم اعضائه قد جاءوا من المعارضة العراقية التي تشكلت في الخارج والتي تم تشكيلها على نحو صريح وواضح على اساس الهوية الطائفية العرقية، فمن الطبيعي ان يعمل اعضاؤه طبقا لمصالح طائفية وعرقية بحته.

ثالثا:- ان سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر) احتفظت بحق النقض القائم في وقتها على قرارات المجلس الحكم، أي بمعنى سيبقى هذا المجلس مجردة من أي سلطة حقيقة وذات اهمية في مسيرة العملية السياسية"[1].

ومن هنا وجد الباحث انعكاس نتيجة اثار هذه الاسباب على ترتيبات تقاسم السلطة لتجسد انقسامات المجتمع على مستوى المؤسسات السياسية، أي انها ساعدت في تدعيم الانقسامات المجتمعة القائمة، بدلا من تسويتها والتوفيق بينهاوالمؤدية بالتأكيد إلى تعدد مواقف القوى السياسية،ان كانت قومية او دينية في العراق اوغيرها. ابتداءامن مجلس الحكم والتي اعتبرت عالما صغيرا جدا مقارنة مع اطياف المجتمع العراقي وقادت في نهاية الامر الى عدم تمكن هذه القوى في عملية بناء الدولة الوطنية. وعليه ونتيجة لهذا الاختلاف في طبيعة الاحزاب والحركات والتيارات السياسية في العراق والمتمثلة بعدة اتجاهات، سوف نتطرق إلى دراسة نموذج واحد لكل فئة من هذه الاحزاب، وهو الاختيار الذي تم على أساس دورهم الفعال في العملية السياسية وتصورهم السياسي لبناء الدولة.

---

[1] هادي ، رياض عزيز ، البرلمان في العراق ،دراسة في الواقع و تاملات في المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:- الأحزاب والحركات الليبرالية

حركة الوفاق الوطنى العراقى

"لقد تأسست حركة الوفاق الوطني العراقي عام/١٩٩١م كحركة سياسية ليبرالية شعبية تهدف وتؤمن وتعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي دستوري، يضمن الحريات العامة ويحترم حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية، ويحافظ على وحدة البلاد الجغرافية والبشرية وقيمه الحضارية ويعزز اسهام العراق في المسيرة الإنسانية.

فطبيعة النظام السياسي الذي تهدف اليه الحركة، هو نظام برلماني ديمقراطي دستوري يقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية وتؤكد الحركة على ضرورة، أن يقوم هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة وضمان عدم سيطرة أحدهما على الأخرى، كما يجب الحفاظ على استقلال القضاء وصيانته، ولا سلطان على القضاء سوى سلطان الدستور والقانون وأن يضمن هذا النظام تداول السلطة سلميا. كما تؤكد الحركة على اعتبار الشعب المصدر الأساسي لشرعية الحكم وتسعى إلى تطبيق مبدأ العلمانية وأن الاسلام هو المصدر الأساسي للتشريع، وضمن نصوص الدستور"[1].

"أما فيما يخص باب الحقوق والحريات والواجبات العامة من ميثاق الحركة، يؤكد الميثاق، أن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات، لا تمييزبينهم في ذلك، بسبب الجنس، الأصل، اللغة، الدين، العقيدة، والحرية الشخصية حق طبيعي وحق الإنسان في الحياة. وهذه الحقوق يحميها القانون، وحرية الرأي مكفولة والحق في التعبير بشكل مطلق ونشره وحق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية وحماية المواطنة، ولا يجوز سلبها أواخضاعها لمقاييس العنصر الدين أوالأصل"[2].

"أن حركة الوفاق الوطني، كانت و لا تزال تميل إلى تأسيس دولة قوية في المركز وفي نفس الوقت، تساند مطالب الأكراد في الفدرالية، كما أنها كانت تدعم اللامركزية الإدارية، أي الفرض المطلق للشريعة الاسلامية ومعارضتها، لإرساء قانون الأسرة على أساس ديني متزمت. وترى في نظرية المجتمع المدني، الخلاصة للديمقراطية لبناء مجتمع ديمقراطيّ واع، يأخذ على عاتقه إرساء مفاهيم الديمقراطية لحل جميع

---

[1] حركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق حركة الوفاق الوطني العراقي،الجزء الثالث، صياغة رؤية مستقبلية للعراق، انظر إلى الموقع: http://www.wifoq.com

[2] عبد الجبار، فالح، متضادات الدستور الدائم، في مأزق الدستور،مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التناقضات والأزمات التي تواجه الدولة. بالإضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تكون أدوات مراقبة لعمل السلطة وللحيلولة دون تفردها واستبدادها، على انها أدوات وقنوات وساطة بين الدولة والمواطن"[1]

"ان تشكيل وولادة حركة الوفاق الوطني العراقي، كحركة معارضة للنظام حزب البعث، تمت في المملكة العربية السعودية في شباط/١٩٩١م، الا ان انطلاقته كانت في بيروت/آذار/١٩٩١م. وكان اغلب عناصر مؤسسيها من الضباط العسكريين السابقين اضافة الى البعثيين القدامى الذين غادروا العراق، منهم (صلاح عمر العلي)و(اياد علاوي)[2] (صلاح الشيخلي) و(ابراهيم الجنابي) وجميعهم بعثيون سابقون. وكان من اهداف الحركة اسقاط النظام السابق، واقامة نظام ديمقراطي يعيش بأمان مع جيرانه ومع مواطنيه على حد سواء، ويكون مثالا ونموذجا للاستقرار والنمو في المنطقة والعالم".[3]

" شاركت هذه الحركة في الترتيبات التي انشأت بعد احتلال العراق، وتمثلت في مجلس الحكم الانتقالي بشخصية (اياد علاوي) الذي اصبح اول رئيس وزراء بعد الاحتلال، الذي تسلم سيادة اسمية من القوات الامريكية. وقد شاركت الحركة في قائمة ضمن تحالف لعدد من القوى العلمانية والدينية في انتخابات كانون الاول/٢٠٠٥م، فقد تمكنت من الحصول على (٢٥) مقعد من مقاعد الجمعية الانتقالية ضمن (٢٧٥) مقعد لكن القائمة والحركة رفضا المشاركة في حكومة (ابراهيم الجعفري). وبهذا اتسم رصيدها الانتخابي بالتراجع، بالرغم من اشترك (٨) من اعضاء القائمة في لجنة كتابة الدستور العراقي. ومن هنا سعت القائمة العراقية الى تشكيل تحالف جديد في مواجهة الائتلاف العراقي الموحد، باستقطاب (جبهة التوافق) و(جبهة الحوار الوطني)، اضافة الى شخصيات مستقلة واحتمال كبير لانضمام احزاب اخرى داخل البرلمان، مثل

---

[1] حمد، زياد جهاد، مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامع بغداد، ص١٩٠.

[2] الامين العام لحركة الوفاق الوطني، ورئيس وزراء سابق، ولدفي بغداد عام /١٩٤٥م، ودرس الطب في جامعة بغدادعام/١٩٧٠م، وحصل على الماجستيروالدكتوراة من جامعة لندن عام/١٩٧٢م- ١٩٧٩م.انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام/١٩٥٨م اواكثر،كان من اوائل المنخرطين في لجان الانذارالتي كانت النواة الاولى (الحرس القومي) كما كان من المشاركين بدورصغير في انقلاب شباط عام/١٩٦٣م، انفصل عن حزب البعث عام/١٩٧٥م و تعرض عام/١٩٨٧م لمحاولة اغتيال فاشلة، رقد في المستشفى اثرها لحوالي عام، اشترك في معظم مؤتمرات المعارضة في الخارج، اختارته سلطات الاحتلال الامريكي عضوا في مجلس الحكم الانتقالي واصبح احد رؤسائه الدوليين، انظر في ذلك:المجموعة الدولية لمعالجة الازمات (الشرق الاوسط)، الحرب العراقية المقبلة، مصدر سبق ذكره ، ص٣١.

[3] الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(حزب الفضيلة الاسلامي) واخر خارجه. وذلك من خلال عمل الحزب على استقطاب احزاب ومنظمات ديمقراطية وعلمانية، للوصول الى ائتلاف قوي موحد في انتخابات أواخر/٢٠٠٥م واوضح خلال مساعيه تلك ان: "العلمانية تعني فصل الدين عن السياسة وهي السبيل لادارة العراق بصورة عادلة وديمقراطية، لأنه متعدد الاديان والثقافات والقوميات" [١].

وعليه يمكن القول ان حركة الوفاق الوطني العراقي لعبت دورا مهما جدا في العملية السياسية، في إعادة بناء الدولة بعد الاحتلال الامريكي لها، بالمشاركة الاساسية في امتلاك السطة او المساهمة فيها او حتى مقاطعتها احيانا ، بعد ان سحبت وزراء القائمة العراقية من حكومة (نوري المالكي) ، من اجل اسقاط حكومته او لتحقيق اهداف سياسية اخرى" [2].

ثانيا:- الاحزاب و الحركات الدينية

وأهمها هيئة علماء المسلمين في العراق، المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وحزب الدعوة الاسلامي، الحزب الاسلامي العراقي والتيار الصدري وغيرها من التيارات والمرجعيات الدينية الأخرى، والتي يستوجب ابرازها بالشكل التالي:-

هيئة علماء المسلمين في العراق

"هيئة علماء المسلمين في العراق، هو كيان جديد قديم في الوقت نفسه، فهي جديدة من حيث التأسيس والظهور العلني تحت هذا المسمى، وقديمة من حيث المكونات، فعمادها علماء الشرع وطلبته في العراق. ولقد نشأت هذه هيئة وحسب تعبير علمائها، وذلك استجابة لحاجة ملء الفراغ الذي حصل في السلطة نتيجة لسقوط النظام. وفي هذا الصدد يذكر الناطق باسم الهيئة الدكتور(محمد بشار الفيضي) الدوافع وراء استحداث هذه الهيئة قائلا: "لقد اضطررنا للانخراط في الحياة السياسية بسبب الفراغ السياسي وغياب السياسيين. وحالما تكون هناك أحزابا سنية تدخل إلى ميدان التنافس السياسي عند ذلك سوف نعود إلى حقل اختصاصنا"[٣]. ولحد الآن لم يحدث هذا، وبقيت هيئة علماء المسلمين فاعلاً أساسيا في الساحة السياسية العراقية وبشكل جوهري مع الخط

---

[١] الحياة اللندنية (صحيفة) ، تصريحات أياد علاوي ، العدد /٥٩، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م.

[2] الزبيدي، حسن لطيف واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٨م، ص٣٨٩-٣٩٠.

[٣] فينك، دانيل وستيفن ليبوويتز، هيئة علماء المسلمين: فاعل رئيسي في العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، العدد/ ١٢، بتاريخ ٢٠٠٦/١٤، ص٥، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية. انظر الى الموقع: http://www.alkashif.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـوطني الـرافض والمنـاهض للاحـتلال الاجنبـي والسـاعي الـى الاسـتقلال الحقيقـي والسيادة غير المنقوصـة. أي ان تزايد درجات حدة الصراعات والفرز والاستقطاب السياسي والمجتمعي، قادت الى بروز هيئـة علمـاء المسلمين كواجهـة سنية دينيـة اكثر منها سياسية، استطاعت من مل الفراغ الهائل الذي نشأ ضمن الظروف الجديدة في معسكر مناهضـة الاحـتلال، بالمشـاركة مـع قـوى جديـدة وأخـرى نهضـت مجـددا بعـد انهيار النظام السياسي العراقي"[١] .

"وبهذا فان وظيفة هذه الهيئـة وعلـى ارض الواقـع، لـه شكل عمل حـزب كبير ومنظم فلها مؤيدون وجمهورعريض، خصوصا في العاصمة بغداد ومناطق الشمال الغربي وتتخذ مواقف سياسية واضحة، اي أنها كما يصفها البعض اكبر واقوى مؤسسة دينية وسياسية سنية في العراق، ولها ارتباطات مع الحزب الإسلامي في العراق ومع ديوان الوقف السني، فضلاعن ذلك يرى آخرون بأن الهيئة لها ارتباطات مع عناصر في (التمرد الوطني الإسلامي السني)، في الوقت الذي لاتصف نفسها بالحزب اوجهة سياسية رسميا"[٢]."و التي تشكلت في أواخر الشهر الرابع من عام/٢٠٠٣، وكان القائمون على تشكيلها، هم من الذين يتبنون فكر الإخوان المسلمين والذين اختلفوا مع قيادات (الحزب الإسلامي العراقي) في بعض المسائل،ومن أهمهامسألة دخول الحزب الإسلامي في العملية السياسية في ظل الاحتلال، فضلا عن الخلاف حول بعض المناصب في قيادة الحزب الإسلامي العراقي. وعندما لم تتوصل هذه الأطراف إلى نقاط اتفاق، حصل انشقاق عن قيادة الحزب الإسلامي العراقي، وأعلن بعد ذلك عن تشكيل هيئة علماء المسلمين، وعليه فهي لم تشكل كردة فعل ضد الاحتلال، بل كردة فعل لسياسة الحزب الإسلامي العراق"[3].

"فعليه تعتبر هذه الهيئة، اهم تنظيم سني عربي متشدد في العراق. فلقد تم تأسيسها خلال خمسة أيام الأولى بعد سقوط النظام، ومقرها في مسجد (ام القرى) الضخم في بغداد. وتتصف بخصوصية معينة، وهي تمتعها بحسن التنظيم وامتلاكها صحيفة تصدر باسمها

---

(١) هيئة علماء المسلمين في العراق، تعريف موجز بهيئة علماء المسلمين في العراق: وثائق سياسية، ٢٠٠٦م، انظر الى الموقع: http://www.iraq-amsi.org.

(٢) اللامي، علاء، هيئة علماء المسلمين وقضية كتابة الدستور العراقي الدائم، الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، العدد/١٤٢،بغداد، تموز/ ٢٠٠٥ م، ص٦٩.

(3) دانيل فينك وستيفن ليبوويتز ، هيئة علماء المسلمين : فاعل رئيسي في العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص ٦-٧. حيث يؤكد بعض المحللين بان أحد أسباب انبثاق هيئة علماء المسلمين، كان في الرغبة لجمع عناصر النظام السابق والقوى العراقية المعارضة الجديدة مع بعضهم البعض في قتال ضد الاحتلال، بالإضافة لذلك، فإن الهيئة كانت تعتبر وبشكل مؤكد على انها القوة التي توازن المرجعية الدينية الشيعية في النجف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي صحيفة (البصائر)، مع موقع الكتروني متطورعلى شبكة الانترنت. ويمكن التأكيد على ان عناصر مثل (الشيخ حارث الضاري) ونجله (مثنى حارث الضاري) والمفكر الاول والمتحدث الدولي باسمها (محمد عياش الكبيسي)، وكذلك المتحدث المحلي باسمها (عبد السلام الكبيسي) و(بشار الفضي) هم من بين ممثلي هذه الهيئة. اما الخصوصية الاخرى هي تنافسها مع بقية المنظمات السنية، بكونها تحاول ان تتطلع لتكون المتحدثة باسم اهل السنة بأجمعهم، من منطلق ادعاء الهيئة بأنها تضم كافة السنة من عرب وأكراد وتركمان ولكنها في الواقع، تمثل أئمة جماعة العرب السنة بشكل رئيسي، وخطباء الجوامع وأساتذة المدارس الدينية في المنطقة المسماة (المثلث السني) والتي تنفي أن تكون لها طموحات سياسية أوتطلعات لتولي السلطة"[1]، وفي هذا الصدد يذكر(عبد السلام الكبيسي) واحد من اهم قادة الهيئة: "نحن لسنا حزبا سياسيا ولسنا حركة، بل أن الهدف المعلن للهيئة هو جلب المجتمع السني بأسره للعيش تحت سقف واحد"[2].

"انخرطت الهيئة ومنذ الاشهر الاولى لتشكيلها في السياسة العراقية، وتوضح جليا هذا الامر بعدقرار(بول بريمر) بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على اسس طائفية، فقد شن البيان الاول لهيئة علماء المسلمين في تموز/٢٠٠٣م هجوما على نظام المحاصصة الطائفية، ورفضت فيه الهيئة بشدة قرار المجلس، بجعل يوم سقوط بغداد واحتلال العراق يوم عيد وطني في اول جلسة له. ويعني هذاالتصرف انها لم تعترف الهيئة يوما ما بشرعية العملية السياسية، ابتداءا من مجلس الحكم وانتهاءا بحكومة المالكي الحالية فقد قاطعت عملية الانتخابات التي جرت في سبتمبر نهاية عام/٢٠٠٥م، كما دعت العراقيين الى مقاطعة الاستفتاء او التصويت (بلا) على مسودة الدستور، الذي رأت فيه مشروعا لتقسيم العراق، كما سعت الهيئة الى تشكيل جبهة للقوى الوطنية الرافضة للاحتلال"[٣].

"في الواقع لم يكن البرنامج السياسي لهيئة علماء المسلمين، مستندا في مرحلته الاولية على الاسلام، وانما على حقوق عالمية شاملة ممزوجة مع متطالبات القوى القومية (الانتماء الوطني) اي الحق الطبيعي لكل شعب سواء كان مسلما اوغير مسلم، لمقاومة الاحتلال. وقد نجحت الهيئة في تعبئة الرأي العام، لتعزيز ونشر المقاطعة السياسية

---

(١) هيجر، روئل، هيئة علماء المسلمين في العراق، مصدر سبق ذكرة، ص ٣١-٣٣.
(2) السبيل (صحيفة)، مقابلة مع عبد السلام الكبيسي ، عمان، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧م
(٣) الزبيدي، حسن لطيف واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاملة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة امامها للدفاع عن مصالح المجتمع السني. رغم دخول قوى سنية دينية في العملية السياسية ونجاحها في الانتخابات بشكل محدود لكنه مؤثر. تمسكت الهيئة بموقفها المتصلب ازاء العملية السياسية الانتقالية خلال فترة ما بعد/٢٠٠٣م واثناء مرحلة اعداد وكتابة الدستور، رافضة ارسال عضو منها للوفد السني المشارك في لجنة كتابة الدستور"[١]."وبهذا افلحت هيئة علماء المسلمين من تكوين أيديولوجية قائمة على اساس مقاومة الاحتلال الامريكي، استغلت هذه الفكرة في اقامة علاقات وثيقة مع المجموعات المسلحة في المثلث السني، وبرزت كوسيط ناجح لاطلاق سراح الرهائن والمخطوفين من الصحفيين والاجانب، على الرغم من تعرض قياداتها للاغتيال في مناطقهم. ولكن هذا النجاح لايعني زيادة قدرتها على تعبئة الجماهير من حولها، فرفضها المستمر لمقاطعة الانتخابات ومن بينها الانتخابات المحلية في ٣١/كانون الاول/٢٠٠٩م، حال دون قبول الشعب بالهيئة والاعتراف بها كجهة معادلة للمرجعية الدينية الشيعية، وان تأثيرها أو نفوذها المستقبلي، متوقف في تصحيح موقفهم في تعبئة العرب السنة وحثهم على المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة نهاية عام/٢٠٠٩"[٢]

ثالثاً:- الأحزاب القومية

يتناول الباحث هنا، دراسة نموذج للاحزاب القومية الكردية، لكون الاحزاب التي سبق ذكر تفاصيلها، تلك الاحزاب التي سيتم تناولها، تقع في ظل الاحزاب القومية العربية.

الحزب الديمقراطي الكردستاني

"تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في١٦/آب/١٩٤٦م وكانت نواته الأولى هي جماعة (رزكارئ كورد) أي (التحرر الكردي)، أحد الأجنحة التي انشقت عن الجناح اليساري المنشق عن حزب (هيوا) أي (الأمل). وعقد الحزب مؤتمره الأول في نفس الفترة،وانتخب الملأ (مسعود البارزاني)[٣] رئيساً للحزب منذعام/١٩٧٩م، أثر وفاة والده.

---

[١] هيجر، روئل، هئية علماء المسلمين في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

[٢]هيئة علماء المسلمين، المرصد العراقي ، مقالة ، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٦م ، انظر إلى الموقع :
http:// www.marsadiraqi.com

[٣]ولد مسعود البرزاني في ظل العلم الكردي في مهاباد، وهو ابن الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني، وصادف يوم ولادته تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني واعلان قيام دولة مهاباد الكردية في ايران في١٦/آب/١٩٤٦م
ينحدر عائلة البرازنيين، وهم عائلة تارخية نضالية عرفت بالمنفى والشتات مرات عديدة انتقل الأب إلى روسيا بعد سقوط جمهوية مهاباد فيها انتقلت العائلة إلى بغداد سنة ١٩٥٨م في عهد الملكية. ثم عادت والتحمت العائلة في=

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن رصد المنطلقات السياسية للحزب حول تصوره للدولة، والتي تعود الى عام /١٩٩٢م، حيث تم في هذه السنة أضافة فقرة إلى أهداف الحزب تتعلق بإقامة الفيدرالية بمعنى اخر منطلقات فكرية تتعلق بتحديد العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة المركزية وذلك في اطار عراقي ديمقراطي برلماني فيدرالي متعدد الأحزاب. وجاء في البيان التأسيسي للحزب والذي اكد على هذه النقطة حينما ذكر، أنه حزب يناضل من أجل كيان قومي كردي، يمارس فيه الشعب الكردي حقه في (تقرير المصير)، حيث تم في المؤتمر الأول، المصادقة على الميثاق والمنهاج والنظام الداخلي للحزب، والذي أكدت بنوده على

=عهد عبد كريم قاسم وكان يومها عمر مسعود البرزاني (١٢) سنة، وقد ساهمت الفترة التي أمضاها في كل من الموصل وبغداد دراسته الدينية باللغة العربية في تعميق ثقافته العربية بشكل رصين

- بدأ مسيرته مقاتلاً في صفوف البشمركة الكردية في عمر(١٦) عاماً فوجد نفسه في معمعة القتال من جديد عام/١٩٦١م عندما اندلعت المعارك مع الحكومة العراقية على أثر انكسار التحالف وكان الزعيم مسعود البرزاني يستلم دروس القيادة على يد والده البرزاني الذي استمر يدافع عن قضية شعبه بشراسة.
- وفي مارس/آذار/١٩٧٩م بينما كانت التحضيرات جارية على قدم وساق لعقد المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو المؤتمر الذي تم فيه اختيار الزعيم مسعود البرزاني رئيساً للحزب خلفاً لوالده الذي توفي عام/١٩٧٩م أثر تعرضه لمرض عضال. ونشبت من جديد المعارك مع الحكومة العراقية، فقد ربحت السلطة المركزية في بغداد معركة، ولم تربح الحرب كلها.
- شعر مسعود البرزاني هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من الضعف الطارئ على الموقف العراقي بعد الهزيمة التي حلت بالنظام على يد القوات الحليفة في حرب الخليج الثانية عام/١٩٩١م، حتى بدأ الزحف الكردي للسيطرة على عدد المدن الشمالية.
- بالمقابل لم تتهاون القوات العراقية من مواجهة الأكراد فشنت القوات العسكرية العراقية حملات عسكرية ضد الأكراد في شمال العراق الأمر الذي استدعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بغرض إقامة المنطقة الآمنة، لحماية المدنيين الأكراد وإشاعة السلام فيها بعد الجهود الحثيثة من القيادة الكردية نجحت في أن يعم الاستقرار في ربوع كردستان.
- انتخب مسعود البرزاني وهو يمثل أحد قطبي الزعامة الكردية في أول انتخابات شرعية جرت في أيار/١٩٩٢م باعتباره ممثلاً شرعياً عن المطامح الكردية في ترسيخ مؤسسات الحكم الذاتي في كردستان العراق بعيداً عن تدخل السلطة المركزية في بغداد.
- وفي مطلع عام/٢٠٠٠م تم تطبيع العلاقات بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطيين الكردستاني والاتحاد الوطني في كردستان وتفعيل البرلمان الكردي استعداداً في مرحلة جديدة في تاريخ العراق.
- وفي ابريل/ نيسان/٢٠٠٣م أطيح بالنظام العراقي لتتوفر الفرصة المناسبة مسعود البرزاني أن يسعى جهاداً في اعلان كردستان كاقليم فدرالي.
- وهكذا بدأت مرحلة جديدة في الحياة النضالية للزعيم مسعود البرزاني حيث قضت الانتقال في جبهات القتال إلى خوض غمار العمل السياسي وإدارة اقليم كردستان بلغة سياسية تشوبها الحداثة والتطور وتسودها الواقعية والاستراتيجية الواضحة في ادارة والتنظيم.
- أدرك مسعود البرزاني أن البكاء على الأطلال واستعادة الذكريات الأليمة لن يجدي نفعاً بل يجب الإسراع إلى ترتيب الأوراق السياسية الكردية والانتقال إلى محك الفعل السياسي فكان له دور ايجابيي في الحراك السياسي وفي إكمال نسيج التحالف الكردستاني الذي أصبح يشكل كياناً له وزنه وإمكانياته على الساحة السياسية العراقية والعالمية.
- دق مسعود البرزاني آخر بسمار في نعش ذلك الزمن الذي كان ينظر فيه إلى الأكراد على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية.

مع توفير الإمكانيات والقدرات المتاحة مسعود البرزاني لأخذ الثأر ولو بشكل شخصي من الرموز الدكتاتورية والعنصرية الشوفينية والتي قتلت وشردت مئات الآلاف من العوائل الكردية المسالمة إلا أنه فضل كوالده الراحل مصطفى البرزاني مفهوم التسامح والصفح عن المذنبين وخصوصاً الذين تعاونوا مع النظام السابق، انظر في ذلك: http://wwwAlqosh.Net و للمزيد من المعلومات راجع: الصويركي، محمد علي، معجم اعلام الكرد في التاريخ الإسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها، مؤسسة زين لاحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي، السليمانية، ٢٠٠٦م، ص٦١٨. و كذلك انظر الى : العجلي ، شمران ، الخارطة السياسة للمعارضة العراقية ، دار الحكمة، لندن ، ط١ ، ٢٠٠٠م، ص٢٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان: "أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق، التي طالب الحزب بإقامتها على أساس الاتحاد الاختياري الأخوي الحر، بدلاً من الالتحاق القسري، الذي فرضه الاستعمار البريطاني والرجعية العراقية آنذاك ، وإقامة نظام ديمقراطي برلماني في العراق". كما أكد الحزب في منهاجه السياسي لعام/١٩٧٥م وفي المادة الأولى منه بأنه : "يناضل من أجل حكم ديمقراطي ثوري منتخب من الشعب وتحقيق أعمق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وصولاً إلى مجتمع اشتراكي". اي ان الحزب يسعى إلى بناء نظام ديمقراطي في العراق وفق المفاهيم والقيم السياسية والحضارية، لتلبية طموحات ومطالب الشعب في الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الشعب، بغض النظر عن الطائفة أو القومية التي يتكون منها المجتمع العراقي"[١].

"ولقد دعا الحزب أيضاً إلى ضرورة الالتزام بالديمقراطية كهدفاً وكمنهجاً وكوسيلة يعمل على تحقيها وتعميقها، معتبرا ان الشعب هو مصدر السلطات، ويدعوا إلى تطبيق مبدأ استقلال القضاء وأن المحاكم مستقلة لا سلطان عليها لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة أو شخص التدخل في استقلال القضاء أو التدخل في شؤون العدالة. كما يلتزم بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة"[٢]. "وبرفضه الاستئثار والتفرد بالسلطة، وتثبيث ذلك من خلال وضع دستور دائمي للبلاد، وجعل الشعب الاساس الذي تنبثق منه السلطة الشرعية في البلاد ويؤمن أن وجود نظام ديمقراطي هو شرط جوهري لممارسة القومية أو القوميات لحقوقها، من منطلق العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والحقوق القومية وهي حقيقة بديهية، اذ لا يمكن التمتع بالديمقراطية دون ممارسة الحقوق القومية ولا يمكن ممارسة الحقوق القومية في غياب الديمقراطية"[٣].

"وانطلاقا من ايمانه بتحقيق فكرة حق (تقرير المصير)، اكد الحزب في برنامجه ونظامه الداخلي، الذي اقره في مؤتمره الثاني عشر المنعقد في اربيل سنة/١٩٩٩م

---

[١] الطالباني ، جلال، كردستان والحركة القومية الكردية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٧١، ص١٣٦، وكذلك، انظر: كريم،حبيب محمد، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ العراق في محطات رئيسية (١٩٦٤ ـ ١٩٩٣)، مطبعة خة بات، دهوك، ط١، ١٩٩٨. وكذلك راجع: عزيز ، الحاج، القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

[٢]الطالباني، جلال، المنهاج و النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني، مجلة الثقافة، العدد / ٩، ١٩٧٥م، ص٦-٧.

[٣] علي، وجيه عفدو، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ان الحزب يعمل من اجل تحقيق حكم ديمقراطي برلماني فدرالي في العراق القائم على دستور اتحادي يضمن احترام حقوق الانسان والتعددية الحزبية والمساواة امام القانون، وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، والذي حدده برلمان كردستان بموجب القرار رقم (٢٢) في ٤/تشرين الاول/١٩٩٢م ، بصيغة الفدرالية وفق الحقائق القومية والتاريخية والجغرافية وفي اطار جمهورية العراق"[١].

" وفي نيسان/٢٠٠٣م ، دعا الحزب إلى إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية توفر الحريات الديمقراطية للشعب وتضمن حكماً ذاتياً للكرد في اطار عراق موحد. وقد اكد الحزب على أن إقامة الفدرالية في العراق، والتي لا تعني الانفصال أو الاستقلال عن العراق ، بل على العكس من ذلك، يعتقد الحزب بأن الفدرالية ستعمل على توحيد العراق"[٢] وهذا ما اكده (مسعود البارزاني) بقوله:"إن النظام الفدرالي سيعمل بدوره على توحيد العراق ويساعد في حل كل المشكلات القديمة والمستعصية، اضافة إلى أن هذا النظام يحافظ على سيادة العراق ووحدته الوطنية"[٣].

"حيث سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى أن يحدد ويضمن الدستور العراقي هوية العراق والفدرالية وما يتعلق باقليم كردستاني والموارد وغيرها. وايجاد الحلول المناسبة للمسائل العالقة والمختلف عليها حول مستقبل البلاد، كما أصر الحزب على أن الدستور لن يصبح نافذ المفعول في كردستان، إلابعد الموافقة عليه من قبل ناخبي كردستان، ومن خلال اتفاقاتهم مع الحاكم المدني في العراق(بول بريمر) لايجاد صيغة تمنح (ثلاث محافظات حق نقض الدستور بأغلبية ثلثي الاصوات ناخبيها). فضلاً عن ذلك اكد الحزب بان الدستور العراقي هو دستور كردستان، والقوانين الصادرة بموجبه هو قانون البلاد في كردستان، وفي حال نشوب خلاف بين قوانين كردستان وقوانين أو الدستور الاتحادي ، سيتم تسويته بموجب قوانين كردستان، باستثناء بعض المواضيع التي تم تحديد صلاحيتها إلى الحكومة الفدرالية"[٤].

---

[١]كريم،حبيب محمد،نهج البارزاني:المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، اربيل، ١٩٩م، ص٢٧-٢٨.

[٢]عمر، شيركو فتح الله، الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة التحرير القومي في العراق(١٩٤٦-١٩٧٥) ط١، مطبعة رون، السليمانية، ٢٠٠٤م، ص١١١.

[٣] SatnsField Gareth, "The Iraqi Kurds: Anew Start or Repeated History ?" New Sbnief Vol.4, Apvil 2003 p.40-41. London: Roxal United Services Insti tute fon De fence stu dies

[٤]علي ، وجيه عفدو، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكوردية العراقية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ٧٦.حول بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسون لميلاد الحزب، المكتب السياسي، اربيل، بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" اضافة الى ماذكر اعلاه، فقد طالب الحزب على ضرورة أن يكون للأكراد جيشهم الخاص ويسمى (حرس الأقاليم). وضرورة إقرار الدستور الحقوق المشروعة للشعب الكردي وتثبيت المبادئ الأساسية الواردة في قانون إدارة الدولة العراقية الصادر في ٨/آذار/٢٠٠٤م بهذا الخصوص. وعليه يمكن القول، بأن الاحزاب الكردية لم يجدوا في كتابة الدستور العراقي، فرصة لبناء عراق جديد، كما كانت تعتقد الإدارة الأمريكية بل اعتبروه إجراءاً دفاعياً بحتاً. فكان هدفهم بسيط، يتمثل في تبني وثيقة الدستور في ظل صلابة موقفهم، من خلال سيطرتهم على أراضيهم بأنفسهم، وجيش خاص بهم ومن منطلق الوحدة السياسية"[١].

"فبالنسبة الى تصورهذا الحزب لبناء الدولة ، فانه يعتبر ان الوقت في تثبيت هذا البناء الجديد لابد له من وقت كافي. لان انسحاب القوات الأمريكية في الوقت الراهن من العراق سيتسبب في كارثة للوضع الأمني، وحيث اوضح (مسعود البرزاني) بقوله: "نحن الآن في محنه، والكارثة ستكون اكبر إذا خرجت القوات الأمريكية الآن، قبل استقرار الوضع، لأنها ستترك فراغاً ستعاني منه بشكل أكبر قسوة ومعاناة ". لكنه شدّد على أن الوجود الأمريكي مؤقت بقوله: "فخلال عام وبعد استقرار الأمور وصياغة الدستور، سيعاد انتخاب البرلمان، وتشكيل الحكومة، عليهم أن يخرجوا وإلا اعتبرت قوات احتلال وليست قوات تحرير". لذا فأن موقف الحزب ظل متمسكاً بالخيار السلمي لمواجهة قوات الاحتلال الأمريكي، ويصف المقاومة العراقية بأنها تمثل عنفاً لا مبرر له" [٢]. وبخصوص ذلك، قد نشرت صحيفة التاخي الناطقة باسم الحزب افتتاحية في هذا الاتجاه، إذ تقول الصحيفة: "إن حقيقة انتقال السلطة إلى العراق بضعة أشهر، يسقط في أيدي كل من يدعي التحرر من الاحتلال بالقوة، فهذا الانتقال اتفاق عراقي أمريكي بريطاني وسينفذ، أما العنف الذي بشنونه بقسوة فليس مبرراً"[٣] ومن خلال ما تم ذكره، في استعراض موقف واتجاه هذا الحزب، نجد انه ١يمثل واحدة من أهم القوى السياسية الفاعلة المشاركة في العملية السياسية الحالية.

---

[١] غالبريث، بيترو، نهاية العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

[٢] الحريري، جاسم يونس، الوحدة الوطنية: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤م، ص٥٥.

[٣] التاخي (صحيفة) ، الحزب الدبمقراطي الكردستاني، ذهب الاسوأ، بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠م، ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً:- الأحزاب الماركسية

الحزب الشيوعى العراقى

"هو أحد القوى الوطنية التي كافحت من أجل استقلال العراق، يقوم بتمثيله الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين. ويستند في فكره على ما جاء به (كارل ماركس وفردريك انجلز) وغيرهما من مفكري الماركسية. حيث قام الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه في ٣١/آذار/١٩٣٤م ، تحت اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) على نهج يجمع بين النضال الوطني من أجل تحقيق تطلعات وآمال الشعب، والنضال في سبيل مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وعامة الكادحين، من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة. إذ أن الحزب في نظامه الداخلي وأدبياته يهدف إلى استئصال الاضطهاد السياسي والقومي ضد كل أبناء الشعب العراقي ومكافحة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وإقامة المجتمع الديمقراطي وتحقيق التقدم الاجتماعي وبناء الاشتراكية في العراق، وهو بذلك يسترشد في سياسته وتنظيمه بالماركسية"[1] .

"وعلى الرغم من أن هذا الحزب، هو احد القوى الوطنية العراقية، التي عملت في سبيل استقلال العراق، غير أن الملفت للنظر، أنه ظل أسيراً لمواقف الأممية الشيوعية. الأمر الذي عرضه إلى الكثير من الانشقاقات والانقسامات الداخلية وعلى المستوى الفكري. فإن الواقع العراقي كان مختلفاً عن النهج الماركسي، فالنظرية الماركسية ولدت من الرحم الأوروبي و من نتائج الثورة الصناعية. وأن الصراع الطبقي هو مواجهة ما بين البرجوازية والطبقة العاملة، تنتهي باندحار البرجوازية أو العالم الرأسمالي واستلام السلطة من قبل الطبقة العاملة، للنضال من أجل تحقيق الاشتراكية وهذا الواقع النظري غير متوفر في العراق الحديث"[2].

"حيث يؤكد الحزب على ضرورة إقامة نظام ديمقراطي أساسه التعددية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الشخصية والعامة، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص وتأمين العدالة الاجتماعية

---

[1] فياض، عامر حسن، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق الحديث (١٩٢٠– ١٩٣٩)، ط١ ، دار ابن الرشد، بيروت، ١٩٨١م، ص٢٥٦. و كذلك انظر الى: الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابع، بتاريخ٢٠٠١/٨/٢٨م، منشورات طريق الشعب، ص٢١. و للمزيد من المعلومات حول تأسيس الحزب الشيوعي العراقي راجع: الحزب الشيوعي العراقي، تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، كراس من اصدارات الحزب الشيوعي العراقي، بغداد، ٢٠٠٤م، ص١١.

[2] حافظ، عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧م، ص٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء دولة القانون والمؤسسات. ويرفض التطرف والتعصب والعنف والإرهاب بكل أشكاله ويدعو إلى نبذها، ويسعى إلى استبعادها من الحياة السياسية وكفالة شرعية هذه الأساليب بالدستور وقوة القانون . ويجمع بثبات بين القضية الوطنية وقضية الديمقراطية ، وينظر اليهما في وحدة لا تنفصم، وبهذا فإنه يسعى نحو إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية وإقامة النظام الديمقراطي الاتحادي في عراق متآلف موحد. أما بخصوص الفيدرالية، فهي شكل الحكم المناسب للعراق ويدعوا إلى تعزيزها في اقليم كردستان واعتمادها في مناطق العراق الأخرى، وفقاً لأحكام الدستور. اما الحالة الانتقالية والاستثنائية التي يعيشها مجتمعنا واقتصادنا، فهي تنطوي على أزمات موروثة من النظام البائد وسياساته، وأخرى مستحدثه أفرزها الاحتلال بانهيار مؤسسات الدولة والتناقضات والصراعات الجارية حول عملية إعادة بناء الدولة واتجاهات تطورها ومضامينها، إذ يسعى الحزب إلى تكريس الطابع الوطني الديمقراطي للدولة الجديدة والشروع بإصلاحات اقتصادية وتأمين توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة وتنمية الموارد البشرية "[1].

تمكن الباحث هنا الإشارة إلى إن بناء الدولة و تدعيم أسسها، معتمداً على قدرة المركز السياسي في خلق عملية التفاعل السياسي مع أطراف المجتمع المدني. فكلما كانت هذه العلاقة وطيدة زادت درجات قوة أسس بناء الدولة، يليه زيادة درجات إستقرارية الدولة و مركزها السياسي. والعكس صحيح، فكلما ضعفت علاقة الأطراف السياسية بعدم اندماج منظمات المجتمع المدني مع سياسة المركز السياسي، إنعكس ذلك على إستقرارية المركز السياسي وضعفت أسس بناء الدولة. ومن هنا يتواجد خريطة سياسية جديدة، وجدت مع دخول الاحتلال الى العراق، ويستوجب الامر معرفة المواقف الفعلية وسلوكيات القوة السياسية المختلفة المؤيدة والمعارضة وضمن إطار هذه الخريطة باتجاه مشروع بناء الدولة، وذلك من خلال عرض مفردات مباحث هذا الفصل.

[1] الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والاهداف السياسية للحزب الشيوعي العراقي، انظر إلى الموقع : http://www.iraqcd.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:- مواقف القوى القومية العربية السنية

من الممكن حصر مواقف القوى السنية في العراق من العملية السياسية إلى موقفين أساسين، الأول هم المشاركون أو المؤيدون للعملية السياسية،والثاني هم المناهضون أو المقاطعون للعملية السياسية. بعبارة ثانية، ان تقييم هذه المواقف يتم على أساس دور كل واحدة منها في المساهمة بعملية صنع القرار حتى ولو كانت رافضة، لان الرفض يعني مشاركة سياسية في عملية صنع القرار بالوقوف امام معطيات القرار السياسي.

المحور الأول:- المؤيدون للعملية السياسية.

تنقسم القوى المؤيدة إلى قسمين: تمثل الأولى قوى الاسلام السياسي السني، والثانية القوى العلمانية السنية. واللتان انخرطتا في العملية السياسية وبالشكل التالي :-

أولاً:- قوى الاسلام السياسي السني

"مثلت مواقف هذه القوى للمشاركة في العملية السياسية، كاحزاباً سياسيه وجماعات سياسية اخرى. ومن الممكن القول، ان هذه الاحزاب او الجماعات الاسلامية كانوا اول المبادرين الى لعب دور في المسرح السياسي الجديد. مبررة مساهمتها السياسية، بانها تسعى الى ضمان مساهمة سنية في مشروع اعادةبناء الدولة والمجتمع في عراق مبني على حقائق الوضع الجديد، وليس على اساس التشبث بالمعادلات القديمة وآلياتها. كحسم الموقف من حزب البعث بشكل واضح وصريح، بتحدد خياراتها واتخاذ مواقف دقيقة من جملة الاستحقاقات التي افرزتها عملية التغيير. علاوة على تقديم التبريرات اللازمة من طرفها، والتي تمسكت بها، من اجل الدخول في العملية السياسية، وهو بضرورة وجود كتلة سنية منتخبة، مدعومة من قبل ناخبيها، تشكل مرجعية سياسية للسنة العرب، مما يساعد على اضعاف المتشددين الذين فضلوا المقاومة المسلحة كخيارسياسي، بدلامن لعبة المشاركة السياسية. فمن خلال منظور هذه القوى المشاركة نجد ان هذه المساهمة سوف تساعد على تبني مواقف اكثر عقلانية، وبامكانها ان تحقق مكاسب للسنة، لم تتمكن المقاومة المسلحة من تحقيقها""[1].و من هذه القوى هي :-

[1] الزبيدي، حسن لطيف واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٣٥-٣٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الحزب الاسلامي العراقي

"يعد الحزب الاسلامي العراقي واجهة من واجهات الأحزاب الاسلامية، والتي كانت قوة اسلامية سنية منتشرة ولا تزال في العالم العربي. وقد تأسس الفرع الأول للأحزاب الاسلامية في العراق عام/١٩٤٨م، تحت اسم جمعية (انقاذ فلسطين).

وفي عام/١٩٥١م، تأسس فرع رسمي للاخوان المسلمين، وشهدت تلك الفترة ذروة العمل السياسي في العراق. ويذكر أن الأخوان المسلمين قرروا في عام/١٩٦٠م،اعتبار العمل السياسي واجب ديني ووطني. ولذلك أنشأوا الحزب الاسلامي العراقي، وهو الاسم الذي ما زالوا يحتفظون به" [١].

"أما الحزب الإسلامي العراقي في وضعيته الجديدة، فقد استند أيضاً إلى ممارسة النشاط السياسي والإسلامي منذعام/١٩٩١م، لكن خارج العراق. وقد مثل الحزب السنة في محافل المعارضة العراقية"[٢].

"ويمكن تلخيص برنامج ومبادئ هذا الحزب، بمبدأ المساواة العامة للمسلمين وغير المسلمين بكافة الحقوق، وضرورة إقامة نظام ديمقراطي، لكن ضمن مشروع إسلامي مستنير. وكذلك الإيمان بأن الوحدة الوطنية نواة مرحلة أعلى من الوحدة العربية وهي بدورها نواة الوحدة الإسلامية الشاملة. على ان كل هذه المبادئ يجمعها مبدأ أساس شامل، وهو أن الإسلام هو مصدر القوة والتقدم وهو العامل الوحيد الذي يوحد أبناء العراق بجميع قومياته وطوائفه"[٣].

"انخرط الحزب الإسلامي في العملية السياسية في مجلس الحكم الانتقالي بشخصية (محسن عبد الحميد) [٤] اضافة الى اربعة شخصيات سنية وهم :(عدنان الباجه، غازي عجيل الياور، نصير كامل الجادرجي، وسمر الصميدعي) داخل هذا المجلس، والذي تم اختبارهم بصورة دقيقة في ١٣/تموز/٢٠٠٣م، ضمن صلاحيات استشارية لدى الحاكم المدني في العراق"[٥].

---

[١] فولتر، غراهام، الاسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم/ ٨ بتاريخ آب/٢٠٠٣م، ص١٠، انظر الى الموقع: http: //www.usip.org

[٢] العجلي، شمران، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، مصدر سبق ذكرة، ص١٠٧.

[٣] الزبيدي، حسين لطيف، واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧.

[٤]كان المجلس في البدء،هيئة مكونة في(٢٥)عضوا،التي انخرط بشخصيةمحسن عبد الحميد ومن الاصول الكردية لكن اغتيال عقيلة الهاشمي في ايلول/٢٠٠٣م خفض العدد الى (٢٤) عضوا، وفي وقت الضغط، لم يعد اية استبدال.

[٥] الزبيدي، حسين لطيف، موسوعة الاحزاب العراقية، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٧٧-١٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أما في المرحلة الثانية من العملية السياسية العراقية، وهي مرحلة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، اي حكومة (اياد علاوي) والتي خضعت لقانون إدارة الدولة العراقية الذي صدر في آذار/٢٠٠٤م، لم يشترك الحزب الإسلامي ضمن فواعل هذه الحكومة وتم مقاطعة حكومة (ابراهيم الجعفري) المنتخبة، وذلك لأن الحزب قدم مقترحاً لم يؤخذ بنظرالاعتبار، وهو تأجيل الانتخابات لستة أشهر، ورغم ذلك تم استدعاء ممثلي الحزب للاشتراك بحكومة الجعفري الانتقالية التي تسلمت مهام عملها يوم ٣/مايس/٢٠٠٥م.

ان التغير المهم في سلوكية هذا الحزب تجاه مشروع بناء الدولة، جاء بعد موافقته في الدخول باللعبة الانتخابية عام/٢٠٠٥م وتشكيل الحكومة الدائمة. حيث تمت المشاركة بالانتخابات ضمن تحالف أوائتلاف سياسي سمي (جبهة التوافق العراقية) التي انبثقت في ٢٦/تشرين الأول/٢٠٠٥م، لدخول بقائمة انتخابية موحدة ضمن هذه الانتخابات التشريعية وحصلت جمعية التوافق على (٤٤) مقعد برلماني، وتم الحصول على (١٢) وزارة من مجموع (٣٨) وزارة برئاسة (نوري كامل المالكي) رئيساً للوزراء"[١].

"وعادالحزب الاسلامي العراقي اشترك في لجنة صياغة الدستور، ولكنه انسحب منها قبيل اقراره في ٢٢/آب/٢٠٠٥م، وأعلن رفضه حتى اليوم الأخير قبل الاستفتاء، بقبوله المسودة بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه. لذلك من الممكن القول، أن مواقف الحزب الاسلامي اتسمت بالتذبذب تجاه العملية السياسية. فمنذ الاطاحة بالنظام، انسحبت أكثر من مرة، وعاد إليها مقابل مكاسب وتنازلات من القوى السياسية المقابلة، ولعل هذا التذبذب هو السبب الذي يفسر تكرار انسحاب كبار أعضائه من أمثال (حاجم الحسيني) و(على بابان)"[٢].

٢. <u>جبهة التوافق العراقية</u>

"تصنف جبهة التوافق العراقية ضمن قوى الاسلام السياسي في العراق، ذلك لكون الحزب الاسلامي هو الذي يقوم بإدارة الجبهة بشكل مطلق تقريبا بعد مؤتمر اهل السنة والذي تأسس لجمع الكلمة وتوحيد صفوف العرب السنة على مختلف الاصعدة والتوجهات وخصوصا الاسلامية منها، ومن بين تشكيلاتها مؤتمر اهل العراق والذي يمثلها امينها العام الدكتور (عدنان الدليمي) الذي عينه (بول بريمر) رئيسا لديوان

---

[١] خوان، محمد عبد الحمزة، النظام السياسي العراقي ما بعد، مصدر سبق ذكرة، ص٦٦.

[٢] الزبيدي، حسين لطيف واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقف السني. وهذه دلالة مؤكدة لتوجهاته الدينية. يضاف الى ذلك (مجلس الحوار الوطني)، حيث ينتمي اليها الشيخ (عبد الناصر الجنابي) وهو من الشخصيات الدينية وهنا ايضاً دليل اخر يضفي صفة الاسلامية على مكونات جبهة التوافق العراقية.

جاء تشكيل جبهة التوافق العراقية في الانتخابات، اثر مقاطعة العرب السنة للانتخابات والدستور، وجاءت نتيجة لجهود بذلها السفير الأمريكي (زلماي خليل زادة) اضافة إلى ضغط الجمهور السني على قادته السياسيين للمشاركة في الانتخابات.لذا أعلن (عدنان الدليمي) أن قياديين من الجبهة يقومون بمساع لاقناع جهات مسلحة، بعدم عرقلة الانتخابات المقبلة. علاوة إلى وجود اشارات ايجابية من بعض الجهات المسلحة بشأن استعدادهم إلقاء السلاح والانخراط في العملية السياسية. مع استعداد جبهة التوافق لحماية المراكز الانتخابية. حيث جاء في البيان رقم /١ الخاص بتشكيل الجبهة: "ان هدف الجبهة المركزي هو العمل على تحرير العراق وحدة العراق و بناء العراق"[١]

تقوم جبهة الحزب الاسلامي العراقي برئاسة (طارق الهاشمي) نائب رئيس الجمهورية الحالي، وتتألف الجبهة من مؤتمر اهل العراق الذي يتزعمه (عدنان الدليمي). وكذلك مجلس الحوار الوطني (حزب محمود المشهداني) الذي يترأسه (خلف العيان) أميناً عاماً،اضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة من شيوخ العشائر واساتذة اكاديميين"[٢]

"وعلى الرغم من هذا التوجه الكبير لجبهة التوافق العرقية بالمشاركة الفاعلة في العملية السياسية، الا انها عارضت العديد من المشاريع الحيوية المقترحة. او التي هي في قيد التشريع منها قانون النفط والغاز. وهناك ايضاً مفارقة امتازت بها جبهة التوافق العراقية من خلال موقفها من العملية السياسية. ففي فترة من الفترات اشتركت بقوة في العملية السياسية، وفي نفس الوقت اعترضت عليها، اذ سحبت الجبهة وزراءها الاثني عشر من الحكومة، باستثناء وزير التخطيط (علي بابان) الذي رفض الانسحاب من وزارته"[٣].

---

[١] سوا (الراديو) ، تصريح لعدنان الدليمي ، بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٨م ، الساعة 2.4 بتوقيت غرينش.
[٢] كاتزمان، كنث، قياس الامن والاستقرار في العراق، ترجمة: مركز العراق للابحاث، ط١، مركز العراق للابحاث، بغداد، ٢٠٠٨م، ص١٣٣.
[٣] المصدر السابق، ص١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. جبهة الحوار الوطني

"ساهم (صالح المطلك) في تأسيس مجلس الحوار الوطني مطلع عام/٢٠٠٥م لمنصب الناطق الرسمي لها. وقد اختير ضمن اللجنة الدستورية، التي تمثل العرب السنة، والتي تولت كتابة الدستور العراقي. حيث مثلّ موقف الجبهة برفض الدستور، وأيد رفضه هذا في الاستفتاء الذي أجري عليه في١٥/تشرين الأول/٢٠٠٥م مع مناهضة قانون (اجتثاث البعث)"[١].

"ان سبب وضع جبهة الحوار الوطني ضمن قوى الاسلام السياسي، رغم أن قياداتها تقريباً من القوى القومية، هو المراوحة في خطابها السياسي، اي بين الخطاب السياسي الديني وتركيزه على الخطاب السياسي القومي والعلماني أحياناً أخرى. ومعيار هذا التصنيف يقوم على كون أن (المطلك) لديه علاقات قوية مع شخصيات سنية ودينية كشخصية (فخري القيسي) وهو نائب الأمين العام لهيئة (الدعوة والإرشاد) اضافة الى مواقفها بالدخول بتحالف انتخابي مع الحزب الاسلامي والمؤتمر العام لأهل العراق. ولكن تغير موقفه بهذا الشأن في عدم المشاركة في هذا التحالف جاء لاختلافات غير معروفة، وبالتالي خاض الانتخابات بشكل مستقل تمكن من الحصول على أحد عشر مقعداً من هذه المقاعد البرلمانية، إلا أنه لم يشارك في حكومة (نوري المالكي) رغم مشاركته في مفاوضات تشكيلها"[٢].

"على ضوء هذه الأحزاب الأساسية، التي مثلت القاعدة السياسية الدينية للعرب السنة في المشاركة للعملية السياسية، فمن من الممكن تلخيص موقفهم السياسي الذي بدء حملتهم الانتخابية بقوة في مؤتمر رفيع، عقد في ١٦/تشرين الأول/٢٠٠٥م، شارك فيه مئات من علماء الدين وشخصيات سياسية وشيوخ عشائر، حيث دعا العلماء لأن يكون لكل واحد منهم قناة فضائية، مجازاً لنصرة قائمة (جهة التوافق العراقية). وقد استعرض (عدنان الدليمي) برنامج القائمة، مركزاً على استكمال سيادة العراق وكفالة وحدته وبسط الأمن وإعادة الجيش العراقي، بينما اكد رئيس ديوان الوقف السني (احمد عبد الغفور السامرائي) على: "أن المشاركة في الانتخابات المرتقبة واجب شرعي ومن يتخلى عنها آثم"[٣]. بالإضافة إلى ذلك اغتنم رجال الدين السنة خطب الجمعة

---

[١] الزبيدي، حسين لطيف، موسوعة الاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٦.
[٢] الزبيدي، حسن لطيف، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٨-٣٤٩.
[٣] النصراوي،صلاح،الانتخابات العراقية وتحديات بناءالدولة،مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٣، ٢٠٠٦م، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التـي سـبقت يـوم الانتخابـات، لحـث النـاخبين السـنة علـى المشـاركة فـي الانتخابـات التشريعية وشددوا على أنها واجب ديني"[١].

ثانياً:- القوى العلمانية السنية

"مثلت هذه القوى السياسية طرفاً أساسياً في العملية السياسية. وكان لهذه القوى أوجزء منها علاقة مصالح أو تشارك أحياناً أخرى في الحياة السياسية للدولة العراقية. وبعد التغيير الكبير الذي تم مع احتلال العراق، وجدت هذه القوى السنية أنفسها بانها قدفقدت نوعاً من عناصر القوة التي كانت مهيأة لهم بوجود الدولة ومؤسساتها ووجدوا أنفسهم من دون أشكال سياسية تمثلهم وتعبر عن مصالحهم، وكنتيجة لهذه الوضعية انخرطت في العملية السياسية بقوة رغم وجود الاحتلال من اجل إعادة مركزيتها في العملية السياسية. على أن هذه القوى تباينت مواقفها وشخصياتها ومسمياتها أيضاً قبل عام/٢٠٠٣م وبعدها، حيث برزت في النهاية في شكل عدة قوى مثلت هذا الاتجاه المشارك في العملية السياسية، ومن الممكن حصرها في:-

١. **كتلة المصالحة والتحرير**

هذه الكتلةهي كيان سياسي اشترك في انتخابات الجمعية الوطنية عام/٢٠٠٥م والتي تم تاسيسها من قبل (مشعان الجبوري)[٢] وضمت قائمته (١٦) مرشحاً، وحصلت قائمته على مقعد واحد في الجمعية الوطنية الانتقالية شغله (الجبوري) نفسه. لم يستمر اشتراك هذه الكتلة السنية العلمانية طويلاً في العملية السياسية، إذ تم فصلها من مجلس النواب في تموز/٢٠٠٧م متهمة بمشكلة الفساد المالي"[٣].

٢. **حزب الأمة العراقية الديمقراطية**

"أسس هذا الحزب (مثال الآلوسي)بعد فصله من المؤتمر الوطني العراقي، عقب قيامه بزيارة اسرائيل بحضور مؤتمر عقد في تل أبيب. وشارك في العملية السياسية اواخر عام/٢٠٠٥م، بقائمة الأمة العراقية التي رأسها (الآلوسي) نفسه، وحصل على مقعد واحد في مجلس النواب. وامتاز خطابه بالتعالي عن الطائفية، وانتقد حتى السياسيين

---

[١] الزبيدي ، حسن لطيف، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢.

[٢] مؤسس (حزب الوطن العراقي) والتجمع الديمقراطي لانقاذ العراق، رئيس كتلة المصالحة والتحرير في ١٩٩٢/٩/٢٦م، حيث اعلن الجبوري انه الامين العام للتجمع الديمقراطي لانقاذ العراق، وشارك الجبوري في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية عام/ ٢٠٠٢م وانتخب عضوا في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن مؤتمر وتعتبر صحيفة (الاتجاه الآخر) الصحيفة الناطقة باسم الحزب. اثار ترشيحه رئيسا للجمعية الوطنية/ ٢٠٠٥م ، جدلا بين اوساط الائتلاف العراقي الموحد ووقفوا ضد هذا الترشيح، داعين ترشيح حاجم الحسيني، انظر في ذلك : حسن الزبيدي وأخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة. ويشغل (طارق جودت المعموري) منصب الناطق الرسمي باسم الحزب. وتوجهات الحزب رغم محدوديته وعدم تأثيره الفعال على العملية السياسية في العراق، الا هي توجهات يمكن وصفها بالوطنية والقومية. منسوجة بأطر علمانية. وقد اشترك بالانتخابات التشريعية المؤقتة والدائمة، واشترك مؤخراً في انتخابات مجالس المحافظات ولم يحصل على أي مقعد محلي"[١]

٣. **مؤتمر صحوة العراق**

"انبثق هذا الكيان السياسي والعسكري، أثر عقد مؤتمر لشيوخ عشائر الأنبار بضم حوالي (٢٠٠) من شيوخ ووجهاء العشائر السنة، من أصل خمسين عشيرة من مختلف مناطق الأنبار. واجتمعوا في ١٩/نيسان/٢٠٠٦م، لتأسيس (مؤتمر صحوة الأنبار) الذي انبثق منه مجلس انقاذ الأنبار في ١٥/أيلول/٢٠٠٦م، برئاسة الشيخ (حميد فرحان الهايس). فيما يترأس مجلس انقاذ الأنبار الذي يعتبر الجناح المسلح لمؤتمر الصحوة الشيخ (عبد الستار ابوريشة) الذي قتل في ١٣/ايلول/٢٠٠٧م بسيارة ملغومة أمام منزله في الرمادي. ان الصفة التي نستطيع أن نصف بها هذه المجموعة بأنها، مجموعة ذات طابع عشائري قبلي يتقارب مع الطروحات العلمانية المتوازنة. والتي تتجاذب مع كل التوجهات الوطنية، القومية، دينية والعلمانية، مع موقف متميز، وهو وقوفها ضد القاعدة. بعد أن رفضت مكونات هذا المؤتمر الانخراط في مشروع القاعدة التي بدأت تتقدم نحو الأنبار، على غرار تجربة حكم الطالبان في افغانستان" [٢].

" في الحقيقة ان انتشار هذا التجمع في العراق، جاء كنتيجة لتصاعد الهجمات من قبل المسلمين المتطرفين، بمحاولة هذا التجمع المشاركة ببناء تحالف مع الحكومة العراقية وكسب الدعم الامريكي. وعلى اثر انشائه، قام مجلس الانقاذ بالتعاون مع القوات الامريكية بفتح وتحويل مراكز تدريب عسكرية للمتطوعين العراقيين من أبناء العشائر المكونة للمجلس. ووافق الجيش الامريكي باسناد معركته ضد القاعدة، وبدفع رواتب المنتمين إلى الصحوات. وبعدها بدأت الامور تسير باتجاه تعزيز التحالف المعلن بين الحكومة ومؤتمر الصحوة في التنسيق والتعاون المشترك لضرب القاعدة. وبدأت بوادر المشاركة السياسية تظهر للعيان بالنسبة للمؤتمر، بعد ان انسحبت جبهة التوافق من الحكومة العراقية . و تم الاشارة الى احتمال ترشيح وزراء من (مجلس الانقاذ

---

[١] الجنابي، ميثم، العراق ورهان المستقبل، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٦، ص٦٣.

[٢] الزبيدي، حسن لطيف، واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصحوة) لشغل بعض مناصب السنة العرب في الحكومة. واخيرا مشاركتهم الفاعلة في انتخابات مجالس المحافظات المحلية وفوزهم بمنصب محافظ الانبار"[١].

المحور الثاني:- المناهضون للعملية السياسية

"من الممكن عدّ (هيئة علماء المسلمين) و الموضحة تفاصيلها سابقاً، من بين القوى السياسية الواضحة في رفضها للعملية السياسية، على عكس القوى السنية الاخرى التي تتراوح بين المشاركة والمعارضة والمقاومة المسلحة وغيرها. فهيئة علماء المسلمين لديها موقف ثابت تجاه رفض العملية السياسية العراقية من خلال موقفها الرافض للاحتلال، فهي تربط رؤيتها بمشاركة العمل السياسي بخروج القوات الامريكية. وهذا الموقف اكتسب وزنا سياسيا متناميا منذ بداية الاحتلال، وذلك لاسباب تتعلق بالوضع السياسي الجديد، الذي نشأ في أعقاب الاطاحة بالنظام الشمولي وصعود ظاهرة المقاومة العراقية. لذا يمكن اعتبارها الممثلة لعرب السنة في عملية الرفض للعملية السياسية العراقية. ولا يعني سيطرة وجودها عدم وجود بعض المجاميع العراقية السنية الأخرى، التي ترفض العمل السياسي واختيارها طريق المقاومة المسلح. لكن ما يمكن التأكيد عليه، هو إن هذه المجاميع لا تملك في الحقيقة قيادة موحدة، اذ يعود اسس قيادات قسم منها الى افراد من النظام السابق. وهذه هي حالة الجيش الاسلامي في العراق، حزب البعث الجديد، جيش محمد، وألوية ثورة العشرين وغيرها من القوى الاخرى"[٢]. فما هي مواقف كل واحدة منها من العملية السياسية؟

أولاً:- الجيش الاسلامى العراقى

"على المستوى العقائدي فإن الجماعات السنية المسلحة تنتمي في الغالب للتيار السلفي الجهادي.فالجيش الاسلامي هو اول الممثلين لهذا التيار، فلقد اعلنوا مطلع عام/٢٠٠٥م بانهم لا يدعمون العملية السياسية. فانشقت مجموعة صغيرة من الجيش اطلقت على نفسها اسم (جيش الفرقان) وعللت ذلك بسبب، ما وصفته من انحراف القيادة في توجيه جنود الجيش الى الاقتتال بين المجاهدين ومحاولة جرهم الى حرب داخلية. و تبنى الجيش الاسلامي في العراق العديد من العمليات التي توصف بالارهابية واعلن عن مسؤوليتها كما تبنى في نفس الوقت عمليات مقاومة حقيقية ضد قوات الاحتلال

---

[١] دايموند،لاري واخرون، ما الذي ينبغي فعله في العراق، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، مجلة الشؤون الخارجية، بتاريخ آب/ ٢٠٠٦ م، ص٧.

[٢] كاتزمان، كنث،قياس الأمن والاستقرار في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامريكي. وما زالت هذه القوى رافضة للعملية السياسية وتؤمن بحمل السلاح لتغيير خريطة الساحة السياسية العراقية وخروج المحتل. وانضمت جماعة جيش الفرقان مؤخرا الى تنظيم القاعدة، بإعلان البيعة لما يسمى امير دولة العراق الاسلامية (ابو عمر البغدادي)"[١].

ثانيا:- جيش انصار السنة

"مثّل جيش انصار السنة، تيارا سلفيا جهاديا اكثر تعصباً وتشددا من (الجيش الاسلامي العراقي)، وآمنوا بابادة كل من يتعامل مع المحتل بدون اي عذر او قيد اوشرط، و استحلال دمه وخصوصا الشيعة منهم. اذا أخذ الجيش فكر القاعدة ويحاول السير على خطها والتحالف معها.و الذي تأسس في ٢٠/ايلول/٢٠٠٣م نتيجة اندماج مجموعات اسلامية مناهضة للاحتلال الامريكي للعراق. وقد مارس عملياته ضد اهداف امريكية واهداف عراقية، كأعلانه مسؤوليته عن تفجير مقر تابع(للاتحاد الوطني الكردستاني) في ٢٠/تشرين الثاني/٢٠٠٦م. وتفجير مركز للشرطة في الموصل عام/٢٠٠٤م وقتل (مازن الجبوري) معاون مدير استخبارات تكريت في ٢٢/حزيران/٢٠٠٧م"[٢].

"فعليه فإن هذه الحركة هو مجموعة من بين تلك المجموعات، التي تقاطع العملية السياسية العراقية وتفضل خيار السلاح للمقاومة ضد الاحتلال ومن يتعامل ويتعاون معهم. ويرتبط هذا الجيش في ارضيته مع جماعة انصار الاسلام الكردية، التي كان يتزعمها الملا (كريكار) ويدعي هذا التنظيم بانه يضم (١٦) لواء ويصدر نشرة باسم (حصاد المجاهدين) اضافة الى مجلة (الانصار)الناطقة باسم جناحه السياسي"[٣].

ثالثاً:- المقاومة الاسلامية الوطنية ـ كتائب ثورة العشرين

"جماعة اسلامية تبنت نفس المواقف السابقة، أي مقاطعة العملية السياسية والتصدي للمحتل عسكريا. فلقد تم تأسيسها في نيسان/٢٠٠٣م . يتبنى جناحها العسكري (كتائب ثورة العشرين) عددا من العمليات ضد القوات الامريكية والجيش العراقي والشرطة العراقية. وفي٩/آذار/٢٠٠٧م انقسمت هذه الحركة الى فيلقين هما(فليق الجهاد) و(فليق الفتح) استمر بانتهاج نفس المنهاج بمقاومة الاحتلال ومحاربة العملية السياسية"[٤].

---

[١] الزبيدي، حسن لطيف، و اخرون، العراق و البحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٢.

[٢] السباعي، هاني، الحركات الاسلامية الجهادية، شبكة البصرة ، انظر الى موقع: http:// www.albrsh.net

[٣] مجموعة معالجة الازمات الدولية ، قراءة التمرد العراقي (تحرير)، مجلة الشرق الاوسط، العراق، العدد /٣٦، بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦م، ص ٤-٦.

[٤] الزبيدي، حسن لطيف، و اخرون، العراق و البحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً:- جيش محمد

"يعتقد ان هذا الجيش قد تأسس من قبل (صدام حسين) قبل سقوط نظامه، ليكون جناحا عسكريا لحزب البعث. لذلك فهو من مخلفات النظام البعثي السابق وانتهج خط المقاومة ضد الاحتلال والعملية السياسية"[١].

خامساً:- فيلق عمر

"لايختلف هذا الفيلق عن (جيش محمد). فقواته تتكون من العناصر التي كانت تعمل في الاجهزة الامنية المنحلة، ومقره بالعامرية في بغداد. وقد وصفت الفيلق، بأنه أحد فرق الموت التي شكلها تنظيم القاعدة في العراق، و تنتهج هذه المجموعة نفس نهج الجماعات المسلحة ضد الاحتلال والعملية السياسية. إضافة الى كل هذه التنظيمات فهناك العديد من الجماعات المسلحة المعارضة للعملية السياسية، امثال (جيش المجاهدين، جيش تحرير العراق ،جند الصحابة، جيش الراشدين، كتائب الغضب الاسلامي، الحركة الاسلامية لمجاهدي العراق، مناصري اهل السنة والجبهة الوطنية والقومية والاسلامية في العراق)"[٢] .

"اما بخصوص استراتيجيات عمل تلك الحركات، فهي غالبا ما تتحفظ عن اعلان برامج سياسية حقيقية وواضحة، لكنها وضعت طرد المحتل على قائمة اهدافها المعلنة ودون الخوض في تقديم طريقة في كيفية تحقيق ذلك ، وما هو البديل الذي سيحل محل العملية السياسية في حالة نجاحهم في اهدافهم. ولم يكن لهذه الجماعات اي رؤية واضحة لتأسيس جمهورية اسلامية، لكن اتصفت سلوكيتها بشكل دائم بصفة الردود العاطفية، لكون ان موقفها ماهو الارد فعل ضد المواقف والسياسات المعلنة من الاطراف المشاركة في العملية السياسية او مواقف الاحتلال الامريكي، مما يجعلها تتدخل في السياسة"[٣].

ولغرض تقيم مجريات العملية السياسية للقوى القومية العربية السنية،بشقيها الديني والعلماني، وفي ضوء ماتم ذكره، إبتداءاً من الانخراط والمشاركة في العملية السياسية ومعارضتها احيانا وهي داخل السلطة، مرورا بعدم المشاركة ورفض العمل السياسي في ظل الاحتلال، وانتهاءً بمقاومة العملية السياسية برمتها عن طريق رفع السلاح

---

[١] المصدر نفسه، ص ٣٦٦

[٢] المصدر السابق ، ص٣٦٧.

[٣]مجموعة معالجة الازمات الدولية ، قراءة التمرد العراقي، مصدر سبق ذكرة، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوجه الدولة وبوجه الاحتلال الامريكي الراعي والمؤسس لهذه الدولة وحسب تصورات الجماعات المسلحة السنية من جهة."وبتواجد محاولات من قبل(الشيخ زايد) قائد الامارات العربية المتحدة في اواسط عام/٢٠٠٣م، في تقديم بعض القيادات السياسية السنية،و بدعم خاص من السيد (عدنان الباججي) وقائد الملكين (شريف علي بن حسين)[1] من جهة أخرى. والذي قام بتطبيق سياسة (اجتثاث البعث). حيث عملت الاعداد الهائلة المرتبطة بهذه العملية مع ارتباط السنة الجوهري باغلبية الاهداف، على المزيد من استعداد عرب السنة في تنظيم السكان سياسيا وعسكريا، في قوة قادرة على الامساك بالسلطة والحفاظ عليها، واخضاع المجموعات الاخرى لها.

ولكن هذه المسألة قد تكون عاملا لعدم الاستقرار اكثر مما تدركه المجموعة الحالية في ادارة التحالف، وقد يكون رد فعل عرب السنة ضد الاحتلال ومركزهم الحالي في الدولة، اكثر دموية مما كان سابقاً"[1] "نتيجة عدم وجود قوى سياسية فاعلة تمثل السنة بشكل مطلق. أي بعبارة أخرى يمكن القول بأن مجريات العملية السياسية اتصفت بالتذبذب، لعدم اتخاذ موقف موحد ازاء بعض القضايا الداخلة ضمن العملية السياسية، واهمها الموقف من الاحتلال ومسألة وضع جدول زمني بإنسحاب المحتل. فقد اتفقت (جبهة الحوار الوطني) وتجمعات اخرى صغيرة داخلة في العملية السياسية، بتأييد هذا الطرح وجدولة الانسحاب. وهناك ايضا مسألة اخرى، وهي اعادة الجيش السابق والقوى الامنية السابقة، والمتفقة عليها من قبل كل القوى السنية تقريبا، بينما رفضت كل القوى السنية المشاركة والمناهضة للعملية السياسية، لقانون (اجتثاث البعث). مع رفض و لجزء من تلك الحركات لفيدرالية كردستان وفيدرالية الوسط والجنوب، في ظل تأكيد الجميع على عروبة العراق. لذا فإن معالم رؤية واضحة للعراق من جانب السنة لم تتشكل بعد، ولكن القوى والاحزاب السياسية السنية التي خاضت انتخابات

---

[1] شريف علي بن حسين، يستعد للعودة الى بغداد لزعامة الحركة الملكية في العراق، المقيم في لندن، حيث اقام انصاره مقرا لحركتهم (الحركة الملكية الدستورية)، تقع في شارع ابو نواس على ضفاف دجلة، وقال المسؤول الاعلامي في الحركة الملكية ان (رئيس الحركة الدستورية الملكية الشريف علي بن حسين، هو الوريث الشرعي للملكية في العراق، لانه يحمل الجنسية العراقية منذ ان خرج من العراق وحتى الآن...) المولود في بغداد يعمل في المجال المصرفي وهو نجل الاميرة بديعة شقيقة الوصي على العرض عبد الاله خال الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق والذي اغتيل في ١٤/تموز/ ١٩٥٨م في حين اوصت العائلة الهاشمية في المملكة الاردنية الهاشمية ممثلة بشخص الملك عبد الله الثاني ملك الاردن، بأن الشريف رعد بن زيد هو خير من يمثل الاسرة الهاشمية وانه الوريث الشرعي للدستورية الملكية في العراق انظر الى:/http://www.aawsat.com

[1] اندرسن ، ليام و غاريث ستانسفيلد ، عراق المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانون الأول/٢٠٠٥م وفازت بمقاعد في البرلمان تمثل آراء التيار السني الذي يدخل مرة اخرى العملية السياسية بصورة أفضل .

ولكن يمكن أن نفهم من خلال مواقف هذه القوى وتنظيرهم لحملاتهم الانتخابية، انهم مرتبطون ارتباطا قويا بهوية عراقية وهوية عربية مع اختلاف درجات الخليط بين الهويتين. والسنة العرب سواء العلمانيون ام المتدينون، هدفهم الرئيسي يكمن في جمع اتجاهات الرأي بشأن الاسلام، وحتى اولئك الذين يريدون إنشاء دولة علمانية"[١](٢).

ومن هنا وبعد هذا الاستعراض للقوى القومية العربية السنية، تدفعنا الدراسة ولظرورات التوازن العلمي وإتساقاً مع الوضع السياسي الراهن، الدخول لمعرفة توجهات المكونات الاخرى الاجتماعية و السياسية للقوى القومية العربية الشيعية بشقيها الديني والعلماني لتحديد مواقفهما من مجريات العملية السياسية في العراق وبعد الاحتلال الامريكي لها، وضمن مفردات هذا المبحث .

المبحث الثاني:- القوى القومية العربية الشيعية

أن التميز بين مواقف القوى القومية العربية الشيعية وتكتلاتها المختلفة، من مؤيدين او مناهضين للعملية السياسية، أمر لابد منه. وذلك من خلال التركيز على مبدأ الفاعلية السياسية، وكمعيار اساسي لتصور عملية بناء المركز السياسي للدولة الجديدة. من منطلق، مشاركة تلك القوى السياسية في عملية بناء الدولة، التي تعتبر القاعدة الرئيسية في انجاح هذا البناء، بسبب الأرضية التي تقدمها للنظام في الحصول على شرعية وجوده وتماسك اواصر مجتمعه.

المحور الأول:- المؤيدون للعملية السياسة

"من الممكن تحديد المشاركين في العملية السياسية العراقية، بتلك القوى التي تشكلت عام/٢٠٠٥م والمسماة بـ(الائتلاف العراقي الموحد) الذي ضم تقريبا كل القوى الشيعية الدينية والعلمانية. وقدضم هذا الائتلاف (١٦) حزبا وهي: (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (المجلس الاعلى الاسلامي حاليا)، حزب الدعوة الاسلامية، حزب الدعوة الاسلامية (تنظيم العراق)،حزب الفضيلة الاسلامي،الحزب الوطني الديمقراطي الاول الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق،منظمة العمل الاسلامي،حركة حزب الله في العراق (حركة سيد الشهداء)، وحركة الوفاق التركمانية، والتجمع الفيلي الاسلامي في العراق

(٢) مار، فيني، من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟ تقرير خاص رقم /١٦٠، بتاريخ آذار/٢٠٠٦م، ترجمة معهد السلام الامريكي، ص١٥. انظر إلى الموقع :http www.usip.org://

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجمع عراق المستقبل) ولم يدخل (التيار الصدري) الذي كان مقاطعا للعمل السياسي في بادىء الأمر"[١].

"وقد حقق الائتلاف في الانتخابات الاولى للجمعية الوطنية، على نتائج ايجابية لاستمرار وجوده، فحصل على (١٤٠) مقعداً. ولكن وعلى الرغم هذا النجاح فقد واجه مشكلات وانقسامات بين اعضائه. ففي ٢٩/تشرين الاول/٢٠٠٥م، اعلن رئيس الائتلاف (عبد العزيز الحكيم) عن تجديد صيغة التحالف بين الكيانات المنضوية تحت الائتلاف، بادخال كيانات جديدة، فوصل عددها الى (١٧) كيان بينها (التيار الصدري) الذي تحول من المقاطعة الى المشاركة مع الاحتفاظ بتنظيمهما العسكري المسمى بـ(جيش المهدي) لمقاومة الاحتلال الامريكي".[٢] لذا سيتم تقسيم كل القوى المشاركة للعملية السياسية الى قسمين رئيسيين و كالاتي :-

اولاً :- قوى الاسلام السياسي الشيعي

١. المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق (المجلس الاعلى الاسلامي حاليا)

"لم يكن المجلس الأعلى عند تأسيسه، حزبا محكوما بخطاب فكري وثقافي خاص به اونظرية سياسية وبرنامج سياسي محدد. بل هناك وجهات نظر في إن تكوينه لم يكن سوى تنظيم ايراني، جاء كنتيجة للحرب الايرانية العراقية، بهدف تشكيل حكومة انتقالية. بعد ان استطاعت الحكومة الايرانية، ان تحتل مساحات من جنوب العراق من خلال دعم المعارضة المنشقة لنظام حزب البعث"[٣]. ولكن ليس بهدف اقامة جمهورية اسلامية على غرار الطراز الايراني، وانما لهدف التمسك بتوجهاته الاسلامية. فمنذ تأسيس هذا الحزب في ايران ١٧/تشرين الاول/ ١٩٨٢م، حاول ان يجمع تنظيمات العمل السياسي الشيعي تحت مسمى واحد. مع استمرار العمل و بتوافق مع القوات او القيادات الامريكية سواء كان ذلك قبل سقوط نظام حزب البعث اوبعده"[٤].

"فقد شارك المجلس في مجلس الحكم الانتقالي ممثلا بزعيمه الراحل (عبد العزيز الحكيم) وريث أخيه الاكبر (محمد باقر الحكيم) في القيادة، الذي قتل في آب/٢٠٠٣م

---

[١] الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣-٢٦٤.

[٢] البلاغ (صحيفة) ، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الاسلامي، النجف الاشرف، العدد/ ٨٩، بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٤م.

[٣] Makiya Kanan, Republic Of Fear: The Polities Of Modern Iraq. Berkeley: UCLA, Press, 1998, P 107.

[٤] المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، المكتب السياسي ، تعريف: موجز (النظرية ـ الخصائص ـ الانجازات)، مطبعة العين، ٢٠٠٤م، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم شارك في الانتخابات الاولى عام/٢٠٠٥م والانتخابات التشريعية الاخيرة في ١٥/ كانون الاول/٢٠٠٥م. وحصل على (٢٩) مقعداً داخل الائتلاف العراقي، الذي فاز بـ(١٢٨) مقعداً. اما تصوره في بناء الدولة العراقية، فانه يسعى الى انشاء اقليم الجنوب المقترح تكوينه من تسع محافظات جنوبية، كمشروع لنظام الدولة الجديد ومن خلال تأييده مسودة قانون النفط والغاز"[١].

"وبهذا يعد المجلس الاعلى الاسلامي من القوى الفاعلة حاليا في العملية السياسية،على ان فاعلية المجلس في تحقيق هذا التصور، يعتمد بالدرجة الاولى على قدرته في تنظيم مجموعاته وادارة الاجهزة التي تحت سيطرته وعلى قدراته المالية. وهذه الخصوصيات جعلت مؤسسات المجلس يتصف بصفات لا يمكن قياسها مع المؤسسات الشيعية الاخرى. وبهدف الوصول الى غايته في تحقيق البناء الجديد للدولة، فانه يحاول جاهدا ان يصور نفسه لعموم المجتمع الشيعي، بانه يمثل الكيان السياسي الاقرب من المرجعيات التقليدية وخصوصا (أية الله العظمى علي السيستاني) من زاوية التأكيد على تقديم الطاعة له والائتمار بقوله".[٢] "ومع توجه جديد يتمثل بالابتعاد مؤخرا عن تحقيق الاهداف السياسية لطهران، في ظل التأكيد على اهمية وحدة العراق، والدفع بالمشاركة في اعادة اعمار العراق. فهذا المنهج يهدف من خلالها، الابتعاد عن الخطاب الطائفي وتجنب المشاركة في اعمال غير قانونية من جهة، و الأمل في تحوله الى حزب سياسي منفتح من جهة اخرى"[٣]

٢. حزب الدعوة الاسلامية

"يعد حزب الدعوة الإسلامية من أقدم الأحزاب الإسلامية، الذي تأسس في١٢/تشرين الأول/١٩٥٧م على يد المرجع الديني الكبير السيد(محمد باقر الصدر)"[٣]

---

[١] كاتزمان، كنث، قياس الامن والاستقرار في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

[٢] الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٨.

[٣]شبكة النبأ المعلوماتية،ازدواجية التعامل الامريكي مع الاحزاب الشيعةفي العراق، بتاريخ،٢٠٠٩/٤/٤م،ص٢-٣.

[٣] الخرسان، صلاح، حزب الدعوة الاسلامية: حقائق ووثائق، فصول من تجربة الحركة الاسلامية في العراق خلال اربعين عاما، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩م، ص٦٤،حيث شهد حزب الدعوة الاسلامية تطورا فكريا وفقهيا فيما يتعلق بنظرية الحكم، ففي عام/ ١٩٦١م كان مؤسس الحزب السيد محمد باقر الصدر قد قام بتأصيل شرعي لنظرية الشورى، وفي عام/ ١٩٧٩م ومع انتصار الثورة الاسلامية في ايران ادى الى قناعة الحزب الى الاخذ بنظرية ولاية الفقيه اساسا للحكم في الدولة الاسلامية لأن الصدر الأول قد عدل اليها وبقيت هذه القناعة حتى بعد استشهاد السيد محمد باقر الصدر في ١٩٨٠/٤/٩م، وبعد انتفاضة شعبان/ اذار /١٩٩١م التي عمت غالبية مدن العراق برزت حاجة لتطوير مشروع سياسي قادر على استيعاب كل مكونات الشعب العراقي ويلبي حاجات الواقع، لذا طرح حزب الدعوة مشروعه السياسي الذي صدر في اذار /١٩٩٢م في كتيب بعنوان (برنامجنا) للمزيد من المعلومات راجع: عبد الرزاق،صلاح، الاسلاميون والديمقراطية: دراسات في الفكر الاسلامي، موقف الاسلاميين العراقيين من الديمقراطية، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب مركز العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"ينطلق الأساس الفكري لحزب الدعوة الإسلامية، من أن الحكم وإقامة الدولة يمثل أمرا مهما من أمور المسلمين ولا يمكن تجاهله في مجتمعهم، لأن التجاهل يؤدي الى تهديد اصل الدين، فضلا عن سيطرة الكفار وعقائدهم على المجتمع الإسلامي، ولا بد من الالتزام بحكم الأكثرية في الشورى"[١]. "حيث طرح حزب الدعوة مشروعه السياسي للعراق بعد سقوط النظام البعثي. اذ كان حزب الدعوة الإسلامية ومنذ عام ١٩٩٢/م يملك تصورا واضحا عن مرحلة ما بعد سقوط النظام و الموضحة من خلال إصدار بيانه وبرنامجه السياسي، على أنه في المرحلة التي تعقب سقوط النظام مباشرة تتولى إدارة البلاد حكومة انتقالية مؤقتة، تتشكل من القوى السياسية الممثلة لمختلف شرائح المجتمع العراقي. وتقوم هذه الحكومة الانتقالية، بتهيئة الأجواءالمناسبة لصياغة دستور دائم للبلاد، تتشكل في ضوئه الحكومة الدائمة." [٢]

"وحيث حدد رؤيته لنظام الحكم الذي ينبغي اقامته في العراق بـ (نيابي دستوري ديمقراطي فيدرالي تعددي) والذي يسعى من خلال مشروعه إلى وحدة الصف والكلمة والموقف وحل الأزمات حلا سلميا عادلا، واعتماد المنطق والاحتكام الى ما تفرزه صناديق الاقتراع، بعيدا عن العنف وبعيدا عن التمييز العنصري والطائفي. ويعمل الحزب ليكون المشروع الاسلامي هو هدف العراقيين ومنهجية حياتهم، مع تبني مفهوم التغيير من منظور الآية الكريمة":إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[٣] ومن منطق ارتباط الامة بالاسلام وولائها له ومطالبتها لتحكيم قوانينه وضمن اسلوب الانتخابات الحرة والنزيهة، يسعى حزب الدعوة للفوز بتأييد الأمة لهذا المنهج العادل والمتوازن"[3].

للدراسات، ط١ ، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٧م، ص١٨٢. وللمزيد من المعلومات عن الخط الفكري العام لحزب الدعوة انظر الى: الشامي، حسين بركة،حزب الدعوة الاسلامية، دراسة في الفكر والتجربة، ط١، دار الاسلام بغداد، ٢٠٠٦م.

[١]حزب الدعوة الاسلامية، تعريف بحزب الدعوة الاسلامية، منهجا، اهدافا، ورؤية مستقبلية، دار البيان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ ص ١٥ـ ١٨، وكذلك انظر: رؤوف،عادل، حزب الدعوة الاسلامية: المسيرة والفكر الحركي مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، ط١، بيروت، ١٩٩٩م، ص٧-٩. وكذلك: الموسوي،هاشم حزب الدعوة الاسلامية: المنطلق والمسار، المركز الاعلامي لحزب الدعوة الاسلامية،بغداد، ٢٠٠٣م.

[٢] عبد الرزاق، صلاح ، الاسلاميون والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧. يبدو ان السيناريو الذي كان في ذهن قيادة حزب الدعوة هو سقوط النظام اما بانقلاب عسكري او انتفاضة شعبية، اذ لم يكن في تصور الحزب ان الولايات المتحدة ستقوم بشن حرب شاملة تسقط فيها صدام لانها كانت تدعمه سياسيا واعلاميا وعسكريا حتى عام ١٩٩٠/ م أي قبل غزو الكويت، ولعل ذلك قد اجبر حزب الدعوة على مراجعة خططهم واستراتيجيتهم تجاه العراق والمنطقة وامريكا وبريطانيا والقوى الاخرى.

[٣] القرآن الكريم، سورة الرعد، الاية ١١.

[3]حزب الدعوة الاسلامية، برنامجنا : البيان و البرنامج السياسي لحزب الدعوة الاسلامية، لندن، ١٩٩٢ ، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وبهذا اتخذ حزب الدعوة قرار الإسهام في الحياة السياسية العراقية، بعد سقوط النظام السابق في نيسان/٢٠٠٣م. ليكون له من القوى الوطنية الأخرى دور ايجابي وفاعل لتأهيل العراق للمرحلة الدستورية الدائمة. اي بناء عراق دستوري ديمقراطي فيدرالي في إطار الوحدة الوطنية، مع التأكيد على وحدة العراق ارضا وشعبا وسيادة، يتساوى فيه المواطنون بمختلف أديانهم وطوائفهم ومذاهبهم في الحقوق والواجبات. وذلك بضرورة صياغة دستور دائم للبلاد، لا يتقاطع مع مبادئ الإسلام وكل قيمه، ويمنع تشريع كل ما يتعارض مع الثوابت الإسلامية المعتمدة لدى غالبية العراقيين"[4]. "إن أهمية تدوين دستور دائم للعراق، هو لغرض تنظم شؤون الحكم وتغيير السلطة وحقوق المواطنين وصلاحيات المسؤولين وواجبات المؤسسات الحكومية والدستورية. إذ آمن الحزب بأن وجود دستور دائم يمثل ضماناً دائم لأداء مؤسسات الدولة والمتمثلة بصمام أمان عند الأزمات السياسية، ويبقى الدستور هو المرجع الوحيد لحل المشاكل المتوقعة"[١].والتي تم التركزعليه، بموجب إصدار بياناً قبل الغزو الأمريكي للعراق بثلاثة أيام فقط، والتي جاء فيه: "العمل من أجل بناء عراق دستوري وموحد يكفل المساواة بين جميع مواطنيه ويحقق طموحاتهم وحقوقهم المشروعة عبر نظام تعددي يحترم حقوق الإنسان والحريات السياسية والإعلامية وتداول السلطة سلميا"[١][٢]. و كما "أكد على ضرورة الأخذ بالنظام الفيدرالي، إذأعلن أنه، لايمكن أن يلبي طموح الشعب العراقي غير اعتماد نظام تعددي دستوري يعتمد الانتخابات الحرة المبنية على أساس الديمقراطية وما يمكن أن يقرره من نظام الفيدراليات واعتماد آلياتها في تحديد السلطات الثلاث"[٢][٣].

"اعتمد الحزب بإن الخلق والأمر والتشريع لله وحده، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، وعلى أساسها تقوم البنية التشريعية وبضرورة تشكيل مجلس من الفقهاء وخبراء التشريع الإسلامي يسمى (المجلس التشريعي) يتولى مهمة صياغة البنية التشريعية مع أحكام ومراقبة ومطابقة القوانين والقرارات، مع أحكام الشريعة ونقض المتعارض معها"[٣][٤]."وبهذا اشترك حزب الدعوة الاسلامية بالعملية السياسية

---

[4] الشكرجي، ضياء، رؤيتي للنظرية السياسية لحزب الدعوة الاسلامية للمرحلة الراهنة ، القسم الثاني ، انظر الى الموقع : http://www.kitabat.com

[١] عبد الرزاق، صلاح، الاسلاميون والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

[٢] الدعوة للجماهير (صحيفة)، بيان حزب الدعوة الإسلامية ، العدد/١، بتاريخ٢٠٠٣/٥/١٤م.

[٣] جعفر، احمد غالب محي، النظام الحزبي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

[٤] حزب الدعوة الاسلامية، الاعلام المركزي: منهاجنا، ٢٠٠٤م ،ص٥٥-٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل فاعل واشترك في مجلس الحكم الانتقالي، ممثلا بالناطق الرسمي عنه (ابراهيم الجعفري) ودخل انتخابات/٢٠٠٥م (المؤقتة) وانتخابات ١٥/كانون الاول/٢٠٠٥م وتحالف الحزب مع (التيار الصدري) مقابل تنازل الحزب عن (٥) مقاعد في البرلمان الحالي، لصالح زيادة كتلة التيار في البرلمان. حيث يتمتع هذا الحزب بـ(٢٥) مقعدا في البرلمان ويعد احد الاطراف الرئيسة المكونة للائتلاف، وتصوره لمشروع بناء الدولة يذهب عكس توجهات المجلس، حيث يرفض اقامة الفيدرالية مع دعمه لمسودة قانون النفط والغاز"[١](٥).

اما موقف الحزب من الوجود الامريكي في العراق، فيشير(وليد الحلي) وهو قيادي بارز في حزب الدعوة بالقول: "اما بخصوص التواجد الامريكي فهو حقيقة لا يمكن تجاهلها، نأمل ان يستقر الوضع السياسي ويغادر الامريكان"(٢).

"ومن الجدير بالذكر بوجود تنظيم ثاني ضمن الاتجاه المنقسم عن حزب الدعوة، وهو حزب الدعوة الاسلامية (تنظيم العراق) وامينه العام السيد (هاشم الموسوي) وهذا الحزب اقل تعلقا بنظرية ولاية الفقيه، كحال حزب الدعوة لجناح (المالكي) حاليا، الذي لا يعطي موقع سياسي للولي الفقيه كالذي تضمنته نظرية ولاية الفقيه. و التزم هذا الحزب بالموقف الذي ينادي بضرورة خروج الامريكان في العراق، لكن هذا الموقف توافق مع الاتجاه الاول من الحزب، خصوصا بعد توحد الجناحين في الانتخابات المحلية الاخيرة.وما يمكن الاشارة اليه في هذا الصدد، هو ان مواقف هذه المجموعة ازاء موقف المجلس الاعلى الاسلامي، حول رؤيته بما يخص قوات الاحتلال هو "لولا وجود تلك القوات لما نشأت المشكلة الامنية في العراق، والتي تتحمل مسؤوليتها بشكل اساسي هي قوات الاحتلال، لانها اعتمدت سياسات خاطئة وسياسات غير مقبولة، وبالتالي عرضت الشعب العراقي وعرضت قواتها الى الخطر". لكنها مع ذلك تتعامل مع هذه القوات بشكل مستمر وكأنها مقتنعة تماما بشرعية هذا الوجود على المستوى العملي. وبهذا فان فاعلية هذه المجموعة في تثبيت قواعد اللعبة السياسية الحالية المقسمة بين الاطراف الشيعية، يظهر من خلال التوغل الفكري لها بين اواسط

---

(٥) كاتزمان، كنث، قياس الامن و الاستقرار في العراق مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(٢) الحريري، جاسم يونس،الوحدة الوطنية : احتلال العراق و تداعياته عربيا و اقليميا و دوليا، مصدر سبق ذكره،ص ٦٥٤-٦٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيعة، بدليل ذلك الاستقطاب الانتخابي الكبير اثناء الانتخابات المحلية المؤقتة الاولى والثانية في الانتخابات المحلية الأخيرة"[١].

٣. <u>التيار الصدري</u>

"يتجسد هذا التيار بشخصية (مقتدى الصدر)، النجل الشاب للسيد (محمد صادق الصدر) الذي تم اغتاله من قبل النظام السابق في الكوفة عام/١٩٩٩م. ومقتدى الصدر هو الشخصية الرئيسية التي طرحت مسألة الاصل الاجنبي، و لعدد من رجال الدين الشيعة البارزين، من بينهم (آية الله العظمى السيد علي السيستاني)[٢] ،(محمد اسحق الفياض) و(بشير النجفي). و هذا الطرح هو ضمن المعطيات مهمة ، لأنها تعبر عن مسعى رئيسي للدعوة الى اعتماد نهج وطني للسياسة الشيعية في العراق، و التي قد تثير شكوكا حول مدى ملائمة القادة الدينيين غير العراقيين لقيادة العراق."[٣]

"يمكن تتجسد مواقف التيار الصدري من العملية السياسية في مواقفه ضد الاحتلال الامريكي خلال المراحل التالية :-

<u>المرحلة الاولى:</u> اعلن مقتدى الصدر في مسجد الكوفة اثناء صلاة الجمعة في ١٨/ تموز/٢٠٠٣م عن تأسيس جيش عقائدي اطلق عليه اسم (جيش المهدي) ليتولى حماية المرجعية الدينية والعتبات المقدسة. وقد كانت هذه الدعوة وراء انخرط الشباب الموالين لهذه القيادة في هذا الجيش، خصوصا في المدن التي فيها اكثرية شيعية

---

[١] حزب الدعوة الاسلامية: تنظيم العراق، مشروع الدستور لدولة العراق الاسلامية، ٢٠٠٥م.

[٢] ولد في ايران،وتلقى علومه الشرعية في مدينه قم،ثم انتقل الى العراق،واقام في النجف لاكمال تحصيله،وتتلمذ على يد احد علماء الشيعة وابرز مراجعهم في العراق سابقاً وهو (ابو القاسم الخولي)،وقد وصل الى مدينة الاجتهاد المطلق،كما قام بتأليف العديد من الرسائل والدراسات في الفقه الشيعي.وقد تعرض لضغوط شديده في فترة= =التسعينات من قبل نظام البعث،باخضاعه اخيرا،الى العلن في الفضاء السياسي العراقي الجديد،ووجدوا شيعة في العراق طريقاً للتعبير عن هويتهم الطائفية وتمسكهم بمذهبهم ،وقد ازدادت هذه العلاقة الى ان اصبح مراجع الشيعة بمثابة الدولة داخل الدولة.ولا تشير السيرة العلمية للسيستاني الى وجود قراءات واهتمامات سياسية في التابعة والتأليف،او ممارسة سياسية سابقة مشهودة،بل على النقيض من الصدر او الخميني،وتعد شخصية المرجع الديني الشيعي من الشخصيات الجدلية في الحياة السياسية العراقية بعد الاحتلال،وقد تأثر الكثير من النقاش السياسي والاعلامي في محاولة تفسير موافقة وتحديد ابعادها،فان كان لا يقبل بالاحتلال ولم يوافق على مقابلة أي مسؤول امريكي الى الان،فكيف يقبل بمظلة الأمم المتحدة،على الرغم من انها غطاء الهيمنة السياسية الامريكية،واذا كان رفض مقاومة الاحتلال ومنع الشيعة من رفع السلاح،فلماذا لم يستنكر المذابح الامريكية في الفلوجة،او التعذيب في سجن ابو غريب،فكيف نوفق بين هذه الموقف وبين موقفه الرافض من الحكومة الدينية وحيدا ولاية الفقيه؟ في حين اكدت هذه المرجعية دوماً على اهمية الانتخابات ودورها الاساسي في تقدير مستقبل البلد،وحفظ حقوق ابنائه في مختلف الاطياف والمكونات،على ان المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين في الانتخابات وتوجه برسالة الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية وحرصه ان يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العصبة من تاريخهم للحيلولة دون الوقوع في شرك الفئة الطائية والعرقية،من الترويع والتهجير والفتك.مع عدم اصدار أي بيان سياسي حول مسودة الدستور عامة،مع رفضهم او قبولهم بمبدأ الفيدرالية في العراق بالرغم من رفضهم القاطع الى اختفاء الشرعية الدولية لقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية،على انه مخالف للقوانين،ويرفضه معظم ابناء الشعب العراقي،وينذر بنتائج خطيرة انظر في ذلك الى :http://www.sistani.org

[٣] فولتر، غراهام، الاسلام السياسي في العراق ما بعد صدام حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبخاصة مدينة الصدر في بغداد ومدن الجنوب البصرة والناصرية والعمارة وميسان . وعلى اثر تكوين هذا التنظيم، بدأت مرحلة الصراعات الدامية مع قوات الاحتلال والتي ادت الى تدخل المرجعية الدينية في بعض الاحيان لتوسط لايقافها. وشكل هذا الصراع مع القوات الامريكية نواة الرفض الاولى لمقاطعة العملية السياسية في العراق، واتضح هذا من خلال التحالف الذي اقامه (التيار الصدري) مع (هيئة علماء المسلمين) اثر الهجوم الامريكي على الفلوجة في/٢٠٠٤م من اجل ادامة القطيعة ضد الدولة والمحتل"[١].

المرحلة الثانية: "سعى اطراف شيعية الى استيعاب هذا التيار، وضمه الى قائمة الائتلاف منذ تشكيلها، بهدف الاستفادة من الدعم الشعبي له في عملية التغيير وتحويل المقاطعة وحمل السلاح الى مشاركة فاعلة في العملية السياسية. فدخلت اسماء مقربة من مقتدى الصدر امثال (جواد سمسم) و(بهاء الاعرجي) وغيرهم ضمن المجموعة المسيطرة على الساحة السياسية العراقية. وهذا التكتيك كان وراء هذا التغير في مواقفه ومن نتائجه ان تخلي انصار التيار عن السلاح ، وبدأوا يتحدثون عن المقاومة السياسية بديلا عن الاستشهاد في مواجهة الامريكيين، واصبح الصدر الذي اعتبر متمردا في بداية الاحتلال الامريكي، تحول الآن الى شخصية سياسية وله نواب يمثلون تياره ووزراء رغم انسحابهم، اعتراضا على المحاصصة الطائفية في توزيع الحقائب الوزارية. على اعتبار بقاء الفاعلية السياسية لهذا التيار في مسيرة بناء الدولة والعملية السياسية، على عمق ثقله الشعبي كماً ونوعاً".[٢]

المرحلة الثالثة: " ازدواجية مواقف التيار الصدري بين معارض ومشترك في العملية السياسية، من خلال مطالبته المستمرة برحيل الاحتلال واعتراضه على سياسات البرلمان والحكومة. برغم اشتراكه في البرلمان، جعلته يصبح ليس معارضاً بل مقاطعاً للعملية السياسية. فقد علق التيار الصدري في أكثر من مناسبة مشاركته في الحكومة او مجلس النواب، كما هدد بمقاطعة العملية. ففي ١٦/نيسان/٢٠٠٧م اعلن التيار سحب وزرائه من حكومة المالكي، احتجاجا على المحاصصة الطائفية ورفض جدولة القوات الامريكية من البلد. ولعل القرار الاكثر اثارة، هو قرار الانسحاب من

---

[١] الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ص ٢٧٤.
[٢] الملف العراقي (تقرير)، الصدر من المعارضة المسلحة الى العمل السياسي، المعهد العراقي للتنمية و الدايمقراطية ، العدد/١٨ ،٢٠٠٥م،ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتلاف العراقي الموحد منتصف ايلول/٢٠٠٧م. والاكثر من ذلك، تتجسد هذه التناقضية في المواقف من معارض ومقاطع، باعلان الصدر بتجميد نشاط جيش المهدي لستة اشهر في ٢٩/ آب/٢٠٠٧م ، عقب احداث العنف التي شهدتها مدينة كربلاء المقدسة اثناء زيارة النصف من شعبان. ورغم ان قرار التجميد قوبل بترحيب اطراف عراقية وامريكية، الا انه اثار الكثير من الجدل داخل الحركة الصدرية تجسدت بانشقاقات وتمردات على التيار.وفي عام/٢٠٠٨م ، تفجر الصراع بين الحكومة والتيار الصدري رغم اعادة تجميد نشاطات جيش المهدي، ووصل الامر ذروته في آذار/٢٠٠٨م ، بما عرف بعملية (صولة الفرسان) في البصرة، وتم القضاء على الخارجين عن القانون من ابناء التيار الصدري"[١].

"من هنا نتوصل ان التيار الصدري يمثل حركة مرنة تتميز بمواقف غامضة مع الحكومة والاحزاب السياسية المحلية بشكل عام، فغالبا ما تكون هذه المواقف متقلبة وغير متناغمة في مسيرته ومنهجية بناء الدولة العراقية، والتي بدأت بحمل السلاح ومرت بالمقاطعة السياسية وانتهت بالمشاركة الفاعلة المتحفظة في عديد من المواقف. ولكن التيار الصدري يملك القدرة على ان يكون القوة الفاعلة في المرحلة السياسية القادمة ، وذلك بفضل المزيج الفريد الذي يشكله من الرؤية السياسية والحماسة الدينية والقدرة العسكرية، وهذا المزيج يؤهل التيار للنمو السريع والانتشار، خصوصا بعد تخليه عن لغته المتشددة التي عرف بها في السابق. وتوقفه عن الانتقاد العلني لكبار رجال الدين الشيعة والسياسيين"[1].

٤. حزب الفضيلة الاسلامي

"يعد حزب الفضيلة الاسلامي احد مكونات الائتلاف العراقي الموحد، والذي تأسس في أيار/٢٠٠٣م، مقره الرئيسي في بغداد. و يتكون الحزب من اتباع الشيخ (محمد اليعقوبي). اما مساهمة هذا الحزب في إعادة بناء الدولة العراقية، فتتمثل في انخراطه سريعا ضمن دائرة المكون السياسي الشيعي، وصار عضوا في اكثر من لجنة واستطاع الدخول ضمن قائمة الائتلاف، وانسحب منها مؤخرا، وساهم الحزب في حكومة الجعفري وحصل على وزارتي النفط والسياحة، وحصل على (١٥) مقعدا داخل البرلمان في انتخابات ١٥/ كانون الاول/ ٢٠٠٥م، وحصل على (٥١) مقعد في

---

[١] الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص ٢٨٠-٢٨١.

[1] المصدر السابق ، ص ٢٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجالس المحافظات ضمن انتخابات كانون الثاني/ ٢٠٠٥م، في حين لم يحصل في الانتخابات الاخيرة على مقاعد في مجالس المحافظات باستثناء البصرة والديوانية، اذ لم تتجاوز مقاعده على (٥) مقاعد فقط.

انسحب الحزب من الحكومة، ولكنه لم ينسحب من العملية السياسية واحتفظ اعضائه بمقاعدهم في مجلس النواب. وما يميز حزب الفضيلة ، هو الاسلوب المركزي في ادارته، بكونه يدار من خارج الحزب وليس من داخله، اذ يلعب مرشده الروحي الشيخ (محمد اليعقوبي) دور القائد العام للحزب، ويمتلك دون غيره كل المفاتيح، بغض النظرعن موقفه من مسألة تنحية المستشار السياسي للحزب وامينه العام الدكتور (نديم الجابري) وتعيين (عبد الرحيم الحصيني) بدلا عنه.

وبهذا يشكل حزب الفضيلة الاسلامي، احد الاقطاب المهمة في العملية السياسية للفترة الماضية، رغم انه لم يكن لديه ممثل في مجلس الحكم، لحداثة نشأة الحزب. الا ان الحزب وقياسا بمرحلته العمرية الحديثة، شكل انعطافا مهما في تحديد سلوك العملية السياسية ضمن المشاركين الشيعة في هذه العملية"[١].

٥. الاحزاب والكيانات الصغيرة

"يتضمن الكيان السياسي الشيعي اضافة الى الاحزاب التي ذكرت اعلاه، مجموعات ثانية اتسمت بقلة عددها وعدم قدرتها في التاثيرعلى سير العملية السياسية، رغم مشاركتهم المحدودة، ويمثل كل من (حزب الله في العراق ،منظمة العمل الاسلامي وحزب الطليعة الاسلامي، وحركة الدعوة الاسلامية،حركة الكوادر الاسلامية وحركة الوفاق الاسلامي) هذه الاحزاب. وما تتسم بها هذه التكوينات، هو افتقار معظمها الى القواعد الجماهيرية ولا يظهر في سلوك هذه الاحزاب حالة نمو واضحة من زاوية تطورهذه القواعد، وتبقى قياداتها غير بارزة، كما ان موقفها من الصراع السياسي غير مؤثر . وربما يعود سبب ذلك الى فقدانها للتنظيم السياسي. ولكن رغم هذا الضعف في التنظيم، الا انها لعبت دورا في العمل السياسي. و بالرغم من حصر نطاق مساهمتها في عملية بناء الدولة العراقية الجديدة، و المتمثلة بمشاركتها ضمن قائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات نهاية /٢٠٠٥م والتي حصلت على مقاعد

[١] الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧-٢٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برلمانية محدود، ولم تحصل على وزارات في الحكومتين، وانما حصلت على مناصب إدارية كوكلاء وزراء ومدراء عامين"[2].

ثانيا:- القوى السياسية الشيعية العلمانية

ان للعلمانية جذورا قوية في المجتمع العراقي، خصوصا قبل عام/٢٠٠٣م.حيث وجدت لها ارضية خصبة في العراق على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم، وبقدر تعلق الامر بالقوى السياسية الشيعية العلمانية، سنقتصر البحث عن مواقف ابرز هذه القوى كعوامل مؤيدة ومشاركة في العملية السياسية الحالية. ويمكن اعتبار تأثيرهم بأنه شكل نخبة مؤثرة في بنية المجتمع والدولة العراقية الجديدة، و في مقدمتها (حركة الوفاق الوطني العراقي) والتي تم ذكر تفاصيلها سابقا، مع العلم ان التوجهات السياسية لهذه الحركة، لا يمكن اعتباره كحركة شعية خالصة، لكون اشخاصها يمثلون اكثر من مذهب وطائفة. من خلال وضعه في داخل التكوين الشيعي، والذي يعود الى طرح (اياد علاوي) نفسه ودائما، كشيعي علماني وطني. وسيتناول الباحث دراسة (حزب المؤتمر الوطني العراقي) كواحدة من الاحزاب التي تقع ضمن هذا الاتجاه .

حزب المؤتمر الوطني العراقي

"تحالفت الاحزاب الكردية الرئيسة واحزاب شيعية اخرى، لتشكيل هذا الحزب في عام/ ١٩٩٢م، تحت برنامج سياسي، يهدف الى تقديم تصور لنظام الدولة الجديدة والتي تستند على مبادئ حقوق الانسان، الدمقراطية، التعددية والفيدرالية. ولكن ظهرت مجموعة ردود الفعل، التي تشكك بشان تلك الديمقراطية، اذ ان العديد من الاطراف المشكلة لهذا الحزب تخضع لقيادة شمولية .

اختارت اللجنة التنفيذية (احمد الجلبي)[1] لقيادة الحزب. وتسلم منصب رئيس مجلس الحكم الانتقالي بعد اختياره من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) عضواً فيه لمدة شهر واحد فقط وضمن الدورة الثانية بعد (ابراهيم الجعفري). وقد تحالف ومنذ عام/٢٠٠٤م مع من تم انتخابهم من الاحزاب الاسلامية الشيعية، وشغل احد مناصب نواب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية عام/٢٠٠٥م. ومع الانتخابات التشريعية نهاية/٢٠٠٥م فضل الحزب ان ينفصل عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد، وشارك فيها بقائمة

---

[2] المصدر السابق ، ص ٢٧٣.

[1] يبلغ الجلبي مواليد بغداد/٦٧ عاما،تلقى تعلمه في الولايات المتحدة كعالم رياضيات، كان والده رئيسا لمجلس الشيوخ في الملكية التي اطيح بها في ثورة/عام ١٩٥٨، انظر في ذلك: كاتزمان، كنث، قياس الامن والاستقرار في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منفردة باسم (حزب المؤتمر الوطني) ولم يحصل على اي مقعد في البرلمان. الا ان (الجلبي) بقي محتفظا بمنصبه كرئيس للجنة الوطنية العليا لقانون (اجتثاث البعث) وقد عارض الجهود الرامية الى اصلاح هذا القانون، وعمل كمنسق بين لجان مناطق بغداد المتجاورة في خطة بغداد الامنية المسماة (فرض القانون) وعمل جاهدا على الحشد الشعبي لهذه الخطة في سبيل انجاحها"[٢].

"اما عن موقف الحزب من الوجود الامريكي في العراق، فهو يتقارب من موقف حركة (الوفاق الوطني العراقي)، على ان العمل جار على وتائر سريعة لاسترجاع السيادة للعراقيين خلال مدة قصيرة، ويقول(الجلبي) في هذا الخصوص: "ان انتقال السيادة الى العراقيين لا يعني خروج قوات التحالف فور حصول ذلك، لكنه يعني ان هناك اتفاقا يعقد بين دول ذات سيادة وينظم وجود هذه القوات ومدى وجودها وعددها ونوعها"، والواضح ان (احمد الجلبي) و(اياد علاوي) يتفقان على ان السيادة لاتتحدد بالوجود والبقاء لهذه القوات اوانسحابها، بقدر ما يتعلق الامر بممارسة السلطة على مستوى الحكم والدولة. ومن هذا المنطلق يمكن ابراز مساهمة هذه القوى في كيفية المشاركة في مجريات العملية السياسية في العراق لتأسيس الدولة الجديدة"[١].

المحور الثاني:- المناهضون للعملية السياسية

لا تدعي معظم القوى السياسية في العراق تأييدها للاحتلال، بقدر تعلق الامر بالقوى السياسية الدينية الشيعية. فهناك اتجاهات عديدة داخل هذا الوسط تتحدث عن ضرورة خروج القوات الاجنبية من البلاد، اي بالرفض الكلي للوجود الامريكي ومقاطعة العملية السياسية، بما في ذلك المشاركة في السلطة او في الانتخابات العامة، بسبب ما يصفه بعدم شرعية الاحتلال على إن الخطوات السياسية التي تجري في وجوده، لن تخدم في النهاية غيرمصالحه. وإن تيار (جواد الخالصي) هومن اهم التيارات السياسية التي تخص هذا الإتجاه، والموضحة تفاصيلها بالشكل التالي :-

١. تيار جواد الخالصي

"يمثل هذا التيار رجل دين شيعي (جواد الخالصي) الذي يترأس الخالصية العالمية لمنطقة الكاظمية في بغداد، وهو الامين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي المعارض

---

[٢] المصدر نفسه، ص٢٢٥.

[١] الحريري، جاسم يونس، الوحدة الوطنية في احتلال العراق و تداعياته عربيا و اقلميا و دوليا، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعملية السياسية العراقية، فيما كان (وميض جمال عمر نظمي) ناطقاً رسمياً. والذي تشكل في أيار/٢٠٠٤م بمبادرة قوى وطنية تعمل على انهاء الاحتلال الامريكي على العراق سنَة وشيعة. وهو يضم (هيئة علماء المسلمين) و(التيار الصدري) و(المدرسة الخالصية العالمية) و (حركة الضباط الاحرار) و (التيار البعثي اليساري) و(الاصلاح والعدالة) و(الحركة الوطنية الموحدة) و(الجبهة التركمانية) و(الحزب المسيحي الديمقراطي) و(الحزب الطليعي الناصري) وعدد كبير من الحقوقيين والناشطين المدنيين.

وبهذا يعد المؤتمر التأسيسي خطوة في عملية مقاطعة ومعارضة العملية السياسية، وإن السبب وراء تمسكه بمقاطعة العملية السياسية، هو عدم اعلان جدول زمني لخروج قوات الاحتلال من جانب، ومن جانب آخر عارض كل التشكيلات السياسية التي افرزها الوجود الاجنبي في العراق وخصوصا قانون ادارة الدولة، مع صراع البديل او تقديم الحلول اللازمة لمعالجة الازمات التي تعيشها البلاد، اثر تعثر اجراءات هذه العملية السياسية تحت وجود المحتل"[١]

"ولكن يبدوان المؤتمر بدأ يعاني بالآونة الاخيرة ضعفاً، يعود سببه إلى انسحاب شخصيات وقيادات مهمة، منها (التيار الصدري) و(آية الله الشيخ قاسم الطائي) و(حزب الاصلاح الديمقراطي) وشخصيات عشائرية اخرى. لكن مع ذلك يبقى تيار جواد الخالصي من اوضح التيارات السياسية الشيعية المتمسكة بمو اقفها ازاء الرفض بالمشاركة في العملية السياسية ومقاطعتها منذ عام/ ٢٠٠٣م وحتى اللحظة"[٢].

وعلى ضوء ما تم ذكره في أعلاه، و تقييماً لمواقف القوى القومية العربية الشيعية وبشقيها العلماني والديني، يتمكن الباحث توضيح الجوانب التالية :-

أولاً :- "إن القوى الشيعية في العراق تحاول ان تأخذ موقعها في هذه الصيرورة، أي تتطلع اليوم بان تحتل موقع الصدارة والسيطرة. حيث تشكل المرحلة الحالية من السياسة العراقية بمثابة منعطف في حياة شيعة العراق، بعد ان كانت مجموعات مستبعدة طوال سنين عديدة، بدأت مع العثمانيين والبريطانيين وانتهت مع البعثيين. فمنذ سقوط نظام البعث عام/٢٠٠٣م على ايدي الامريكان، تحاول القوى الشيعية

---

[١] ايلاف الالكتروني (صحيفة)، الخالصي: السيستاني لا يعلم ما يدور حوله، (مقاله منشورة)، النجف الاشرف العدد/ ٥٢، بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٨م، ص٢١.

[٢] عبد الرحمن، كاظم حسن، دراسة عن اداء الامانة العامة للمؤتمر التاسيس الوطني العراقي (مقالة)، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٣م، ص٤ ، انظر الى الموقع: http:// Alsed-albaghadi com .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل بواقعية مع هذا التغيير. ولاينبغي التقليل من اهمية هذا التحول السياسي، سواء بالنسبة للعراق اوبالنسبة للمنطقة. وعليه فان صورة العراق السياسية المستقبلية قد بدأ بالتغيير فعلا، بعد ما تم خلق فراغا خطيرا للسلطة في العراق، بإزالة النظام السابق حيث تمكن الدين المنظم يملأ هذا الفراغ، ويلعب دورا اساسيا في مستقبل الدولة العراقية، بسبب كونه احد الهياكل الاجتماعية القليلة المتبقية، والذي يملك القدرة على تحريك جماهير الشيعة"[١].

ثانياً :- "انخراط تلك القوى في عملية بناء الدولة الجديدة بالتعاون مع الامريكان جعلهم كاللاعب الأساسي في تحريك المشهد السياسي الجديد، لذلك فانها دخلت في العملية السياسية بكامل قواها ، على الرغم من وجود تيارات وقوى شيعية سياسية اخرى لم تشترك في العمل السياسي وتحفظت عليه، او حتى تلك التي تتراوح مواقفها بالمشاركة والمقاطعة او حمل السلاح احيانا، والتي تمثلت بمواقف ايجابية من العملية السياسية والحكومة ممثلة بقوة (حزب الدعوة الاسلامية) و(المجلس الاعلى الاسلامي)، وموقف سلبي من العملية السياسية، تمثل في رفض قيامها اثناء وجود القوات الامريكية في العراق كتيار الشيخ (جواد الخالصي)، وان كان الاخير لايمتلك شعبية واسعة على الصعيد الافقي والعمودي، وموقف نقدي من العملية السياسية يتمثل في القبول والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، مما قاد في النهاية الى انسحاب كامل من التكتل الشيعي المسمى (بالائتلاف العراقي الموحد)"[1].

ثالثاً :- "إن مسيرة التكوينات السياسية لمواقف القوى السياسية الشيعية العلمانية الفاعلة في العملية السياسية، لعبت وجسدت هذا الدور المؤثر في بداية التغيير. الان الوضعية قد اختلفت بسبب ان التوجهات المجتمعية للشعب العراقي اصبحت تتحكم بها التوجهات الدينية والتلاعب بمعطياتها ، لغرض حشد اكبر عدد ممكن من الاصوات بهدف استلامهم الحكم وتنفيذ مشاريع برامج من يقف وراء هذه العملية من احزاب وتيارات سياسية،واصبح الناخب العراقي ينجذب الى الايديولوجيات الاسلامية والدينية اكثر منها من العلمانية، وهذا ما اثبتته نتائج الانتخابات المحلية الاخيرة، لذلك اصبح

---

[١] كول، جوان، الشيعة العراقيون حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، نشر ضمن ملف العراق تحت الاحتلال المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد/ ٢٩٨،بتاريخ كانون الأول/ ٢٠٠٣ م، ص٩٤-١١٠.

[1] المصدر نفسه ، ص ١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلمانيون الشيعة يشعرون باليأس ويقولون بأنه طالما صوتت الاغلبية الشيعية الى الاحزاب والتيارات الاسلامية، فإن العراق يسير نحو الهاوية"[١](٢).

رابعا:- "يرى الاعلام الغربي بان الشيعة في احيان كثيرة تتميز مواقفهم بارتباطهم بجمهورية ايران الاسلامية، بل يذهبون الى اعتبار الشيعية هم ايرانيون. بينما في الحقيقة كثير من الشيعة هم عرب مخلصون لوطنهم العربي اكثر من اخلاصهم لايران.[٢](٣) فالذين اتجهوا الى ايران أنضجوا مفهومهم السياسي المتأثر الى حد ما بافكار الثورة الايرانية، وبهذا اصبحوا غرباء عن الجماهير الشيعية في العراق، فغالبا ما ينظر اليهم انهم يعملون كوكلاء للحكومة الايرانية. وتكمن هنا نقطة الضعف الجوهرية المتمثلة بالتجزئة والانقسام. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الشيعة في العراق بشكل منفصل عن الشيعة في ايران فإن اعدادهم في الشرق الاوسط له تأثيره، حيث يشكلون مجموعة سياسية هامة. فان هذا الوزن العددي ساهم في تجسيد الهوية الطائفية الشيعية والرباط الكامن بين الحوزة والمراجع الدينية والجماهير. لذا فإن الدور السياسي المناسب للقادة الدينيين، والدرجة التي يجب ان يحكم فيها العراق كدولة اسلامية، هي قضايا من المؤكد انها سوف تثير التوتر عبر الانقسام الطائفي، وعلى فترة عقود بل قرون من التمييز الطائفي.

وعلى الصعيد الرسمي ان استغلال خلق هوية واضحة بين الشيعة العراقيين كقوم مضطهدين، والذي تم تاكيده باعلان للشيعة في العراق بقوله: "ان عزل الشيعة المتواصل عن اي ممارسة للسلطة سيساهم بتحويل الشيعة العراقيين الى كيان اجتماعي معترف به" واكثر من ذلك استغلال فكرة ان:" الشيعة كمجموعة متميزة تعود كثيرا الى سياسات التمييز الطائفي والبطش، اكثر مما ترجع الى اي اعتبارات طائفية او دينية بشكل خاص."فهذه العبارات ستؤثر الى احداث انقسام سياسي طائفي. وعليه فان مع سقوط نظام الحكم البعثي ، سيحول بالتأكيد هذا الانقسام بالتوزيع التقليدي للسلطة السياسية. وهذه المرة من الصعب جدا ان يقبلوا دورا ثانويا في حكومة

---

(٢) اندرسن، ليام وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية ام تقسيم، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

(٣) كان من الواضح ان جماهير الشيعة كانت تؤيد برنامج عمل الوطنيين العراقيين اثناء الحرب الايرانية-العراقية واختاروا القتال مع الدولة العراقية ضد من هم من ديانتهم في ايران. وغالباً ما ينظر الى هذا بصورة صحيحة كبرهان على الهوية العراقية لشيعة العراق،وهو ايضاً دليل على الانقسام القائم بين الشيعة في ايران والشيعة في العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عراقية مستقلة، وهذا مؤشر واضح على ان احتمالات الخطر اعلى بكثير مما كان في بدايته"[١].

المبحث الثالث:- مواقف القوى القومية الكردية

تعتبر القوى الكردية العراقية، من بين القوى السياسية التي تتمتع برؤية واضحة فيما يخص العملية السياسية بشطريها، تكوين المركز السياسي وخصوصيته وشكلية الدولة ومن هنا سوف نقسم هذا المبحث الى محورين رئيسين: حيث يركز الأول على القوى الكردية المشاركة في العملية السياسية والتي يتضمنها القوى الداعية الى الانفصال لكون القوى المشاركة في العملية السياسية، هي صاحبة نوايا انفصالية شاخصة ومنذ عقود، ولكن عدم توفر امكانيات تحقيق مثل هذه النوايا، هي وراء عدم التصريح بها علنا. واما المحور الثاني فيركز على القوى المعارضة للعملية السياسية، وبالرغم من محدودية تاثيرها على سير العملية السياسية .

المحور الاول:- المؤيدون للعملية السياسية

"ان المشاركة السياسية الكردية وفي تثبيت صيغة الدولة الجديدة، تتجلى في مساهمتهم في العمليات الانتخابية التي جرت لحد الان في العراق. ففي اعقاب انتخابات عام/ ٢٠٠٥م حصلت الاحزاب الكردية على (٧٥) مقعدا في الجمعية الوطنية، وهو الأمر الذي مكنهم من ان يكونوا طرفا مهما في العملية السياسية. اما في الانتخابات التالية خسرالتحالف الكردستاني، والذي ظل اكثر تماسكا لبعض مقاعده في البرلمان الجديد بسبب مشاركة السنة، الاانه استمر في الحفاظ على نسبة مهمة من المقاعد. والتي عمل على استخدامها كقوة تساومية مع الاطراف الاخرى الشيعية والسنية في اطار بناء واعادة بناءالتحالفات المتوقعة داخل الاطر المركزية. ورغم ذلك فان مواقف الاحزاب السياسية الكرديةمثل(الحزب الديمقراطي الكردستاني)والتي تم توضيح تفاصيلها سابقا تختلف فيما بينها من زاوية الاهداف وتبعا لطبيعتها الأيديولوجية عن الحزب الاخر الاوهو (الاتحاد الوطني الكردستاني) ".[٢]

---

[١] ليام ، اندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

[٢] صابر، فوزية، قراء جيو سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، مركز دراسات الاستراتيجية، بيروت، مجلة شؤون الاوسط، العدد/١٢٢، ٢٠٠٦م، ص١٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الاتحاد الوطني الكردستاني

تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني في ٢٢/مايس/١٩٧٥م. وتعود فكرة تأسيسه إلى (جلال الطالباني)[١]، بهدف تكوين جبهة كردية تضم أغلب الأحزاب والتيارات التقدمية المختلفة في المجتمع الكردي ويجمع كل المناضلين في كردستان، وجعل من سوريا مقراً له. وعرف هويته بأنه: "منظمه سياسية اشتراكية وديمقراطية، يناضل من أجل السلام والديمقراطية والحرية والمساواة وضد الدكتاتورية والاستغلال الطبقي والديني والمذهبي وخرق حقوق الإنسان، ويناضل من أجل حق تقرير المصير والتعايش السلمي"[٢].ورفع الاتحاد الوطني ومنذ تأسيسه شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان اذ كان احد اهداف الاتحاد الوطني هو: "العمل على توحيد نضاله مع نضال الشعب العراقي بقومياته المختلفة من أجل سلطة وطنية ائتلافية في عراق ديمقراطي".[٣]

"وحاول الاتحاد ان يبشر بمفاهيم اخرى، مثل تحويل العراق الى بلد ديمقراطي وتغيير المجتمع بالشكل الذي يتصوره الحزب، وليس هناك فصل بين النضال من اجل حقوق الشعب الكردي وتغيير العراق بشكل ديمقراطي. وتبنى الاتحاد الوطني في مؤتمره الأول في٢٧/كانون الثاني/١٩٩٢م الاشتراكية الديمقراطية، وعدها جزءاً من منهاجه وبرنامجه الداخلي. أما في المؤتمر الثاني للاتحاد والذي عقد في السليمانية في الفترة من ١/٣٠ ولغاية ٢٠٠١/٢/٥م، والذي جاء في بيانه الختامي أن الاتحاد يناضل مع جماهير الشعب العراقي كافة لبناء عراق ديمقراطي برلمان فدرالي تعددي"[٤].على أن

---

[١]ولد في عام/١٩٣٣م، في قرية كلكان التابعة لا مكان، ينتمي الى اسرة دينية، تولى والده مرشدا للتكية الطالبانية في كوستجق،ومنذ تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي، تأثر بنهج الحزب وانخرط في العمل الطلابي في اطار منظمات الحزب، لغاية عام/١٩٤٧م، الذي اصبح عضوا يمتاز بنشاطه وكفاءته في اداء الواجبات والمهمات الحزبية التي كان مكلفا بها لاتحاد الوطني الكردستاني، ثم انتخب ممثلا لطلبة كوستنجق، واشترك في المؤتمر الاول لطلبة العراق الذي انعقد في نيسان عام/١٩٤٨م في ساحة السباع ببغداد وفي عام/١٩٤٩م وفي ظل الاحكام العرفية والارهاب الذي شمل كردستان والعراق تقدم الطالباني في الحزب واصبح عضوا في اللجنة المحلية لكوسنجق وفي شباط /١٩٥١م، انتخب عضوا في اللجنة المركزية للمؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكردي وفي تموز لنفس السنة اعتقل مع عدد من اعضاء الحزب وتم تفيهم الى الموصل. وهناك استمر بنضاله السياسي وبعد اخلاء سبيله قصد كركوك لاكمال دراسته واعادة تشكيل تنظيمات الحزب وفي عام/١٩٥٦م اختفى عن الانظار وعمل في النضال السري، واضطرالى ترك الدراسة حينما كان في الصف الرابع بكلية الحقوق.انظر في ذلك الى : http://www.alsabaah.com.

[٢]جواد،سعد ناجي، دراسات في المسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، العدد /٥٧ بغداد، ٢٠٠٤م، ص١١٨.

[٣]عباس، فائزة حسين، الاستبداد ومواجهته في العراق: دراسة مقارنة في فكر ومواقف المجلس الاعلى للثورة الاسلامية والاتحاد الوطني الكردستاني، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧م، ص٩٤.

[٤]الخرسان، صلاح، البيان الختامي للمؤتمر الصادر عن اللجنة لاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ ٢/١٦/ ١٩٩٢م، التيارات السياسية في كردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"مهمته تتلخص في اسقاط الدكتاتورية وإقامة البديل الديمقراطي الموحد، لأنه لا خلاص للعراق إلا بأنهاء الدكتاتورية واحلال نظام ديمقراطي فدرالي"[١].

"وبهذا يعتبر هذا الحزب من انجح الاحزاب الكردية في تحقيق اهدافه السياسية التي ناضل من اجلها. الذي انتخب (جلال الطالباني) عن الائتلاف الكردستاني الموحد كأول رئيس للجمهورية العراقية، بعد سقوط الحكومة البعثية، وبمجموع (٢٢٧) صوتا. والذي اشترك في الترتيبات التي أنشأتها سلطة الاحتلال الامريكي، وفي مجلس الحكم الانتقالي والأئتلاف في انتخابات كانون الثاني/٢٠٠٥م مع الاحزاب الكردية للقائمة الكردستانية"[٢]."ان نظرة الحزب ومواقفه بخصوص الاحتلال، تبين تصور الحزب لبناء الدولة العراقية.فبالنسبة له ان الدعوة الى سحب قوات الاحتلال الامريكية والبريطانية من العراق دعوة خاطئة وعاطفية مبنية على الشعارات وليس على الواقع بل يدعم بقاء هذه القوات حتى تشكل الحكومة العراقية الديمقراطية المنبثقة من الانتخابات القادرة على حكم العراق وحذر من الخروج المبكر لتلك القوات الأجنبية الذي سيدفع العراق الى الفوضى والحرب الاهلية، وتثار نزاعات عرقية وقومية وطائفية بين مكونات المجتمع العراقي.اي انه يربط بين خروج القوات الامريكية وبين استقرار الوضع السياسي العراقي، اذا يؤكد: "انه يعتقد بضرورة انهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن، اذ ليست ثمة وطني يقبل به"، لافتا الى ان، تحقيق هذا الهدف يستلزم قيام الدولة العراقية الجديدة، وان تكون قادرة على الاضطلاع بشؤون الامن وتوفير الاستقرار في البلاد"[٣].

"وحول موقف الاتحاد من المقاومة العراقية، قلل من أهمية العمليات العسكرية التي تستهدف الامريكان في العراق، مطالبا باللجوء الى النضال السياسي والجماهيري وليس الى العمل المسلح. وقد نشرت صحيفة الاتحاد الناطقة باسم الاتحاد الوطني الكردستاني، مقالة في هذا الاتجاه جاء فيها:"ولا يجد العنف نفسه في حدود

---

[١] الاتحاد الوطني الكردستاني :مكتب التنظيم، المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني، مكتب الفكر والتوعية، السليمانية، بلا سنة، ص٣.

[٢]الطالباني، جلال، الاتحاد الوطني الكردستاني: تاريخ ونضال، مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٣م، ص٨. وكذلك انظر: لخرسان، صلاح، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق (١٩٤٦-٢٠٠١)، ط١ ، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠١م، ص٣١٦. وكذلك راجع: حبيب، كاظم، لمحات من حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط٢ ، دار تاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٥م.

[٣] الحريري، جاسم يونس، الوحدة الوطنية:احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليماً ودولياً، مصدر سبق ذكره، ص٦٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية التي يؤمن بها، الا عملا مدانا من اجل ادامة الاحتلال والنيل من العراقيين وتخريب بلدهم وثرواتهم، لأني لا اعتقد سأسمح لهؤلاء ومن يتبعهم بقتلي وبقتل ابناء العراق نكاية بالامريكيين، كي يكسبونا جنتهم"[١].

"عليه وجراء التغيير السياسي الذي حصل في العراق، فإن الاتحاد الوطني شأنه شأن جميع الأحزاب العراقية، إذ رفع شعار الديمقراطية والحرية والفدرالية للعراق. من خلال التأكيد على ضرورة إقامة النظام الفدرالي للعراق. باعتبار إن الفدرالية ليس مسألة طارئة وجديدة على فكر الاتحاد الوطني وممارساته، بل تمتد جذورها إلى بداية تأسيس الجمهورية العراقية. إذ اتفقت جميع القوى الكردية على قرار الفدرالية، كونها نمطاً لتنظيم العلاقة بين اقليم كردستان والدولة العراقية، و قرار اتخاذ الفدرالية كنظام للحكم، استمد مشروعيته من حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، ويستحسن أن يمارسه الشعب الكردي بشكل اتحاد اختياري فدرالي، ضمن الكيان الدولي للعراق الديمقراطي الموحد وضمن الشعب العراقي والكيان العراقي المقام على أسس الديمقراطية والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والمثبتة في منهاج والنظام الداخلي للاتحاد، والذي يكافح من أجل ترسيخ النظام الفدرالي الذي أقره (المجلس الوطني الكردستاني) بالإجماع في ٤/تشرين الأول/١٩٩٢م. لتحديد العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة المركزية، ضمن اطار عراق ديمقراطي برلماني فدرالي تعددي. ويؤكد الاتحاد بأن الفدرالية التي يطالب بها لا تعني التقسيم والانفصال، بل على العكس من ذلك، أنها تثبيت علاقة اختيارية بين العرب والأكراد"[٢].

"وعليه يمكن القول بأن الديمقراطية في فكر الاتحاد تعني في جوهرها سلطة الشعب. لذا اعتمد الانتخاب أساساً لتشكيل البرلمان، والانتخاب يكون برأيه حراً وبالاقتراع السري المباشر، ولم يقتصر الانتخاب على المجلس الوطني وإنما يشمل انتخاب مجالس البلديات ومجالس الشورى انتخاباً سرياً مباشرا. أما ما يخص المسائل الدستورية فإن الاتحاد لا يختلف كثيراً في مطالبه الدستورية مع مطلب (الحزب الديمقراطي الكردستاني)"[٣].

---

[١] فيلي، فرهاد، محنة القائد: الضرورة وابعادها، الاتحاد (صحيفة)،بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠م، ص٤.

[٢] شعبان، عبد الحسين، الفيدرالية وحق تقرير المصير، الاتحاد (صحيفة) ، العدد/ ١٨،بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧م.

[٣] الفضل، منذر، حول البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، الحوار المتمدن، انظر إلى الموقع: http://www.Rezger.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الاتحاد الاسلامي الكردستاني

"يعتبر الاتحاد الاسلامي ثالث حزب كردي رئيسي في كردستان العراق. وفي الواقع يمثل هذا الاتحاد الفرع الكردي للأحزاب المسلمين في العراق، الذي تأسس عام/١٩٩٤م بقيادة (صلاح الدين محمد بهاء الدين) بعد انفصال المناطق الشمالية في العراق في عام/١٩٩١م. وله مقعد وزاري في حكومة اربيل"[3].

"وما يميز هذا التشكيل هو غياب الجناح العسكري فأنشطته هي دعوية واجتماعية وله العديد من المؤسسات للقيام بهذه الوظيفة. ويمر اليوم الاتحاد الاسلامي بمرحلة جديدة بعد امتصاص التأثيرات السلبية السابقة، بالحفاظ على أهدافها الأساسية من(الوسطية والاعتدال). مؤكداً بذلك على التزامه بالعملية السياسية في العراق وتأييده للحكومة الشرعية المنتخبه . ووقوفه ضد أية محاولة تجري خارج اطار البرلمان والدستور ضد العملية السياسية لعملية تكوين الدولة الجديدة"[4].

"**أما الاتجاهات والقوى الداعية للانفصال**، فنجدها من خلال استجابة لنتائج الاستفتاء الذي نظمته (حركة الاستفتاء في كردستان) في كانون الثاني/٢٠٠٥م. وأظهرت نتائجها على ان نسبة (٩٨,٨%) من المشاركين وافقوا على الاستقلال ضمن دولة كردية موحدة. وبهذه النسبة نتوصل إلى ان هناك قوى سياسية لها رؤى شاخصة في الانفصال"[1]. فقد اعتبر مسعود البرزاني إن: "الاستقلال حق طبيعي لمنطقة كردستان وليس نزوة" لكنه اضاف أن: "الهدف الحالي للأكراد هو المحافظة على سلامة العراق ووحدة أراضيه وإقامة نظام تعددي فيدرالي". مؤكدا بقوله: "أن مصلحة الشعب الكردي أن يعزز مكاسبه في اطار العراق الفيدرالي الديمقراطي، لا يجوز أن نمنع من التحدث عن حقنا في تشكيل دولة كردية، وهو حق مشروع"[٢].

"وفي ضوء تصريحات (جلال الطالباني)، رئيس جمهورية العراق و زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي اكد ان الاستفتاء هو هدفه الحق في تقرر المصير بقوله : "نحن قررنا مصيرنا بأن نكون جزءاً من العراق". فمن هنا نجد أن القوى الكردية

---

[3] الاتحاد الاسلامي الكردستاني، جريدة الاتحاد،بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦م، ص ٢، انظر إلى الموقع: http://www.alitthad.com.

[4] الحريري، جاسم يونس، الوحدة الوطنية :احتلال العراق و تداعياته ، مصدر سبق ذكره،ص٦٥٣.

[1] حركة الاستفتاء في كردستان، توجيه رسالة الى جمعية الوطنية العراقية، جريدة الصوت الآخر، العدد /٥٨، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢م، انظر الى الموقع : http://www-Sofakhr.com.

[٢] الدسوقي، ايمن ابراهيم، هل القومية الكردية أنفصالية؟: دراسة حالة كردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٥٧، بتاريخ٢٠٠٨/١١م، ص١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـديها وجهـات نظـر متباينـة حـول الانفصـال، (فمسـعود البرزانـي) يلـوح بـذلك دائمـاً وبالمقابل يختلف (جلال الطالبـاني) معـه، ويدعو دائمـاً الـى دعم النظـام الفيدرالي مع التأكيد على الهوية العراقية للاقليم، أي اقليم كردستان هو اقليم اتحادي. وبهذا فأن قرار البقاء ضمن الدولة العراقيـة بالنسبة للأكراد هو قرار استراتيجي اتخذه الأكراد، وأن التلويح بالاستقلال من آن إلـى آخر ، يستخدم لهدف تكتيكي لتوسيع نطـاق الاستقلال الإقليمي أو لغرض التعبئة السياسية" [٣].

[٣]نفس المصدر، ص١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني:- المناهضون للعملية السياسية.

"يعارض حزبان كرديان عراقيان العملية السياسية، ويقفان ضد هذا الاحتلال، والتي تشكلتا في عام/٢٠٠٥م خارج العراق . وهما(حزب الحرية الكردستاني العراقي) بزعامة (أرشد زيباري)، الذي يعد من أبرز وجوه عشيرة زيبار، والبارزة في غالبية المناطق الشمالية إضافة إلى مدنية موصل في العراق.

أما الحزب الثاني فهو حزب (العدالة الكردستاني العراقي) الذي يتزعمه الشيخ (جوهر الهركي)[1] . ويقدر عدد المؤيدين لهذين الحزبين بمئات الآلاف، وذلك للثقل العشائري لهما في المناطق الشمالية، علاوة على تمسكهم بوحدة العراق ورفض تقسيمه. ويتفق الحزبان على جميع النقاط التي تعتمدها القوى الوطنية المعارضة للعملية السياسية وللاحتلال.

ومن الدلائل على المواقف المعارضة لهذين الحزبين، لعملية بناء الدولة العراقية وعلى الاسس التي وضعها الاحتلال. ذلك من خلال تأكيد (ارشد زبياري) على التأثير الكبير الذي أصبح يمارسه حزب الحرية والعدالة الكردستاني في الساحة الكردية والعراقية بشكل عام بقوله: "إن نجاح حزبنا هو الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعباً ونحن ضد كافة مشاريع التجزئة والانفصال والتقسيم، ورفض الاحتلال والتمسك بالأخوة العراقية بين كافة مكونات الشعب العراقي، وإزالة التوترات العنصرية الطائفية والدينية"[٢]. وفي تصريح للشيخ (الهركي) ايضاً بقوله:"عرضوا على العملية السياسية ورفضت أن اكون دليلاً للمحتلين لا قتل أبناء شعبي"[٣]

وعليه تجدر الاشارة هنا، بان كلا الحزبين يهدفان إلى التمسك بكافة حقوق الأكراد المشروعة ضمن وحدة العراق واستقلاله وفي ظروف آمنه واستقراره، معتبراً الحزب حلقة الوصل الأساسية بين الشعب الكردي وبين بقية مكونات الشعب العراقي"[٤].

---

[1] شغل ابان الحكم الوطني في العراق للنظام السابق، مقعدا في المجلس الوطني العراقي لثلاث دورات، منصب مستشار في ديوان رئاسة الجمهورية، ومستشار واحد من اكبر افواج الدفاع الوطني، فضلا على انه رئيس عشيرة الهركية الموجودة في العراق و ايران و تركيا ، انظر الى : وكالة انباء الرابطة ، صورة كل مقاوم ، انظر الى المرقع: http://www.rnewsa.net.

[٢] زبياري ، ارشد ، تصريحات ، أنظر إلى الموقع: http://www.sawari.com .

[٣] الهركي ، تصريحات ، الرصد العراقي، انظر الى الموقع: http://www .alressd@maktoob.com

[٤] الزبيدي، حسن واخرون، العراق و البحث على المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاجل ابراز تحليلاً لتقيم مواقف القوى القومية الكردية، في ظل التغيرات السياسية لبناء الدولة العراقية الجديدة بعد الاحتلال الامريكي لها، لابد من توضيح الجوانب التالية:-

اولا:-"ان رجوع الى تاريخ الاكراد الحديث في العراق، ومنذ عام/١٩٩١م، نجد امتلاك هذا الشعب على هوية مشتركة يسعون من خلال نضالهم، ترجمتها الى واقع مؤسساتي على الاقل داخل مستقبل العراق. وبسقوط النظام السابق، ساهمت اوضاع الاحتلال في دفع الاحزاب الكردية الى ملء الفراغ السياسي والامني للسلطة، وأنشأت ادارة محلية وبرلمانا وحكومة بدأت تمارس نشاطها ومظاهر السيادة على الاقليم الكردي، بعيدا عن اي وجود فعلي لحكومة بغداد"[١].

"ويمكن ان نجزم وبقوة، بأن فكرة (الاستفتاء) هو الشغل الشاغل لمواطني الاقليم بعد الاحتلال الامريكي، وهو بمثابة قضية ومبرروجود لتقرير نوع الرابطة التي ستجمعهم مع الحكومة المركزية، والتي جمع نشطاؤهم في كردستان العراق وحده اكثر من مليوني توقيع. واتجهوا الى مجلس الحكم في بغداد لاقناعهم باجراء استفتاء حول نوع تلك الرابطة. مع شهود جميع مدن كردستان العراق تظاهرات حاشدة للمطالبة بتثبيت نصوص حق تقرير المصير للشعب الكردي في العراق"[٢].

ثانيا:- "توحدت هذه القوى ضمن تحالف موحد لأهم مكوناتها، وانخرطوا في تشكيلات العملية السياسية سواء على مستوى الحكومة المركزية او على مستوى الاقليم، الذي مارسوا عليه الحكم الذاتي لسنوات طويلة. وبهذا العمل فانهم يساهمون وعلى نحو مّبين في صياغة مستقبلية عبر مشاركتهم القوية في الاطر السياسية التي انشأت بعد الاحتلال، على اعتبارهم رقما مهماً في المعادلة السياسية في العراق وذلك بعد ان تناسوا خلافاتهم السابقة والاتفاق على توحيد جهودهم"[٣].

ثالثا:- "ان التركيبة الاجتماعية الثقافية لغالبية الاكراد هي (٧٥%) تتشكل من المسلمين السنة و(١٥%) تقريبا من المسلمين الشيعة، اما (١٠%) الباقية فانهم يتبعون عددا من الديانات القديمة بما في ذلك اليزيدية. ان قلة نسبة الاكراد الشيعة في هذا التكوين السكاني، دفع بهذه المجموعة الى التحالف السياسي مع القوى العربية الشيعية

---

[١] صابر، فوزية، الوحدة الوطنية : احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤م ، ص٧٣٢.
[٢] المصدر نفسه ، ص٧٣٢.
[٣] ليام، اندرسن وغاريث ستانسفليد ، عراق المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جهة ومحاولة توسيع تلك التحالفات لتشمل الاطراف السنية للعرب والعلمانية منها من جهة اخرى. أملاً في حماية مواقفهم السياسية ولعب دور اكبر في الساحة السياسية للعراق. اما فيما يخص (عدد السكان) [١]، فليس هناك إحصائيات دقيقة ، ويعود سبب ذلك الى الظروف السياسية، ولكن يمكن القول، بانهم يشكلون المجموعة العرقية الرابعة من حيث الحجم في المنطقة بعد العرب والاتراك والايرانيين. وعلى الرغم من الثقل السكاني فانهم كثيراً ما تعرضوا (للضغط والقهر) [٢] من مستويات ليست مقبولة ومختلفة. وقد كانت هذه الوضعية وراء عدم الاستقرار السياسي في العراق"[٣] .

واستكمالا لتقيم مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة في ظل مجريات عملياتها السياسية من جهة، "واقامة الحكم في الدول الديمقراطية التعددية، والتي تعتمد على دعامتين اساسيتين ألا وهما (الحكومة والمعارضة) من جهة اخرى . فلابد من التطرق الى **(مواقف القوى و الاحزاب المعارضة)** ضمن إطار العملية السياسية لتشكيل بناء الدولة. حيث تُشكل الأغلبية للحكومة، فيما تبقى الاقلية هم من صفوف المعارضة . مع العلم أن مصطلحي (الأغلبية والاقلية) يحملان معنيين مختلفين باختلاف نوع الديمقراطية المطبقة في البلد. والتي تعتبر واحدة من التقاليد البرلمانية الاصيلة في الدول الديمقراطية، وكمؤشر على رقي نظامها السياسي وفاعلية سلطتها التشريعية وعلى التداولية والتعددية الحزبية الحقيقية. اي تواجد (حكومة ظل) والتي تتشكل من الكتلة البرلمانية المعارضة أو من الحزب المعارض الاكبر ومن تحت قبة البرلمان"[3]. فعلى سبيل المثال "صرح (اياد علاوي) قبل تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية عام/ ٢٠٠٥م بأنه سيقود المعارضة السلمية داخل قبة البرلمان، إذا لم يحصل على مركز رئيس الوزراء. هذا التصريح رغم سمته غير الشفافه، إلا انه ينم عن بداية

---

[١] David Mc Dowall, The Kurds: ANation Denied, London: Minority Rights Group, 1992, P12 ، تم وضع ارقام عدد سكان الاكراد بما يلي: في تركيا (10,8)مليون، وفي العراق(4,1) وفي ايران (5,5) وفي سوريا(1)، وفي الدول الاوروبية (1,2) مليون.

[٢] Middle East watch, Human Rights in Iraq, NewHaven &London-Yale University press1990,P.P69-96. حيث ان ارث التضليل بلغ شكله الاكثر حدة وواقعية في جملة الانفال وتدمير حلبجة السيئة الذكر، التي شهدت باستخدام الاسلحة الكيميائية ضد المدنيين الاكراد وتقتل مئات الاف منهم او لا يزالون مفقودين في ظل نظام حكم البعث .

[٣] الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٩.

[3] الموسوي، محمد حسن، مجلس النواب العراقي وحكومة الظل، جريدة الصباح العراقية،أنظر إلى الموقع: http://www.alsabaah.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سليمة للممارسة والوعي البرلماني العراقي، فمشاكل البلد ومشاكل الحكومة والشعب يجب أن تبحث داخل قبة البرلمان وضمن الشرعية الدستورية"[4].

"وعليه بعد تشكيل الحكومة العراقية الدستورية الدائمة، رفعت بعض الكتل البرلمانية رأية المعارضة، فضلا عن دعوة البعض منها لتشكيل جبهة انقاذ وطني أو كتلة برلمانية معارضة، و اهمها (القائمة العراقية الوطنية) برئاسة (اياد علاوي)، الذي طالب أعضاء القائمة ، باتخاذ قرار بالانسحاب من حكومة رئيس الوزراء (نوري المالكي)، مبشراً بدعم اقليمي واسع على مختلف الجوانب، ومبررا ذلك بتفاقم الازمة السياسية التي تعرض لها البلاد، فضلا عن تمادي القوى السياسية المهيمنة على الحكومة بنهجها الطائفي ونزوعها الى اقصاء الآخرين من المشاركة في العملية السياسية . وأكد ان ذلك يرتب على القوى المشاركة في الحكومة ، مسؤوليات يفترض ان تتصدى لها . و ذلك من خلال الاجتماع التي عقدته الكتلة العراقية الوطنية في عمان عام / ٢٠٠٦م ، برئاسة (علاوي) وبحضور كل من (عدنان الباجه جي ، مهدي الحافظ ، اياد جمال الدين ، اسامة النجيفي ، فلاح النقيب وميسون الدملوجي وآخرين). و حيث ركز هذا الاجتماع على اتجاهين رئيسين و هما :-

الاول:- بضرورة اتخاذ موقف بالانسحاب من الحكومة و خلال الاسبوع القادم .

الثاني:- اكد (عدنان الباجه جي) على ان يتزامن قرار الانسحاب من الحكومة، اعلان تشكيل الجبهة الجديدة ، التي تأخذ على عاتقها مواجهة الوضع الذي يمر به العراق. من خلال دراسة الاطراف المعنية بهذا التشكيل الجديد ، (كجبهة الحوار الوطني) التي يترأسها (صالح المطلك) و(كتلة الحوار) داخل جبهة التوافق بزعامة (خلف العيان) وفي ظل تواجد تفاهم مع بعض الأطراف من(حزب الفضيلة،التيار الصدري والحزب الاسلامي)"[1] .

"وعلى ان الجبهة الجديدة، تعمل على محورين اساسين وهما :-

الأول:- تشكيل كتلة سياسية جديدة، داخل البرلمان، سيتم الاعلان عنها قريبا، تتآلف من (جبهة الحوار الوطني، الكتلة الصدرية وحزب الدعوة الاسلامية) مع (جناح رئيس الوزراء الاسبق (ابراهيم الجعفري) وحزب الفضيلة) . واوضحت ان الكتلة

---

[4] كاظم،لميس، المعارضة السلمية تحت قبة البرلمان، ٢٠٠٥م، أنظر إلى الموقع: http://www.Elaph web/Templates/sitemap.aspx

[1] اتصالات غير موفقة مع الصدريين، وموقف الاسلامي غامض، علاوي يبشر بدعم اقليمي وعربي لمشروع الانقلاب على المالكي ، جريدة المدى العراقية، بغداد، انظرإلى الموقع: http://www.almadapaper.net/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستتألف من (١٢٥) مقعدا، وان هدفها الوقوف بوجه بعض القوانين ، فضلا عن الاتفاقية الامنية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة.

الثاني:- يتمثل في تشكيل تجمع شعبي يضم اتحادات ونقابات ورجال دين ، وعددا من قوى سياسية . بينما اكد عضو قيادة حركة الوفاق الوطني (راسم العوادي) ان كتلا برلمانية وشخصيات سياسية قد اتفقت على تشكيل ائتلاف سياسي جديد يضم حوالي(٨٠) نائبا سيحمل اسم(الجبهة الوطنية العراقية)".[2]

"و بهذا أعلنت القائمة العراقية الموحدة بتاريخ ٢٤/آب/٢٠٠٧م انسحابها بشكل نهائي من الحكومة. وعلقت القائمة و التي تملك (٢٥) مقعدا في البرلمان، مشاركتها في الحكومة. والسبب الرئسي لهذه المقاطعة، هي تلك القائمة التي قدمت الى رئيس الحكومة (نوري المالكي) والتي تضمنت (١٤) مطلباً، نذكر منها: (اعادة النظر في قانون مكافحة الارهاب، تطهير الجيش والشرطة من العناصر المندسة، تعليق العمل بقانون اجتثاث البعث حتى سن قانون جديد، وقف المظاهر ذات الابعاد الطائفية ومنها هيئة التوازن والعمل بجدية على المصالحة الوطنية، ومنع تدخلات دول الجوار ووضع خطة لاعادة المهجرين قسرا داخل العراق وخارجه). والتي لاقت بعدم الاستجابة او حتى الرد على تلك المطالب"[1] .

"وما ينبغي ذكره ان (الحزب الاسلامي العراقي) كان قد رفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية الاولى، وكان من أبرز الاحزاب التي عارضت العملية السياسية في تلك الفترة والذي جدد دعوته الى اجراء استفتاء شعبي حول (الاتفاقية الامنية) .الا انه غير موقفه من العملية السياسية في العراق وشارك في لجنة صياغة الدستور ومن ثم في الانتخابات البرلمانية الثانية"[2].

"اما (الجبهة العراقية للحوار الوطني)، فقد رفعت هي الاخرى راية المعارضة فرئيس الجبهة داخل البرلمان العراقي، كان من ابرز المعارضين للتصويت على مسودة الدستورالعراقي، الذي اختيرعضوا في لجنة كتابته عام/٢٠٠٥م . واكد (صالح المطلك) رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني بقوله:"عن عدم قناعته بأن الحكومة

---

[2] الجبوري، شذى، قائمة علاوي ترفض العودة للحكومة، و توجه لمنح وزاريتيها "التوافق" و"الكردستاني"، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد /١٠٧٦٥، بتاريخ ١٩/ 5 / ٢٠٠٨م.

[1] العراق (قائمة علاوي) تنسحب نهائيا من حكومة المالكي، بغداد، رويترز، دبي/العربية، بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٧م، انظر الى الموقع : http://www.alarabiya.net

[2] الشبوط ، محمد عبد الجبار ، حكومة و معارضة ، ٢٠٠٧م، انظر الى الموقع : http://www.freebab.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالية قادرة على ان تقود العراق الى الاستقرار والتنمية، وطالب بإجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة تكنوقراط بعيدة عن المحاصصة الطائفية، وان لا يكون للاحزاب الدينية موقع فيها". وحيث اتخذ رئيس الجبهة العديد من المواقف المعارضة الذي يؤمن بمواؤمة العمل السياسي والعمل العسكري المقاوم ، من خلال تشكيل ما يسمى (جبهة الانقاذ الوطني)، مشيرا الى انضمام (٣٢) حركة وحزبا من داخل وخارج العملية السياسية الى هذه الجبهة، والتي تضم اكرادا وعربا وشيعة وسنة وتركمانا ومسيحيين. واكد على ان هذه الجبهة بعيدة عن الطائفية وليبرالية، تؤمن بوحدة العراق وضد أي تقسيم طائفي. وهذا هو البديل السياسي الحقيقي للاوضاع الراهنة"[1]."ونلاحظ ان (جبهة التوافق العراقية) رفعت شعار وراية المعارضة داخل البرلمان العراقي، وفي فترات متفاوتة من العملية السياسية. و هو نفس الموقف الذي ينطبق على (التيار الصدري وحزب الفضيلة الاسلامي) . حيث يتجلى الموقف المعارض لهذه الكتل والقوى البرلمانية في معارضتها ورفضها للاتفاقية الامنية العراقية الامريكية. و التي قدمت (وثيقة اصلاح سياسي) الى الحكومة لاقرارها بجانب الملفات العالقة بين الكتل البرلمانية مقابل الموافقة على (الاتفاقية الامنية). وهذا ما تحفظ عليه رئيس الحكومة (نوري المالكي) لكنه وعد بتطبيقها من دون ضمانات"[2].

ولتقيم مواقف (الاحزاب المعارضة) البرلمانية، وضمن مسيرة العملة السياسية العراقية يستطيع الباحث ابراز الجوانب التالية :-

اولا :- "المعارضة الحزبية هي ظاهرة ديمقراطية شرعية، يقرها الدستور والحياة البرلمانية، فهي العين الثانية المكملة لعمل البرلمان و التي ترى فيها مشاكل المجتمع والدولة التي لا تراها عين الكتلة الحكومية، عين تسهر على تقديم الحلول لكل المعضلات التي تكتنف طريق المجتمع والبرلمان والحكومة. اي إن المعارضة السلمية ليس بالضرورة أن تكون سلبية، وتقف كالعقدة في طريق المنشار ضد مقترحات الحكومة لتفشل خططها وبرامجها لتؤدي بها الى الأنسحاب، بل بالعكس فهي تعمل مع الحكومة في بناء البنية التحتية للبلد ومقررات الدستور وتساعد الحكومة على تخطي الصعاب إذا تطلب الأمر. وهي تدعم كذلك المشاريع والمقترحات الجذرية التي تراها

---

[1] فياض ، معد ، تصريح ، صالح المطلك : شكلنا جبهة انقاذ وطني من (٣٢)حزبا وحركة، جريدة الشرق الاوسط، لندن،العدد/ ١٠٣٤١، بتاريخ ٢٠٠٧/ 5/٢٢م.

[2] شبكة العراق للجميع، المعارضة رهنت تغيير موقفها بموافقة المالكي على (ورقة اصلاح سياسي)، ٢٠٠٨م ، أنظر إلى الموقع:http://www.iraq4allnews.dk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مصلحة البلد. وهي من المكن أن تتحالف مع الكتلة الحكومية على مشروع واحد فقط، وبنفس الوقت تحجب الثقة عن برنامج او مشروع ثاني للكتلة الحكومية. كذلك يحق لاي حزب من كتلة المعارضة التحالف على أحد البرامج مع الكتلة الحكومية، اي أنها معارضة غير هدامة،بل هي بنائه في الكثير من المنعطفات المصيرية. وهي غير مقيدة بإعطاء الثقة لكل مشاريع وبرامج الحكومة، لكنها تكون ملزمة بتطبيق البرنامج او المشاريع بعد التصويت وكسب الثقة. اي ان المعارضة السياسية تمتلك مساحة واسعة في الحركة والمناورة ونقد الحكومة ودعمها في بعض الأحيان.

ثانيا:- وبخصوص المعارضة السياسية في العراق، فما زالت صورة المعارضة في العملية السياسية العراقية مختلطة. إذا أن النظام السياسي والعملية السياسية في العراق قاما على أساس الديمقراطية التوافقية ونظام المحاصصة العرقية والطائفية، ومن ضمنها المحاصصة الحزبية. ولهذا لم تقم حكومة اكثرية برلمانية. رغم أن الدستور ينص على انحصار حق تولي رئاسة الوزارة فقط بالاغلبية البرلمانية. لكن ما جرى هو توزيع كل مناصب الدولة، حتى التي لا يشملها هذا الحق الحصري على أساس المحاصصة التوافقية. وهذا النظام يمنع من قيام حكومة أغلبية وقيام معارضة اقلية، ما دام المصطلحان يحملان حمولة اثنية وليس سياسية.

ثالثا:- عدم وضوح قواعد اللعبة السياسية للمعارضة العراقية. فان وجود حكومة ظل داخل البرلمان العراقي ، سوف لن يكون عنصر قوة للنظام السياسي الجديد، كما هو مفترض ان يكون ،كعامل محفز لتحسين اداء عمل الحكومة وانهاء الازمة السياسية. والتي سببها ازمة الثقة بين الكتل البرلمانية المكونة للحكومة. وبغياب هذه الازمة فانه يضع النقاط على الحروف وسيعطي الشعب فرصة تقييم اداء لطرفي العملية السياسية اي لكل من الحكومة والمعارضة في حكومة الظل اذا ما تشكلت بالطرق الدستورية. ولكن الاستمرار على النهج القائم على المحاصصة والاستقواء بالعامل الاقليمي اوالخارجي سوف لن ينهي حالة التذبذب التي يمارسها البعض الان، حيث يضع قدم في الحكومة وأخرى مع المعارضة ليجمع المغانم من الجهتين .

رابعا:- رفعت بعض الكتل البرلمانية شعار وراية المعارضة داخل البرلمان العراقي . إلا أن اغلب هذه الكتل رفعت هذه الراية، لضرورات ومصالح شخصية وجماعية"[1].

---

[1] عزيز، فراس كوركيس، الخيار الديمقراطي في العراق ما بين الرؤية الامريكية والرؤية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨-١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و الذي ينعكس اثار ذلك، على بناء الدولة وعمل المركز السياسي، فيظهره بمظهر العاجز عن القيام بأهم وظائفه، كون المؤسسات تمثيل للسيادة الشعبية، والمركز كموقع لاصدار وصناعة القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الخيارات المستقبلية لبناء الدولة
العراقية الجديدة وتأثيراتها الإقليمية والدولية

يبدو واضحا من خلال ما جاء في تحليل الفصول السابقة، "ان مشكلة بناء الدولة العراقية مازالت معروضة للنقاشات والخلافات بين القوى السياسية المتصارعة. فعلى الرغم من مساهمة الاحتلال برسم قواعد خطة بناء الدولة وتحديد مسار التعامل السياسي المفترض بين مؤسساتها، إلا ان القوى والاطراف السياسية، لم تتمكن بعد من تثبيت قواعد هذا البناء ونظامه السياسي. فمازالت حالة الفوضى السياسية والتجاوزات تنخر في جسد هذا النظام والمتمثلة بظهور نزعة سلطوية جديدة، تثير حالة توتر وعنف وعدم استقرار وعلى كل الجوانب. أي بمعنى أخر أن قوات التحالف وبقيادة الأمريكيين دمرت اركان الدولة العراقية، وفي ظل رغبة لوضع مشروع وطني جديد يمكن أن يثبت. ولكنها لم تكن قادرة حتى الآن على تأسيس دولة جديدة متماسكة الاطراف. فثمة شعور بالتشكك بقدرة قوى الاحتلال في خلق معطيات جديدة ما زالت قائمة. ويعود سبب ذلك، الى وجود إخفاق سياسي واضح في العراق. فمع إدراكنا أن التقنية العالية التي تمتلكها هذه القوى، قادرة على حسم نتيجة الصراع العسكري في الميدان، الا ان الشكوك تتمحور حول قدرة هذه التقنية في إدامة استثمار نتائج هذا النصر وفي المجالات الحيوية اللاحقة و المتمثلة بـ:-

١. عملية بناء دولة جديدة على أنقاض الدولة المدمرة.
٢. عملية إعادة الإعمار والتأهيل للاراضي المحتلة.
٣. عملية كسب العقول والقلوب لشق الاراضي المحتلة"[١].

"ان المشكلة الصعبة التي تواجه العراق الان، هي في تحديد الخيارات المستقبلية لبناء دولة عراقية جديدة، اي في إيجاد هذه الفرصة. وربما يكون من المفيد النظر في نماذج عديدة مستمدة من التاريخ والنظريات السياسية، لإيجاد حل سياسي ودستوري، تكون تطوراته المتعاقبة هي المفتاح إلى النجاح في تحديد الخيار المستقبلي للعراق. وهذا التحديد لبناء الدولة العراقية الجديدة لن يكون سهلاً، كما توقع عقائديو إدارة الرئيس الأميركي (جورج بوش) أصلاً. وذلك في إطار النموذج العام للعالم الثالث، والمتضمن

[١] هدسون، مايكل، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنواعاً من النظم كالبرلمانية، الرئاسية، الطراز الأمريكي، أونظام اتحادي فدارلي. مع تطوير كبير للسلطة في مجالات وظيفية معينة نحو الوحدات الفيدرالية. ومن شأن هذا النظام أن يحتوي على مناطق أومقاطعات محددة جغرافياً، على نحو ما نرى مثلاً في كندا أوسويسرا.

وكما هو معلوم ان الانظمة الديمقراطية تتنوع بتنوع البيئة السياسية. فلربما يتصور البعض ان النظام الديمقراطي مبني على الطوائف والعشائر، وهو خير وسيلة لبناء الدولة، بسبب تنوع الاجتماعي والقومي لبيئته. فمع هذه الصيغة تكون المشاركة في السلطة على أسس عرقية وطائفية. ومن شأن هذا النموذج أن يتطلب كشرط مسبق توزيعاً نسبياً محدداً بصورة شرعية للمناصب الحكومية الرئيسة، وهي مهمة ليست يسيرة في عراق اليوم"[1]. "ولكي تتحقق محصلة تنطوي على حد أدنى من الرضا تحتاج بناء الدولة إلى تطبيق الخطوات التالية:-

أولاً:- إنهاء الاحتلال ونقل سلطة السيادة إلى العراقيين. حيث اتفق اغلب المراقبين على ان مجرد انتقال السلطة الى حكومة انتقالية، اختارتها سلطات الاحتلال في حضور الامم المتحدة لايعني الشيء الكثير، بل تعني بان الادارة الامريكية، القت بورقتها الاخيرة للخروج من المأزق العراقي، قبل ان يتوجه الناخبون الامريكيون الى صناديق الاقتراع. وهنا نجد أنفسنا امام ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العراق، ما بين سيناريو جيد وسيناريو سيء، واخر سيناريو مخيف.

السيناريو الأول: حيث يتمتع العراق باستقرار نسبي ليصبح أكثر رخاء ويفتح الطريق للمضي قدما. مع انتظام تدفق النفط العراقي وتراجع هجمات المقاومة العراقية، مع بقاء القوات الأميركية داخل قواعدها بعيداً عن أنظار العراقيين.

السيناريو الثاني: لاينهار فيه العراق بصورة كاملة، ولكنه ينطوي على قيام نظام حكم سلطوي جديد في العراق. وهو ما يتعارض مع ما بشرت به الولايات المتحدة عندما قررت غزو العراق من أجل القضاء على النظام السلطوي السابق وإقامة نظام حكم ديموقراطي بديل. كما أنه في ضوء هذا السيناريو ستكون العلاقة بين القوات الأميركية والعراقيين متوترة، حيث تلجأ الحكومة العراقية الجديدة إلى استخدام القبضة الحديدية وانتهاك حقوق الإنسان والعودة إلى أساليب النظام القديم من أجل السيطرة

[1] القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، الابعاد المستقبلية للوجود الامريكي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٣١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الموقف. وفي الوقت نفسه فإن الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وأمن عام ستتحسن.

السيناريو الثالث: وهو السيناريو المخيف، الذي ينطوي على تزايد نفوذ المتشددين . بحيث يأتي صيف عام/٢٠٠٥م وأصبح العراق خاضعاًلنفوذ هؤلاء المتشددين، في ظل انعدام سيطرة الحكومة المركزية على الأراضي العراقية. وستكون هذه الحالة مقدمة لتقسيم العراق، بحيث يخضع كل جزء منه لنفوذ أطراف خارجية مثل إيران وتركيا وربما سوريا. وفي هذه الحالة سيتم تأجيل موعد الانتخابات العامة المقررة وتنهار الوحدة السياسية وتصبح الحرب الأهلية وشيكة.

وبعد استعراض هذه السيناريوهات المختلفة، و التي يتنبأ بها الخبراء، بالنسبة لتطورات الوضع في العراق ، اي بعد النقل الرسمي للسلطة من الاحتلال إلى الحكومة العراقية المؤقتة. أكد أن التحديات التاريخية التي يواجهها العراق، بالإضافة مجموعة الأخطاء التي ارتكبتها سلطات الاحتلال، تجعل السيناريو الأول مستبعداً بدرجة كبيرة إذ لا ينتظر أن تمضي الأمور بهذه الصورة السلسة. وفي الوقت نفسه فإن مؤشرات إصرارالعراقيين على تحسين أحوالهم المعيشيةوالتمسك بوحدةوطنهم ورفض الانسياق وراء دعاوى الحرب الأهلية والاقتتال الداخلي، تجعل السيناريو الثالث مستبعداً بالدرجة نفسها. وهذا يعني أنه لم يعد أمامنا سوى السيناريو الثاني أو شيء ما من هذه السيناريوهات التي تتوسط المسافة بين السيناريو الوردي والسيناريو الكابوسي الأسود رغم وجود بعض المتشائمين الذين يرون أن الانحدار نحو السيناريو الثالث ما زال محتملاً. والحقيقة أن هذا الهدوء الشديد الذي تمت به عملية نقل السلطة في العراق على عكس الاحتفال الصاخب الذي أقامته الإدارة الأمريكية، ليعلن فيه الرئيس (جورج بوش) انتهاء الحرب في العراق، وخلفه لافتة كبيرة مكتوب عليها (المهمة تمت). هذا الهدوء يشير إلى إدراك الادارة الأمريكية أن نقل السلطة، لا يعني بأي حال من الأحوال أن المهمة الأمريكية في العراق تمت. والحقيقة أن نقل السلطة ليس أكثر من بداية جديدة للادارة الامريكية في العراق. هذه الخطوة قد تكون الوحيدة للرئيس الامريكي، في إعادة تركيز الانتباه في أمريكا والعالم على جهود إعادة بناء الدولة المدمرة في العراق، بدلاً من الصورة القبيحة للاحتلال الأمريكي هناك. وباعتراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من مستشاري الرئيس الامريكي في لحظات مكاشفة نادرة، إنهم غير واثقين مما إذا كان هذا الأمل سيتحقق أم لا؟"[1].

ثانياً:- "اتخاذ الخطوات لإقامة حكومة شرعية، أي حكومة ينتخبها العراقيون. باعتبار أن مجلس الحكم الذي عينته سلطات الاحتلال الأميركية والبريطانية، يفتقر بشكل واضح إلى الشرعية، والمبنية بطريقة يمكن أن تفضي إلى هيمنة مؤقتة من جانب زعيم زمرة معينة ويفتقر إلى القاعدة العريضة للدعم الضروري للانتقال إلى حكومة شرعية.

ثالثاً:- اتخاذ خطوات لتقوية المجتمع المدني العراقي، لكي يشترك العراقيون من قطاعات المجتمع كافة في الحياة العامة. وهذا يعني تشجيع ظهور الأحزاب السياسية حتى تلك التي تمثل مواقف لا تستسيغها الحياة القائمة على الروابط.

رابعاً:- مساعدة العراقيين وتشجيعهم في مجال إقامة هياكل وإجراءات حكومية شفافة وفعالة"[2].

خامساً:- "محاولات التصالح الوطني، وعلى الرغم من كل هذه الافكار التي طرحت وانجاز قسم منها، لا تزال قضية الديمقراطية والمصالحة الوطنية في العراق موقع جدل موسع في الأوساط السياسية والأكاديمية. وقد اختلفت مذاهب الداعين للمصالحة، وتباينت تفسيراتهم ومقامهم، فالبعض يتحدث عن مصالحة سياسية ضيقة والاخر يتحدث عن مصالحة اجتماعية واسعة، والبعض يتعاطى مع المصالحة كضرورة وطنية والآخر يتعاطى معها كترف سياسي، والبعض يتحدث عن مصالحة توافقية ترضي الأطراف جميعها، والأخر يتحدث عن مصالحة تنافرية تقوم على كسر إدارة الخصم وجعل معادلة الصراع معه صفرية.

ولقد تباينت التفسيرات السياسية لماهية المصالحة الوطنية، كل حسب خلفيته الفكرية وفهمه لطبيعة الصراع الدائر في العراق . فالقوى السياسية التي تعتقد أن الصراع في العراق أخذ طابعاً سياسياً، تذهب إلى القول بضرورة أن تكون المصالحة سياسية والقوى التي تعتقد أن الصراع أخذ طابعاً اجتماعياً، تذهب إلى القول بضرورة أن تكون مصالحة مجتمعية. ولكن هذا الرأي لا يؤخذ به على الأغلب، وذلك لأسباب

---

(1) البربري، اشرف، تنوعت ما بين الجيد و السيء و المخيف ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العراق، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢١م،انظر الى الموقع:http://www.al-jazirah.com

(2) الهاشمي: القناعة القائمة هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغ، موقع دويتشه فيله، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٧م انظر الى الموقع : http://www.dw-world.de.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عديدة خارجة عن نطاق دراستنا. وعليه يمكن الاتفاق مع الراي القائل، بان قيام وتثبيت دعائم النظام الديمقراطي وشكليته المؤسسية، بأن تكون المصالحة ذات صفة سياسية، مع معالجة الاحتقانات الاجتماعية التي تسببتها كل الحوادث بين الطوائف والتحوط من الاحتقانات الاجتماعية القومية المحتملة. إذا ما عولجت بطريقة قسرية أهملت بموجبها إرادة أطراف الصراع الأخرى. بالرغم من أن أسباب العنف الذي حدث في العراق والتوتر الطائفي، هي عديدة والتي أرست بدورها مساراً جديداً في العراق الجديد سمي (بالمصالحة الوطنية)"[1]."ومن الواضح أن وراء هذه الأسباب هناك دوافع سياسية وأمنية، حثت على تنافي العنف والتوتر بين العراقيين بمختلف طوائفهم. والتي تعود الى الجوانب التالية :-

اولا:- انتهاج مبدأ المحاصصة الطائفية. وقد تجلى هذا بشكل واضح في مجلس الحكم. كما بحث ذلك سابقا، ومع أن هذا المبدأ يتناقض تماماً مع أبسط شروط المواطنة وقواعد الوحدة الوطنية فإنه بنى على إحصاءات طائفية وهمية، حيث ليس هناك أي آلية يمكن اعتمادها في قياس حجم كل طائفة، سوى ما كان يردده البعض في وسائل الإعلام وما كرره (بول بريمر) في مذكراته، أن العرب السنة على سبيل المثال لا يشكلون إلا (٢٠ %) من سكان العراق"[2].

ثانيا:- "ثم جاءت الانتخابات بعد ذلك، لكي تعمق الولاء للطائفة والعرق أكثر من الولاء للوطن. ففي المرة الأولى اندفع الشيعة والأكراد للمشاركة في الانتخابات مع غياب السنة العرب، الذين كانت مناطقهم تشهد حرباً لتملأ الفراغ بعض القوى السنية تحت اسم (التوافق). وبهذا أصبح معلوماً أن التوافق للسنة والائتلاف للشيعة والتحالف للأكراد. وبعد فترة ليست بقصيرة من الاقتتال الطائفي والدمار، الذي نال ما تبقى من مؤسسات الدولة أو ما نشأ عنها، والبنية التحتية والهدم الشامل للقوة البشرية في العراق، بدأت هناك دعوات لبدء صفحة جديدة من تاريخ العراق المحتل وجمع الفرقاء السياسيين حول طاولة المفاوضات، وكانت كل هذه الدعوات تتجسد بعناوين مختلفة إلى أن انتهت تحت شعار(المصالحة الوطنية). والتي تشتمل على إنهاء أزمة الثقة بين الفرقاء، نتيجة للتركة الثقيلة التي أودعتها أشهراً من التحزب، كلاً حسب طائفته وكلاً حسب انتمائه السياسي وكلاً حسب ما تملية المصلحة عليه. ولكن وفي ارض الواقع، لم

---

[1] الجابري، نديم عيسى، المصالحة الوطنية، المعهد الزويجي للشؤون الدولية، اوسلو، ٢٠٠٨م، ص٣٨.

[2] الكبيسي، محمد عياش، المصالحة الوطنية (وجهة نظر سياسية ـ اسلامية)، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكن هناك (آليات) واضحة وعملية لمسار المصالحة الوطنية والتي تعني: "أنها كل الوسائل والأدوات المعتمدة والموظفة وفق رؤية قصدية موضوعية تتحول من خلالها السلبية إلى الإيجابية وتعزيز الإيجابية بشكل أفضل لإنجاحها وبرمجتها لواقع عملي وملموس"[١]. "إذ على الرغم من وجود رغبة من قبل بعض الأطراف المشاركة في العملية السياسية في إطار هذه المصالحة، إلاأنه كانت هناك العديد من الأطراف غير الراغبة في الدخول في المسار السلمي الجديد، نتيجة تضارب مصالحها مع ما تمليه السياسة الجديدة للمصالحة الوطنية عليهم"[٢].

ثالثا:- "ولكن ماشجع ودفع بآلية المصالحة بين الأطراف السياسية العراقية، هو وجود عوامل اسهمت بشكل أو بآخر في بلورة أساسيات ومبادئ المصالحة الوطنية، ومن هذه العوامل هي:-

١. ظهور صوت مرتفع من عشائر العراق في المناطق الأخرى، بالتحرر من سيطرة دول الجوار الإقليمي، وأصبح هناك تجاوب جدير بالرعاية والاهتمام.
٢. موقف الوسط السني وعشائره من تنظيم القاعدة فيما عرف (بالصحوة).
٣. ضعف الأطراف المتشددة التي كانت تشد باتجاه التخندق الطائفي من الطرفين سواءً كان من خلال العمليات الميدانية كنشاطات جيش المهدي والقاعدة، أوبفتاوى وخطابات دينية داعمة لأي حالة من حالات التطرف من الطرفين.
٤. موقف الحكومة من بعض الميليشيات الطائفية والذي بعث برسائل جديدة للجماعات المسلحة.
٥. تميز المقاومة العراقية بشكل واضح عن الجماعات التكفيرية والتخريبية.
٦. ظهور أصوات جديدة، حتى من المشاركين في العملية السياسية، مطالبة بوضع جدول زمني لبقاء القوات الأجنبية في العراق.

وقد عززت هذه العوامل مشروع المصالحة الوطنية وانطلقت مساعي المصالحة في العراق بين الفرقاء السياسيين. وقد استطاعت الكتل والأطراف السياسية من التوصل إلى منطلقات وأساسيات وثوابت يتحتم الارتكاز عليها وهذه المنطلقات هي:-

١. الاتفاق على استقلال العراق وتحريره من المحتل واسترجاع السيادة كاملة.

---

[١] المصالحة الوطنية في العراق، صحيفة الحياة، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣م، انظر الى الموقع: http://www.aljazeera.net.

[٢] عبد الله، عبد الجبار احمد، اليات المصالحة الوطنية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد/ ١، العراق، ٢٠٠٨م، ص١٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. وحدة العراق والوقوف أمام دعوات التجزئة مهما كانت صورها.

٣. الحفاظ على هوية العراق العربية والإسلامية.

٤. بناء الدولة العادلة وضمان حق المواطنة لكل العراقيين"[١].

"واذا ما تحققت هذه الثوابت والاساسيات، سيكون هناك أمل في الحفاظ على عراق موحد قوي وطوائف منصهرة في بوتقة مجتمع ووطن واحد. وستكون (المصالحة الوطنية) هي المشروع الإيجابي المثمر، الذي يمهد إلى عراق ديمقراطي موحد جديد في طريقه لبناء الدولة العراقية الجديدة. التي تاخذ لهاصيغة سياسية تطورية مشتقة من الانظمة السياسية المعاصرة، كدولة ذات حكم (لامركزي) او(كدولة فيدرالية). والتي اثارت هذه الفكرة الكثير من الاراء، بسبب اثارها السياسية على العراق والدول المجاورة. ومع استمرار دولة، عاجزة بالقيام باعمالها، لعجز الدولة المركزية الضعيفة والحكومة الهشة عن التحكم في مصيرها وقرارها، نجد من ذهب الى الدعوة (بتقسيم الدولة) في عملية بنائها، اي تقسم اراضيها الى ثلاث كيانات. ويتم ذلك من خلال قانون الفيدرالية الذي يعطي الحق لثلاث محافظات بإقامة فدرالية. ولقد وجدت هذه الفكرة دعماً من قبل البعض، فمثلا قد أيد فكرة اعطاء منطقة كردستان كيان خاص هو الباحث والدبلوماسي الامريكي السابق (بيترغالبريث)، الذي أيد فكرة قيام كيان كردي مستقل في كتابه، لكن دون أن يعطي تفسيرا منطقيا لانعكاسات مثل تلك الخطوة على مستقبل واستقرار العراق والمنطقة. وهناك ايضا ما أسماه رئيس لجنة الشيوخ الامريكية (جوزيف بايدن) بـ(التقسيم الناعم) اي عملية تقسيم العراق على خطوط عرقية ومذهبية"[٢].علاوة على تصريحات مستشار الأمن القومي العراقي (موفق الربيعي) وفي مقال له في صحيفة الواشنطن بوست الامريكية بعنوان (الفيدرالية وليس التقسيم) حيث جاء فيه:"بان من المرجح أن تسمح الجغرافيا السياسية العراقية بإقامة خمسة أقاليم، تحكم على اساس فدرالي، هذه الاقاليم تتمثل في اقليم كردي، يضم كردستان والمناطق المجاورة، وسيمنح وضعا دستوريا خاصا بوصفه منطقة لها مجتمعها وثقافتها المتفردة، ويكون شبيها باقليم كيبيك الكندي. واقليم غربي يضم الموصل وأودية اعالي دجلة والفرات، واقليم الكوفة ويقام حول محافظات الفرات

---

[١] الكبيسي، محمد عياش، المصالحة الوطنية : وجهة نظر (سياسية- اسلامية)، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

[٢] Galbraith Peter w, The End of Iraq: How American Incompetence Created War Without End ,New York: Simon&Schuster,2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوسط. واقليم البصرة ويضم الاودية السفلى لدجلة والفرات. واقليم بغداد ويقام حول منطقة بغداد الكبرى،والتي يمكن ان تضم جزءا من محافظتي ديالي وصلاح الدين، في حين ان الدستور العراقي الحالي جرى التصديق عليه،قبل ان تتوصل فئات العراق المختلفة الى اتفاق حول العديد من القضايا الحيوية، كالسلطات الاقليمية"[١].

"ومن الجدير بالذكر، وقبل بحث صلب هذه المشاريع المقترحة، لابد من تأكيد على ان جل هذه الافكار وردود الفعل ضدها، يجب وضعها في اطار موقع العراق واهميته الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط. فالعراق يعتبر دوليا وبخاصة من وجهة نظر الاستراتيجية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، ذا اهمية عظيمة لسياستها في الشرق الاوسط. لاسباب رئيسة فيها جيوستراتيجية. ذلك ان ما يحدث في العراق له اهمية ضخمة ليس على الخليج فحسب، بل كذلك على عملية التسوية والسلام (العربية ـ الاسرائيلية) وعلى الاوضاع في تركيا، وعلى طبيعة تطورعلاقة الولايات المتحدة بايران، علاوة على الاعتبارات الجيوبولوتيكية، اذ يشكل مخزونه الضخم من النفط عاملا متقدما لهذه الاهمية. ومن منطلق مطالبة العراق، ومن وجهة النظر الامريكية بان تكون حكومة موالية له، تدخل في الترتيبات الامنية للاستراتيجية الامريكية في المنطقة، بما يعنيه من حضور عكسري امريكي في البلاد، ويقبل بالسلام مع اسرائيل على اساس الاليات (الامريكية- الغربية) المطروحة، ويلتزم بتحريم اسلحة الردع وتقليص قوته الدفاعية التقليدية الى مستوى لا يشكل تهديدا للامدادات النفطية، علاوة على تقليص قدرته (الفنية-التكنولوجية). على اعتبار الشرق الاوسط، حقل اختيار للمشروع الامريكي الجديد والعالم العربي، أي هو قاعدة انطلاقه، بينما يشكل العراق بوابة هذا الانطلاق. والمطلوب ليس اجتثاث الارهاب من جذوره، بل نزح المستنقع حسب منظورها. كما ان المهمة الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية، ليست مجرد استخدام القوة لتصفية الارهاب، بل ايضا اعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من الدول في الشرق الاوسط"[٢]. وعليه فمن اجل الوقوف على طبيعة كل مشروع، في تحديد الخيارات المستقبلية في تشكيل بناء الدولة الجديدة، سيتمحور مباحث هذا الفصل حول ما يثيره كل مشروع من جهة ايجابية أوسلبية في حال تطبيقه على الواقع العراقي.

---

(١) Mowaffak Al-Rubaie, "Federalism,Not Partition: A System Devolving Power to the Regions is the Route to a Viable Iraq" Washington Post, 2008.

(٢) هدسون، مايكل، الرؤية الاستراتيجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم، بلا، ص٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:- الدولة المركزية واللامركزية

"يعتقد أغلب الناس وخصوصاً في الدول الشرق الاوسط، إن عملية قيادة الدولة، تتم عن طريق حكومة مركزية يترأسها رئيس الوزراء أورئيس الحكم العسكري أوالملك فقط. ولاعلاقة لأي جهة أخرى بقدر اختصاص المركز بذلك. وهذا التصور هو غير دقيق، إن لم يكن خاطئاً أصلاً. فالبلدان المتطورة والمتقدمة سياسياً، اجتماعيا واقتصادياً وقبل ذلك ديمقراطياً، لم تكن تنهض لولا تكاثف الجزئيين الرئيسيين، وتناغم في طبيعة العمل والسياسات فيما بينهما، الا وهما (الحكومات المحلية في المحافظات أو الولايات) و(الحكومة المركزية الاتحادية)"[1] ومن هنا يتطلب توضيح مفهوم الحكومة المركزية الاتحادية والتي تعني :"الدولة التي تظهر كوحدة واحدة داخليا وخارجيا. حيث تتركز الصلاحيات وسلطة إدارة شؤون الأفراد في يد حكومة مركزية واحدة. والحكومة المركزية في يدها تتركز جميع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. لذلك فإنها وفي بعض الأحيان تفوض بعض الصلاحيات الإدارية إلى الأقاليم أو المقاطعات أو كما تسمى اليوم في كثير من الدول النامية (المحافظات) من أجل أن تساعدها في تسهيل وتنظيم أعمالها المتراكمة في المقاطعات أو المحافظات. وان إعطاء مثل هذه الصلاحيات ليس مستمدا من الدستور وغير محفوظا به. والحكومة المركزية قادرة من خلال ما هي مفوضة به على ايقاف هذه الصلاحيات. وحيث تتميز بوحدة دستورها ومرونته، حيث يمكن تعديل نصوصه بسهولة وبدون تعقيد. وكذلك بوحدة نظامها السياسي. لذا فلا يوجد فيها تقسيم دستوري للسلطة بين حكومات مختلفة، حيث توجد حكومة مركزية واحدة. أما الأقاليم أو المحافظات الإدارية فتقوم بأعمال أوكلت إليها من قبل الحكومة المركزية. وهي كما عرفها وعاشها العراق في السنين التي سبقت الاحتلال، بوجود سلطة مركزية تخضع اليها المحافظات أو الولايات مع إعطاء صلاحيات محددة. وهي في أغلبها صلاحيات هامشية لا تتعدى إدارة وتنظيم عمل المحافظة"[2].

"وعليه ومن اجل الوقوف على معنى الدولة المركزية واللامركزية في العراق الحالي وواقعيته، يمكن للباحث القول، بان ومنذ التغيير الكبير لعام/١٩٥٨م سار الاتجاه السياسي في العراق على نهج مركزية السلطة ورقابتها على جميع مناطق البلد. بتعين

---

[1] حسيب، خير الدين، المشاهد: السيناريوهات المستقبلية المحتملة في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٩٥٩.

[2] الحكومة المركزية الاتحادية، انظر إلى الموقع : http://www.alsumaria.tv

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موظفين إداريين للقيام بهذا العمل الاداري، ومع استثناءات معينة بتعيين بعض من الضباط الكبار، كوزراء وكرؤساء للوحدات، أوكمسوؤلين في مؤسسات الدولة المختلفة. مع ميل الإدارة العسكرية إلى المركزية. وبهذا الشكل قضي نهائياً على فكرة الإدارة اللامركزية في المحافظات، ولاسيما مع سيطرة حكم حزب البعث ولعقود من الزمن، والذي عرف عنه وعن قياداته بالتركيز على المركزية الشديدة والتدخل في كل شيء. وبهذا تحولت الإدارة المركزية إلى شرنقة تغلف الوحدات الإدارية للدولة وتمنع حركتها أو تجعلها بطيئة إلى أبعد الحدود. وتحولت التعليمات المركزية إلى قيود ثقيلة على كاهل الإدارات بالمحافظات. ولكن هذا الأمر لازال مستمراً، وحتى بعد تغير النظام بعد/٢٠٠٣م. إذ لم يأخذ بنظام الإدارة اللامركزية كشكل للتنظيم الحكومي والإداري لبناء الدولة، إلابعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات بعد عام/٢٠٠٥م حيث أخذت سلطة المركز صورتها كمركزية (سياسية) وليست (إدارية). بدأ العراق من جديد إعادة تقييم خياراته، اي إعادة ترتيب الأولويات من أجل سلوك الطرق المناسبة لإعادة بناء كل مؤسسات الدولة، بما يستجيب للخيارات الديمقراطية و يزيل الإرث الثقيل للإدارة المركزية"[١].

"ولكن وعلى الرغم من التحولات في طريقة تقييم الدولة واختيار نوعية النظام الذي يتوافق مع معطيات التغير الذي تم، إلان مفهوم الدولة وبنائها بشكل عام، يبقى مفهوم متباين بين فقهاء القانون وعلماء الاجتماع والسياسية. فليس هناك اتفاق فيما بينهم في تعريف موحد لها، ولكنهم جميعاً اتفقوا على ضرورة توفر أركان ثلاثة للدولة في حالة قيامها وهي (الشعب والأقاليم والسلطة). والتي تتمتع أجمعها بصفة الوحدة. وإذا ما وضع مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة موضع النقاش، اي ان مشروع كما ذكر سابقا أفرزه الاحتلال، ومنحه الشرعية التي يتطلبها وجوده، نجد أركان الدولة تميزت بصفات أبعدت عنها صفة الوحدة وعلى النحو الآتي:-

١. لم يعد مفهوم الشعب العراقي قائماً بصفته الموحدة الواحدة، التي ساهمت سابقاً في قيام الدولة العراقية لعام/١٩٢١م. بل ظهرهذا المفهوم على شكل مكونات يتكون منها الشعب. وهذه المكونات لم تقم على الأسس القومية فقط، كما هو متعارف عليه في بعض دول العالم، بل قام على الأسس الدينية والطائفية والقومية معاً. وبما أن

[١] القدو، حنين، النظام السياسي والفدرالي، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م، ص١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق مَهدلأديان وقوميات متعددة، فإن ذلك أدى لاستبعاد فكرة الشعب الواحد، وحل محلها تكوين فسيفسائي،لم تعد فيه لفكرة المواطنة وجود،وحل الولاء للطائفة والقومية أولاً.

٢. نجد أن الإقليم العراقي بعد الاحتلال ظهر بصورة جديدة. فهو يتكون من عدة اقاليم اصطبغت بالصبغة القومية والطائفية والمذهبية.وما يؤكد ذلك تلك الخرائط التي بدأت تظهر حول التقسيم الجديد لأقاليم العراق، تمهيداً لتحقيق صيغة أخرى كشكل للدولة العراقية الجديدة .

٣.اما السلطة فهي الركن الأكثر أهمية في وجود الدولة. والتي يفترض فيها أن تكون سلطة واحدة وعُليا، لا يعلو عليها أي شكل من أشكال السلطات الأخرى. فهذا الشيء لم يتحقق في الدولة الجديدة، التي تعددت فيها السلطات من كل نوع. بحيث أصبح من الصعب معرفة من هي السلطة العليا في الدولة؟ فهل هي سلطة الاحتلال، أم سلطة المسميات الرسمية التي ظهرت بموجب الدستور، أم سلطة المرجعيات الدينية والطائفية، أم سلطة العشائر، أو سلطة رؤساء الكيانات السياسية داخل مجلس النواب"[١].

"ان كل هذه الظواهر، ابرزت على الساحة السياسة مشكلة بكيفية إقامة دولة على انقاض الدولة المركزية. في ظل تفكك علاقاته الأهلية، وتشريح المجتمع إلى مواد أولية تتعايش سلبا في بوتقة جغرافية. وتتساكن من دون إرادتها مع الاحتلال. و لدولة مثل العراق ،المتغيرة في شخصيته وسلطته وهويته وموقعه ودوره. فلن يكون على صورة الدولة السابقة ومثالها، وإنما على هيئة مجتمع تمزق ونسيج أهلي متفرق وأقاليم منغلقة على نفسها وخائفة من بعضها. فالصلاحيات التي أعطاها الدستور العراقي الدائم للأقاليم، أضعفت احتمال نهوض دولة مركزية مشتركة، وعززت السلطات التقريرية للحكومات المحلية (إدارة الحكم الذاتي) وساهمت في تشكيل مراكز قوى تتمتع بعلاقات خاصة خارج الحدود. ما يعطل فعليا إعادة بناء مؤسسات مستقلة وموحدة المصالح والمصير. هذه التشكيلة الملونة في العراق تخدم في النهاية الاحتلال وتعطيه تلك الذرائع، التي يحتاج إليها لاستمرار وجوده. وفي حال عدم توفقه في الحصول على هذه الامتيازات، فإنه يستطيع اللجوء إلى الأقاليم لأخذ موافقتها على بقاء

[١] العاني، حسان، اشكالية بناء الدولة الحديثة، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م، ص٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحت أغطية أيديولوجية، تتسمى بحسب الظروف والمتطلبات" [١]."ولهذا يمكن للباحث ان يستنتج، بأن مفهوم الدولة العراقية المركزية كما كانت موجود سابقا، لا يمكن إعادة تطبيقه، فهو خيار مستبعد واحتمالات تحققه غير واردة على المستقبل المنظور. لسبب رئيسي إلاوهو الدستور العراقي الدائم لعام/٢٠٠٥م، الذي صاغت إدارة الاحتلال بنوده، بمنع ظهور سلطة مركزية تشد الأطراف إلى دائرة الوحدة في مواده الراهنه والذي يعطي ضمانات للأقاليم ويعزز سلطات الإدارات المحلية ويحرم الدولة الكثير من الصلاحيات التي تمنحها، ذاك الهامش المطلوب للتدخل لمنع الانقسام أو الانفصال. ومع استمرار بنود هذا الدستور كما هي عليها، (فالدولة المركزية) ستكون الغائب الأكبر عن المشهد السياسي، بينما أخذت الطوائف والمذاهب والأقوام والقبائل دورها في حراسة المناطق والمحافظات، التي اكتسبت بفعل تقادم الوقت صفة الأقاليم. وكنتيجة فانه مع غياب الدولة في بلد تتنازعه قوى محلية مدعومة من الجوار، يعني توسيع قاعدة التدخل الإقليمي لتعبئة الفراغ الجغرافي الأمني. والفراغ في بلد طائفي مذهبي، يعني أيضا تشجيع القوى المحلية على إعادة تأسيس بدائل محكومة باللون المذهبي والطائفي أوالقومي"[٢].

"أما بخصوص مفهوم الحكومات المحلية (اللامركزية الإدارية) فإنها تعرف من الزاوية النظرية بانها: "طريقة من طرق الإدارة التي يتم بموجبها تقاسم الوظيفة الإدارية بين حكومة المركز، وبين هيئات أو إدارات منتخبة محلية. تباشر سلطات ومهام ووظائف محلية بالتنسيق مع الحكومة المركزية." وفي هذا السياق هناك ثلاثة أركان في النظام اللامركزي الإداري و هي:-

الركن الأول:- يقتصر النظام المركزي على وظيفة الإدارة ولا يشمل وظيفة الحكم وعليه فإن الوحدة التركيبة للدولة تبقى واحدة. أي أن الدولة تشهد وحدة واحدة في القانون، بمعنى تقوم مجالس المحافظات بدور العمل الإداري فقط، دون التدخل بالقرار السياسي أوالتأثير فيه.

الركن الثاني:- وجود مجالس محلية منتخبة تزاول إدارة المحافظة أوالقضاء أوالناحية ويكون لها دور في وظيفة الحكم المحلي إضافة إلى إدارة الشؤون الداخلية.

---

[١] الدولة المركزية في العراق ، انظر الى الموقع: http://www.alwasatnews.com

[٢] المصدر نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الركن الثالث:- الرقابة والأشراف، بقيام مجالس المحافظات بإدارة المؤسسات والدوائر في المحافظة أوالقضاء أوالناحية، بحيث يخضع إلى رقابة المركز وإشرافه. وهنا تختلف الدول في طريقة وأسلوب الأشراف، فبعضها يجعل الرقابة بين القضاء والبرلمان مع رقابة بسيطة لحكومة المركز. في حين أن البعض الآخر تجعل من الحكومة المركزية رقيباً أساسياً مع رقابة البرلمان والقضاء"[١].

"اما فيما يخص تطبيقات هذا النظام في تشكيل الدولة وسلطتها في العراق. فقد بدأت اللامركزية الإدارية ومجالس المحافظات تأخذ اهتماماً متزايداً بعد التغيير السياسي في نيسان/٢٠٠٣م. والسبب الرئيس في ذلك، هو محاولة الاحزاب السياسية المتواجدة المسيطرة في بعض من المناطق للإفلات من قبضة الحكومة المركزية، التي كانت تجربتها سيئة طيلة العقود المنصرمه. ولكون العراق مر بمراحل تاريخية حساسة للغاية، غير البعض من التركيبة الديموغرافية والإدارية. لذلك فإن البناء الجديد يشمل على إمكانية واقعية لتغيير أخطاء الماضي، واستبدالها بالنهج الصحيح ووفق برنامج سياسي وإداري متكامل، يشترك فيه الجميع دون استثناء. فقد كفل الدستور العراقي لسنة/٢٠٠٥م (النظام الإداري اللامركزي) كما كفل إدارة المحافظات التي لم تنتظم في اقليم من قبل مجالس المحافظات. وهي مجالس محلية منتخبة. وبيّن الدستورضمن المادة(١١٦)على: "أن جمهورية العراق تتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية"[٢] وبالتالي فإن شكل الدولة المقترحة، حدد على نمطين هما (فدرالي أو اتحادي ولا مركزي). وحيث اشترط أن تكون تلك المجالس منتخة انتخاباً حراً مباشراً، وبنفس الطريقة التي اشترطها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عندما نص على إجراء انتخابات المجالس بنفس اليوم الذي تجري فيه انتخابات الجمعية الوطنية في ٣١/كانون الثاني/٢٠٠٥م، وتم ذلك بالفعل. على ان هنالك أسباب عدة نتجت عنها الآلية الجديدة المتبعة في القيادات أو الإدارة بعد التغيير السياسي ومن جراء الاحتلال، و منها:-

---

[١] العزام، عبد المجيد عرسان و محمود ساري الزعبي ، دراسات في علم السياسية، معرفة دائرة المكتبات و الوثائق الوطنية ، عمان ، ١٩٨٨م، ص١٤٢-١٤٣.

[٢] المادة /١١٦، الدستور العراقي الدائم ، عام/٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١.ان إدارة البلاد وبعد سقوط النظام بطريقة عسكرية، تحكمها القوات الأجنبية. التي قد شكلت مجالس محلية ومناطق تعمل مع تلك القوات على أساس تسيير الأعمال والخدمات اليومية، والذي أنتج تقسيم مناطقي إداري كلاً على حدة.

٢.ان محاولة الإفلات من قبضة المركز الحديدية (حكومة المركز المطلقة) ومحاولة تحصين السلطة من الانفرادلجهة معينةأولشخص محدد، ادى الى توزيع الصلاحيات بين أكثر من طرف ومنح صلاحيات أوسع للإدارات. فالسلطة المحلية وما تتمتع من صلاحيات تعتبر في هذه الوضعية، كضمانة لعدم عودة الاستبداد والتصرف الأحادي بالسلطة.

٣.ان محاولة تبني شكل الحكم اللامركزي، ماهو الا في نظر البعض، محاولة للتهرب من تطبيق النظام الفدرالي من قبل بعض الأحزاب السياسية وتخوفهم منها"[١].

"يبدو من خلال هذه المقارنة، بين اختيار شكل الدولة المركزية واللامركزية، ان غالبية الباحثين، يؤيدون اللامركزية، على انه الحكم الأصلح لوضعية العراق الحالية. وبالرغم من بعض المشاكل الفنية والإدارية ومجموعة الانتقادات التي يمكن توجيهها الى هذه الشكل من الحكم، والمتمثلة بالخطر وتحدي للوحدة الإدارية داخل الوحدة الواحدة، باعتبار ان المجالس المنتخبة في المحافظات أقل خبرة وتفتقد للمهارات والمؤهلات، علاوة على ان المرافق اللامركزية تعدأكثر تبذيراً من المركزية. وربما تكون أحد نتائجها بعثرة السلطة، التي قد تقود الى فقدان الدولة لرهبتها.الا ان تطبيقه بشكل صحيح وبدون ان تكون هناك مراهنات سياسية مسبقة لافشاله، سيفرز تطبيقه على نتائج ايجابية ستكون لصالح العراق. وبالخصوص بعد ما شهد العراق تجربة المركزية لعقود طوال واتضحت ملامحها من خلال مركزية السلطة، وماقادت إليه من نتائج تمحورت حول تحكمية السلطة وتراجع الخدمات والمرافق الاجتماعية واهمال المؤسسات الخدمية وغيرها "[٢].

"وعليه أن التغير في العراق الذي انتجتها الانتخابات الأخيرة لمجالس المحافظات المحلية،أحدثت طفرة نوعية في المعادلة السياسية. خصوصاً بعد تقدم أحزاب وكيانات سياسية لم تشترك في العملية السياسية مسبقاً، وتشكيل ائتلافات بصيغ جديدة. مما اثارحفيظة بعض جهات من مشروع التحول السياسي وثقافة التعددية. هذا التقارب بين

---

[١] الدولة اللامركزية في العراق ، انظر الى الموقع:http://www.mcsr.net

[٢] النهار(صحيفة)، الحكومة اللامركزية ، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغلب الكتل هوبداية البناء الصحيح لثقافةالتفاعل مع الحكومات المحلية والمركز.حيث يؤمل ان يؤدي طبيعة التعاون بين الحكومتين الاتحادية والمحلية، الى تحقيق دعم معنوي مهم،ستقدمه حكومة المركز للمجالس المحلية، و يقابله تماشي وتواصل مستمر من المجالس المحلية لسياسة المركز والعمل على تطوير المحافظات بطريقة (اللامركزية المنظمة)"[١].

المبحث الثاني:- الدولة الفدرالية

"بغض النظر عن تعدد الآراء والمواقف تجاه النظام الفيدرالي من قبل مؤيديه ومعارضيه، كشكل من أشكال الدولة، وبغض النظر ايضاً عن تنوع نماذجه وأشكاله ومستوياته بين دولة وأخرى، إلاأن من الملاحظ، تزايد الدول التي تتبع النمط الفيدرالي على اختلاف تسمياته ونماذجه. على اعتبار أن الفيدرالية أصبحت ظاهرة عالمية ونظاما سياسيا واقتصاديا، لتقاسم السلطات والثروات بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم، وحل النزاعات وتحقيق المصالحة، كأداة من أدوات التنظيم الإداري والحكومي والسياسي. والتي تقسم بموجبها نشاطات ومهمات الحكومة بين الحكومة الاتحادية الفيدرالية من جهة وحكومات الوحدات المكونة من الحكومة الاتحادية كحكومة الولاية، المقاطعة، الاقاليم، أوالحكومة المحلية من جهة أخرى"[٢].

ومصطلح الفيدرالية بمفهومه الحديث يعني : "التدبير السياسي الذي يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية والمحافظة على حقوق الولايات، المقاطعات، و الأقاليم، أي بمعنى المتفقين". بعبارة أخرى يعني الاتحاد الفدرالي، الاتفاق بين اطراف المجتمع على تقسيم اداري. يتم بموجبه قبول كيانات مستقلة محددة بنصوص دستور اتحادي، يضمن قيام مؤسسات دستورية من أجل تحقيق أهداف مشتركة"[٣].

"إن مبررات نشوء النظم الفيدرالية، هي المساهمة في إمكانية المحافظة على وحدة الدولة. مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان حقوق ومصالح الأقليات اللغوية، الدينية العرقية، والمقاطعات الجغرافية، في مواجهة طغيان حكم الأغلبية . وكما أن النظام الفيدرالي من وجهة نظر مؤيديه، يسهل إدارة البلد من خلال تقليص الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقريب مؤسسات الدولة إلى المواطن من خلال توسيع مشاركته في عملية صنع القرار داخل الدولة. ان هذه التبريرات وان

---

(١) الحكومة المركزية الاتحادية ، مصدر سبق ذكره ، انظر الى الموقع : http://www.alsumaria.tv.

(٢) القدو، حنين، النظام السياسي والفدرالي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥-١٠٦

(٣) نصر، محمد عبد المعز، في النظريات و النظم السياسية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٣م، ص ٤٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت من وجهة مؤيديها، تعتبر القاعدة الرئيسية لقيام الانظمة المتطورة، الا ان الوصول الى ذلك يفترض وجود ارضية صالحة لقيامها. وهناك ثلاث طرق حسب النظرية الفيدرالية، تتبعها الدول عادة لإنشاء نظام فيدرالي فيها وحسب خصوصيات كل دولة وهي:-

اولا:- الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، واستراليا، كمثال على وجود كيانات سياسية مستقلة اتفقت فيما بينها ضمن إطار دستوري على إنشاء الدولة الواحدة.

ثانيا:- هناك دول مركزية تحولت إلى دول فيدرالية، من خلال تأسيس كيانات لا مركزية شبه مستقلة فيها يحدد صلاحيتها الدستور الفيدرالي. وهذا ما يسمى (الانفكاك) ومن أمثلة هذا النموذج هو بلجيكا، الأرجنتين، البرازيل.

ثالثا:- النموذج المختلط، حيث تتحول بعض الدول البسيطة التي اتسمت بنوع من اللامركزية في الحكم إلى دولة فيدرالية، كألمانيا على سبيل المثال"[1].

"في الواقع إن استخدام مصطلح الفيدرالية في دساتير بعض الدول، يسبب كثيراً من القلق لدى السياسيين. حيث ينظر اليها، ومن بينها القيادات السياسية في العراق، بإن مفهوم الفيدرالية، يعني تجزئة السلطة السيادية للدولة، ولهذا السبب نلاحظ بأن الحكومة الاسبانية وحكومة جنوب افريقيا، قد تفاديتا استخدام مصطلح الفيدرالية في دساتيرهما الوطنية. وعلى هذا الأساس نرى أن بعضاً من الساسة العراقيين الرافضين لفكرة تطبيق الفيدرالية في العراق، يحاولون التشبث بمفهوم الفيدرالية الإدارية كنوع من أنواع الإدارة اللامركزية. والسبب في هذا الخلط يعود إلى جملة عوامل ومنها العامل النفسي في تقبل فكرة النظام الفيدرالي، المبني على أساس تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية من جهة والوحدات المكونة لها من جهة أخرى. حيث أن الوحدات المكونة لهذا النظام تتمتع في كثير من الأحيان بأركان الدولة البسيطة كافة، عدا مظهر السيادة الخارجية، كما هو الحال في سويسرا وبلجيكا. ولكن يجب التأكيد في هذا السياق، على أن سلطات وصلاحيات الوحدات المكونة للحكومة الفيدرالية تتفاوت من نظام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. اي إن طبيعة وخصائص النموذج الفيدرالي يعتمد على مدى سعة الصلاحيات الممنوحة للوحدات الفيدرالية، وليس على استخدام أوعدم استخدام مصطلح الفيدرالية في دستورها. وعلى الرغم من أن ألمانيا عندما تركز على

[1] الزبيدي، حسن لطيف و آخرون، العراق و البحث في المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام مصطلح الاتحادية (الفيدرالية)، يكاد يكون نموذجها الفيدرالي نموذجاً لا مركزي للحكم، في حين يكاد يكون النموذج الفيدرالي في سويسرا قريباً من (الكونفيدرالية) بالرغم من ان دستورها لايشير في محتواه إلى مصطلح الفيدرالية"[1].

"ففي الحقيقة يرجع أصل فكرة المشروع الفيدرالي في العراق، إلى تبني برلمان كردستان لمشروع (الفيدرالية في العراق ما بعد الدكتاتورية) لعام/١٩٩٢م. إذ ترددت الفيدرالية، كمطلب في الخطاب السياسي لحركة المعارضة العراقية بأطرافها المتعددة في اجتماعاتها المتوالية، ومنها اجتماع لندن من ١٤-٢٠/كانون الأول/٢٠٠٢م. والذي عقد تحت شعار (من أجل بناء عراق جديد لما بعد صدام) اي على أساس التعددية والديمقراطية والفيدرالية وحقوق الإنسان. يضاف الى ذلك، ما جاء في قرار مجلس الأمن المرقم/١٥٤٦ بخصوص النص على الفيدرالية. مع التزام قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بإنشاء نظام فيدرالي في العراق. وتوج هذا التوجه بالدستور العراقي المؤقت لعام/٢٠٠٤م، والدستور العراقي الدائم لعام/٢٠٠٥م. وحيث بدأ التطبيق العملي للفيدرالية وبصياغات متعددة وفي أكثر من فصل ومادة دستورية. ومن هنا لا بد من التنويه بأن في نظر البعض بان الفيدرالية الكردية حقيقة قائمة ومنذ عام/١٩٩١م. وهو الإقليم الذي يضم محافظات الشمال العراقي (السليمانية، دهوك، اربيل). ومن الواضح إن الدعوات لانفصال إقليم كردستان، لم تظهر بعد نيسان/٢٠٠٣م بل كانت هذه الدعوات تتميز في المواجهات الدامية بين النظام العراقي السابق وبين (قوات البشمركه). ولكن بعد الاحتلال تزايدت هذه الدعوات. وهناك العديد من الخطوات التي اتخذتها إدارة إقليم كردستان، والتي تدل على عزمها على الانفصال وتكوين إقليم كردستان . ومن هذه الخطوات التي تظهر جليا رغبة الاكراد في الانفصال والتي تثير رد فعل الاطراف السياسية العراقية الاخرى باتجاهها وهي :-

١. السعي لمتواصل والحثيث إلى توسيع الرقعة الجغرافية للاقليم، لتضم كافة الأقضية والنواحي التابعة لمحافظات أخرى فيها مواطنون أكراد.

٢. اتخاذ إجراءات توحي وكأن الأقليم كيان مستقل، ويتم فيها التعامل المباشر مع الدول الأجنبية، دون علم السلطات العراقية.

[1] المصدر نفسه، ص٢٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣.أن العلم هو رمز السيادة للدولة، ولكن المسؤولين في الإقليم، لم يعترفوا بعلم العراق السابق. ولا بالعلم الجديد بعد التغير.

٤.الدعوى للانفصال، إذ أكد بعضًا من المسؤولون الاكراد، ان الهدف الأساسي هو إقامة دولة كردية مستقلة في المستقبل، وأنه حق طبيعي لهم وفقاً لمبدأ حق تقرير المصير. ولكن الظروف الحالية لا تسمح لهم بذلك، ويعتبرون الفدرالية اتحاداً اختيارياً، وليس اتحادا إجباريا.

٥."إن دستور إقليم كردستان ليس متطابقاً مع دستور الإقليم الاتحادي فقد منح صلاحيات لرئيس الإقليم تشابه صلاحيات رئيس الدولة. في الداخل والخارج"[١].

٦. استخدام طريقة مراسيم الشرف كدولة مستقلة، كحرس الشرف، والنشيد الوطني والعلم، وقيام المسؤولين الأكراد باستقبالاتهم وزياراتهم على شكل زيارات واستقبالات رسمية"[٢].

"وعلى رغم من عدم تشكيل أية أقاليم و منذ عام/٢٠٠٤م ولغاية يومنا هذا. الا انه توجد دعوات مختلفة و المقترحة لإقامة اقليم الجنوب أوالأقاليم الغربية، و بالشكل التالي :-

أولاً:- (اقاليم الجنوب)، تشمل محافظات (البصرة، الناصرية والعمارة) وقد عقدت اجتماعات عديدة ضمت مسؤولي ومثقفي هذه المحافظات. وكان (وائل عبد اللطيف) محافظ البصره السابق أحد دعاة هذا المطلب، وأصدر كراساً بعنوان (رؤيا في نظرية الفدرالية)"[٣].

ثانياً:- "(حكومة الحكم الذاتي جنوب العراق الموحد)، وقد دعا اليها (٤٥) شيخاً من العشائر من محافظات (البصرة، العمارة، الناصرية، الديوانية والسماوة)، ووقعوا على وثيقة التأسيس واختاروا (عبد المحسن شلش) رئيساً لها ولمدة(٥) سنوات، وتضمنت الرؤية تشكيل هيئات إدارية ومجلس شورى ومجلس إعمار ومجالس اقتصاديةعديدة"[٤]

---

[١] دستور اقليم كردستان، المشرق (صحيفة) ،بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٥م.
[٢] القدو، حنين،النظام السياسي الفدرالي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.
[٣] عبد اللطيف، وائل، رؤيا في نظرية الفدرالية، بغداد، د.ن، ٢٠٠٥م
[٤] اقاليم جنوب العراق، المشرق، (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً:- "(إقليم الوسط والجنوب) ، ويشمل كل محافظات (الجنوب والوسط بما فيها بغداد) وقد طرحها السيد (عبد العزيز الحكيم)، حيث اجتمع محافظو هذه المحافظات في النجف في آذار/٢٠٠٦م، ناقشوا آليات العمل لتنفيذ ذلك، وقرروا عقد اجتماعات مقبلة لتفعيل المقترح. ولكن ذلك لم يتحقق، وربما بسبب رفض (التيار الصدري) الذي يخشى تقسيم العراق باسم الفدرالية، غير أن (المجلس الإسلامي الأعلى) لاينفك يطالب به. ونفى السيد (عمار الحكم) أن تكون لمشروعة علاقة بمقترح (بايدن) لتقسيم العراق وأن مشروعه يضم (٩) محافظات من (الكوت إلى البصرة دون بغداد) .وقد زار وفد من المجلس الأعلى (الأنبار) والتقى الشيخ الراحل (احمد ابو ريشة) زعيم (مجلس صحوة الأنبار) لحثه على تشكيل الفدرالية وتأييد فدرالية الجنوب"[١].

رابعاً:- "(الأقليم الغربي) ويشمل محافظات (الأنبار وصلاح الدين ونينوى) وقد طرح هذا المشروع من قبل (فصال الكعود) الذي كان محافظاً للانبار. ولكنه تعرض للنقد والاستنكار من قبل المسؤولين في المحافظات الثلاث خشية من تقسيم العراق. كذلك رفض الشيخ (علي حاتم) شيخ عشائر الدليم في زيارته إلى واشنطن مبدأ الفدرالية"[٢].

خامساً:- "(المحافظات) وهي كل محافظات العراق عدا (اربيل والسليمانية ودهوك) المكونة لإقليم كردستان. وقد تم تشكيل مجالس المحافظات فيها، وأصبحت تمارس صلاحيات لامركزية واسعة، وصلت إلى حد التعامل مع الدول بشكل مستقل عن السلطة الاتحادية، وكمثال على ذلك أن محافظة القادسية وقعت معاهدة اقتصادية تجارية مع محافظة (خوزستان) و(عربستان) بعد زيارة رسمية اليها، تضمنت هذه المعاهدة على (٢٥) بنداً للتعاون في مختلف المجالات. بينما زار (العمارة) وفد إيراني والتقى اعضاء مجلس المحافظة، واعلن استعداد ايران لمساعدة المحافظة في تنفيذ المشاريع المختلفة. ووقعت (البصرة والنجف وكربلاء) اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع إيران دون الرجوع للحكومة المركزية"[٣]."ومن الجدير بيان الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطبيق النموذج الفيدرالي في (المحافظات الشمالية للعراق)[٤]

---

(١) اقاليم وسط و جنوب العراق، الاتجاه الاخر (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١م

(٢) الاقليم الغربي ، المشرق (صحيفة)، بتاريخ٢٠٠٧/١٠/٢٠م.

(٣) اقاليم المحافظات ، الوطن (صحيفة)، بتاريخ٢٠٠٦/١٢/١٠م.

(٤) Kurdistan Regional Government, "constitution of the Iraqi Kurdistan Region" and "Constituion of the Federal Republic of Iraqi (sic)" http:// www.krg.org docs. Federal

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع عدم تطبيقه في باقي محافظات العراق، والتي تعود إلى عوامل عديدة، تظهر بحد ذاتها، حساسية هذا الموضوع والتعقيدات التي تصاحب تطبيقه الان، ولو على مستوى محدد"[1] وبالشكل التالي :-

أولاً:- "مع بدء العملية السياسية الجديدة في العراق، كان هناك رفض من قبل العديد من الأطراف لفكرة (الاتحادية) مساوين بينها وبين تفكيك العراق. ومع تقدم المباحثات في مطلع/٢٠٠٥م، أشارت هذه الاطراف إلى أنهم تقبلوا فكرة (إقليم كردستان) ولكنهم أوضحوا، أن كردستان ينبغي أن تبقى ضمن الحدود الموجودة منذ بداية الحرب في ١٩/آذار/٢٠٠٣م المسمى (بالخط الأخضر) كما عبروا عن أفضلية واضحة لدولة قوية مركزية. ولكنهم كانوا على استعداد للنظر في درجة معينة من اللامركزية معتمدة على (١٥) المحافظة المتبقية" [2].

ثانياً:- "غياب إجماع لدى كل العراقيين لتبنى (النظام الفيدرالي). ويعود سبب ذلك إلى افتقارهم لرؤية واضحة مستقبلية في بناء الدولة العراقية الجديدة، أي ما زال العديد من الأحزاب والقوى السياسية العراقية ، بحاجة لتطوير رؤية ديمقراطية ومضامين مدنية حديثة لتطوير المجتمع العراقي، باتجاه ديمقراطي برلماني وفدرالي في عراق موحد.

---

const.asp_بحيث اقر البرلمان الذي اعيد توحيده للحكومة الاقليمية الكردستانية (وتضم كلا الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحادي الكردستاني،وكذلك بعض الاحزاب الصغيرة) قانونا فدراليا في يوم٧/تشرين الاول/٢٠٠٢م.

[1] (عراقيو الداخل) الذين ذكروا للمجموعة الدولية للأزمات بأن تلك المسألة لا تزال قيد موافقة الشعب العراقي عليها. تظم (رجاء حبيب خزاعي) عضو مجلس الحكم الانتقالي، بغداد، بتاريخ ١/ايلول/ ٢٠٠٣م . و(رياض عزيز هادي) عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد بغداد، ٣١/ اب/٢٠٠٣م. و(ابراهيم هنداوي) عضو اللجنة التحضيرية للدستور وقاض، والذي استقال من اللجنة بتاريخ ١/ايلول. وذلك حسب تصريحه بأنه معارض للفدرالية، بغداد، ٢ / ايلول/ ٢٠٠٣م. غير ان بعض اعضاء لجنة تحضير الدستور ومجلس الحكم الانتقالي يعزون استقالته الى ارتباطاته بالنظام البعثي، وقد صرح خزاعي للمجموعة الدولية للأزمات (انا عراقي الداخل ومستقل. وليس لي اي دراية والمام بما حصل في مؤتمرات المعارضة في الخارج، لقد شاهدت خريطة الموصل الاسبوع الماضي توضح تقسيم العراق الى اربع مناطق، وحتى الان لم يجر اي بحث بين اعضاء المجلس حول الفدرالية التي لا يؤديها معظم العراقيين، اذ اننا نعيش دائما بوئام عربا واكرادا، فقد كان النظام السابق متسببا في تلك الانقسامات التي ادت الى الكراهية، اذ قام باجلاء العديد من الناس باستمرار، وتصنيف الهويات، ولندع الشعب يقرر هذه الامور من خلال الاستفتاء) ويطرح (وصال نجيب الغزاوي) من احد عراقي الداخل، رؤية نختلف قليلا عن الرؤية اعلاه وذلك بقوله (الفدرالية تخيف العديد من الناس فهم ينظرون اليها كمقدمة للانفصال، فأنا اعتقد انها الحل الامثل للعراق الا ان المهم هو كيفية تطبيقها) انظرالى: مقابلة اجرتها المجموعة الدولية للازمات، مصدر سبق ذكره، بغداد، بتاريخ ٤/ ايلول/٢٠٠٣م.

[2] مقابلة، كرايستر كروب مع مجبل الشيخ عيسى، عضو اللجنة الدستورية، بغداد، بتاريخ ١٣/تموز/٢٠٠٥م. مفادها: نحن نقبل الاتحادية بالنسبة للاكراد، ولكن فقط للاكراد وحدهم كاستثناء، اقليم كردستان سوف يتكون من ثلاث محافظات (اربيل، سليمانية، ودهوك)، مع حدود مكتوبة (بالابيض والاسود).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتجاور الصراعات المستمرة على السلطة وباتجاهات مختلفة، ولإنجاح الائتلافات السياسية، التي لم تقم الا على أساس المعاناة المشتركة من النظام السابق"[١].

"وعند الاستناد والرجوع الى الدستور العراقي الدائم لعام/٢٠٠٥م والذي حدد ملامح خصائص هذا النموذج للنظام السياسي العراقي، ضمن المواد الدستورية، ومن المادة (١١٠) ولغاية (١٢١) تلك التي حددت صلاحيات الحكومة الاتحادية ومنحت صلاحيات واسعة لحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الأقاليم والتي تنشأ مستقبلاً، نجد صفة الغموض شابت غالبية النصوص المنظمة لتشكيل النظام السياسي ودولته، وبين مفهوم اللامركزية والفدرالية، مما قادت إلى فشلها في تحقيق التوازن ما بين سلطات الحكومة الاتحادية والأقاليم، لأنها أثارت المشاكل بسبب النزاع والتعارض في الاختصاصات الدستورية وأثارت في نفس الوقت مشاعر الامتعاض لدى البعض وتخوفهم من نتائجها. فعلى سبيل المثال نجد المادة (١١٠) من الدستور العراقي تحدد صلاحيات الحكومة الاتحادية بـ:"رسم السياسية الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية والخارجية السيادية"[٢]. تدخل هذه المادة في تناقض مع جاء في الفقرة (أولاً) و(رابعاً) من المادة (١٢١)، حيث يؤكد في هذه المادة على أن الدستور العراقي بـ: "منح الأقاليم والمحافظات صلاحيات سيادية واسعة، لفتح مكاتب لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية للإقليم"[٣]. بعبارة ثانية هناك ثمة تناقض بين صلاحيات الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية في مجال التمثيل الدبلوماسي. حيث المتعارف عليه في الأنظمة الفدرالية، أن هذه هي من خصوصية الحكومة الاتحادية، في حين المادة (١١٠) أشارت إلى أن وضع السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي هي من اختصاصات الحكومة الاتحادية. إذن وجود هذا التناقض في هذه البنود لا تعني فقط وجود تعارض في الاختصاصات، خصوصا إذا ما طلب تنفيذ أهداف السياسة

---

[١] نعمة ، هاشم ، الطريق: النظام الفدرالي كشكل من اشكال حل القضية القومية، ص ٢.
انظر الى الموقع: http://www.ivaqcp.org
[٢] االمادة /١١٠، الدستور العراقي الدائم، عام/ ٢٠٠٥م.
[٣] المادة /١٢١، المصدر نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية للبلد، فمن يقوم بها السفير أم ممثل الإقليم؟ وكيف ستتعامل الدول المضيفة لمتابعة مصالحها الموجودة في الإقليم؟ في ظل وجود سفير عراقي في السفارة، لن يكون عملياً مسئولاعن الإقليم. بل يكشف هذا التعارض على حقيقة الوضع الذي يثير مشاعر عداء البعض ضده، هو إننا أمام تمهيد بالاعتراف الضمني والواقعي بانفصال (الإقليم عن وطن الأم). يضاف إلى ذلك أن ما ورد في المادة (١١٠) من الفقرة (ثانياً) والمتعلقة باختصاصات السلطة الاتحادية مؤكدا: "بوضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإداراتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه"[١] يتعارض مع ما جاء في الفقرة (خامساً) من المادة (١٢١) التي :"منحت إدارة الإقليم بشكل خاص صلاحيات إنشاء قوى الأمن الداخلي الخاصة بالاقليم من الشرطة والأمن وحرس الإقليم"[٢]. أي أن هذه القوات سوف تخضع وتنشر وتقاد من قبل سلطة الإقليم وتستلم أوامرها من حكومة الإقليم وليس من الحكومة الاتحادية. كما أن السلطة الاتحادية لا تستطيع نشر قواتها الأمنية في الإقليم لمواجهة الحالات الطارئة والدفاع عن الحدود العراقية ، إلا بموافقة المجلس الوطني للإقليم المعني. فإذا كانت الحكومة الاتحادية لا تستطيع نشر قواتها الوطنية في الإقليم، فيعني ذلك إننا مرة ثانية أمام حالة (الانفصال غير المعلن). وما يتعلق بالمادة (١١١) الخاصة بالنفط والغاز فقد نصت على :"ملكية النفط تعود إلى الشعب العراقي باجمعه"[٣] وكذلك نصت مادة (١١٢) على أن :" إدارة شؤون النفط والغاز المستخرجة من الحقول الحالية تقوم على أساس مشترك بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، وتوزع الواردات بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع إنحاء البلاد"[٤] ،في حين نرى أن هناك تناقض بين هذه المادتين وبين المادة (١١٥) التي تتضمن :" للسلطات الإقليمية حق استثمار وإدارة الحقول الجديدة لكل الموارد الطبيعية من غاز والنفط ومعادن".[٥] فالتناقض والتعارض بينهما يتمحور في ما هو عام ملك للشعب العراقي باجمعة والحق الخاص للإقليم. ويفترض قانونيا أن يسيطر العام على الخاص وليس العكس، لان

---

[١] المادة ١١٠، الفقرة / ٢ ، الدستور العراقي الدائم ، عام / ٢٠٠٥م.
[٢] المادة/ ١٢١، الفقرة /٥ ، المصدر نفسه.
[٣] المادة / ١١١، نفس المصدر.
[٤] المادة / ١١٢ ، المصدر نفسه.
[٥] المادة / ١١٥، نفس المصدر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملكية هي للجميع وليست ملك لقومية وأقلية، مهما كان نسبة عددها السكاني. وعليه ووفقاً لهذه النصوص فإنه من الطبيعي أن تقوم حكومة إقليم كردستان حسب رأي مؤيدي هذه السلطات بالتفاوض والتعاقد مع الشركات الأجنبية، للقيام بعمليات تنقيب عن النفط والاستثمار فيها ضمن حدود إقليم كردستان، وحتى في المناطق التي تقع خارج حدود إقليم كردستان، اي في المناطق المتنازع عليها في محافظتي (نينوى وكركوك) بدون الرجوع إلى وزارة النفط أو الحكومة الاتحادية. لان للسلطة الاتحادية الحق في الإدارة والإشراف على النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، ولاتمتلك الحق في التعامل مع بقية الثروة المعدنية، ومستندين على ما أشارت اليه الفقرة (ثانياً) من المادة (١١٢) إلى موضوع المشاركة بين السلطتين في رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز ولكن بدون الإشارة إلى حق السلطة الاتحادية في الاستثمار والمشاركة في إدارة الحقول التي سوف تكتشف مستقبلاً في الإقليم"[١].

"في الواقع ان مبدأ المفاضلة في المصالح بين ما هو عام وخاص، لايتوقف حدوده فقط في مجال النفط والغاز،بل يتعدى ذلك الى قضية المياه.فقراءة الفقرة (ثامناً) من المادة (١١٠) المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وتوزيع مناسيب المياه من خارج العراق، ومسألة السياسة الداخلية لتوزيعها، تعطي هذه الفقرة الحق لحكومات الأقاليم التحكم بمستوى تدفق المياه داخل العراق.وهذه المادة قد تصبح مصدر لنشوب صراع بين الإقليم بشأن حصة كل إقليم من المياه.وهذا يعني تحقيق مصدراً جديداً للصراع المستقبلي بدلاً من تحقيق (فدرالية السلام) بين القوميات"[٢]."فأن كل هذه الاشكاليات المثيرة للجدل تقود الباحثين، إلى وضع مجموعة من الاحتمالات المستقبلية بشأن فيدرالية العراق ومنها:-

١.يمكن الاقتصار على فدرالية واحدة لاقليم كردستان مع احتمالات توسيعها بضم (كركوك وسنجار وخانقين ومدلي ومخمور) بسبب خصائصه الجغرافية والتاريخية واللغوية والأثنية، أما باقي محافظات العراق فسوف يحكم باللامركزية الإدارية"[٣].

---

[١] القدو، حنين، النظام السياسي والفدرالي، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.
[٢] المادة/١١٠، الفقرة/٨، الدستور العراقي الدائم، عام/٢٠٠٥م.
[٣] نعمة، هاشم، الطريق: النظام الفدرالي كشكل من اشكال حل القضية القومية، مصدر سبق ذكره ، ص ٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢."إقامة فدراليتين من اقليم كردستان وسائر العراق، وبالتالي لا يكون هناك تساوي في الحجم والسكان"[٤].

٣."تحقيق الفدرالية من خلال تعدد الأقاليم، من ضمنها فدرالية بغداد وفدرالية كركوك إلى جانب اقليم كردستان واقليم الجنوب والاقليم الغربي، وهذا الاحتمال الأكثر ضماناً"[١].

٤." الفدرالية الجغرافية، و التي تعني تحويل المحافظات القائمة إلى فدراليات تتمتع باستقلالية داخلية واسعة، مع ارتباطها بالسلطة الاتحادية المسؤولة عن قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والمالية والاقتصادية،وهي الأكثر قبولاً من الشعب العراقي. لأنها تقوم على اساس جغرافي وليس على العرقي أو المذهبي والديني، وبالتالي فإن فرص نجاحها أفضل من غيرها"[٢].

"فعليه وبالرغم من إنشاء النظام الفيدرالي السياسي في إقليم كردستان العراق، إلا انه لا زال هناك تحديات عديدة تواجه التوجه المدني للقومية في كردستان. منها موقف الحكومة المركزية من القومية الكردية وسلوك الأقليات في شمال العراق ولاسيما التركمان، ومن قانون النفط ووضع مدينة كركوك ضمن المناطق المتنازع عليها وكذلك وضع (قوات البيشمركة) والموضحة كما يلي :-

أولا:- يرى القادة الأكراد أن الحكومة المركزية، حددت نصيب حكومة الإقليم من إيرادات الدولة العراقية بنسبة (١٧%). ومن دون مشاركة ممثل كردي حول تلك النسبة المحددة. ويطالبون الان بزيادته، لأنه يمثل اجحافاً في حق الأكراد من جهة واستقطاع الحكومة العراقية جزءاً حتى من هذه الحصة التي قررتها من جهة اخرى

---

[٤] بارزاني في بروكسل، لبحث الأوضاع في العراق، موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٨م. لتعريف وصياغة المصالح الإقليمية، اي تحاول الحكومة الكردية التعريف بمصالحها القومية، والدفاع عنها، ولاسيما= =الفدرالية، ومسألة كركوك، وتوزيع عوائد النفط، وتأكيد المكون الكردي الثقافي في العراق، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية وغيرها. تتضمن القومية الكردية أيضاً الترويج لفكرة النموذج الكردي القائم على التعددية والديمقراطية والتسامح والاستقرار والاقتصاد المزدهر، ولاسيما مقارنة بالوضع العراقي. وثمة إلحاح على فكرة (نشر تجربة إقليم كردستان الناجحة في عموم مناطق العراق، لكي يستفيدوا منها).

[١] محمد، هارون، الفدراليات: مشاريع مشبوهة لتقسيم العراق بالتقسيط، الفرات(صحيفة)، العدد/٥٤، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥م.

[٢] الفدرالية الجغرافية، الاهالي (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي يؤثر سلباً في وتيرة المشاريع الإنمائية في الإقليم، ويحدث مشكلة كبيرة في دفع الرواتب والمخصصات لموظفي الحكومة الإقليمية"[١][٣].

ثانيا:- "في ما يتعلق بقانون النفط والغاز، هناك اختلاف جوهري بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان يعرقل إقراره من قبل البرلمان الاتحادي. والذي سبق ذكره بشكل موجز. فحكومة الإقليم تصر على مبدأ تقاسم الموارد بما فيها النفط، وان يكون لها حق التصرف في الاستثمارات النفطية في الإقليم، بينما تذهب الحكومة الاتحادية إلى أن موضوع النفط كله يجب أن يكون بيد الحكومة المركزية. ويثير هذا الموضوع مسألة العقود النفطية(بما تتضمنه من عمليات التنقيب والاستثمار والصناعة والتصدير في مجال النفط)[٢] التي أبرمتها حكومة كردستان مع عدد من الشركات الأجنبية، دون الرجوع إلى الحكومة العراقية. أزمة سياسية وقانونية بين الحكومتين الاتحادية والاقليمية. فالأولى تعتبر هذه الاتفاقيات غير قانونية، في حين أكدت حكومة كردستان، أن هذه الاتفاقيات قانونية ولا تخالف الدستور العراقي. فقد استندت في إبرامها إلى قانون النفط والغاز، الصادر في إقليم كردستان لعام/٢٠٠٧م، الذي يجيز لحكومة الإقليم إبرام مثل هذه الاتفاقيات. كما ان الدستور العراقي ينص أن النفط والغاز ملك جميع العراقيين والواردات توزع عليهم بشكل عادل ومتساو. ولاتزال الأزمة مستمرة بين الجانبين إلى الآن، لتشبث كل منهما بموقفه، مع توقيع حكومة كردستان مزيدا من الاتفاقيات والعقود النفطية"[٣].

---

[٣]"ثلاثة ملفات اساسية وراء الخلاف بين الحكومة والاكراد (عقود النفط وقضية كركوك والموازنة السنوية) الحياة (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٣م، ص٤.

[٢] يقضي قانون النفط والغاز الذي اصدرته الحكومة الاتحادية، ولم يصدق عليه البرلمان بعد، بأن المجلس الاتحادي للنفط والغاز (الذي يضم ممثلا عن اقليم كردستان) هو الذي يتولى اعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والانتاج واقرارها وتعديلها واعتمادها، ودراسة هذه العقود التي تمنح التراخيص للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها وتعديلها، والموافقة على جهة التمويل، والبت في تحويل الحصص في ما بين الحاملين لتراخيص التنقيب والتطوير والانتاج (المادة ٩) ومن ثم هناك تناقض جوهري بين ما يتصوره القادة الاكراد على انه حق قانوني لكردستان ونصوص قانون النفط الاتحادي كما ان هذا التناقض ينطبق ايضا على العلاقة بين قانون النفط الكردستاني وقانون النفط الاتحادي مع العلم ان الاول صدر قبل الثاني يقضي قانون النفط والعاز لاقليم كردستان بأن للوزير المختص بموافقة المجلس الاقليمي، ان يبرم عقدا نفطيا للاستكشاف والتطوير لمنطقة محددة مع شركات خاصة كردستانية او عراقية او اجنبية، انظر في ذلك : ثلاثة ملفات اساسية وارء الخلاف بين الحكومة و الاكراد، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٣] العراق: لا موقف قانوني من اتفاق نفطي كردي مع شركة نيرويجية، رويترز(صحيفة) بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٣م. وكذلك انظر الى: "حكومة اقليم كردستان:عقودنا النفطية سليمة واذا كانت لبغداد شكوى فلترفعها للمحكمة الاتحادية" مجلة الشرق الاوسط، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢م". برهم صالح: نستهجن الاستقواء باطراف خارجية في قضية عقود النفط، مجلة الشرق الاوسط، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧م.حكومة اقليم كردستان، توقع سبعة عقود نقطة جديدة، موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٧م.حكومة اقليم كردستان، اتفاقيات استراتيجية ومساع معمرة لتطوير القطاعات المرتبطة بالاقاليم،موقع حكومة كردستان ،بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:- "فيما يتعلق بقضية كركوك، يصر القادة الأكراد ليس فقط على ضم المدينة إلى كردستان، وإنما على الهوية الكردية للمدينة. ولطالما عارضوا إجراء انتخاب مجلس محافظة كركوك في كانون الثاني/٢٠٠٥م، لأنه سيرسخ واقع التعريب والسياسات الأخرى لنظام البعث. ولكنهم وافقوا فيما بعد على أساس، أن المشاركة في انتخابات المجلس ليست لها علاقة بتحديد مصير كركوك"[١]. "وحيث فاز الائتلاف الكردي الرئيسي بحوالي(٦٣%) من مقاعد المحافظة، وانتخب المحافظ من الائتلاف. ولكن حكومة كردستان رفضت قانون الانتخابات المحلية، رغم مصادقة مجلس النواب العراقي عليه في تموز /٢٠٠٨م، بتقسيم السلطة في مجلس محافظة كركوك بين الاكراد والعرب والتركمان بنسبة (٣٢%) لكل مجموعة، بالاضافة إلى (٤%) للاقليات الاخرى"[٢]."ونتيجة للاصرارهم على موقفهم، وفي ظل تأكيد الهوية الكردية للمدينة، ومدينة للمذاهب والقوميات التي تعيش فيها كافة وموطن التسامح الديني والقومي"[٣]."تم تضمين الدستور العراقي الدائم للمادة (١٤٠) ومن قبله (قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية) التي تقضي بتطبيع الاوضاع واجراء احصاء سكاني واستفتاء شعبي في كركوك وأراضي اخرى متنازع عليها، لتحديد رغبة السكان في اللحاق باقليم كردستان او البقاء اقليما منفردا اومرتبطا ببغداد وذلك قبل نهاية عام/٢٠٠٧م. وقد تم تشكيل لجنة عليا لتنفيذ هذه المادة، والتي لم تنته من عملها في المدة المحددة دستوريا، بسبب توتر في العلاقات بين مكونات المحافظة من العرب والاكراد والتركمان، ومن ثم تم تمديد عملها"[٤].

رابعاً:- "اما ملف البيشمركة أو (حرس الحدود)، فهناك اكثر من مسألة اشكالية في العلاقات الحكومية البينية، وتحدد طبيعة المشكلة في اصرار الحكومة العراقية على تقليص عدد البيشمركة إلى (١٩٠) الف فرد فقط ، بما في ذلك قوات الاحتياط، اي إلى

---

[١] اجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك يرسخ واقع التعريب وسيتخذ شعب كردستان موقفا حاسما منه، موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٠٠٥/١/٥م.وكذلك انظر الى : برلمان كردستان يقرر المشاركة في انتخابات مجلس كركوك، مجلة الشرق الاوسط، بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦م.

[٢] "العراق: الخلاف على كركوك يعرقل اجراء الانتخابات المحلية، بي بي سي العربية، بتاريخ٢٠٠٨/٨/٣م. انظر إلى الموقع:.http://news.bbc.com

[٣] البارزاني، مسعود ، كركوك مدينة للمذاهب والقوميات كافة،موقع حكومة كردستان ، بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤م.

[٤]اقتراح الامم المتحدة بشأن كركوك يلقى موافقة قادة اكراد العراق، موقع حكومة كردستان، بتاريخ١٨/ ٢٠٠٧/١٢م. كذلك انظر الى: استمرار عمل لجنة تطبيع الاوضاع في كركوك، موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧م. واللجنة العليا لتنفيذ المادة /١٤٠ من الدستور العراقي تعلن عن تمديد مدة استلام معاملات الوافدين والمرحلين ، موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكثر من النصف، فيما ترفض الادارة الاقليمية ذلك"[1]. وايضا "تريد الحكومة العراقية الحالية دمج الميليشيات بما فيها البيشمركة في الجيش العراقي. لكن الادارة الكردستانية ترفض إعتبار قوات البيشمركة ضمن الميليشيات. وان كانت تشارك بفاعلية في تشكيلات الجيش العراقي. ونتجة لذلك تم استبعاد قوات البيشمركة عمليا من قوات الميليشيات، بل وقعت الحكومة المركزية اتفاقية مع حكومة كردستان بشأن هذه القوات في عام/٢٠٠٧م. حددت مهام وصلاحيات وحقوق تلك القوات في الاقليم والميزانية المخصصة لها. ولكن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى استمرار وجود بذور الازمة بين الطرفين"[2].

المبحث الثالث:- محاولات التقسيم

من جراء تطبيق النظام الفيدرالي في اقليم كردستان العراق،وكما ظهر ذلك في تحليل المبحث السابق. بتبادر الى ذهن الباحث سؤالا وهو، هل تكوين دولة فيدرالية عامل في خلق الاستقرار السياسي في العراق؟ وللاجابة على هذا السؤال "نجد هناك من يرى بان خلق دولة فيدرالية، ليست وسيلة ضمانة لتطبيق حكم القانون وتحقق الديمقراطية في خطوات اعادة بناء الدولة الجديدة، وفي تحقيق حماية الحريات والاقليات العرقية والدينية وحماية حقوق الإنسان. فان ثمة مخاطر قدتقود عملية التقسيم العرقي والطائفي والجغرافي والاقتصادي اذا ما طبقت الفيدرالية. ويرتكز تلك المخاوف في الاسباب التالية:-

أولا:- "ان الدستور العراقي خول الأقاليم، وضع دستور خاص لها، بما ينسجم مع حاجاتها ضمن المادة (١٢٠) من دستورها الدائم".[3] وهذا مما يفسح المجال أمام بعض الاقاليم ان تتبنى سياسات متطرفة. وعليه لا نستغرب من ان نسمع بأن الأخوة مسيحي العراق في المهجر يقودون الآن حملات دعائية كبيرة مطالبين بإنشاء كيان مسيحي لهم في سهل نينوى يتمتع بنوع من الاستقلالية والحكم الذاتي،بممارسة الضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى وليكون ملاذا آمنا لهم. فلقد شكل الدستور الذي فرضه الاحتلال، حالة امتداد في النوايا الخفية، بالتعرض للعراق

---

[1] السندي، بدرخان، الخلافات بين حكومة بغداد واقليم كردستان لماذا والى اين؟ موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٣/ ٢٠٠٨/١م.

[2] توقيع اتفاقية مهمة بين اقليم كردستان وبغداد بشأن قوات حرس والاقليم ، موقع حكومة كردستان، بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤م.

[3] المادة / ١٢٠ ، الدستور العراقي الدائم، عام/٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموحد والعربي ودولته المدنية، فمثلما أسس الدستور على المحاصصة الطائفية وانفتح على التقسيم، فإنه كان نتاجا مدبرا لتدمير نسق الدولة وأجهزتها ومؤسساتها وانفتاح على احتمالات الدول الدينية وفقا للتقسيم الطائفي"[١].

ثانيا:- "ان الانتهازية الحزبية لبعض الاطراف السياسية، والتي تروج مفاهيم تتراوح بين الانفصالية، العنصرية، و الفيدرالية، تهدف بالدرجة الاساسية إلى التقسيم الطائفي وهو تقسيم عنصري، المعتبرة و بحد ذاتها وباء يهدد الوطن والشعب. فمواقف الاكراد واصرارهم على رفع سقف مطالبهم القومية، هو لتأكيد وترسيخ نزعة تحقيق انفصال كامل لاقليم الشمال، كهدف استراتيجي لتكوين دويلة كردية. ولايمكن اعتبارها مفاجاة لان هذه المطالب كانت شبه معلومة و من قبل. لكن المفاجأة الكبيرة جاءت من الجنوب العراقي، عندما طرحت (احزاب شيعية) لأول مرة فكرة فصل جنوب العراق بانشاء اقليم شيعي في الجنوب والوسط العراقي، يضم (٩) محافظات ليكون اقليما شبه مستقل،على غرار اقليم كردستان في الشمال. وقد واكبت هذه المطالبة أيضا الدعوى الى الاستحواذ على نفط الجنوب اسوة بمطالب الاكراد بالاستحواذ على نفط الشمال العراقي في كركوك وما حولها. ومن هنا جاءت صيغة الفيدرالية لتنفيذ مخطط تقسيم العراق على اساس عرقي و قومي (الاكراد في الشمال) و(عرب الشيعة في الجنوب) أي هي الفيدرالية القومية، التي يمكن لها ان تهدد وحدة العراق والتعايش السلمي بين العراقيين، والذي تتضمن في طياتها مخاطر الحرب الاهلية، وتحرق الجميع.

ومن الضرورة وضع فكرة التقسيم في اطار استراتيجيات التداخل بين اهداف القوى الاقليمية المحيطة بالعراق مع تأثيرات المشروع الاستعماري الأمريكي. فهناك ثمة مصالح لكل طرف من هذه الاطراف في رؤية العراق كدولة ضعيفة ومقسمة ومستندين على شبح التقسيم العرقي والطائفي في العراق في تحقيق مصالحهم"[٢].

ويمكن للباحث ان يبرز تلك الاطراف اخذاً بالصراع الدولي من اجل النفوذ، اوفي أحياء هذا النفوذ، كمعيار للتميز فيما بينهم وهي :-

---

[١] القدو، حنين، النظام السياسي والفدرالي، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[٢] تحذير وتحسب: تقسيم العراق بديل ميداني مطروح وخيار سياسي قائم، العراق، بتاريخ٢٠٠٧/١٠/٧م، انظر إلى الموقع:http://www.al-moharer.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا:- الاستراتيجية الامريكية وسياستا التفكيك والتقسيم

"من المعروف ان السياسة الامريكية الحالية ومن سبقها من الادارات الاخرى، تتركز على بعدين خارجين رئيسين في الشرق الاوسط. وهما قاعدة امنية قابلة للبقاء في المنطقة من جهة، وهو هدف قصير الامد، واعادة تشكيل السياسيات الاقتصادية والثقافات الداخلية في المنطقة عن طريق اصلاحات ليبرالية من جهة اخرى. من خلال نزعة الافتراء بالعمل وشن الحروب الوقائية وعمليات التغير للانظمة جزءً من العقيدة الرسمية. وهذا التوجه فسر قرار الرئيس الامريكي، بان الولايات المتحدة الامريكية لن تترك العراق قبل ازالة الارهاب، واقامة انظمة سياسية حديثة و مستمرة وديمقراطية"[٢].

"وبهذا نجد الكثير يتحدثون عن (نظرية المؤامرة)، التي تحاك للعرب في الكواليس الغربية والامريكية، والبعض يرفض هذه النظرية المزعومة، ويجعل حركة التاريخ وحدها المسؤولة عما وصل العالم العربي إليه.الا انه يمكن التأكيد على وجود هذه النظرية ولسبب رئيسي يتمحور في ان،الخطط الامريكية الساعية إلى تقسيم دول العالم العربي ومن بينها العراق، لم تكن وليدة الوقت الحاضر، بل هي مشاريع حاضرة في مراكز الابحاث الامريكية واذهان السياسيين الامريكيين و منذ القدم. فليس من الغريب أيضاً ان نسمع بأن السكرتير السابق للادارة الامريكية (ليسلي جيلب) يدعو إلى القيام بتقسيم سهل للعراق والى انشاء ثلاث دويلات عرقية وطائفية ، تفاديا لنشوب صراع دموي في العراق. وقد انضم اليهما أيضا (ديفيد جوزيف) الاستاذ في جامعة (جون هوبكنز) للدراسات العالمية المتقدمة. فقد دعوا في مشروعهم إلى ضرورة انشاء سلطة عراقية مركزية للقيام بتوزيع عادل للريع والدخل من النفط على الولايات الثلاث وتحمل مسؤولية توجيه السياسة الخارجية للعراق. ويبدو ان كثيرا من المفكرين والسياسيين ادركوا ما سوف يتعرض له ابناء الشعب العراقي من صراع دموي بترجمة المواد الدستورية إلى قوانين نافذة واقاليم فعلية منفصلة عرقيا ومذهبيا. في حين أكد (هنري كيسنجر) وهو احد اشهر السياسيين الامريكيين، بتدمر ارادة الامة العراقية للسيطرة على الامة العربية، فهي الحلقة الرئيسية فيها، من خلال دعوته

[٢] هدسون ، مايكل ، الرؤية الاستتراتجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية و العالم، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمرات عديدة بعد احتلال العراق، إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، كردية في الشمال سنيه في الوسط، وشيعية في الجنوب" [١].

" ونظرا لمحدودة البدائل المتاحة أمام الادارة الامريكية، بعد التأكد من دخول خطط انسحاب قواتها العسكرية حيز التنفيذ، يثور تساؤلات عديدة، حول البدائل المطروحة لابقاء نفوذها في العراق بعد خروجها منه. فهي ان واجهت صعوبات و معوقات، فإنها لم تسمح لتلك المعوقات بالسيطرة على مصالحها الحيوية في هذا البلد والمنطقة بأكملها. وأبرز هذه البدائل التي سوف تحقق لها ما لم تستطع تحقيقه بالقوة العسكرية خلال سنوات احتلالها، هو مخطط تقسيم العراق. فمن خلال هذا المخطط ستتمكن واشنطن من ابقاء نفوذها على الكيانات الخارجة من رحم الدولة العراقية ، والتي ستكون بطبيعة الحال ضعيفة وتحتاج إلى المساندة الامريكية في مقابل منح الامريكيين نفوذا قويا. عبر نشر قواعد عسكرية تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها ، ليس فقط داخل هذه الكيانات، ولكن أيضا في منطقة الشرق الاوسط كلها"[٢]. في حين نجد أهم الخطط الامريكية التي طرحت لتقسيم العراق هي كالاتي :-

<u>خطة ليسلي جيلب</u>

"حيث كتب مقالة، وضح فيها خطة الولايات المتحدة، باستبدال العراق الحالي بثلاث دول صغيرة كردية في الشمال وسنيه في الوسط وشيعية في الجنوب . وتفترض هذه الخطة، كل طائفة ستكون لها دولتها الخاصة بها، فسوف يتوقف القتال. لأنه لن يكون له معنى، ويمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة ان تخرج من العراق، وهي مطمئنة بعدم وجود تهديدات امنية وكذلك بوجود نوع من الاستقرار على الارض"[٣].

---

[١] أبو دان، منذر حسن، مخاطر المشروع الفيدرالي العراقي، الحوار المتمدن، العدد /١٨٣٣ ،بتاريخ ٢/٢١ /٢٠٠٧م، ص ٥ .

[٢] مركز النخبة للدراسات، اخبار وتحليلات واراء القضية العراقية: تقسم العراق. هل آن الاوان، سيتمر/٢٠٠٧م، انظر الى الموقع: http://www.islamonline.net/

[٣] ليسلي جيلب ، هو الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة.. وهو من اهم المحللين والكتاب الامريكيين المؤثرين في صنع القرار الأمريكي خصوصا عبر رئاسته لمجلس العلاقات الخارجية، وهو احد مراكز التخطيط الاستراتيجي في امريكا، والذي يجمع داخله كل من المخابرات الامريكية ووزارة الخارجية الامريكية وكبار اصحاب الشركات العملاقة. انظر في ذلك: ابو دان ، منذر حسن ، مخاطر المشروع الفدرالي العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة هنري كيسنجر (الشرق الاوسط الكبير)

وهي الخطة التي اقترحها وزير الخارجية الامريكية السابق (هنري كيسنجر) حول ضرورة تقسيم العراق، كمخرج لحل الازمات التي تواجهها الادارة الامريكية في العراق. بقوله: "ولكي يكون الشرق الاوسط كبيرا، وهو الذي لا يمكن تغيير جغرافيته، لا بد ان تكون دول هذا الشرق الاوسط صغيرة وغير قابلة للحياة بمفردها فلا بد من قوة عظمى تدعمها لتعيش ، وتبقى بتثمين الدولة الطائعة، ومعاقبة الدولة العاصية، دون ان يتسبب ذلك في ارباك النظام العام في الشرق الاوسط الكبير، وهذا هو معنى دولة الثواب والعقاب، وما العراق وتقسيمه سوى البداية" [١].

خطة غالبريث

"وهي الخطة التي طرحها (بيتر غالبريث) والذي دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات وذلك بسبب الاخطاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية في العراق. والتي كان من ابرزها الفشل الذريع في الحفاظ على نسيج الوحدة الوطنية في البلاد. مما جعل العراق ينجرف في حرب اهلية لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل"[٢]. ويبرز رؤيته هذه بقوله: "الان محاولة بناء مؤسسات وطنية أو قومية في بلد دمرنا فيه كل اسس ومقومات الدولة، ليس سوى جهد ضائع ولا يؤدي إلى شيء سوى الابقاء على الولايات المتحدة في حرب بلا نهاية، أن ما كان يعرف بالعراق الموحد، ذهب إلى غير رجعة، (بتفكيك)[٣] مؤسساته الاساسية، وان الادارة الامريكية كتبت شهادة وفاة العراق. وعليها الان الاعتراف بخطيئتها الكبرى واستخراج شهادات ميلاد للدويلات الثلاث المستقلة. لتنفيذ مشروع التقسيم والمراحل التي وصل اليها بعد قيام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بغزو واحتلال العراق وتدمير بنيته التحتية وسحق كل مؤسسات الدولة العراقية والغائها. ايذناً بالشروع بتنفيذ مخطط تقسيم العراق الذي كانت تسعى الادارة الامريكية الى تحقيقه"[٢].

---

[١] يدعوت، احرنوت، (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦م.

[٢] غالبريث، بيتر، نهاية العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

[٣] التفكيك السياسي: يقصد به (سعي قوة خارجية إلى سلب قدرة نظام ما على نظم القوى السياسية الداخلية ـ عرقية أو طائفية أو سياسية في عقد واحد ينبثق من عقيدته السياسية) فإن التفكيك مرادف لانفراط العقد الداخلي، وتداعي مركزية النظام وسيطرته على القوى الداخلية. وينبغي الانتباه إلى ان التفكيك بهذه الوضعية لا يماثل الانهيار، بل هو مرحلة سابقة عليه، وفي حال نجحت القوة الخارجية في احداثه، فإنها يمكن ان تحافظ على الاستقرار الداخلي باعادة صياغة القوى الداخلية وفق نظم خاص بها، انظر الى : ابو دان ، منذر حسن ، مخاطر المشروع الفيدرالي العراقي، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[٢] غالبريث، بيتر، نهاية العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة جوزيف بايدن

"تنامت اهتمام إدارة الرئيس (بوش) في وقتها، أي قبل خروجه من السلطة، بخطط تقسيم العراق، خاصة الخطة التي وضعها السناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) والتي تتحدث عن تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات، سني وشيعي وكردي، تحت مظلة حكومة مركزية واحدة ولكن ضعيفة. وحيث شدد التقرير على ان خطة تقسيم العراق إلى ثلاثة اجزاء بمظلة حكومة مركزية غير فاعلة، يحظى بتأييد متزايد وصريح من خبراء الشرق الاوسط، الذين يؤشرون فشل السنة والشيعة في تحقيق المصالحة الوطنية ، فضلا عن التطهير الطائفي الذي يشهده العراق. وحسب هذه الخطة سيتشكل كيان للسنة غرب العراق، وثان للشيعة في الجنوب، فضلا عن اقليم كردستان في الشمال، مشيرا إلى ان مدن (بغداد وكركوك والموصل) ذات التنوع الديموغرافي شهدت تطهيرا جعلها مؤهلة بدورها لأن تنخرط في هذه الكيانات"[١](٣).

ثانيا:- ايران ومشروع ولاية الفقيه

اوضحنا فيما سبق "بأن (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية) في العراق على صلة وثيقة بايران، فهو يتحرك سياسيا وفق توجيهاتها ليحقق مجموعة من الاهداف الايرانية. ولترابط الاستراتيجية المذهبية بين هذا المجلس والاهداف (الثورة الاسلامية الايرانية) . فمطالبة السيد (الحكيم) بالفيدرالية يفسر لنا الرؤية الايرانية تجاه تشكيل مستقبل العراق. والرؤية الايرانية في هذا الشأن مرتبطة بتأسيس حكومة اسلامية حسب منطق الأفكار التي تسير عليها ايران بمعنى مفهوم ولاية الفقيه كترجمة عصرية وعملية لمفهوم الأمامة الراسخ في الفكر الشيعي. بحيث يصبح مفهوم ولاية الفقيه معيارا هاما للحكم على شرعية النظم السياسية. الأمر الذي قاد ببعض الاطراف السياسية، الى اعتبار النظرية الشيعية السياسية تشكل تهديدا وتحديا مباشرا لمصادرها الفكرية وكذلك تهديدا للوحدة الوطنية . هذا اذا ما اخذ بعين الاعتبار تلك النوايا لتقسيم العراق من قبل الجماعات المدعومة من طهران وبالخصوص تصريحات (عبد العزيز الحكيم) من مطالبة بفيدرالية تضم كيانا شيعيا في الجنوب امتدادا للنجف. ويجمع المراقبون ان ذلك يتم بتوجيه ايراني، لتوثيق العلاقة مع الجنوب بدافع الانسجام والتقارب الايديولوجي وتطوير العلاقات الاقتصادية بين ايران

(٣) مركز النخبة للدراسات، تقسيم العراق.. هل آن الآوان؟ مصدر سبق ذكره ، ص ٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجنوب العراقي ، لما يملكه من ثروة بترولية ضخمة. يضاف الى ذلك فان معارضة السياسة الايرانية من مشروع (بايدن) في تقسيم العراق لا يمكن للمرء اخذه كما هو عليه. أي معارضة لتقسيم العراق،ففي الواقع ان وراء هذه المعارضة هناك رغبة منها في تثبيت هذا الواقع المقسم.صحيح انها اعلنت معارضتها ، ولكن كانت متحمسة في نفس الوقت لتشكيل بما يشبه دويلة شيعية مكونة من (٩) محافظات من جنوب العراق ووسطه منها (٦) محافظات متاخمة لحدودها. وهذا ما يعمل من اجل اقامتها أو اقامة اية تشكيلة فيدرالية موسعة الصلاحيات. وعليه فان هذا الامر بلا ريب يؤدي إلى ضعف الحكومة المركزية، مما يسهل لها النفاذ إلى داخل البلاد ، وان يغير ذلك في الوقت نفسه، من المعادلات السياسية والمذهبية على ارض العراق والمنطقة عموما، ان لم ترسخها" [١].

ثالثا:- اسرائيل واضعاف الدولة العراقية

"تطمح اسرائيل إلى اضعاف العراق، وتفتيته لاسباب تاريخية وسيكولوجية تتعلق بمخاوف الصهاينة المتجددة من عقدة تدمير الدولة العبرية. عن طريق غزو قادم من المشرق العربي وبالتحديد من العراق، على غرار محنة السبي البابلي لليهود في التاريخ القديم، عندما اطاح البابليون العراقيون بمملكة اسرائيل القديمة ، وسبوا الاسرى اليهود في سلاسل إلى العراق القديم. ويتحدد تخوفهم اليوم من زيادة قوة التحرك الاسلامي، هذا اذا ما ربط بين ضرب العراق لاسرائيل في حرب الخليج الثاني لعام /١٩٩١م وبين الهاجس القائم في الوعي واللاوعي السياسي لقادة اسرائيل بالغزو القادم من الشرق لتدمير دولتهم. فان تفتيت أو تمزيق أو اضعاف العراق بمثابة ابعاد لشبح تهديد مصير الدولة العبرية. واما من خلال المنظور الاستراتيجي العسكري المعاصر، فقد ظلت اسرائيل تخشى دوما من توحيد الجبهة العسكرية العربية، والتي قاعدتها التحالف بين (مصر وسوريا والعراق) واعتبرت ذلك دوما بانه يشكل خطرا جسيما على مصير اسرائيل. ناهيك الى ما ابدته من مشاعر السعادة عندما استحفل واحتدم الصراع بين جناحي حزب البعث في (دمشق وبغداد) ابان حكم كل من الرئيسين (حافظ الاسد) و(صدام حسين). وقد ادى ذلك إلى فشل محاولات توحيد القوة العسكرية العراقية والسورية في مواجهة اسرائيل.ولهذا ترغب اسرائيل

[١] المصدر السابق، ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الا تقوم للعراق قائمة مرة اخرى، وهذه الاستراتيجية الصهيونية بدأت تطبق في العراق عندما قام (بول بريمر) الحاكم الأمريكي السابق في العراق بعد احتلاله، بحل الجيش العسكري العراقي. والذي جاء هذا القرار الأمريكي (بالحل المفاجيء) للجيش اي بمثابة خدمة مباشرة للمخططات الصهيونية تجاه العراق"[1].

رابعا:- المصالح التركية

فيما يخص مواقف دول الجوار الاخرى من قضية تقسيم العراق، فإن مشروعا كهذا ليس من المنطق ان يكون في منأى من اهتماماتها ، لما يمس ذلك بمصالحها واستراتيجيتها في المنطقة في اكثر من جانب . "بالنسبة الى تركيا فان تصريحات هذه القيادة وتأكيدها الدائم على بقاء العراق موحدا وقويا، وكرد فعل على مشروع (بايدن) لا يخلو من اهداف معينة وفي مقدمتها، الا يصبح العراق لقمة سائغة لاطماع ايران وان يقع تحت نفوذها. وفي مرمى توسعها، الذي ليس ببعيد عن استراتيجيتها باتجاه انتشار الثورة الاسلامية، خاصة وان جزءاً واسعا من العراق يشكل قاعدة كبيرة لتحقيق هدفها هذا من جهة. وابقاء كردستان وان كان اقليما ضمن الفيدرالية العراقية اي محدودة السلطة والصلاحيات ومقطوع الجناحين، للحيلولة دون نزوع الاكراد نحو الاستقلال بأية صيغة كانت، من خلال تمكين العراق بالمساهمة في الجهود المبذولة عسكريا وسياسيا للقضاء على الحركة المسلحة (لحزب العمال الكردستاني)، الذي تحاربه الحكومة التركية ولاكثر من ثلاثة عقود، والتي تتخذ بعض اراضي الاقليم قاعدة لها. وبهذا تستوجب المصالح التركية بان يعود العراق دولة مركزية فحسب ولكنها مركزية ضعيفة، من دون ما يعرف بالنظام الفيدرالي"[1].

خامسا:- مواقف الدول العربية

"فيما يتعلق بالدول العربية خاصة المجاورة للعراق، فإن التعرف على مواقفها لم يكن يحتاج إلى الكثير من الامعان والتمحيص، فإنها وقفت ضد المشروع جملة وتفصيلا وكما كان متوقعا. وتعود اسباب هذا الموقف، إلى تلك الشكوك التي تثيرها الثورة الاسلامية الايرانية والتوجس من توسع نفوذها في العراق، الذي تديره حكومة شيعية على ارض الواقع وانعكاس تأثيرات هذا الوجود إن أقيم على مجتمعاتهم السياسية

---

[1] اسرائيل و علاقاتها مع الدول العربية ، انظر إلى الموقع :http://www.ahewar.org

[1] العلي، فائق، هل للكورد ان يغير جغرافية السياسة..؟ تركيا ملاذا، بتاريخ٢٠٠٧/١٠/٧، ص ٥ ، انظر إلى: http://www.al-moharer.net.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة إلى المخاوف من انسلاخ العراق برمته من الوطن العربي الكبير في المطاف الاخير. وقد أبدت في هذا الاتجاه، دول الخليج خاصة الكويت والسعودية معارضة اشد، حيث تساورهما المخاوف من تحول العراق إلى دولة شيعية، تضاف إلى مخاوفها السابقة من دولة ايران الاسلامية"[1].

"في حين عبرت دول مجلس التعاون الخليجي عن خشيتها عن امكانية تقسيم العراق إلى دويلات موزعة في الشمال والجنوب والوسط العراقي، لا سيما وان العراق يضم في نسيجه الاجتماعي مجموعات عرقية وطائفية مختلفة يمكن تأجيجها بوسائل مختلفة. وهكذا الحال بالنسبة (سوريا)، وان كانت تربطها بايران علاقات وطيدة على اكثر من صعيد، عسكري اوغير عسكري، بالاضافة إلى تفاهمها المشترك لكثير من القضايا التي تخص منطقة الشرق الاوسط،غير انها بلا ريب قلقة من رؤية تعاظم النفوذ الايراني في المنطقة. وبهذا وقفت معارضة لاي تقسيم للعراق والفيدرالية نفسها، ليس فقط بسبب سياستها القومية، بل ايضا بسبب ما تعود عليه فكرة التقسيم من اضرار في اثارة مواقف الاقليات لديها في مطالبتها بنفس السياسة"[2].

لتقيم الخيارات المستقبلية في بناء الدولة العراقية الجديدة، وعلى ضوء ماتم ذكره ضمن مباحث هذا الفصل من المواقف و الخيارات المستقبلية، سواء كان ذلك على مستوى خلق (الادارة اللامركزية) اوالاخذ (بالفدرالية) اوالقبول (بالتقسيم) لابد من مقارنتها مع فكرة بناءالدولة العراقية الموحدة. وبالشكل التالي :-

اولا :- "من منطلق اعتقاد معظم المراقبين على الساحة الدولية، بأن العراق في خلال اقل من عقد من الزمن سيفقد مزيدا من توازنه، ولن يبقى كيانا موحدا بالمفهوم المتعارف عليه، خاصة اذا ما شكل في جنوب البلاد ووسطها الكيان الفيدرالي، أو كيانات فيدرالية بما يشبه دويلة شيعية. وهي بلا شك لن تكون شكلية،اذ انها ستتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة ،قد تضاهي ما للمركز منها. وكما ان اهل السنة من جانبهم سوف لن يقفوا مكتوفي الايدي من هذا السيناريو، فلا شك سيكونون امام

---

[1] عطوان، خضر عباس: رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية ـ العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٣١٥. حيث يتمثل المأزق الذي تواجهه الدول العربية في كون عدم اعترافها بمجلس الحكم الانتقالي يساعد على تقوية موقف التيارات العراقية الداعية إلى قطع الصلة بالنظام العربي، أما الاعتراف بهذا المجلس وتطوير العلاقة معه فقد يصب في مصلحة الاحتلال الأمريكي، ويولد لديه شعورا بالاسترخاء يغريه بالبقاء وتنفيذ مخططاته بأقل كلفة، ولاطول فترة ممكنة.

[2] الحريري، جاسم يونس، العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع، مركز دراسات السياسة الاستراتيجية، الاهرام، ٢٠٠٨م، ص ١٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختيار بين احد الحالتين، إما بقاؤهم على شكل المحافظات تحت رحمة المركز الذي تديره الاغلبية الشيعية، حتى وان كانوا هم من بين المساهمين بهذه الصيغة، اوعليهم ان يشكلوا هم بدورهم ايضا اقليما سنيا على غرار ما في الجنوب واقليم كردستان. وهنا ستتحقق فعلا على ارض الواقع اهداف مشروع (بايدن) بشكل ما، ان اردنا ذلك ام لم نرد"[1].

ثانيا:- "ان السيناريوهات المذكورة اعلاه، لن تمر دون تبعات مؤثرة على مستقبل العراق وعلى عدة مستويات، ومن بينها انفراط التحالفات والائتلافات الكبرى التي اقيمت بين الاحزاب الفاعلة على الساحة العراقية اثر سقوط النظام، والتي سبق لنا تحليل سلوكها السياسي، وذلك بعد ان تتكشف الأوراق وتجاهر الاطراف السياسية والقومية والمذهبية في البلاد عن نياتها واجنداتها بما لا يقبل الشك، كما لا يبقى ما يبرر المجاملات على اية مستويات كانت، فالكل يعمل في اطاره المذهبي والقومي بهدف تحقيق اهدافهم ومصالحهم. ويبدو ان الاوضاع الحالية تسير نحو هذا المسار الان، قبيل الانتخابات التشريعية المفروض قيامها عام /٢٠١٠م.و ليس من البعيد ان تحتفظ القوى المسلحة غير النظامية بمواقعها، حيث يحتفظ اهل السنة (بالصحوة) و(مجالس الاسناد) تبقى حصة حزب الدعوة، التي ينهمك في الوقت الحالي امينه العام في تشكيلها وعلى عجل ليلحق الاخرين في هذا المجال . كما تبقى فصائل (البدر) للمجلس الاعلى الاسلامي كما هي الحال في الوقت الراهن و(قوات البشمركة) للاكراد كما كانت. ومن الطبيعي الا يجد المركز السياسي الجديد القوة لممارسة عمله بشكل دستوري صحيح مادامت مصالح القوى غير القانونية المرتبطة بكل مجموعة مستمرة على لعب دورها غير الدستوري. والمقصود فيه ممارسات العنف غير القانوني، حيث تحل سلطتها محل سلطة المركز.

ثالثا:- ان احتمالات شلل عمل السلطة قائم، طالما هناك تفكير سائد بان تقسيم العراق بدون قيام الفيدرالية على أسس التقسيم الجغرافي والقومي والمذهبي، حتى وان كان على مضض. فيبقى العراق ساحة للصراعات ، تتخذ أشكالا عديدة تقف حائلا ، لأي تقدم نحو المعالم الحضارية على المدى المنظور"[1].

---

[1] العلي، فائق، هل للكورد بغير جغرافية السياسة؟ تركيا ملاذا، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
[1] المصدر السابق ، ص ٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا:- "استمرار الادارة الامريكية بتنفيذ كل شيء للحفاظ على ما تعتبره مصالح حيوية لها والتي اتصفت بما يلي:

١. اشاعة ثقافة التقسيم والفدرالية منذ اليوم الاول للاحتلال، والشروع بعملية سياسية يكون للطائفية السياسية الثقل الاكبر فيها ، مما يمهد لمحاصصات سياسية على اسس طائفية رسخت فكرة تقاسم العراق.

٢. العمل على ترسيخ مفاهيم جديدة ، تهيء البيئة الملائمة لتقبل المجتمع العراقي لفكرة التقسيم منها، ضرورة انهاء واضعاف سيطرة الحكومة المركزية على المحافظات أو الوحدات الادارية للعراق من خلال بناء عراق فدرالي، تتركز فيه القوة والسلطة في عدة فدراليات، وليس بيد حكومة مركزية واحدة . والتي ينبغي ان تصبح ضعيفة وهامشية تحت ذريعة سد الطريق أمام عودة الدكتاتورية إلى العراق.

٣. حلّ والغاء الجيش الوطني الواحد ، باعتباره كان اداة بيد النظام السابق ، وما تعني عودته من امكانية قيامه بانقلاب عسكري واعادة الامور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال. وعليه فإن من الضروري استبداله بقوات ضعيفة ، تكون خاضعة للحكومات الفدرالية وليس للحكومة المركزية . اي الاستمرار بالتحجج ، بان حل مؤسسات الدولة العراقية وخصوصا العسكرية والامنية الحامية لأرواح وممتلكات المواطنين، بسبب ارتباطها بالنظام السابق، يعني فتح الباب على مصراعيه ، بشأن اعادة تركيب الدولة العراقية على اسس طائفية.

٤. فتح الحدود والتغاضي عن التدخلات لدول الجوار في الشأن العراقي . لا بل اضفاء شرعيه سياسية على تدخلات دول الجوار العراقي ، من خلال تشجيعها على عقد مؤتمرات دورية لبحث الشأن العراقي ، فيما بينها الامر الذي انعكس بشكل سلبي وواضح على الوضع السياسي والاجتماعي والامني العراقي.

٥. سحب سيطرة الحكومة المركزية على الثروات النفطية والاقتصادية الاخرى. وتحويل التصرف بها والاستفادة منها بيد سلطات الفيدراليات الثلاث. الأمر الذي يمهد لتقسيم العراق اقتصاديا ، وهو ما يسهل انفصال أي كيانات فدرالية محتملة عن بعضها البعض مستقبلا. بمعنى تثبيت نظم المحاصصة الطائفية ، ليس فقط على مستوى النظام السياسي وتشكيل مؤسسات الدولة ، بل أيضا على مستوى توزيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثروات الاقتصادية ، وتمثل ذلك في (قانون النفط) الذي سعى الاحتلال عبر اقراره من قبل البرلمان العراقي.

٦. وضع خطط بكيفية تقسم عائدات النفط، بعد حصولهم على معلومات تفصيلية عن كمية الخزين الاستراتيجي العراقي.

٧. التشجيع على القيام بعمليات تطهير طائفي وعرقي شاملة ، بتحول الحساسية والمخاوف الطائفية والعرقية الحالية التي زرعها الاحتلال إلى عداءات مستحكمة، لا يمكن التغلب عليها لضمان التأسيس للانفصال الرسمي مستقبلا.

٨. تعزيز عملية الاستقطاب بأشكالها المختلفة، طائفيا واثنيا. بالتركيز على دفع الكتلة السكانية العراقية إلى التخلي عن تمركزها الوطني والقومي العربي. والتوجه نحو التجمع والتمركز ضمن ثلاثة كتل فرعية هي (الشيعة، السنة، والاكرد) وسياسيا بتدعيم عملية تسييس الكيانات الطائفية والاثنية العراقية، وذلك عن طريق دعم تكوين وتعزيز قوة الاحزاب الطائفية"[١].

خامسا :- "ان الدراسات الغربية والتي تنصب على تثبيت فكرة عدم جدوى قيام عراق موحد وتحت سلطة مركزية، لابد من تذكير بها. وكمثال على ذلك، الدراسة التي قام بها الكاتب الامريكي (جي. أي. فولد) لعام /١٩٩٢م والذي ذكر فيه: "ان العراق كدولة مصطنعة تحتوي على تناقضات دينية وعرقية ومذهبية وطائفية، لا يمكنها الاستمرار مدة اطول. حيث أن العراق لا يشبه الدول الاخرى التي لديها نفس المشاكل، لأن تلك الدول تعد دولا قائمة بطبيعتها، بينما العراق ليس سوى دولة مصطنعة".وذلك لغرض تسويق فكرة عدم وجود دولة عراقية في التاريخ. علاوة على المخططات الصهيونية التي تدعو وتعمل على تنفيذ مخططات تقسيم العراق، ومنذ انشاء اسرائيل، وهذا ما اشار إليه (اوديد بنون) متسشار (مناحيم بيجن) رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق في دراسة بعنوان (استراتيجية اسرائيل في الثمانينات) مطالبا فيها بتنفيذ خطة، التقسيم إلى ثلاث دوليات كردية في الشمال، وسنيه في الوسط،وشيعية في الجنوب"[٢].

---

[١] كاتزمان،كنث،العقوبات الدولية ضد العراق وخيارات السياسية الامريكية، قسم الدفاع القومي والشؤون الخارجية، البناتغون،١٩٩٤م. منشورا أيضا بعنوان ، توجهات امريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥م، ص١٢٥ .

[٢] السياسية والاقتصادية الدولية (برنامج) ، العراق في العقد القادم، هل يبقى العراق حتى عام ٢٠٠٢م، مؤسسة راند التابعة لمعهد ابحاث الدفاع الوطني الأمريكي ، ٢٠٠١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا:- " تبقى على الشعب العراقي ومثقفيه مواجهة هذه السيناريوهات، والتي تعنى استمرار التعاطي بمفاهيمها، والذي يقود الى ثلاث نتائج محتملة، اولها بقاء الوحدات الثلاث مع بعضها كدولة ملتحمة مترابطة.وثانيها ينسحب الاكراد من المعادلة السياسية، بينما تظل الوحدات التي تسكنها القوى العربية مع بعضها. اما ثالثها فهناك تقسيم ذو اتجاهات ثلاث، ينجم عنه دولة كردية شمالية، ودولة سنية شيعية في الوسط، ودولة شيعية في الجنوب. و عند تحليل هذه النتائج و بشكل موجز نجد الاحتمال الاول واستناد إلى التاريخ المشترك، إمكانية تحقيق هذا الامل واردة وممكنة.ولكن فيما يخص الاكراد فانهم سيحتاجون إلى الكثير من وسائل الاقناع لتحقيق املهم، لكون ان من مصلحتهم البقاء كجزء من الدولة العراقية، بسبب وضعيتهم في الدول المحيطة بالعراق ومواقف حكوماتهم اتجاه تكوين دولة كردية مستقلة. اما الاحتمال الثالث وهو الاقل حظوظا في تحققه بسبب النسيج الاجتماعي السكاني المتداخل منذ عهود سابقة والذي لا يمكن تمزيقه بسهوله دون ان يتعرض وجود مكوناته الى خطر الاندثار التام".[1]

الخاتمة

من جراء البحث والاستقصاء، بكيفية اعادة بناء الدولة الوطنية العراقية ومرافقها، بعد الغزو الامريكي البريطاني له و احتلاله. حاولت الدراسة وعلى مدار عدة مباحث دراسة فاعلية القوى السياسية في ارساء بناء الدولة. وضمن مجريات عملياتها السياسية، وعلى ضوء الفرضيات التي طرحتها و على النحو التالي :-

الفرضية الاولى: ان قيام العملية السياسية في العراق وبعد احتلاله، يتم على اسس سليمة وتتقدم باضطراد.

ان العملية السياسية الحالية، وانّ امكن للمرء اعتبارها مخرجا من هذه الازمة الطاحنة في اعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي لها، نجد علامات استفهام حقيقية على ما ستتمخض عنه هذه العملية في العراق، لعدم وضوح معالم العملية السياسية سواء أكان ذلك في ابعادها واهدافها ومضامينها، من جراء تواجد ثمة ظواهر سياسية حقيقية يعيشها العراقيون كافة، وعلى ارض الواقع السياسي، والمؤكدة على عدم صحة هذه الفرضية. والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

[1] رجب،سميرة،العراق أمام مخاطر التقسيم، بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠م،انظر الى الموقع: http://www.arabrenewal.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ان المجتمع العراقي هو نسيج مختلف في مكوناته، ويمكن حتى الذهاب الى القول بأنه يمثل المجتمع العراقي في الواقع الحالي، على انتقالية فجائية من مجتمع علاقات القرون الوسطى التي بدأت للتو تفتح عينها على التحديث الى مجتمع القرن العشرين وما أدخل اليه نتيجة الاحتلال البريطاني للعراق للفترة (١٩١٤م ولغاية ١٩١٨م). فكان سقوط بغداد الاول بيد القوات البريطانية الغازية، مدخلا لوصول العراق الى عالم العصرنة الغربية. صحيح ان العراقيين مارسوا التجربة البرلمانية بعد اقرار السلطان العثماني لدستور/١٩٠٨م، الا ان مستوى الوعي الشعبي وتفشي الامية حالا دون ادراك السواد الأعظم، بل وحتى النخب لماهية الانتخابات. وهو امر استمر بعد الاحتلال البريطاني وفرض الانتداب على العراق وقيام الحكم الوطني لتأسيس العراق الحديث، والتي نشطت بعد قيام الحكم الوطني عملية نشر التعليم والمعارف وازداد عدد المدارس والكليات في سعي نشط لنقل هذا المجتمع من واقعه الى واقع افضل. أن ادخال العملية الدستورية والبرلمانية الى الحياة السياسية العراقية في الدولة العراقية الأولى من(١٩٢١م ولغاية ٢٠٠٣م) كان سببا مباشرا في نشوء حراك اجتماعي بالغ الفعل في تبني افكار مختلفة ذات طبيعة ليبرالية اوصراعية او دينية. فقد شهدنا نشوء الأفكار البروليتارية معبرا عنها بالفكر الشيوعي في وقت مبكر جدا، وكذلك الفكر القومي اوالفكر الديني بشقيه السني او الشيعي. ولقد صاحبت الانتخابات العراقية في العهد الملكي حالات تجاوز بل وتزوير. وعلى الرغم من كل ما قيل عنها، غير ان ممارسة الحق الانتخابي كان موجوداً وبالتالي فإن الانتخابات ليست شيئا جديداً عن المجتمع العراقي، يمكن اللجوء اليها كخيار ليقود البلد الى بر الامن والاستقرار.

٢. استمرار الاحتلال بوضعه الفعلي.

٣. استهداف قوات الاحتلال لمدن كبيرة في وسط وغرب وشمال غرب العراق خصوصا ان هذه المدن تتوفر على تركيز سكاني كبير.

٤. انقسام الرأي العام العراقي ومكوناته حول الاجماع الوطني العراقي في تأسيس الدولة العراقية الجديدة.

٥. تدخلات دول الجوار في شؤون الانتخابات في حشد عناصر لها للمشاركة في عملية الانتخابات، مما يلقي بظلال الشك على نتائجها. التي يحتمل ان تزج بالكثيرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مدعي الجنسية العراقية لتغليب تيارها على التيارات الاخرى للاستحواذ على الجمعية الوطنية الحالية.

٦. انفلات حبل الأمن وانتشار المفخخات على نطاق واسع والتهديد بتفجير الاقتراع.

٧. استقالات جماعية للهيئات المشرفة على الانتخابات في غرب وشمال غرب العراق الامر، الذي سيلقي بظلاله على سريان وسلاسة العملية الانتخابية.

٨. ولعل قمة المشكلة في العملية السياسية الحالية، هي الدستور العراقي الدائم لعام/٢٠٠٥م الذي لا يعبر عن المجتمع العراقي ولا يصلح عقدا اجتماعيا له. ويمكن وصفه بالدستور الطائفي، وان استمرار وجوده على هذه الشاكلة يمكن اعتباره مؤشراً حقيقيا على عدم مصداقية العملية السياسية، من جراء التزوير الواسع النطاق الذي رافق الاستفتاء عليه والذي رصدته الامم المتحدة والعديد من الجهات الرقابية المحايدة. ويصدق ذلك على العملية الانتخابية الأخيرة.

اما الفرضية الثانية فمفادها: بروز محاولات جادة لبناء نظام فيدرالي عراقي يقوم على تكوين الاقاليم، لتقود في المحصلة الى بناء عراق آمن ومستقر.

ان عملية بناء الديمقراطية في العراق في ظل ظروف داخلية وخارجية بالغة التعقيد اي ليست عملية سهلة. وعملية التحول من النظام المركزي المتشدد والمبني على قاعدة الحزب الواحد الى نظام سياسي يتبنى التعددية والديمقراطية والفيدرالية وحقوق الانسان، تحمل في ثناياها كثيرا من التحديات والصعوبات، للحفاظ على الحرية الوطنية. مقابل الاحتفاظ بالخصوصيات الاثنية، اللغوية والمذهبية، ووفقا لمعطيات وواقع الدولة العراقية الحالية .

ان تطبيق الفيدرالية في العراق وخصوصا (الفيدرالية الجغرافية) والمعتمدة على حجة، ان محافظات العراق تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية خانقة، وان السبيل لانقاذ هذا الوضع المتأزم يتطلب خلق حكومات محلية في المحافظات من اجل خدمة السكان. وان الذين سينتخبون من خلال مجالس المحافظات، هم من ابناء تلك المناطق وهم اكثر معرفة بالمشاكل وهموم الاهالي، التي تقود بدورها الى تحقيق السلم في المنطقة. ويستند هذه الحجج من خلال ربطها بنجاح النظام الفيدرالي في دول مختلفة في العالم، كالولايات المتحدة الامريكية، المانيا روسيا، ماليزيا، ودولة الامارات العربية المتحدة وغيرها، بكونها خير دليل على استقرارية الدولة والمجتمع. فعليه ان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انشاء اقاليم كردستان للمحافظات الشمالية في العراق هو مثال لابد من الاحتذاء به وبالرغم من وجود نوايا وليست اكثر من نوايا لبعض الكيانات والاحزاب الكردية بتكوين دولة كردية مستقلة مستقبلا، ومن هنا يتم تأكيد صحة هذه فرضية من قبل الباحث ،على ان النظام الفيدارلي في العراق، هو نظام ديمقراطي ويقودنا الى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين كافة. وبالرغم من استخدام الادارة الامريكية ومن ضمنها قوات الاحتلال الامريكي، اسلوب التشويش والضبابية على وجود تلك القوات. فبعض المسؤولين الامريكان يؤكدون ان القوات الامريكية باقية لمئات السنين في العراق، وآخرون يخففون من ذلك بالقول ان تلك القوات قد تبقى لعشرات السنين، وآخرين وضعوا تواريخ قريبة منها بدء الانسحاب مع بداية عام/٢٠١٢م. اي ان النظام الفدرالي ستكون بصورة أوباخرى تحت التأثير الامريكي الذي يسعى الى دق الاسفين الذي اسسه (بول بريمر) الحاكم المدني الامريكي السابق للعراق. خاصة ان مجلس الشيوخ الامريكي تبنى عام/٢٠٠٧م مشروع قرار حول انشاء وحدات فيدرالية على اساس عرقي وطائفي، بحجة وضع حد للعنف الذي تشهده البلاد على نحو يهدد كيانتها. من هنا تبنى العراق دستوريا (نظاما فيدراليا) استمده من قانون ادارة الدولة المؤقت في ظل الاحتلال الامريكي. واستنادا على ما جاء في الدستور العراقي الدائم الجديد يمكن في حالة موافقة عشر ناخبيها اوثلث اعضاء مجلس اية محافظة عراقية، ان تدعو الى استفتاء او اتحاد مع محافظات اخرى. وبناءً على مصادقة البرلمان العراقي الجديد على قانون الفيدرالية بتاريخ ١١/ كانون الثاني/٢٠٠٦م.

في حين استندت الفرضية الثالثة لدراستنا على: وجود نوايا مبيتة وخطط لتقسيم العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مرسومة مسبقاً لدى أطراف دولية واقليمية.

دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كيسنجر) قبل خمسة وعشرين عاما في كتابه (٣٥ عاما من الآن) الذي اقترح فيه و منذ تلك الفترة، لايجاد اطار استراتيجي عام يتم بمقتضاه إبقاء الأوضاع ملتهبة بالاختلافات والتناقضات في المناطق المحيطة (بالدولة الصهيونية) لتظل في مأمن من وجود كيان مستقر وقوي، أو قابل لان يكون قوياً ومستقراً. واما مايخص العراق، فقد اقترح خطة يتضمن ترتيب ظروف سياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعسكرية كفيلة بإضعاف وحدته، ثم إقامة دولة جديدة في منطقة الخليج، تتضمن اغلبية الأراضي الجنوب العراقي وإلى جانب منطقة الأحواز التي تقع غرب ايران والعراق ، في حال تغيير الأوضاع في إيران. إلى جانب تمتعها بثروة كبيرة وبقطع زراعية مناسبة. هذا عدا التجانس الحاصل بين سكانها الذين ينتمي معظمهم إلى الطائفة الشيعية المنحدرة من أصول عربية.

ومن الجدير بالذكر أن الأطراف المهتمة بالمخطط القديم لتقسيم العراق ، يتظاهر كل منها بأن ذلك التقسيم خطأ فادح، وخطر ساحق، فهو ضرر لا بُدّ من تلافيه، بينما تتصرف تلك الأطراف نفسها على أرض الواقع على أساس أن ذلك التقسيم ضرورة لا فرار منها. وبعد مضي ذلك العقد الكامل من الزمن بأحداثه وتداعياته، لا تزال مواقف هذه الأطراف تدور حول تلك الازدواجية التآمرية الفاقعة، ضرر أم ضرورة؟ والدليل على ذلك ، أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) كان قد أعلن في تصريح له في ١٧/أكتوبر/٢٠٠٦م رفضه للتقسيم وعلى طريقة إظهار التضرر وإضمار الضرورة بقوله: "تقسيم العراق مضر، وسوف يتسبب في فوضى أكبر من التي يشهدها العراق الآن، وسوف يجعل السنة والدول السنية والمتطرفين السنة يتناحرون مع المتطرفين الشيعة، بل إن الأكراد سيخلقون مشاكل مع تركيا وسورية".

ان غزو أمريكا للعراق في حرب الخليج الثالثة عام/٢٠٠٣م ، بعد ضربة وشل جيشه في حرب الخليج الثانية عام/١٩٩١م، يمثل برنامجا تنفيذيا للسير نحو التقسيم. فأمريكا فرضت مناطق محظورة الطيران على الدولة العراقية ، لحماية الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال، وقد حولتها بهذا الإجراء إلى ملاذات آمنة لكلا الطائفتين، كي تتفرغا لبناء كيان المستقبل المستقل.وقد توجت تلك المساعي بمشروع قرار، وهو ما أصدره مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) في ٢٦/ايلول/٢٠٠٧م من قرار ينصح فيه الحكومة الأمريكية ولا يلزمها، بتبني خطة تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات على أن تقدر هي الضرر أوالضرورة في ذلك. وافترض الكونجرس وهو أبرز مؤسسة لصنع القرار في الولايات المتحدة، أن هذا الإجراء هو الحل الأمثل لإعادة الاستقرار إلى العراق. وبالرغم من أن هذا القرار غير ملزم، إلا أن المستوى المرتفع للجهة التي أصدرته تجعله في عداد التوجهات الاستراتيجية الكبرى، سواء الحالية أو القادم. وخاصة أن من قدم مشروع القرار إلى الكونجرس هو السيناتور الديمقراطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(جوزيف بايدن) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ونائباً للرئيس الحزب الديمقراطي الحالي. ومن الجدير بالذكر أن المعاون الرئيسي له في الترويج لمشروع قرار التقسيم الذي تبناه الكونجرس، هوالصهيوني (ليزلي غلب) الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية في الكونجرس، والذي طرح في ٢٥/تشرين الثاني/٢٠٠٣م أفكاراً لتنفيذ مشروع التقسيم، نشرتها صحيفة (نيويورك تايمز) في مقالة بعنوان (حل الدول الثلاث). وتعاون (جوزيف بايدن) نفسه معه في شرح هذه الأفكار وتقديمها. فعليه ان للولايات المتحدة مصالحها القديمة من هذا التقسيم، إضافة إلى مصالح الدولة اليهودية وهم أكثر الأطراف اهتماماً بالأمر، حيث تقوم نظرية الأمن الصهيوني على ست دعائم وهي:-

١. تفتيت وتقسيم الدولة العربية.
٢. تنقية الدولة اليهودية من غير اليهود.
٣. تحويل تلك الدولة إلى قلعة صناعية وعسكرية لضمان تفوقها.
٤. إخضاع الاقتصاد العربي للاقتصاد الصهيوني عن طريق التطبيع.
٥. تقسيم أو إضعاف الكيانات الإسلامية الكبرى التي تمثل عمقاً للعالم العربي.
٦. تحويل القدس إلى عاصمة عالمية مصرفية، تكون بؤرة لتوجيه سياسات الاقتصاد، ومن ثم السياسة في العالم.

ولا نستطيع أن ننسى أن مشروع غزو العراق برمته هو مشروع المحافظين اليهود الجدد ، الذين حكموا أمريكا بالشراكة مع الإنجيليين منذ بداية الألفية الثالثة. كما لا نستطيع أن ننسى أن أول حاكم عسكري للعراق بعد الاحتلال كان هو اليهود الأمريكي (جاي جارنر). على أن البذور العملية الأولى لمشروع تقسيم العراق بعد غزوه وضعت في الدستور العراقي الجديد، الذي أسندت صياغته إلى اليهود العراقي (نوح فيلدمان). وخير دليل على ذلك عندما أشار (بول بريمر) الحاكم العسكري الأمريكي الثاني للعراق بعد الغزو في مذكراته المنشورة إلى أنه اصدر أوامره بحل الجيش العراقي استجابة لرغبة صهيونية جامحة. ثم دعم (جورج بوش) ذلك التوجه. اضافة إلى اقتراح (هنري كيسنجر) حول نقل النفط العراقي والعربي إلى الغرب عبر الدولة الصهيونية من مدخل رئيسي، ألا وهو تفكيك وحدة العراق، الذي سوف يسهل على شركات النفط الأجنبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأمريكية الحصول على النفط العراقي بيسر، لأنها ستتعامل مع دويلات يعادي بعضها بعضاً، ويوالي بعضها الغرب.

لذا يؤكد الباحث بصحة هذه الفرضية ، بوجود تلك النوايا لتقسيم العراق . وعلى ان القضية ليست تقسيم العراق فقط، بل حل الكثير من مفاصل العالم الإسلامي. وهم ينتقلون من تخطيط إلى تخطيط، ومن تهيئة إلى تنفيذ، في تحد معلن واستخفاف واضح بينما نرى الشعوب كأنهم يشاهدون رواية معلومة النهاية. فهم لا يرون فيها ما يشير إلى شيء كبير أو مثير. أما المتنفذون فإنهم قد تخطوا مرحلة الفرجة السلبية، إلى المشاركة العملية في إخراج تلك الروايات أو المخططات إلى أرض الواقع.

الاستنتاجات

ويمكن ابرازها بالشكل التالي :-

اولا:- وهي بأن الغزو الامريكي البريطاني للعراق واحتلاله، شكلا منعطفا حاسما وخطيرا في التطور السياسي للعراق، ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية.ومن بين نتائجها اهدار سيادته واسقاط نظامه السياسي .

ثانيا:- ان قيام العملية السياسية في العراق و بعد احتلاله، لا يتم على اسس سليمة و لا تتقدم باضطراد .

ثالثا:- أن العراقيين لا يستطيعون العيش في ظل دولة مركزية متشددة ، بسبب التنوع الديني والمذهبي والعرقي واللغوي. والذي يسمح فيها بمصادرة للحريات وانتهاك لحقوق الانسان كما حدث في ظل النظام الشمولي السابق. وفي نفس الوقت لا يمكن للعراقيين القبول على الاقل في المرحلة الحالية الراهنة ، بتمزيق العراق وتفتيته الى دويلات بخيار انشاء الاقاليم العرقية والمذهبية لمواجهتها للكثير من العوائق والموانع الداخلية والاقليمية. فلا يبقى امام الشعب العراقي وقياداتها السياسية سوى اتخاذ كل ما يلزم من الاجراءات المناسبة والمطلوبة لتفادي شبح التجزئة والتفكيك السياسي وانقسامتها.

رابعاً:- تكوين و بناء النظام الفيدرالي في اقاليم كردستان ، التي تشمل المحافظات الشمالية في العراق فقط . وذلك نتيجة لتخوف الجهات و الكيانات السياسية العراقية الاخرى من تداعيات تطبيق هذا النظام ، والتي تستند في تبرير تخوفها ، بان تطبيق هذا النظام يقود الى تقيسم العراق الى كيانات عرقية وطائفية على اساس اثني وطائفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاسيما ان الاحتلال الامريكي حاول ان يزرع المحاصصة الطائفية والعرقية داخل الجسد العراقي، والذي نجح في آثاره الورقة الطائفية.و التي تتجلى مخاطرة تطبيق هذا النظام بغياب احترام التنوع الاثني اللغوي، الديني والمذهبي . والمؤدية الى خلق اقاليم منفصلة الواحدة عن الاخرى، والمؤدية الى التجزئة والتقسيم الداخلي ضمن الدولة الواحدة. علاوة على غياب توازن في العلاقات ما بين السلطة الاتحادية والسلطة الاقليمية من جهة، والعلاقات الاقليمية والدولية في جهة اخرى. في ظل عدم التوازن في عملية توزيع السلطات والثروات بين الحكومة المركزية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم. والمهددة بنشوب صراع سياسي واجتماعي بينهما، نظرا لعدم حسم الكثير من الاشكالات الرئيسية منها قضية كركوك وقانون النفط والغاز وغيرها.

خامساً:- ان الاحتلال الامريكي هو الذي يخطط لفرض الفيدرالية على العراق. لتحقيق أجندة الاحتلال لتقسيمه وتفتيته الى كيانات عرقية وطائفية. لغرض افساح المجال امام القوى الاقليمية الاخرى للهيمنة، وفرض اجندة استعمارية جديدة على المنطقة من خلال تطبيق المشروع الامريكي الاسرائيلي فيما يعرف (بالشرق الاوسط الكبير) الذي يحاول ان يجمع كيانات عرقية وطائفية عديدة موجودة. او من خلال خلقها بتطبيق المبدأ الاستراتيجي الامريكي المعروف (بالفوضى الخلاقة)،وتحقيقا لاهم اهدافها من جراء غزوها للعراق. لأن من يراجع المشروع الامريكي سالف الذكر لابد أن يصل الى حقيقة مهمة مفادها ، ان الكيانات المراد انشاؤها وفق الاستراتيجية الامريكية ستعمق الورقة الطائفية في العراق ، بموجب تنظيم مؤسساتي محكم. لان مجلس المحافظة سيتكون سواء بالترغيب او بالترهيب من الكتل السياسية التي يمكن ان تكون لها سطوة على تلك المناطق، والخوف يصاحب هذا المنهج اذا اقحمت هذه الكتل نفسها في صراعات نفوذ بوسائل عقائدية ودينية فيما بينها، حيث سيسمح هذا الوضع بايجاد ارضية فكرية وسياسية ومجتمعية ، لبدء صفحة جديدة من التناحر العرقي والطائفي. لان الولاء سيكون للطائفة وللمذهب وليس للعراق والوطن. وهو ما يتناقض جملة وتفصيلا مع الدستور العراقي الجديد الذي وضع في ظل الاحتلال الامريكي، الذي يؤكد على وجود المساواة بين العراقيين امام القانون بدون اي تمييز بسب العرق اللغة، الدين، المذهب او المعتقد والرأي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا:- هناك نوايا وخطط لتقسيم العراق مرسومة مسبقاً. ولكن وجود تلك النوايا والخطط لم تأتي مع احتلال الأمريكي للعراق لعام/٢٠٠٣م. بل هي موجودة قبل سنين سبقت ذلك. اي لم يتم تغير شيء من الخطوط العريضة لما سبق تسربة أو تسريبه منذ عقود طويلة عن خطط التقسيم . والوقائع تثبت بان هناك ارادة واضحة المعالم تعمل على تقسيم الأمة إلى مزيد من التشتيت، لتتحول من مرحلة القوميات التي تلتها الوطنيات إلى مرحلة الطوائف والعرقيات والعنصريات، بعد أن كانت أمة واحدة ذات قيادة واحدة.

سابعا:- هناك ثمة مخاطر تهدد مستقبل بناء الدولة العراقية الجديدة ويمكن ابرازها بما يلي:-

الخطر الأول: وهو الحرب الأهلية، فالعراق حاليا عند مداخل الحرب الأهلية ، و التي لا تبدأ بين السنة والشيعة ، أو بين العرب والأكراد أو بين الأكراد والتركمان، بل بإشعال فتنة تقوم بها أحزاب سياسية قوية من هذا الفريق أوذاك، بدعم من طامعين لتنتهي بحرب الجميع ضد الجميع. بعد اغتيال أو تصعيد واستقطاب طائفي أو اثني وبشكل مستمر، فيؤدي هذا إلى الفلتان وعدم السيطرة.

الخطر الثاني: وهوالتقسيم، فبعد الحرب الأهلية الطاحنة شديدة الشراسة، يصبح قبول الأمر الواقع لامفر منه، لدرجة أن استمرار القتل والتفجير والتطهير قد يفرض مطلب أو شرط التقسيم باعتباره أفضل الحلول المطروحة بحيث يمكن التحكم والتأثير في الأجزاء المتشظية سواء من جانب إيران في الوسط والجنوب أو من جانب تركيا في كردستان العراق .

الخطر الثالث: ويتمثل باتجاه العراق بعيدا عن محيطه العربي وغرقه في محيطه المحلي الضيق، مثلما يدعو البعض حاليا إلى مفهوم الأمة العراقية بحسن نية أو من دونها. وإدارة الظهر إلى كل ما يمت للعروبة بصلة، خاصة اللغة العربية، فلا يمكن أن يبقى العراق موحدا من دون هوية العراق القومية ولغته الرسمية العربية. الذي يشكل ومنذ القديم وحدة جغرافية سياسية واحدة من عهد حمورابي قبل الميلاد مرورا بالخلفاء الراشدين وإلى الدولة الأموية ثم العباسية والتي دامت ٥٠٦/عام .وجاءت بعدها دول ودول مرورا بالدولة العثمانية وانتهاء بجمهورية العراق التي احتلها الغزاة عام ٢٠٠٣/م. بل أن محنته تتمحور بحق في طبيعة أنظمة الحكم التي أساءت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام مصادر السلطة والثروة بعيداً عن كل ما يمت إلى مبادئ العدل والأنصاف بصلة. فإن دعاة التقسيم يقولون إن الدولة المركزية ستؤدي إلى الديكتاتورية والاستبداد لامحالة وبالتالي لا بد من تفكيك (الدولة المركزية)، ويضيفون الآن سواءً (جوزيف بايدن) أو بعض أمراء الطوائف، بمبدأ (الفيدرالية والتقسيم) والقضاء على (الإرهاب) بضرورة تفكيك الدولة المركزية وجعلها (لامركزية) ، وهم يقصدون بذلك (الفيدرالية).

وبما ان القضاء على الديكتاتورية يتطلب تفكيك الدولة المركزية، أي تحويل بعض صلاحيات الدولة المركزية إلى الأقاليم، فالتاكيد اليوم هو القضاء على موجة العنف الطائفي والإرهاب الذي يتطلب تفكيك الدولة المركزية وتوزيع صلاحياتها على الأقاليم. وهذا ما تم بالفعل دستوريا وعمليا، حيث تم تعويم الدولة العراقية وإضعافها ونزع صلاحياتها، تلك التي يقرها النظام الفيدرالي نفسه، مثل وحدانية الجيش ووحدانية التصرف بالثروات الطبيعية والأمور المالية ووحدانية التمثيل الخارجي والعلاقات الدبلوماسية ولصالح نظام أخر لا علاقة له بالنظام الفيدرالي ، بل أنه في واقع الحال يؤدي إلى تقسيم البلاد.

التوصيـــــات

واستنادا لتلك الاستنتاجات التي استنتجت خلال دراستنا، وصل الباحث الى جملة من التوصيات التي يراها ضرورية وهي:-

اولا:- تعزيز ونشر قيم الديمقراطية في مسيرة العملية السياسية العراقية، والمتطلبة الى تحقيق مستويات مختلفة و هي :-

المستوى الاول:- تعهدا معياريا لفكرة الديمقراطية، على ان الديمقراطية لا تستطيع البقاء على قيد الحياة طويلا ما لم يؤمن الناس بها، لكن الايمان الواسع الانتشار بصحة الديمقراطية وشرعيتها لا يكفي ايضا كي يضمن ديمقراطية متماسكة .

المستوى الثاني:- والمتمثلة باهمية المؤسسات، الدساتير، الانظمة الانتخابية والاحزاب السياسية وغيرها.

المستوى الثالث:- فهو وجود المجتمع المدني، اي التركيبات الاجتماعية التي تتكون بطريقة عفوية تلقائية مثل جماعات الخير، وسائل الاعلام المستقلة، جماعات الحقوق المدنية الموجودة عادة خارج مجال سيطرة الدولة. وتؤدي مهمة تحقيق التفاعل بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الافراد والحكومة. إن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الاحزاب السياسية، وإن نشاطاتها في تنمية الديمقراطية تبقى قضية نسبية، متوقفة على الطبيعة السياسية للنظام والبيئة، خصوصا اذا علمنا بان وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الاواصر والحال في عالم الجنوب. حيث تتميز الدولة بقوتها و ضعف قوة المجتمع المدني، ان لم نقل غيابه في بعض المجتمعات ، كحالة المجتمع العربي والاسلامي، و يمكن ملاحظة اسلوب تنشئتها لمجامعها ،لمعرفة الى أي حد يتعارض وجود التنظمات التقليدية مع اهداف فكرة المجتمع المدني. في كون جلّ نشاطات تنشية اعضائها، لا يتم فقط عبر قيم ثقافاتها التقليدية وانما تساهم من خلال هذه العملية في نشر و تثبيت الثقافة التقليدية .

المستوى الرابع:- وهو الاكثر عمقا، وهو التأكيد على بنية العائلة، الديانة، القيم الاخلاقية الشعور الاثني، المواطنة، والتقاليد التاريخية الخصوصية، وكل ما يشمل عالم الثقافة السياسية في العراق.

ثانيا:- الاستعداد لمراجعة مفاصل العملية السياسية، والعمل على تصحيح ما يمكن تصحيحه وتعديله من الدستور أولاً إلى قانون الانتخابات ومجالس المحافظات ثانياً بوضع آلية مناسبة لهذه المراجعة. والاستعداد للتنازل عن بعض المكاسب الدستورية أو القانونية التي حصل عليها هذا الطرف أو ذاك في ظروف غير طبيعية. باعتبار أن الدستور هو الذي يوحد الدولة في العراق، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:-

١. تكليف لجنة لوضع مشروع دستور عراقي وفق أسس وطنية من قبل المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) تضم مختصين بالشؤون الدستورية والقانونية من العراقيين فقط، يتم اختيارهم من قبل المنظمة الدولية دون العودة إلى استشارة أو موافقة الكيانات السياسية المساهمة في الحكم حالياً لضمان حياديتهم ونزاهتهم.
٢. يحاط عمل هذه اللجنة بسرية تامة، سواء سرية أسماء من يشارك في عضويتها أو سرية عملها، وذلك لسلامة أشخاصها من الضغوط والاعتداءات.
٣. طرح المشروع الذي تنجزه اللجنة من قبل المنظمة الدولية التي تتولى **الدول** التسويق السياسي له وخلق القناعات حوله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. تتولى الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الجهة التي لعبت الدور الأساسي في ايصال العراق لما هو عليه اليوم، الدور الرئيسي في إرغام مكونات العملية السياسية بتبني الدستور الجديد.

٥. بعد تهيئة التعبئة الشعبية للدستور، القائم على أسس المواطنة، يعرض على الاستفتاء العام.

٦. بنتيجة اقرار الدستور في الاستفتاء يصار إلى البدء في عملية التغيير وفق الخطوط العامة التي رسمها الدستور في كافة مجالات الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا:- استقرار الوضع الامني، مع اعتراف الجميع بوجود نوع من الاستقرار الامني الا ان جميع الاحصائيات والتقارير تؤشر ان الامن في العراق لازال يحتاج الى دعم واستقرار اكثر وخاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

رابعا:- اصلاح الوضع السياسي العراقي، من منطلق ان العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال تحتاج الى مراجعة وطنية، ليقف الجميع على خط شروع واحد لخدمة استقلال وسيادة العراق، والتخلص من الاحتلال الامريكي. وهذا يتطلب بصورة جدية البحث من جديد في اجندة صانع القرار العراقي للقيام بحملة لردم اية فجوات والبدء بعملية ازاحة لآثار الماضي والحوار مع كافة التيارات المعارضة للعملية السياسية ومنها المعارضة للوجود الاجنبي المتمثل بالاحتلال الامريكي، لان حل هذه الاشكالية سيوفر على للعراق معطيات سياسية، اقتصادية، وعسكرية هائلة.

خامسا:- يحتاج المواطن العراقي ان يتعرف الى مبادىء الفيدرالية، ونشرها في وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والفضائية والانترنت. لان هناك جهلا بتلك المبادىء بالرغم من ادخال الجامعات والمعاهد العراقية، دراسة النظام الفيدرالي في مناهجه الدراسية من خلال دراسة مادتي حقوق الانسان والديمقراطية.

سادسا:- تحديد الهوية السياسية للمواطن العراقي، والتي تعني صيرورة التطور المستمرة لبناء الذات النفسية والمحافظة عليها، والتي تترجم الشعور بالانا، والتي تتشكل من خلال التفاعل المستمر لمشاعر الفرد مع محيطهم و مع نفسه من اجل التعبير عن هذا الوجود. أي بمعنى هناك ركيزتين تشيد عليهما هذه الهوية، فهناك كل ما هو فطري له علاقة بتكوين الذات البشرية والباقي هو مكتسب تتفاعل العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والثقافية والتربية العائلية بالتداخل مع تاثيرات المحيط في تكوينه و التي هي في اساس الانتماء الجماعي. حيث يمكن التعرف على الهوية من خلال مواقف الفرد الرافضة للتحديد الاجتماعي للادوار التي يجب ان يلعبها من خلال مطالبته بالحياة والحرية والابداع. و تظهر من خلال التحدي في مواجه تفرض على المشاعر من الخارج او داخل النفس باتخاذ موقف ما او القيام بعمل معين. وبعبارة اخرى نستطيع القول استقرار الوضع النفسي للمواطن العراقي، فان الذي ينظر في الساحة السياسية العراقية في الوقت الحاضر يرى علامات الترقب والتوجس على المواطن العراقي. لأنه لا تزال تسيطر عليه بعض المخاوف من تداعيات الملف الامني، بالرغم من انتشار القوات الامنية في الشوارع، فضلا عن ذلك لا زال المواطن العراقي يعاني من ازمات الوقود وشح الطاقة الكهربائية وارتفاع اسعار السلع الغذائية والمنزلية ووجود جيش من العاطلين عن العمل. بالرغم من ارتفاع نسبي لمدخولات المواطن العراقي وخاصة موظفي الدولة. حيث ان حسم هذه المشاكل قد يعطي فسحة للمواطن العراقي لان يعيد استقراره النفسي وزيادة الثقة بنفسه ليتفرغ للانخراط والاهتمام بالقضايا السياسية.

سابعا:- دعوة كل العراقين للحوار، ولا يصح استثناء أي طرف أو جهة. فا لكل في سفينة واحدة والكل معني بحمايتها وسلامتها ، وأي إقصاء أو تهميش سيجعل المشروع ناقصاً.

ثامنا:-العمل على إزالة الخلل في مؤسسات الدولة، وإحداث قدر من التوازن وخاصة في قوى الأمن الداخلي والجيش والمؤسسات العلمية والثقافية، وكذلك مستوى وحجم التمثيل في سفارات العراق، وأن يكون هذا التوازن منسجما مع متطلبات الكفاءة والموضوعية.

تاسعا:- الاستعداد لكشف الميزانية الحقيقية للدولة والموارد الاقتصادية، خاصة من الصادرات النفطية التي تثار حولها الشكوك الكثيرة.

عاشرا:- تشجيع منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تعني بحقوق الإنسان وأن يفتح أمامها الطريق لزيارة المعتقلات ومراكز التأهيل ودور الأيتام وغيرها والخروج من حالة التقليد. ففكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني، كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي للمجتمع العربي، لابد تبنيها كحقيقة وليس كتقليعة تمارسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجمعات النخبوية كوسيلة للظهور وكتعويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية ، بسب انحصار هذه الاخيرة على مجموعات معينة. بمعنى اخر عدم وجود اقتناع كامل بضرورة وجودها على الساحة، وعليه فلابد ان يكون هذا المجتمع كتعبير عن تطور ذاتي ثقافي و سياسي .

الحادي عشر:- احترام المرجعيات والمؤسسات الدينية المختلفة والاستئناس برأيهم من دون أن تكون لهم سلطة على القرار السياسي للدولة. فالدولة لها مؤسساتها ومرجعيتها الدستورية التي تنطلق منها كدولة متكاملة وليس ككيان جزئي منفصل عن هذه المؤسسات الطبيعية في كل دولة ذات سيادة.

الثاني عشر:- العمل على إحداث توازن في العلاقات الخارجية الاقليمية والدولية .إن الدور العربي مطلوب اليوم أكثر، لإحداث التوازن ونزع المخاوف من جرّ العراق بعيداً عن عمقه الاستراتيجي الطبيعي، في إعادة موقعه في العالم والمنطقة العربية بشكل عام ومع البيئة الاقليمية ودول الجوار بشكل خاص لاسيما العالمان العربي والإسلامي. وهذا يتطلب بناء مؤسسة مهنية كفوءة لإدارة هذه العلاقات الخارجية وإعادة تعريف أولويات العراق في الأمن القومي وتعزيز الجبهة الداخلية، لأنها نقطة انطلاق نحو العالم الخارجي بالشكل الذي يحفظ مصالحنا وأمننا الوطني وأن إقامة سياسة متوازنة مع المحيط الإقليمي بالذات قائمة على حسن الجوار والتعامل بعقلانية وموضوعية وعلى قدر كبير من المسؤولية وإقامة علاقات مع دول الجوار دون تميز واعتماد سياسة الحياد المرن والمتوازن، وإعطاء تطمينات إلى دول الجوار بشأن مسألة تأثيرات النظام الفيدرالي أو النظام العقدي بين الجماعات العراقية، وأن تتضمن الاتفاقيات العراقية مع أية دولة ضمانات بعدم تهديد الأمن الإقليمي.

الثالث عشر:- نشر روح المواطنة كثقافة وطنية والتعبير عنها في كل مناسبة وعدم السماح لأي ثقافة ثانية تتناقض مع الروح الوطنية، وتوعية الشعب العراقي بمخاطر التجزئة والتقسيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرابع عشر:- ان التوصية الاخيرة التي يطرحها الباحث ولكل العراقيين وفي هذه المرحلة،هو تغليب الحكمة وروح الحوار والتوقف عن استذكار المصائب والمظالم. اي التوقف عند مرحلة بناء الدولة الجديدة، والتي ستبني وطنا على انقاض الاحتلال بدخول مرحلة التقدم والبناء والتمتع بما أفاء الله به علينا من خيرات هذا الوطن، عن طريق مواجهة وقبول كل تحدياتها لغرض التغلب على التمرد، او على الاقل احتوائه وصولا الى تعزيز الديمقراطية .

تمت بعون الله تعالى...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
٢٠٣
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المصادر العربية

أولا:- القرآن الكريم

- سورة الرعد ، الأية ١١

ثانيا:- الكتب

- الاعظمي، منذر نعمان، **أبعاد اجتماعية في مسيرة التحرير في العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الأنصاري، محمد جابر، **العرب والسياسة: اين الملك؟**، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٠م.
- أمين، جلال، **عولمة القهر**، دار الشروق للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- البدراوي، عبد المنعم، **المدخل للعلوم القانونية**، دار بيروت للنشر والتوزيع بيروت، ١٩٩٦م.
- البيج، حسين علوان، **الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٠م.
- بريمر، بول، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء في مرجو**، دار الكتاب العربي بيروت، ٢٠٠٦م.
- بدوي، ثروت، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦١م.
- بيردو، جي، **العلوم السياسية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٥٩م.
- بلنتشلي، **النظرية العامة للدولة**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٨٧٧م.
- بجك، باسيل يوسف، **استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الامريكي للعراق** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م.
- الجابري، محمد عابد، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته نقد العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م.
- الجعاني، اياد حلمي، **احتلال العراق والاصلاح الديمقراطي الامريكي: حقائق وأوهام**، بلا دار النشر، ٢٠٠٦م.
- الجنابي، ميثم، **العراق ورهان المستقبل**، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٦م.
- الجابري، نديم عيسى، **المصالحة الوطنية: وجهة نظر سياسية اسلامية**، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، اوسلو، ٢٠٠٨م.
- جواد، سعد ناجي، **القضية الكردية: برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- جعفر، جعفر ضياء، **برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م .
- الحسو، نزار توفيق، **الصراع على السلطة في العراق الملكي**، دار آفاق عربية ١٩٨٤م.
- الحلقي، عدنان، **تأسيس المجيمع المدني: دراسة في التقاليد السياسية العراقية** دار البراق للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحديثي، خليل اسماعيل، **الاحتلال والمقاومة في العراق**، مركز الخليج للأبحاث والدراسات، دبي، ٢٠٠٥م.
- الحريري، جاسم يونس، **الوحدة الوطنية: احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الحريري، جاسم يونس، **العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد الاحتلال : محددات التعاون والصراع**، مركز دراسات السياسية الاستراتيجية، الاهرام، ٢٠٠٨م.
- حرب، اسامة الغزالي، **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور العرب والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٧م.
- حريق، ايليا، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، دار الساقي للنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- حريق، ايليا، **الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط**، دار الساقي بيروت، ١٩٩٧م.
- حسيب، خير الدين، **المشاهد: السيناريوهات المستقبلية المحتملة في العراق** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- حبيب، كاظم، **لمحات عن حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق**، دار تاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٥م.
- الخرسان، صلاح، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق**، مؤسسة البلاغ للنشر، بيروت، ٢٠٠١م.
- الخرسان، صلاح، **حزب الدعوة الاسلامية**، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩م.
- خوان، محمد عبد الحمزة، **النظام السياسي العراقي ما بعد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ديراتية، روبير، **روسو وعلم السياسة في عصره**، دار النهضة العربية،بيروت ١٩٥٠م.
- الربيعي، علي حسن، **صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- روبرتسن، آدم، **الاحتلال الامريكي: صورة ومصائرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- رؤوف، عادل، حزب **الدعوة الاسلامي: المسيرة والفكر الحركي**، مركز دراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، بيروت، ١٩٩٩م.
- ربيع، محمد محمود واسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، ١٩٩٤م.
- الزبيدي، حسن لطيف، **موسوعة الاحزاب السياسية**، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧م.
- الزبيدي، حسن لطيف، **العراق والبحث عن المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الشمراني، علي، **صراع الاضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشامي، حسين بركة، **حزب الدعوة الاسلامية: دراسة في الفكر والتجربة**، دار الاسلام، بغداد، ٢٠٠٦م.
- شعبان، عبد الحسين، **الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الصويركي، محمد علي، **معجم اعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها**، مؤسسة زين لاحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي السليمانية، ٢٠٠٦م.
- صابر، فوزية، **الوحدة الوطنية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤م.
- صابر، محي الدين، **الثقافة العربية وتحديات المستقبل: المثقف العربي همومه وعطائه**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م.
- الطالباني، جلال، **كردستان والحركة القومية الكردية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١م.
- الطالباني، جلال، **الاتحاد الوطني الكردستاني: تاريخ ونضال**، مكتب الاعلام المركزي للاتحاد، سليمانية، ٢٠٠٣م.
- طالب، محمد سعيد، **الدولة الحديثة والبحث عن هوية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.
- العزي، سويم، **دراسات في علم السياسية**، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩م.
- العروي، عبد الله، **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي ،بيروت ١٩٩٣م.
- العلوي، حسن، **عبد الكريم قاسم: رؤية بعد العشرين**،منشورات دار الزوراء،لندن ١٩٨٣م.
- العطية، غسان، **من اجل التسامح والتعاون الوطني: اوراق عراقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- العجلي، شمران، **الخارطة السياسية للمعارضة العراقية**، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٠م.
- العزام، عبد المجيد عرسان ومحمود ساري الزعبي، **دراسات في علم السياسة** معرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، ١٩٨٨م.
- العاني، حسان، **اشكالية بناء الدولة الحديثة**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨م.
- عزيز،الحاج، **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤م.
- عبد الرزاق، علي، **الاسلام واصول الحكم**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٢٥م.
- عبد الحميد، متولي، **القانون الدستوري**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٥٢م.
- علي، علي عبد الامير، **البيروقراطية والاعداد الاجتماعي في العراق**، دار منشورات وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٧م.
- عطوان، خضر عباس، **مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عطوان، خضر عباس، **رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية-العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- عمر، شيركو فتح الله، **الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التحرير القومي في العراق (١٩٤٦م - ١٩٧٥م)**، مطبعة رون، السليمانية، ٢٠٠٤م.
- عتريسي، جعفر، **العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى**،دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤م.
- عبد الجبار، فالح، **متضادات الدستور الدائم: في مأزق الدستور**، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦م.
- عبد الرزاق، صلاح، **الاسلاميون والديمقراطية**، دار الصنوبر للطباعة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧م.
- غسان، سلامة، **قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- غالبريث، بيترو، **نهاية العراق**، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧م.
- فياض، عامر حسن، **جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق الحديث (١٩٢٠ - ١٩٣٩)**، دار ابن الرشد، بيروت، ١٩٨١م.
- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، **احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٧م.
- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، **الابعاد المستقبلية للوجود الامريكي في العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- القدو، حنين، **النظام السياسي والفيدرالي**، دار مأمون للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨م.
- كوردسمان، انتوني، **الاحتلال الامريكي للعراق: المشهد الاخير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- كريم، حبيب محمد، **تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني: العراق في محطات رئيسية (١٩٦٤ - ١٩٩٣)**، مطبعة خه بات، دهوك، ١٩٩٨م.
- كريم، حبيب محمد، **نهج البارزاني: المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني**، اربيل، ١٩٩٤م.
- الكبيسي، محمد عياش، **افكار للمصالحة الوطنية**، دار المأمون للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٨م.
- كاتزمان، كنث، **العقوبات الدولية ضد العراق وخيارات السياسية الامريكية**، قسم الدفاع القومي والشؤون الخارجية، البنتانغون، ١٩٩٤م.
- كاتزمان، كنث، **قياس الامن والاستقرار في العراق**، مركز العراق للأبحاث بغداد ٢٠٠٨م.
- ليلة، محمد كامل، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٦٩م.
- ليام، اندرسن وغاريث ستانسفيلد، **عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية ام تقسم**، دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥م.
- الموند، جيرائيل ايه وجي وبنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموسوي، هاشم، **حزب الدعوة الاسلامية: المنطلق والمسار للمركز الاعلامي لحزب الدعوة الاسلامية**، بغداد، ٢٠٠٣م.
- محمود، نجم، المقايضة **برلين – بغداد ، ثورة / ١٤/تموز العراقية في السياسات الدولة**، منشورات الغد، ١٩٩١م.
- نصر، محمد عبد المعز، **في النظريات والنظم السياسية**، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٣م.
- هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العالمي للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠١م.
- هدسون، مايكل، **سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- هدسون، مايكل، **الرؤية الاستتراتجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بلا .
- الوردي، علي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧٦م.
- ورثنغتون، امي، **العراق: الغزو ـ الاحتلال ـ المقاومة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.

ثالثا :- الوثائق الرسمية

- دستور الجمهورية العراقية .
- قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية .
- قرارات مجلس الامن الدولي للامم المتحدة.

رابعا:- رسائل الدكتوراة والماجستير

- جواد،علي، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، **اطروحة دكتوراة**، جامعة بغداد كلية الآداب، ٢٠٠٤م.
- جعفر،احمد غالب محي، النظام الحزبي في العراق (١٩٦٨-٢٠٠٣)، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥م.
- حمد، زياد جهاد، مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة، **رسالة ماجستير**،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٥م.
- حافظ، عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، **رسالة ماجستير**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧م.
- العبيدي،حسن، تنظيم المعاهدات الدولية في دساتير الدولة، **اطروحة دكتوراة**،جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٨٨م.
- عزيز،فراس كوركيس، الخيار الديمقراطي العراقي مابين الرؤيةالامريكية والرؤية الوطنية، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥م.
- عبد الأمير،سحرحربي، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ٣٠/كانون الثاني/ ٢٠٠٥م، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علي، وجيه عفدو، مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان في فكر الاحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٧م.
- عباس، فائزة حسين، الاستبداد ومواجهته في العراق: دراسة مقارنة في فكر ومواقف المجلس الاعلى للثورة الاسلامية والاتحاد الوطني الكردستاني، **اطروحة دكتوراة**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧م.

خامسا: المجلات والدوريات

- ابو دان، منذر الحسن، القوى السياسية العراقية في العهد الملكي، **الحوار المتمدن** مجلد/ ١٨٥٤، ٢٠٠٧م.
- ابو دان، منذر الحسن، الاحزاب السياسية العراقية واعادة بناء الدولة، **الحوار المتمدن**، مجلد/٢٠٠٧، ١٨٣٤م.
- ابو دان، منذر الحسن، مخاطر المشروع الفيدرالي العراقي، **الحوار المتمدن** العدد/١٨٣٣، ٢٠٠٧م.
- برهم، صالح، نستهجن الاستقواء باطراف خارجية في قضية عقود النفط، **مجلة الشرق الاوسط**، العدد/٢١١، ٢٠٠٧م.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق مابعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية **مجلة السياسية الدولية**، العدد/ ١٩٥، ٢٠٠٥م.
- جميل، اسماء، تطورالاحزاب السياسية في العراق، **مجلة مدراك**،العدد/٧،٢٠٠٧م.
- جواد، سعد ناجي، دراسات في المسألة القومية الكردية، **مجلة دراسات دولية** العدد/٥٧، ٢٠٠٤م.
- الحريري، جاسم يونس، العراق الثانية: ملف الوحدة الوطنية، **مجلة المستقبل العربي**، مجلد/٢٠٠٤، ٣٠٥م.
- اتم، لطفي، الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية، **الحوارالمتمدن**، مجلد /٢٠٠٨، ٢٣٤٢م.
- حبيب، كاظم، عقود النفط ومقال السيد رئيس وزراء اقليم كردستان، **الحوار المتمدن**، العدد/٢٠٠٧، ٢٠٨٨م.
- خلف، نديم عيسى، ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق، **مجلة العلوم السياسية**، مجلد/٥٩، ٢٠٠٤م.
- الدسوقي،ايمن ابراهيم،هل القومية الكردية انفاصلية؟ دراسة حالة كردستان العراق **مجلة المستقبل العربي**، العدد/٢٠٠٨، ٣٥٧م.
- دوغلاس، ايان، الولايات المتحدة في العراق: جريمة ابادة جماعية، **مجلة المستقبل العربي**، مجلد/٢٥٠، ٢٠٠٨م.
- درويش، عادل، بعد مخاض الحكومة العراقية الى اين؟، الملف العراقي، **المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية**، مجلد/٢٠٠٥، ١٤٠م.
- دايموند، لاري، ما الذي ينبغي فعله في العراق؟، **مجلة الشؤون الخارجية** العدد/ بلا، ٢٠٠٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سليم، نبيل محمد، مشروع قانون آلية استعادة السلطة وادارة دولة العراق للفترة الانتقالية، **مجلة دراسات دولية**، مجلد/٥٦، ٢٠٠٤م.
- صابر، فوزية، قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد/١٢٢، ٢٠٠٦م.
- الطالباني، جلال، المنهاج السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، **مجلة الثقافة** العدد/٩، ١٩٧٥م.
- العزي، سويم، اسباب فشل آليات التغيير والتعامل السياسي في المجتمع العراقي وتأثيرهما على سير عمل الديمقراطية، **المجلة الدولية**، مجلد/٣، ٢٠٠٧م.
- العبيدي، سعد، العراق: في الذكرى ٤٢/ لانقلاب ٨/ شباط/١٩٦٣، **مجلة الثقافة** مجلد/٢٠٠٤، ١٤٠م.
- العزاوي، شاكر، نظرة في الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، **مجلة الاعلام الديمقراطية**، مجلد/٢٠٠٤، ٧م.
- عنوس، عبد المنعم، مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب** مجلد/١٠٢، ٢٠٠٨م.
- عزت، هبة رؤوف، حول منهج النظر في التعدد والحرية، **مجلة الاعلام الديمقراطية**، مجلد/١٤، ٢٠٠٢م.
- عبد الله، عبد الجبار احمد، آليات المصالحة الوطنية، **مجلة شؤون عراقية** العدد/١، ٢٠٠٨م.
- كول، جوان، الشيعة العراقيون حول تاريخ حلفاء امريكا المحتملين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد/٢٠٠٣، ٢٩٨م.
- اللامي، علاء، هيئة علماء المسلمين وقضية كتاب الدستور العراق الدائم، الملف العراقي، **المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية**، المجلد/١٤٢، ٢٠٠٥م.
- ماتلوسا، خابيلي، فكرة الدولة ـ الأمة في جنوبي افريقيا، **مختارات العلوم الاجتماعية**، المجلد/٧، ٢٠٠٣م.
- محمد، نصير، المقاومة العراقية، الواقع والمشاهد المستقبلية، **المستقبل العربي** مجلد/٤٣، ٢٠٠٥م.
- النصراوي، صلاح، الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة، **مجلة السياسية الدولية**، العدد/١٦٣، ٢٠٠٦م.
- هادي، رياض عزيز، العلاقة بين السلطات الثلاثة والدستور العراقي، **مجلة العلوم السياسية**، مجلد/٣٣، ٢٠٠٧م.
- حكومة اقليم كردستان، عقودنا النفطية سليمة، **مجلة الشرق الاوسط**، العدد/٣١٥ ٢٠٠٧م.
- برلمان كردستان ، تقرير المشاركة في انتخابات مجلس كركوك، **مجلة الشرق الاوسط**، العدد/١١٧، ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: الدراسات والتقارير

- البدري،خميس،بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه: اوراق عراقية، **مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية**، العدد/٤، بغداد، ٢٠٠٥م.
- البارزاني، مسعود، كركوك مدينة للمذاهب والقوميات كافة، **موقع حكومة كردستان** ، ٢٠٠٦م.
- جوزيف، بايدن، قراءة تحليلية لمشروع تقسيم العراق، **مركز العراق للدراسات** العراق ، ٢٠٠٨م.
- الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد الستياني في المسألة العراقية **دار المؤرخ العربي**، لبنان، ٢٠٠٧م.
- الدليمي، عدنان ، تصريح ، **راديو سوا**،٢٠٠٥م.
- السندي، بدرخان، الخلافات بين حكومة بغداد واقاليم كردستان لماذا؟ والى اين؟ **موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٨م.
- عبد اللطيف، وائل، رؤيا في نظرية الفيدرالية، بغداد، د.ن، ٢٠٠٥م.
- هادي، رياض عزيز، البرلمان في العراق: دراسة في الواقع وتأملات في المستقبل بغداد، ٢٠٠٥م.
- وايت، جيفري، تقيم التمرد السني في العراق، **مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية**، العراق، ٢٠٠٦م.
- البنتاغون، وزارة الدفاع الامريكية، واشنطن، ٢٠٠٥م.
- الصدرمن المعارضة المسلحة الى العمل السياسي، الملف العراقي، **المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية**، العدد/١٨، ٢٠٠٥م.
- مجلس النواب العراقي، دراسة العملية التشرعية في العراق (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧) **الدائرة الاعلامية**، بغداد، ٢٠٠٨م.
- الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار المرقم/١٤٨٣، ٢٠٠٣م.
- مجلس القيادة العراقي، مؤتمر المعارضة العراقية، لندن، ٢٠٠٢م.
- العراق في العقد القادم، هل يبقى العراق حتى عام/٢٠٠٢م، برنامج السياسية و الاقتصادية الدولية، **مؤسسة راند التابعة لمعهد ابحاث الدفاع الوطني الامريكي** ٢٠٠١م.
- ازدواجية التعامل الامريكي مع الاحزاب الشيعية، **شبكة النبأ المعلوماتية**،٢٠٠٩م.
- قراءة التمرد العراقي، (تحرير)، مجموعة معالجة الازمات الدولية، **الشرق الاوسط**، العراق، العدد/٣٦، ٢٠٠٥م.
- الامم المتحدة، قرار مجلس الامن الدولي، القرار المرقم/١٥١١، ٢٠٠٣م.
- حكومة اقليم كردستان، توقع سبعة عقود نفطية جديدة، **موقع حكومة كردستان** ٢٠٠٧م.
- حكومة اقليم كردستان، اتفاقيات استراتيجية ـ ومساع معمرة لتطوير القطاعات المرتبطة بالاقاليم، **موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٧م.
- حكومة اقليم كردستان،اجراءانتخابات مجلس محافظة كركوك يرسخ واقع التعريب وستخذ شعب كردستان موقفا حاسما منه، **موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اقتراح الامم المتحدة بشأن كركوك يلقي موافقة قادة اكراد العراق، **موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٧م.
- استمرار عمل لجنة تطبع الاوضاع ، كركوك، **موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٨م.
- حـ
كومة اقليم كردستان، اللجنة العليا لتنفيذ مادة/ ١٤٠ في الدستور العراقي تعلن عن تمديد مدة استلام معاملات الوافدين والمرحلين،**موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٨م.
- البازراني في بروكسل لبحث الاوضاع في العراق،**موقع حكومةكردستان** ٢٠٠٧م.
- توقيع اتفاقية مهمة بين اقليم كردستان وبغداد بشأن قوات حرس الاقاليم، **موقع حكومة كردستان**، ٢٠٠٧م.
- مقابلة كرايستر كروب مع مجبل الشيخ عيسى، عضو اللجنة الدستورية، بغداد ٢٠٠٥م
- الاتحاد الوطني الكردستاني: مكتب التنظيم، المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني، **مكتب الفكر والتوعية**، السليمانية، بلا سنة.
- الحزب الديمقراطي الكردستاني ، المكتب السياسي ، اربيل ، ٢٠٠٥م .
- الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي: الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابق، **منشورات طريق الشعب**، ٢٠٠١م.
- حزب الدعوة الاسلامية، برنامجنا:البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الاسلامية لندن، ١٩٩٢م.
- حزب الدعوة الاسلامية، تعريف بحزب الدعوة الاسلامية: منهجا، اهدافا، ورؤية مستقبلية، **دار البيان للنشر والتوزيع**، ٢٠٠٣م.
- حزب الدعوة الاسلامية، الاعلام المركزي: منهاجنا، ٢٠٠٤م.
- حزب الدعوة الاسلامية، تنظيم العراق، مشروع الدستور لدولة العراق الاسلامية ٢٠٠٥م.
- المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، المكتب السياسي، تعريف موجز (النظرية، الخصائص، الانجازات)، **مطبعة العين**، ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا:- الصحف

- افيندي، شلومو، الاختراق الصهيوني للعراق، صحيفة **كردستان وبسن فير**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستيراتيجية، العراق، ٢٠٠٣م.
- البريجادير و روبرت نليز، تصريحات مشاة البرية و البحرية، صحيفة **بواس تودي**، ٢٠٠٦م.
- بوش، جورج، تصريحات، صحيفة **النهار**، بغداد، ٢٠٠٥م.
- بريمر، بول، تصريحات اعادة بناء الدولة في العراق، صحيفة **التآخي**، العراق ٢٠٠٣م.
- الجميل، سيار، اشكالية الدين والسياسية، صحيفة **الزمان**، بغداد، ٢٠٠٥م.
- الجبوري، شذى، قائمة علاوي ترفض العودة للحكومة، صحيفة **الشرق الاوسط** لندن ، العدد/ ١٠٧٦٥، ٢٠٠٨م.
- حنفي، حسن، ثقافة الاستبداد في العالم العربي، صحيفة **الزمان**، بغداد، ٢٠٠٤م.
- السيتناني، الخالصي: لا يعلم ما يدور حوله، صحيفة **ايلاف الالكتروني**، النجف الاشرف، العدد/٥٢، ٢٠٠٥م.
- شعبان، عبد الحسين، الفيدرالية وحق تقرير المصير، صحيفة **الاتحاد**، العدد/ ١٨ ١٩٩٣م.
- الانصاري، حارث، لقاء مع الفضائية الشرقية، صحيفة **البصائر**، بغداد، ٢٠٠٦م.
- الانصاري، حارث، لقاء مع الفضائية الشرقية، صحيفة **الصباح**، بغداد، ٢٠٠٦م.
- علاوي، اياد، تصريحات، صحيفة **الحياة اللندنية**، العدد/٥٩، ٢٠٠٥م.
- فيلي، فرهاد، محنة القائد: الضرورة وابعادها، صحيفة **الاتحاد**، ٢٠٠٣م.
- فياض، معد، تصريحات صالح مطلك: شكلنا جبهة انقاذ وطني في ٣٢ حزبا وحركة، صحيفة **الشرق الاوسط**، لندن، العدد/١٠٣٤١، ٢٠٠٧م.
- الكبيسي، عبد السلام، مقابلة، صحيفة **السبيل**، عمان، ٢٠٠٣م.
- كوك، روبين ودوغلاس هيرد،انسحاب القوات الامريكية،صحيفة **الحياة**، ٢٠٠٥م.
- محمد، هارون، الفيدراليات: مشاريع مشبوهة لتقسم العراق بالتقسيط، صحيفة **الفرات**، العدد/ ٥٤، ٢٠٠٥م.
- مجلس الحكم الانتقالي، البيان الصحفي رقم/ ٩٥، صحيفة **الصباح**، بغداد، ٢٠٠٣م.
- حكومة كردستان، تبرم اربعة عقود نفطية، صحيفة **الشرق الاوسط**، العدد/ ١٠٥٣٧، ٢٠٠٧م.
- بيان حزب الدعوة الاسلامية، صحيفة **البيان**، العدد/٣١،٢٠٠٣م.
- بيان حزب الدعوة الاسلامية، صحيفة **الدعوة للجماهير**، العدد/١، ٢٠٠٣م.
- الحزب الديمقراطي الكردستاني، ذهب الأسوأ، صحيفة **التآخي**، ٢٠٠٣م.
- الحكومة اللامركزية، صحيفة **النهار**، ٢٠٠٧م.
- اقاليم جنوب العراق، صحيفة **المشرق**، ٢٠٠٧م.
- اقاليم وسط وجنوب العراق، صحيفة **الاتجاه الآخر**، ٢٠٠٦م.
- الاقليم الغربي ، صحيفة **المشرق** ، ٢٠٠٧م .
- اقاليم المحافظات ، صحيفة **الوطن** ، ٢٠٠٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دستور اقليم كردستان، صحيفة **المشرق**، ٢٠٠٥م.
- الفيدرالية الجغرافية، صحيفة **الاهالي**، ٢٠٠٥م.
- ثلاثة ملفات اساسية وراء الخلاف بين الحكومة والاكراد، صحيفة **الحياة**، ٢٠٠٧م.
- العراق: لا موقف قانوني من اتفاق نفطي كردي مع شركة نيرويجية، صحيفة **رويترز**، ٢٠٠٦م.
- كيسنجر، هنري، تصريحات، صحيفة **يدعوت**، احرنوت، ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا: المواقع الالكترونية

- عرفة، محمد، الجريدة الاقتصادية، العدد/ ٣٣٨١، ١٤٢٥ هـ
http://www.irriyidh.com
- حسين ، عبد الخالق ، منجزات ثورة ١٤/تموز /١٩٥٨، البديل الدمقراطي .
http://www.albadeal.com
- الحركة الملكية الدستورية ، شريف علي بن حسين
http://www.aawsat.com
- قرار مجلس الامن الدولي، من هو العراق
http://www.iraqrebori.com
- غليون، برهان، الطائفية في الدولة والمجتمع، موقع الجزيرة، صحيفة المعرفة
http://www.aljazeera.htm
- ارشيف قناة الجزيرة الاخبارية
http://www.aljazeera.net
- السلطة الائتلافية المؤقتة
http://www.cpa.com
- بارام، اماتزيا، عراق ما بعد صدام: عامل الشيعة، مركز سابان السياسية الشرق الاوسط، ٢٠٠٣م.
http://www.alkashif.org
- انتوني، كوردسمان، سياسية الولايات المتحدة: التقسيم القاسي والانفصالية والفيدرالية في العراق، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية،٢٠٠٧م
http://www.alkashifi.org
- مجموعة الازمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق، ٢٠٠٣م.
http://www.erisigroup.org
- عبد الجبار ، فالح ، عراق ما بعد الحرب ، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم/١٢٠

http://www.usip.org
- معهد السلام الامريكي، العملية الدستورية في العراق، تقرير رقم/ ١٣٢، ٢٠٠٥م
http://www.Usip.org
- الموسوي، محمد، ملاحظات ومقترحات قانونية حول مواد الدستور العراقي،٢٠٠٦م، جريدة الصباح
http://www.alsabaah.com
- جاسم، فلاح، الدستور العراقي واشكالية تنظيم العلاقة بين المركز والاطراف الحوار المتمدن ، ٢٠٠٦م.
http://www.rezgor.com
- حكومة اقليم كردستان، وزارة شؤون مناطق خارج اقليم كردستان، هل حركة القومية الكردية انفصالية؟ ٢٠٠٩م.
http://www.moera-krg.org
- نص مشروع قانون النفط الخاص بحكومة اقليم كردستان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.moera-krg.org
- غالي، ابراهيم، ومازن غازي، خلافات الدستور العراقي، قضايا مفصلية، ٢٠٠٦م http://www.islamonline.net
- المصالحة الوطنية في العراق، صحيفة الحياة، ٢٠٠٧م http://www.aljazeera.net
- وهيب، حسن الحافظ، العملية السياسية في العراق، المزواجة بين التراث والمعاصرة، جريدة الصباح العراقية. http://www.alsabaah.com
- صالح، نغم محمد، دور التعددية الحزبية في تشكيل خارطة الديمقراطية في العراق، جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية. http://www.alsabaah.com
- الحديثي، هاني الياس، احزاب العراق: نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل، موقع المعرفة. http://www.aljazeera.net
- مكي، لقاء، التيارات الدينية ودورها في العراق: ملفات خاصة/٢٠٠٤ العراق المحتل بعد عام. http://www.aljazeera.net
- هيجر، روئل، هيئة علماء المسلمين في العراق، مشروع الشرق الاوسط للأبحاث والمعلومات، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥م. http://www.alkashf.org
- وحركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق الحركة، الجزء الثالث، صياغة رؤية مستقبلية للعراق. http://www.wifaq.com
- هيئة علماء المسلمين في العراق: تعريف موجز بهيئة علماء المسلمين في العراق وثائق سياسة،٢٠٠٦م. http://www.iraq-amsi.org
- فينك، دانيل وستيفن ليبرويتز، هيئة علماء المسلمين: فاعل رئيسي في العراق معهد واشنطن لسياسية الشرق الادنى، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، العدد/ ١٢، تاريخ ٢٠٠٦/١٤م. http://www.alkashif.org
- الشكرجي، ضياء، رؤيتي للنظرية السياسية لحزب الدعوة الاسلامية للمرحلة الراهنة. http://www.kitabat.com
- الفضل، منذر، حول البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، الحوار المتمدن. http://www.rezagar.com
- الحزب الشيوعي العراقي: البرنامج والاهداف السياسية للحزب الشيوعي العراقي .http://www.iraqcd.org
- فولتر، غراهام، الاسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم/٨، آب/٢٠٠٣م. http://www.usip.org
- مار، فيني، من هم قادة العراق؟ ماذا يريدون.؟ تقرير خاص رقم/ ١٦٥ في آذار/ ٢٠٠٦م، ترجمة معهد السلام الامريكي. http://www.usip.org
- هيئة علماء المسلمين، المرصد العراقي، مقالة، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٦. http://www.marsadiraq.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السباعي، هاني، الحركات الاسلامية الجهادية، شبكة البصرة
http://www.albrsh.net
- اية الله العظمى السيد علي السستاني ، في التيار الصدري
http://www.sistani.org
- عبد الرحمن، كاظم حسن، دراسة عن اداء الامانة العامة للمؤتمر التأسيس الوطني العراقي، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٣م، مقالة منشورة.
http://www.Alsed-albaghadi.com
الاتحاد الوطني الكردستاني
http://www.alsabaah.com
- الحزب الديمقراطي الكردستاني
http://www.Alqosh.net
- الاتحاد الاسلامي الكردستاني، جريدة الاتحاد، بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦م.
http://www.alitthad.com
- حركة الاستفتاء في كردستان، توجيه رسالة الى جمعية الوطنية العراقية، جريدة الصوت الآخر، العدد/٥٨، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢م.
http://www.sofakhr.com
- وكالة أبناء الرابطة، صورة كل مقاوم http://www.rnewsa.net
- ارشد زيباري ، تصريحات
http://www.Sawari.com
- الرصد العراقي
http://www.alressd@maktoob.com
- الموسوي، محمد حسن، مجلس النواب العراقي وحكومة الظل، جريدة الصباح العراقية http://www.alsabaah.com
- الشبوط، محمد عبد الجبار، حكومة ومعارضة، ٢٠٠٧م.
http://www.freebab.com
- كاظم، لميس، المعارضة السلمية تحت قبة البرلمان، ٢٠٠٥م
http://www. web/Templates/sitemap.aspx
- اتصالات غير موفقة مع الصدرين، وموقف الاسلامي غامض، علاوي يبشر يدعم اقليمي وعربي لمشروع الانقلاب على المالكي، جريدة المدى العراقية بغداد.
http://www.almadapap.net
- العراق: قائمة علاوي تنحسب نهائيا من حكومة المالكي، بغداد – رويترز دبي – العربية بتاريخ٢٠٠٧/٨/٢٤م.
http://www.alarabiya.net
- شبكة العراق للجميع، المعارضة رهنت تغيير موقفها بموافقة المالكي علي (ورقة اصلاح سياسي)، ٢٠٠٨م.
http://www.iraq4allnews.dk
- البربري، اشرف، تنوعت ما بين الجيد والسيئ والمخيف، ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العراق، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢١م.
http://www.al- jazirah.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الهاشمي: القناعة القائمة هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغ، موقع دويتشه فيله، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٧م.
http://www.dw-world.de
- الحكومة المركزية الاتحادية. http://www.alsumaria.tv
- الدولة المركزية، العراق. http://www.alwasatnews.com
- اللامركزية في العراق http://www.mcsr.net
- نعمة، هاشم، الطريق: النظام الفدرالي كشكل من اشكال حل القضية القومية
http://www.ivaacp.org
- العراق: الخلاف على كركوك يعرقل اجراء الانتخابات المحلية، بي بي سي العربية، بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣م.
http://www.news.bbc.com.
- تحذير وتحسب: تقسم العراق بديل ميداني مطروح وخيار سياسي قائم العراق بتاريخ ٢٠٠٧//١٠/٧م.
http://www.al-moharer.htm
- اسرائيل وعلاقاتها مع الدول العربية . http://www.ahewar.org
- القضية العراقية: تقسم العراق. هل آن الأوان، مركز النخبة للدراسات سبتمر/٢٠٠٧م.
http://www.islamonline.net
- العلي، فائق، هل لكورد ان يغير جغرافية السياسية؟ تركيا ملاذا، بتاريخ ١٠/٧ /٢٠٠٧م.
http://www.almoharer-net
- رجب، سميرة، العراق امام مخاطر التقسيم ، بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠م.
http://www.arabrenewal.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الأجنبية

اولآ:- الكتب

- Babek Raheme, Ayatoallah Al-Sistani and the Democ-ratizion of Post-Baath, United States Institute, of Peace special report, No. 187,2007.
- C. Lsaak, Alan, Scope and Methods of Political Science, The Darsey Press, 1969.
- David Mc Dowall, The kurds: "A Nation Denied, London Minority Rights Group, 1992.
- Dilip Hiro, Neighbors not friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars, Routledge-London, 2001.
- Easton, David, A systems analysis of political life, New York : John wiley , 1965 .
- Galbraith Peter W. The End of Iraq: How American Incom-petence Created War without End ,New York: Simon & Schuster, 2006.
- Lemkin Raphael "Genocide", IN .Ed. Hinton Alexander Geno --cide: An Anthropological Reader Oxford : Black well Press, 2002 .
- Mary & Engles , selected wonks , Moscow , 1955 .
- Makiya Kanan . Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq. Berkeley University of California Press, 1998.
- Rokkan Stein, State Formation, Nation. Building and Mass Politics in Europe oxford , University press 1995. The Theory of stein. Rokkan. Ed. Stein Rokkan Peter Flora, Stein Kuhnle, and Derek Urwin. Mcgraw-hill,1999.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

– United Nations Environment Programme (UNEP), Desk study of the Environment in Iraq, 2003.

ثانيا: المقالات

– Burpe Jason, soldiers speak out as Evidence point's to right 6 levels of mental and Physical injuries in Iraq conflict, Observer, 2004.
– Diamond larry Rethinking Civil Society, toward Democratic Consolidation in Journal of Democracy, Vol.5, No.3 July1994.
– Middle East Watch, Human Rights in Iraq, New Haven & London . Yale University, press, 1990.
– Mowaffak Al-Rubaie, "Ferderalism, Not Partition: A System Devolving Power to the Regions is the Route to a Viable Iraq "Washington Post, 2008.
– Richard Garfield , challenges to health service Development in Iraq , lancet, 18 October , 2003.
– Satnsfield Gareth, "The Iraqi kurds : A New start or Repeated History?"IN. RUSI Newsbrief, Vol. 23 No. 4 April, London, 2003.

ثالثا:- المواقع الألكترونية

– Kurdistan Regional Government, "constitution of the Iraqi Kurdistan Region" and "constitution of the Federal Republic of Iraqi (sic)" http://www.krg.org docs.Federal const.asp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com